بسم الله الرحمن الرحيم

علـوم اللغـة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـاب دورى

مج ٤، ع ٤، ٢٠٠١

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى -

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

شروط النشر

- يقبل هذا الكتاب نشر الدراسات والأبحاث في علوم اللغة ، ونتائج البحوث الاستكشافية ، والمراجعات العلمية ، وتقارير الممارسات والمشروعات والأنشطة العلمية، وعروض الكتب اللغوية المتخصصة العربية أو الأجنبية .
- يفضل أن تكون الدراسة في حدود ١٥٠٠٠ كلمة ، والمراجعة العلمية في حدود ٦٠٠٠ كلمة ، والتقرير في حدود ٢٠٠٠ كلمة ، وعرض الكتاب في حدود ١٥٠٠ كلمة .
- يشترط ألا يكون العمل قد سبق نشره أو قدم للنشر في أي مكان آخر .
- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم ، ويخطر صاحب العمل بقبوله أو بملاحظات التحكيم أو الحاجة إلى المراجعة .
- تقدم الأعمال بخط واضح ، أو مطبوعة ، على الحاسوب .
- تقدم الرسومات بشكل جاهز للاستنساخ المباشر .
- يراعى في الاستشهادات المرجعية الدقة في التوثيق واكتمال بيانات الوصف ، والاطراد في ترتيب عناصر البيانات .
- يعبر ما ينشر في هذا الكتاب عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المحرر أو الناشر .
- لا يعاد نشر أي عمل مما ينشر في هذا الكتاب الدوري إلا بإذن كتابي من الناشر .
- يخضع ترتيب المواد في النشر لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة المؤلف أو قيمة العمل .

المحتويات

البحوث: **الصفحة**

شوقي ضيف رائد المدرسة العربية الحديثة في تاريخ ودراسة التراث العربي ٩

المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره في تنمية العربية ٣٧
د. هاشم محمد سويفي

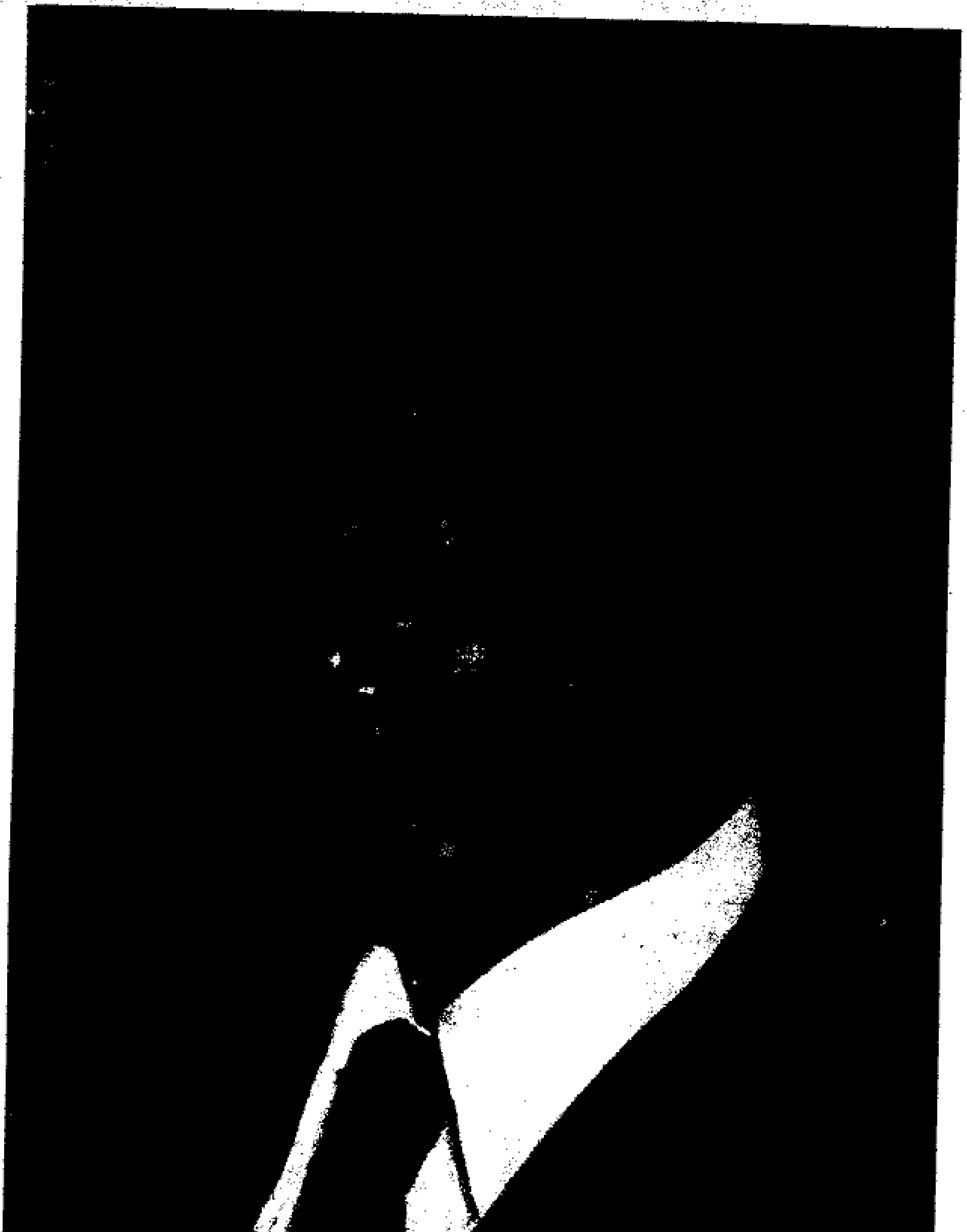
التنوعات الدلالية لقضايا الأمر والنهي عند الإسنوي ٩٩
د. أشرف عبد البديع

الخصائص النحوية للقبائل العربية التي ذكرها ابن عقيل ١٩٧
د. مجدي إبراهيم يوسف

أسماء الأصوات في محافظة أسوان بين الأصول الفصيحة والاستعمال المحلي ٢٢١
د. عبد النعيم عبد السلام خليل

كلمة كم بين البساطة والتركيب في ضوء آراء الكوفيين والبصريين ٢٧٥
د. سعد بن حمدان الغامدي

هَلُمَّ جرًّا (دراسة لغوية تحليلية)
د. محمد محمود بندق



الأستاذ الدكتور / شوقى ضيف

رئيس مجمع اللغة العربية

(بالقاهرة)

تقديم

هذا عدد جديد من « علوم اللغة » ، يصدر فى منتصف عام ٢٠٠١ . ويشرف أسرة التحرير أن يكون فى صدر هذا العدد عرض للأعمال العلمية للأستاذ الدكتور شوقى ضيف تحية له وتقديراً لعطائه وإجلالا لعلمه . إنه توثيق لعمل جاد وتحية لعالم جليل تعتز به الأمة العربية كلها .

يضم هذا العدد مجموعة من البحوث كتبها متخصصون فى علوم اللغة من الجامعات المصرية والسعودية فى موضوعات قامت على التراث العربى ، وتنوعت بين البحث الصوتى بتقنيات جديدة ودراسة قضايا محددة فى إطار المدارس النحوية والدراسة اللغوية الميدانية .

ترحب « علوم اللغة » وقد انتظم صدورها منذ البداية بشكل واعد بنشر الدراسات اللغوية الجادة بعد تحكيمها ، وتشكر للزملاء فى الجامعات العربية جهودهم وثقتهم ، وتوجه التحية فى الوقت نفسه للدوريات العربية المتخصصة فى دراسة اللغة .

وبعد ، فقد تعلمنا من أستاذنا العلامة شوقى ضيف احترام العمل وأهمية الاستمرار والصبر والأناة ، وأن خير ما ينفع الدراسات العربية يقوم على دراسة التراث العربى مع الإفادة الجادة من المناهج الحديثة والوفاء بالمتطلبات المعاصرة .

والله ولى التوفيق

٢٠٠١/٨/١ — أ.د. محمود فهمى حجازى

المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره
فى تنمية العربية

إعداد
د. هاشم محمد سويفى
قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

كانت مبشرات النهضة منذ بداية القرن الثالث عشر الهجرى، التاسع عشر الميلادى، والتى شهدت تدفق سيل من حاجات الحياة من الحضارة الغربية، ووجد العرب أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها إلا إذا جدوا متكاتفين. وكانت النهضة التى تعتبر أولاً وبالذات نهضة لغوية حضارية، كانت تعبر عن أزمة العربية وثقافتها وعن حتمية تطورهما لاسيما وأن العربية كانت تحتاج إلى مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة فقد كانت علامة لغوية معطلة لا تؤدى أداء مفيداً مضمون النهضة الجديد والمعقد. فالنهضة العربية الحديثة - التى تذكرنا فى بعض مظاهرها بالنهضة الأوربية - كانت خطراً على اللغة العربية لأنها كانت فترة منعرجاً.

ولقد انقسم الباحثون المهتمون باللغة إزاء حاجات العصر اللغوية إلى فريقين، فريق دعا إلى إدراج لغة السوق على عاميتها وعجمتها، وفريق جمد على ما ورد عن العرب الأولين، وكان تجاذب بين الفريقين معهما أنصارهما. ثم انضم إليهم فريق ثالث ترفع عن ابتذال الدهماء فى الأسواق، وحرص على التراث العربى القديم، فشمر عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية، فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو القياس أو التعريب أحيانا. لذلك كان القياس إحدى وسائل تنمية اللغة العربية، وشد أزرها تجاه تلبية احتياجات النهضة الحديثة.

وترجع أهمية هذا البحث إلى محاولة إبراز الدور الذى لعبه القياس فى مساندة العربية لمواجهة أزمتها اللغوية. وإبراز الاتجاهات المختلفة فى الدرس اللغوى الحديث حول الاستعانة بالقياس بنوعيه اللغوى والنحوى التركيبى، وأختلاف نظرة الباحثين المحدثين فى درجة أهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. مع إبراز دور مجمع اللغة العربية والمؤسسات اللغوية الأخرى فى القيام بهذا العبء، مع تذييل البحث باستعراض بعض قرارات مجمع اللغة العربية التى أشارت إلى ظاهرة القياس، وتناولنا لها بالدرس والتحليل.

ويقوم هذا البحث على محورين رئيسيين يضم كل منهما قضايا فرعية عدة. أما عن المحور الأول فيتناول بالدرس والتحليل السمات الفارقة بين القياس اللغوى والقياس النحوى، وتتم معالجة هذا المحور من خلال مبحثين. يتناول أولهما دراسة الصوغ القياسى ومجال تحققه فى اللغة والكلام، ودوره فى تنمية اللغة وإثرائها بثروة لفظية تقيل من عثرتها وتقودها فى مواجهة احتياجات النهضة الحديثة. أما المبحث الثانى فيقوم بإبراز الاتجاهات المختلفة التى تنازعت الدرس اللغوى الحديث فى تناول قضية القياس، ففى حين قامت دراسات بمعالجة ظاهرة القياس بشكل عام دون الإشارة إلى أنواعه، وجدنا دراسات أخرى كثيرة شابها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوى والقياس اللغوى، وتقابلها دراسات أخرى أيضاً كثيرة ركزت على القياس النحوى دون اللغوى.

أما عن المحور الثانى فلقد تناول بالدرس والتحليل معالجة القياس ودوره فى تنمية العربية، ويقوم هذا المحور على ثلاثة مباحث، يتناول أولها دور النهضة الحديثة فى ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد من روافد تنمية العربية لتؤدى دورها فى تلبية احتياجات هذه النهضة. أما المبحث الثانى فيلقى الضوء على اختلاف نظرة الباحثين المحدثين فى درجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. أما المبحث الثالث والأخير فيبرز دور مجمع اللغة العربية بالقاهرة وكيفية تعاطيه لقضية القياس، وانعكاس ذلك من خلال قراراته التى تناولنا قدرا كبيرا منها بالدرس والتحليل.

أولاً: بين القياس اللغوى والقياس النحوى:

١ - الصوغ القياسى ومجال تحققه فى اللغة والكلام:

إن التمييز بين اللغة والكلام - فى رأى المحدثين - ضرورى للحديث عن فكرة الصوغ القياسى، وأول من فرّق بينهما هو العالم السويسرى (دى سوسير) فى أوائل القرن العشرين[١]، وقد شاعت فكرة التفريق بينهما منذ ذلك الحين، وأصبحت من المبادئ الرئيسية فى دراسات اللغويين المحدثين مع اختلافهم فى مفهومها وتحديدها.

فاللغة ظاهرة أجتماعية، ولكن استخدامها الحقيقى لا يتم إلا بين الفرد والآخرين. ولقد اعتمد رأى (دى سوسير) فى التمييز بين اللغة والكلام على أن اللغة خاصة بالجماعة، أما الكلام فهو من خواص الفرد، وأن اللغة مجموعة من الصيغ والقوانين التى تتعارف عليها الجماعة اللغوية. أما الكلام فهو الأحداث الفعلية التى ينتجها أحد المتكلمين. وبعبارة أخرى فإن اللغة نظام من الرموز الصوتية المتفق عليها فى البيئة اللغوية الواحدة، وهى حصيلة الاستخدام المتكرر لهذه الرموز الصوتية التى تؤدى المعانى المختلفة. أما الكلام فهو الكيفية الفردية للاستخدام اللغوى. إن اللغة نظم مجمدة فى القواميس وكتب النحو والصرف، أما الكلام فنشاط حى فيه جدة الاستعمال وحيويته. ومع ذلك فلكل من اللغة والكلام علاقة بالآخر، فكلام أفراد الجماعة اللغوية محكوم بالقواعد والمفردات التى تتكون منها اللغة كما أن اللغة تتغير بتأثير الكلام.

ويختلف استخدام كلمتى اللغة والكلام فى الكتب اللغوية عن الاستخدام الشائع للكلمتين، فكثيراً فى كلامنا اليومى ما نستخدم كلمة لغة للتعبير عن الكلام، تقول: لغته جيدة أو لغته رديئة والمقصود بهذا الاستخدام الفردى للغة. ولكن المعنى

---

(١) يرجع التمييز بين (Language بمعنى القدرة اللغوية عند الإنسان) و (Langue بمعنى اللغة) و(Parole بمعنى الكلام) إلى اللغوى السويسرى دى سوسير، انظر:

F. dee Seussure, Courso da Linguistique generale P.28-39.

الاصطلاحى لكلمة لغة يجعلها عبارة عن مجموعة الإمكانيات التعبيرية الموجودة فى البيئة اللغوية الواحدة، أما الكلام فهو كيفية أختيار الفرد لعناصر بعينها من هذه الإمكانيات التعبيرية الكثيرة. وتتضح هذه القضية فى التراكيب والمفردات بصفة خاصة، فلا يوجد فرد يستخدم كل التراكيب المتاحة فى لغته، وليس هناك فرد يستخدم كل مفردات لغته مهما أوتى من الفصاحة واللسن والتمكن اللغوى، فكل فرد يستخدم جزءاً من الإمكانيات التعبيرية المتاحة فى البيئة اللغوية، ويعبر بهذا الجزء عن حاجاته اليومية أولاً ثم عن معرفته ومجالات أهتمامه وفكرة وثقافته (١).

إن التمييز بين اللغة والكلام أمر ضرورى فى دراسة ظاهرة «الصوغ القياسى» Analogic Creation أو ما يطلق عليه محاكاة النظير Analogy والذى يعد من خواص الكلام لا اللغة، فالذى يقوم بها هو المتكلم للغة لا الباحث فى اللغة، وهى ظاهرة تصاحب الإنسان طول حياته، يلجأ إليها وهو طفل، كما يلجأ إليها وهو كبير، فالإنسان لا يكتسب كل النظم اللغوية دفعة واحدة، ولو وصل إلى درجة من نضج المعرفة بتلك النظم، فإن ذلك لا يكفى مواقف الاستعمال المتجددة على الدوام، فهو فى حالة تهيؤ دائم لمواجهة هذه المواقف التى لا تعينه فيها الذاكرة، والذى يعينه فى ذلك هو «الصوغ القياسى» إذ هو فى حاجة إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبل، وإلى استخدام جمل جديدة لم يسمع بها من قبل، وهذه الصيغ والجمل لا يأتى كيفما أتفق، بل تأتى مقيسة على ما اختزنه المتكلم فى ذاكرته من نظم البيئة اللغوية فى صيغها وجملها وفى ذلك يقول (فندريس): «يطلق القياس على العملية التى بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذج معروف». ويقول أيضا: «الإنسان يتبع القياس دائما في كلامه، وما جد أول التصنيف والإعراب التى تذكر فى كتب النحو إلا نماذج يطلب إلى التلميذ محاكاتها» (٢). فما يذكر فى كتب التصريف والإعراب إنما هى نماذج فقط، أما المحاكاة الحقيقية فتكون

(١) انظر: د. محمود فهمى حجازى: علم اللغة العربية، مدخل تاريخى مقارن فى ضوء التراث واللغات السامية، دار النشر للثقافة والتوزيع، القاهرة. ١٩٩١م. ص٢٦، ص٢٧.

(٢) ج. فندريس: اللغة. ترجمة: عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص.

للكتب الصرفية والنحوية التى تعودها المتكلم بالسماع ممن حوله حيث تستقر نظم اللغة دون وعى منه فى مجاميع منسجمة مرتبة فيتعود منها طريقة صياغة الأسماء مثلا، وطريقة صياغة الأفعال، وطريقة التذكير، وطريقة التأنيث، وهكذا، كما يتعود أيضا كيفية الجملة التى يرفع فيها الاسم، والجملة التى ينصب فيها، وهكذا.

فليس من الضرورى أن كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقنه من غيره أو تلقاه من قبل من متكلم آخر، ليس من الضرورى الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين، لأن صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة، وطرق التعبير فيها لا تكاد تقع تحت حصر، ومن الصعب أن نتصور أن كل متكلم قد مرت به تجربة السماع لكل صيغة، ولكل أسلوب، ولكل استعمال، ولكل عبارة، وإنما سمع البعض فاختزنه فى الحافظة مرتبا منظما مبوبا فى مجاميع منسجمة، منها مجموعة للأسماء المذكرة، وأخرى للمؤنثة، وثالثة للمفردات ورابعة للمجموع، وخامسة لنوع من الأفعال، وسادسة لنوع آخر منها . . . إلخ.

غير أنه يجب ألا نتصور أن عقلية التجميع فى الحافظة مع ما فيها من تبويب وتنظيم، تشبه عمل النحاة وواضعى القواعد، أو أن فهم الإنسان العادى للصيغ وطرق استعمالها يشبه فهم اللغويين لها، ولكنه على كل حال تبويب وتنظيم يعين الذاكرة حين تدعو الحاجة إلى شىء مما هو محفوظ مخزون.

ويعمد المتكلم كلما دعت الحاجة، إلى قياس أمور جديدة على ما فى حافظته من أمور قديمة، فيتعين ما لم يسمع من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين، عن طريق ما عرفه بالتلقين، وهو فى كل هذا لا يهدف إلا إلى التعبير عما يدور بخلده، كما يعبر الناس حوله. وهكذا نرى أن القياس يتدخل فى نمو لغة الفرد، دون عمد إليه أو شعور به. فعملية القياس مستمرة فى كل لغة وفى كل عصر من عصورها، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد هذه اللغة.

وهناك فرق بين ما يعتاده المتكلم من نظم اللغة التى يقيس عليها وما يفعله علماء النحو من وضع القواعد والقوانين، فالأول يحدث دون قصد وتعمد، أما

الثانى فنية العمد فيه واضحة مقصودة، الأول يتعوده الشعور حتى يصبح عادة من عاداته كالمشى والطعام والآخر مقاييس محددة موضوعة للاكتساب والفهم، الأول انعكاس للاستعمال الاجتماعى على مستعمل اللغة، والثانى آراء الدارسين المقننة لمن يستعمل اللغة.

وهناك فرق آخر بين الصوغ القياسى كما يحدث من المتكلم والقياس كما قصه النحاة، إذ يجرى الصوغ القياسى فى صورة معادلة تجرى على غير وعى من المتكلم، وتكون الصيغة المستعملة هى نتيجة هذه المعادلة، فإذا اتفقت الصيغة أو الجملة الجديدة مع ما فى اللغة من نماذج، كان صوابا، أو بعبارة أخرى: لم يثر لدى السامعين غرابة أو معارضة لأنه يتفق مع الإلف الشائع فى نماذج اللغة، أما إذا كان هذا الجديد مختلفا مع ما ورد فى اللغة منها فهذه الحالة ظاهرة جديدة قد يكتب لها الشيوع أو الانكماش ثم الذوبان.

ولذلك فمن الصعب الحكم حين نسمع متكلما ينطق بصيغة من الصيغ، عما إذا كانت هذه الصيغة قد سمعها هذا المتكلم من قبل، أو أنها بنت الساعة كونها هو قياسا على ما سمع وما عرف، من الصعب مثل هذا الحكم حين يكون القياس موافقا لما درج عليه الناس فى كلامهم، أما إذا خالف هذا القياس ما شاع فى اللغة فحينئذ نستطيع الحكم على أنه من عمل الفرد وليس مما سمعه من قبل. وذلك القياس الخاطئ Falsee Analogy الذى وقع فيه كل منا فى وقت من الأوقات.

ومن هنا يجب أن ننظر إلى اللغة على أنها أمر معنوى لا وجود له إلا متصلا بالإنسان، ومن الخطأ البين أن ننظر إليها على أنها مجموعة من كتب النحو والمعاجم اللفظية كما يفهم كثير من الناس.

وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطأ فى اللغة يجدر بنا ألا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود فى اللغة ؟ أو هل هو يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا ؟ بل الواجب حين نسمع قولا ونريد الحكم عليه أن نتساءل: هل استخرج المتكلم مثل هذا القول من حافظته أو كونه هو بنفسه، على أى قول قاس هذا ؟

« فالطفل ينمى لغته بالالتجاء إلى القياس، والكبير يلجأ فى كلامه إلى القياس كلما أعوزته الحاجة ولم تسعفه الحافظة.

فالطفل المصرى حين يؤنث «أحمر» ويقول «أحمرة»، وحين يجمع «كبريت» على «كباريت»، و «قلم» على «قلمات».. إنما لجأ فى كل هذا إلى القياس. ولقد أدركنا أنه لجأ إلى القياس لأنه أخطأ فى قياسه. أى لم ينطبق ما قاسه على ما ألفه الناس فى لغتهم، رغم أن بعض تلك الصيغ التى يخطئ الأطفال فى قياسها قد تكون أقرب إلى المنطق والعقل. ولكنها مع ذلك تعد خطأ، لأنها تخالف مألوف الناس من أصحاب اللغة والمتكلمين بها» (١).

فإذا شب الطفل على مثل هذا القياس الخاطئ، ولم يجد من يصلح له خطاه، جد فى لغة الجيل الناشئ أمور لم تكن مألوفة فى لغة السلف، وحل الخطأ الجديد محل الصواب القديم، وأصبح ما كان يعد خطأ فى لغة الأجداد أمرا معترفا به شائعا فى لغة الخلف ولا يتم مثل هذا إلا فى البيئات المنعزلة التى لا يجد فيها الأطفال من رعاية الآباء والأمهات ما يعيدهم إلى المألوف الشائع فى لغة الكبار حولهم.

وكذلك الكبار فقد يجلس أحدنا ليقرأ فى كتاب أو مقال ثم يصادف كلمة لم يسمعها منطوقة ليعرف ضبطها الصحيح، أو لم يعرف دلالتها من قبل، وهنا لا يتردد فى استنباط نطقها أو استنباط معنى لها. ومن هنا تكون العملية القياسية قد تمت لدى هذا القارئ، فإذا اهتدى إلى النطق الصحيح لتلك الكلمة، أو إلى دلالتها المعجمية، قيل حينئذ إن قياسه صحيح، وإلا فقياسه من نوع القياس الخاطئ (٢).

ولهذا نستطيع أن نقول إن عملية القياس اللغوى تصاحبنا فى كل مراحل العمر، ونلجأ إليها فى كثير من تجاربنا اللغوية. فهى التى تشكل كثيرا من دلالاتنا وصيغ كلماتنا، وهى بمثابة المسئول الأول عن معظم ما يشيع بيننا مما نسميه بالأخطاء الشائعة التى ندهش لها أحيانا ولا نكاد ندرى كيف نشأت أو جرت على ألسنتنا.

(١) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ط٧. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة ١٩٨٥. ص ٤١.

(٢) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

ومن العسير على الباحث الاهتداء إلى المسئول الأول عن ذلك الخطأ أو الوصول إلي أول شخص وقع فى مثل هذا الخطأ. ذلك لأننا فى حياتنا العامة لا نكاد نعنى بتاريخ الكلمات فنؤرخ لها، ولما قد يصيبها من انحراف أو تغيير. كذلك يصعب فى كثير من الأحيان أن نتبين فى القياس الخاطئ ذلك الذى أسس القياس عليه من كلمة أو صيغة مختزنة فى الحافظة. أما فى تتبع نمو اللغة لدى الأطفال فمن اليسير ملاحظة القياس وصاحبه والمقيس عليه، غير أنه من العسير الحكم حين نسمع طفلنا يقول «أحمرة» أو «أصفرة» أو نحو هذا من تلك الصيغ الشائعة فى كلام الأطفال الصغار، عما إذا كان هذا الطفل قد استخرج تلك الصيغ بنفسه عن طريق القياس الخاطئ، أو أنه سمعها من لداته الصغار، أو سمعها من بعض الكبار حوله بقصد الدعابة والفكاهة والاستساغ بكلام هؤلاء الصغار (١).

وما نسميه بالقياس الخاطئ هو فى الحقيقة عملية منطقية تهدف فى غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاما. فالطفل بنطقه الكلمات (أحمرة وأصفرة وأخضرة) إنما أخضع تلك الصفات التى مؤنثها (فعلاء) إلى ما تخضع له الكثرة الغالبة من صفات اللغة التى تؤنث بالتاء مثل (جميل جميلة) و (لطيف لطيفة)، فجعل أيضا (أحمر أحمرة) و (أصفر أصفرة). أى أن القياس الخاطئ سلاح ذو حدين، فبينما يبعد بعض الكلمات فى مدلولها أو صيغتها عن المألوف الشائع فى البيئة اللغوية، ويستخرج الغريب من الألفاظ والصور، يعمل فى الوقت نفسه على الاطراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة.

وهذا الذى نسميه بالقياس الخاطئ وقع بين العرب القدماء كما يقع بيننا الآن، ولا فرق بين قياسنا وقياسهم سوى أن عملهم قد تقدم به الزمن فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا ودونوه فى معاجمهم، على حين أن قياسنا الخاطئ الآن يأباه اللغويون ويعدونه من الأخطاء التى يجب أن نتحاشاها ونتجنبها (٢).

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ٤٣.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٤٤.

ولعل ما يسميه المحدثون بالقياس الخاطئ هو الذى يشير إليه بعض اللغويين فى ثنايا كتبهم بقولهم «على توهم كذا» محاولين بهذا تفسير ما قد يعرض لهم من ظواهر غريبة سمعت من العرب القدماء. فكلمة «أشياء» حين وجدها البصريون ممنوعة من الصرف فيما ورد لهم من أساليب اللغة ذهبوا فى تعليل هذا إلى بعض الآراء المتكلفة التى لم تعجب الكسائى فقال قوله المشهور الذى يتلخص فى أن العرب إذا منعت «أشياء» من الصرف لتوهم الزيادة فى الهمزة فعاملوها معاملة «حمراء» (١).

ولذلك نرجح أن كثيرا من تلك الروايات الغريبة التى رواها اللغويون القدماء عن صبى فى البادية أو امرأة فى قبيلة من القبائل، أو التى لم يكن استقراؤهم لها استقراء كافيا، نرجح فى كل هذا أن ما سمعوه لم يكن إلا من نوع ذلك القياس الخاطئ. فإذا قال الراوى: «سمعت امرأة تقول: «رثأت زوجى» (٢)، وهى تريد رثيت، أو قال: سمعت امرأة من بنى عامر تقول: «شرى مؤنث أشر بدلا من شر» (٣) أو يقول: «إن بنى أسد يؤنثون مثل سكران على سكرانة» (٤)، وبنى تميم يقولون: مديون ومصوون» (٥). إذا قال الراوى هذا وأمثاله أمكننا ونحن مطمئنون أن نرجح أن مثل هذه الصيغ لم تكن إلا نتيجة القياس الخاطئ. ولعل من هذا أيضا بعض تلك القراءات الشاذة، كأن تعامل كلمة «الشياطين» معاملة جمع المذكر السالم، فقد قرأ الحسن البصرى «وما تنزلت به الشياطون» (٦).

أما القياس - كما فهمه علماء النحو - فإنه يجرى بوعى من قواعدهم وعلى مقتضاها، فالقياس اللغوى عادى يحدث دون جهد؛ ومظهره الاستعمال، أما القياس

(١) انظر: مسألة وزن أشياء عند أبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف. تحقيق محيى الدين عبد الحميد. طبعة المكتبة العصرية. بيروت ١٤١٤هـ من ص ٨١٢-٨٢٠.

(٢) ابن منظور الأندلسى: لسان العرب. المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٠هـ. ص ٥/ ١٠.

(٣) نفس المصدر السابق: ٦٨/٦.

(٤) نفس المصدر السابق: ٣٨/٦.

(٥) نفس المصدر السابق: ١٨/ ٢٠.

(٦) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٤٥.

النحوى فعقلى تفرضه آراء العلماء. فتتألف الكلمات فى عبارات وجمل هى كالنطق بأصوات اللغة كلها أمور تجرى فى سرعة ويسر؛ ولنتصور كم يكلفنا تحليل هذه العادات النطقية من شطط، إن ذلك لو حدث لما كانت اللغة وسيلة للتفاهم الإنسانى على الإطلاق.

إن الصوغ القياسى عملية تتم بوجود نماذج لغوية فى ذهن المتكلم، ثم القيام بالقياس حسب هذه النماذج، فهى عملية معيارية تتم وفقا لمعايير مختزنة فى الذهن، وهى بهذه الصفة لا تتفق فى ظاهرها مع روح المنهج الوصفى الذى يقف وراء النصوص لوصفها لا أمامها لفرض القواعد عليها، فعملية الصوغ القياسى إذن من هذا النوع الأخير؛ إذ تقوم أساسا على وجود تلك القوانين التى تتحكم فيما يقدمه المتكلم من صيغ وجمل.

وإذا كان اللغويون المحدثون يميزون بين اللغة والكلام، فإن فكرة الصوغ القياسى ترتبط بالكلام دون اللغة، فهى إذن من نشاط المتكلم، ومن حق الباحث أن يصف نشاط المتكلم كما أن من واجبه أيضا أن يلتزم الوصف فى بحث اللغة، فالصوغ القياسى فى الحقيقة معيارى فى ذاته لكنه بالنسبة للباحث اللغوى ظاهرة تستحق الوصف.

وللصوغ القياسى ناحيتان يقوم بهما ويستمد منهما وجوده، فهو باعتباره صدى للعرف الاجتماعى للغة ذو صفة اجتماعية، وباعتباره نشاطا للمتكلم ذو صفة فردية.

أما الناحية الأولى فإن النشاط الذى يقوم به المتكلم ليس حرا فيه حرية مطلقة، بل يقوم على أساس علاقة مشتركة بين كل من المتكلم والسامع، وهذه العلاقة المشتركة بينهما تعتمد على ما يكتسبه كلاهما من أوضاع لغوية أقرها العرف الاجتماعى الذى وهب لهما وسيلة التفاهم بينهما وهى اللغة. فنشاط المتكلم يعتمد على هذه الصفة الاجتماعية سواء فى ذلك ما يستخرجه من حافظته مما هو متداول فى محيط الجماعة اللغوية أو ما صاغه هو قياسا على هذا المتداول، وهذا يعود إلى

نظرة المنهج الوصفى للغة عامة على أنها إحدى نواحى السلوك الاجتماعى الإنسانى، ووجود القواعد العرفية التى تحكم هذا السلوك هى من الأمور المسلم بها فى اللغة وغيرها مما ينطبق عليه هذا الوصف.

وفى هذا الإطار يرى «سابير Sapir» أن اللغة تكتسب فى ذاتها قوة داخلية تحمى بها نماذجها الصوتية والتركيبية «فإن لكل لغة نظاما صوتيا داخليا إزاء كل نموذج لغوى معين، وفى اللغة شعور محدد تجاه النماذج اللغوية على مستوى الجملة، وكل من هذين الدافعين فى قوته وانضباطه وعمقه يؤدى عمله فى اللغة غير مكترث بالحاجة إلى التعبير عن أفكار خاصة أو تقديم شكل خارجى شامل لمجموعات خاصة من الأفكار، إذ تحقق تلك الدوافع غرضها فقط فى التعبير الوظيفى نفسه»[1] والنظام والشعور الداخليان اللذان يرجع إليهما «سابير» حماية اللغة فى مستواها الوظيفى هما ما اشتهر بين اللغويين المحدثين بصفة عامة بالنظم العرفية الاجتماعية للغة.

أما الناحية الثانية التى تتعلق بالفرد فيبين «فندريس» أسسها بقوله: «يسود التغييرات الصرفية اتجاهان عامان، الأول مبعثه الحاجة إلى التوحيد ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التى أصبحت شاذة، والآخر مبعثه الحاجة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة»[2]. وبهذين الدافعين تتحقق فكرة الصوغ القياسى، فبتأثير الدافع الأول يعمل الفرد جاهدا - ربما دون شعور منه - على مراعاة الكيفيات والنماذج اللغوية، وبمراعاة الدافع الثانى يقوم نشاطه فى الحديث بصيغ وجمل جديدة قياسا على ما اكتسبه من نماذج.

ويترتب على إثبات الصفة الفردية للصوغ القياسى أن اللغة شىء غير منفصل عن الإنسان، وأن عملية الصوغ القياسى تتحقق بمجهوده، وهذه الصفة الفردية له تباين تماما أعتناقه كمنهج للبحث يضعه النحاة واللغويون.

---

(1) Sapir, Language. P.63.

(2) فندريس: اللغة ص ٢٠٤، ٢٠٥.

إن القياس النحوى وفقا لرأى النحاة جميعا قام على استقراء النصوص، لكن بتسلطه على الأمثلة وتحديد زمنها من حيث الاستشهاد قد حكم على نفسه بالجمود والتوقف، وهذا أيضا يعود إلى التحكم الذى وسم به.

إن اللغة من حيث إنها نشاط للأفراد لا تخضع دائماً للقياس، ولذلك تكثر فيها الظواهر المتفردة التى لا تخضع لقانون مطرد، لأن المتكلمين كما يقول أبو على الفارسى «ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشىء، فزاغوا به عن القصد»[1]. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يفرض على الطبع عمل العقل ؟!، وكيف تنظم القاعدة النشاط؟!.

إن تحديد الاستشهاد بالزمن بالنسبة للقياس أدى إلى توقفه وجموده، لكنه بالنسبة للغة تحديد وهمى، وذلك لأن اللغة بطبيعتها لا تعرف الحدود والقيود لأنها تتغير على الدوام. ولقد قام هذا التحديد لدى النحاة على أساس النظرة لكل من دارسى اللغة واللغة نفسها، حيث ظن النحاة أن كلا منهما يمكن تحديده، لكن الواقع يغاير ذلك تماماً، فلقد ظلت العربية تتغير بفعل العوامل الاجتماعية، وبقى القياس النحوى عاجزاً عن أداء دوره الصحيح وبالتالى عن أن يكون وسيلة علمية ناجحة، أما مقابله وهو «الاستقراء» فكان الوسيلة العلمية الصحيحة، لأنه بطريقته فى الوقوف وراء اللغة والاعتراف بتغيرها يتفق مع الواقع ولا يجافيه، ويلاحق التغير ولا يجمده.

إن القياس النحوى قد أشبه الاستقراء فى الصورة فقط باستخدام النصوص فى بدايته كأداة له، والحقيقة أن منشأ فكرة القياس لدى النحاة لم تكن النصوص اللغوية بل كان منشؤها المنطق الإغريقى. ولو كان منشؤه النصوص اللغوية فقط لكان وسيلة علمية ناجحة ومنهجاً دراسيا صحيحاً، ولبقى وتطور مع اللغة، ولكن الفكرة الذهنية التى تسربت من المنطق تحولت بفعل الصناعة إلى الطريقة الجامدة التى اتسم

(1) جلال الدين عبد الرحمن السيوطى: المزهر فى علوم اللغة وأنواعها شرح: محمد حمد جاد المولى وآخرين. إحياء الكتب العربية. القاهرة (د.ت). حـ2 ص248.

بها قياس المنطق، فحل النظر العقلى العميق محل البداية البدهية، وانقلب البحث فى النصوص التى تذكر قواعدها، إلى البحث فى القواعد التى تذكر نصوصها.

ولعل من أهم اسباب اضطراب القياس هو اتجاه الدارسين إلى الاستشهاد باللغة فى مدى زمنى طويل، يمتد من الجاهلية إلى منتصف القرن الثانى الهجرى فى الحواضر، وإلى آخر القرن الرابع فى البوادى، ولقد اعتبرت اللغات الموثقة كلها حجة، وإن اختلف تفضيل لغة على أخرى حسب قوة لغة القبيلة أو ضعفها، وقد أدى هذان المظهران إلى تعدد الأقيسة واضطرابها، كما أدى إلى الحكم بالشذوذ على كثير من الأمثلة.

ومن المألوف فى كثير من اللغات أن تعيش اللغات بجوار اللغة المشتركة جنبا إلى جنب، ولكل منها مجالاتها التى تستعمل فيها. فاللغة المشتركة تستعمل فى المجالات الجدية وتؤدى بها الأفكار الدقيقة المنظمة التى تعالج شئون الثقافة والأدب، أما اللهجات فمجالها تلبية احتياجات الحياة اليومية. وتبعا لاختلاف موقفيهما، لزم أن تراعى فى الأولى صفات خاصة من حيث الجمل والإعراب ومظاهر الجمال فى الأسلوب.

لكن الدارسين العرب لم يعترفوا بهذه الحقيقة، فاعتبروا كل نطق عربى للقبائل الموثقة حجة فى الدراسة، وترتب على ذلك جمع أشتات مختلفة من خصائص اللغة المشتركة واللهجات فى تلك القبائل، مع أن كل منها خصائص تنسجم مع عناصرها الأخرى، ولا يمكن أن يفترض هذا الانسجام إذا أختلطت بغيرها.

فإذا أضيف إلى ذلك هذا المدى الزمنى الطويل الذى لم يدرس بهذا الوصف بل درس على أنه مدى واحد ومرحلة واحدة، وأخذ فى الاعتبار أن اللغة ظاهرة أجتماعية تتغير باستمرار، وأن لكل مرحلة منها خصائص مستقلة، قد تكون جديدة تماما أو متجددة عما سبقها، تكشف لنا عمل النحاة هذا فى موقف لا يتفق مع صفة اللغة الاجتماعية، وترتب عليه هذه التركة المثقلة بالأقيسة المتعددة المتضاربة.

ولقد أوضح اللغويون المحدثون الخطة المنهجية التى تقوم على أساسها دراسة اللغة من نواحيها المختلفة، وذلك لأن اللغة إما أن تدرس دراسة تاريخية أطلق عليها

«دى سوسير» «diachronic» وإما أن تدرس دراسة وصفية، وقد أطلق عليها «Synchronic»، والنوع الأول يقوم على أساس النوع الثانى، إذ يأخذ فى اعتباره التحول والتغير، لأن دراسة اللغة أو إحدى ظواهرها دراسة تاريخية تقوم أساسا على صف المراحل المتطورة فيها. فإذا عورض هذا المنهج الذى يحيط باللغة فى أبعادها المختلفة الزمانية والمكانية بطريقة موضوعية بما صنعه النحاة فى دراساتهم من تخطى حدود الزمان والمكان باعتبار اللغة وحدة واحدة، لم يكن غريبا إذن أن يضطرب منهجهم وأن يكون من مظاهر ذلك تعدد الأقيسة.

ويجدر بنا أن نشير إلى التمييز بين ما أطلق عليه النحاة اسم «الشاذ» والنظرة الحديثة له، فالنحاة ينظرون للشاذ نظرة عداء، بينما المنهج الحديث متسامح فى النظرة له، إذ يراه أمرا عاديا فى اللغات. وأساس الأول هو الأقيسة الجامدة التى يغضبها أن يخالفها بعض أفرادها. وأساس الثانى هو اعتراف الاستقراء بتغير اللغة، والتغير يجعل الخروج عن القاعدة أمرا كثير الوقوع. والنظرة الأولى تعتمد على أتخاذ القياس وسيلة للباحث، والثانية تعتمد على قيام المتكلم بالصوغ القياسى، إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة، وتسمى أيضا الصيغ القوية فى مقابل الصيغ الضعيفة أو العليلة التى تستسلم للتنظيم الذى يفرضه القياس، وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذى يبقى عليها حية فى الذهن ولا يطيق لها تغييرا [1]. فإذا نقلت هذه الفكرة إلى الباحث فى اللغة الذى يتخذ الأستقراء منهجا له، كان من واجبة أن يقرر هذه الظواهر المتفردة بعد الملاحظة الوصفية العامة للأمثلة المطردة دون أن يسمها بالشذوذ أو يتناولها بالتأويل.

(٢) الاتجاهات الحديثة وتنازعها قضية القياس:

تتنازع الدرس اللغوى الحديث اتجاهات مختلفة حول تناول قضية القياس، ففى حين عالجت بعض الدراسات ظاهرة القياس بشكل عام دون الإشارة إلى أنواعه، وجدنا دراسات أخرى كثيرة شابها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوى

(١) فندريس: اللغة ص ٢٠٨.

والقياس اللغوى، وتقابلها دراسات أخرى أيضا كثيرة حول القياس ركزت على القياس النحوى دون اللغوى.

أما عن الدراسات التى عالجت قضية القياس بشكل عام دون الإشارة إلى أنواعه فلقد تميزت بقلة عددها. ومن بينها كتاب (فى أصول النحو) سنة ١٩٦٣م للأستاذ سعيد الأفغانى وكان قد جمع فيه محاضراته الأربع (الاحتجاج، والقياس، والاشتقاق، والخلاف) التى ألقاها على طلبة الجامعة السورية [١]. ولقد أصّل كلامه فى موضوع القياس[٢] بأربعة جوانب هى:

- من تاريخ القياس والقياسيين.
- أثر العلوم الدينية فيه.
- من أحكام القياس.
- العصريون والقياس.

ونلاحظ أن حديثه - وهو فى الأصل محاضرة - عام، فهو إلى التعريف بالقياس وما تعلق به أقرب منه إلى الدراسة. ولقد اشتمل على نصوص جيدة عزز بها الجوانب التى تناولها بالبحث. والدراسة غنية بمادتها تصلح أن تكون منطلقا لدراسة أكمل تتجاوز هدفها التعليمى الذى أعدت من أجله.

وينضم إلى الدراسة السابقة فى إبراز نفس الهدف الدراسة التى قدمها الدكتور فؤاد حنا فى كتابه (فى أصول اللغة والنحو) سنة ١٩٦٩، وكان القياس فصله الثالث منه [٣]. ولقد عرض فيه لتطور القياس وظروفه [٤]، وخلص إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدى وتلميذه سيبويه يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل القياس

(١) سعيد الأفغانى: فى أصول النحو. المكتب الإسلامى. دمشق. ١٩٦٣. ص٤.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٧٨.

(٣) د. فؤاد حنا ترزى: فى أصول اللغة والنحو. مطبعة دار الكتب-بيروت، ١٩٦٩م. ص١١٩-١٣٠.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ١١٩-١٢٧.

العربى، تلك المرحلة التى تنتهى بنهاية القرن الثانى الهجرى، وتتسم بالقياس الطبيعى الذى لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامة أو شبيهة بالتامة[١]، ثم عرض لبعض أحكامه[٢] التى رأى فيها جدلا عقيما كثير الشبه بجدل رجال الكلام. وقد جرى فى هذا الفصل من كتابه ذكر التاريخ والشعر والورايات أكثر من الدرس العميق والعرض والنقد[٣].

أما عن الدراسات التى عالجت قضية القياس وشابها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوى والقياس اللغوى، وهى الكثرة الغالبة، نذكر منها:

ما كتبه الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨م) فى بحثه (القياس فى اللغة العربية) والذى كان «مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه، وتدل على مواقعه وأحكامه[٤]. فهو يرى أن القياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها»[٥].

ونلاحظ أن الشيخ محمد الخضر حسين لم يميز بين القياس اللغوى والقياس النحوى وإنما اختلطت مباحثهما لديه. وهو وإن كان قد تحدث عن فائدة القياس: اللغوى بعبارته (آلاف الكلم) والنحوى بقوله (آلاف الجمل)، إلا أنه لم يوضح ما إذا كان يؤيد فتح باب القياس أم لا ؟ أيضا نلاحظ أن الشيخ لم يفصل الحديث عن شروط القياس، اللهم إلا قياس التمثيل - كما أنه لم يوثق الكثير من النصوص التى أوردها بل كان يحيل على الكتب من غير إشارة إلى الصفحات أو الأجزاء. ولبحث الشيخ فضيلة السبق والتنبيه على أهمية القياس أيا كان لغويا أو نحويا فى حياتنا المعاصرة.

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ١٢١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٢٨-١٣٠.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٦.

(٤) الشيخ محمد الخضر حسين: القياس فى اللغة العربية. ص ٨.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ٢٥.

وفى هذا الاتجاه نجد أيضا بحثا للأستاذ أحمد أمين، بعنوان (مدرسة القياس فى اللغة) حيث أختلط فيه أيضا القياس اللغوي بالقياس النحوى، وقسم علماء اللغة إلى محافظين وأحرار [(١)]. ونسب إلى أبى على الفارسى المقولة الخليلية المشهورة: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) [(٢)]. واشترط فى نهاية بحثه للمجتهد اللغوى مؤهلات لابد منها «حتى يستطيع أن يدرك بحسه الذى كونته الثقافة وعلمه العميق الجيد من الردىء، وما يصح وما لا يصح ونحو ذلك» [(٣)]، ونلاحظ أن المؤلف لم يقف عند الخليل بن أحمد وهو من هو فى القياس؛ بينما وقف وقفة طويلة عند الفارسى وابن جنى.

وفى إطار الخلط بين القياس النحوى والقياس اللغوى يأتى كذلك بحث للدكتور عمر فروخ، بعنوان (مراحل القياس فى تاريخ اللغة العربية)، ولقد بحث فى هذا الكتاب عددا من الموضوعات التى لم ينتظمها منهج، فلقد تحدث عن الفعل الناقص وقارنه بالاسم الناقص وكتابته فى القرآن الكريم [(٤)]، وكذلك الفعل المضعف [(٥)]، والممنوع من الصرف [(٦)] وعرض لكلمات وردت فى قراءات شاذة [(٧)]، كما عرج على المصطلحات العلمية [(٨)].

وفى نفس الاتجاه يأتى بحث (مشكلات القياس فى اللغة العربية) للدكتور عبد الصبور شاهين حيث انطلق من مباحث القدماء فى القياس كابن جنى وابن فارس والسيوطى لكى يخلص إلى القياس فى دراسات المحدثين كالشيخ محمد الخضر

---

(١) انظر: مدرسة القياس فى اللغة: مجلة المجمع العلمى العراقى مج الأول سنة ١٩٥٠م. ص ٩٥.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٩٨.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ١٠٣.

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثلاثون، سنة ١٩٦٣م/ ١٩٦٤م. ص ٩٣، ٩٤.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ٩٥.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ٩٦، ٩٧.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٨) نفس المصدر السابق: ص ٩٨-١٠٠.

حسين ودى سوسير[1]. فيقع فى الخلط الذى وقع فيه من سبقه بين القياس النحوى والقياس اللغوى. ويعرض فى بحثه أيضا لمصادر التوثيق اللغوى[2] كالقرآن الكريم والحديث الشريف والمأثورات المقبولة والشعر العربى، لينتهى إلى القول: «وليس هناك من يلزمنا الآن بآراء قدامى النحاة»[3]، هكذا من غير تحديد ولا سبب نجده يحل نفسه من الالتزام بآراء قدامى النحاة. ونلاحظ أن البحث لم يطرح مشكلة بعينها فى القياس بل دار حوله من خلال روايات وأقوال للقديم والحديث.

وأخيرا وفى نفس المضمار كانت دراسة الدكتور تمام حسان تحت عنوان (الأصول) سنة ١٩٨٢م، حيث درس القياس دليلا ثالثا[4]، فلقد بدأ بالمقصود بالقياس[5]، فأركان القياس[6]، فالتعارض والترجيح[7] فقواعد التوجيه[8]، فتوجيهات النحاة[9].

ونلاحظ أن الأفكار التى تدور فى هذه الدراسة هى صدى لأفكاره التى بثها فى كتابيه (اللغة العربية معناها ومبناها) و (مناهج البحث فى اللغة) إلا فى تنسيق الموضوعات وتعزيزها بالأمثلة. كما نلاحظ أيضا اعتماده الكبير على كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى. كما وقع كذلك فى الخلط بين القياس النحوى والقياس اللغوى[10].

---

(١) انظر: مجلة عالم الفكر، المجلد الأول، العدد الثالث سنة ١٩٧٣. ص ١٩٤-٢٠٠.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٦-٢٢٨.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٩.

(٤) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى. مطبعة النجاح - الدار البيضاء. الطبعة الأولى ١٩٨١م. ص ١٦٤-٢٣١.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ١٦٤-١٦٩.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٧٠-١٩٩.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٠-٢٠٧.

(٨) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٨-٢٣٠.

(٩) نفس المصدر السابق: ص ٢٣١-٢٥٠.

(١٠) نفس المصدر السابق: ص ١٦٥.

وفى خاتمة المطاف نأتى إلى الدراسات التى ركـزت على القياس النحوى دون القياس اللغوى، ومنها:

بحث الأستاذ محـمد الفاضل بن عاشور تحت عنوان (تحرير أفـعل التفضيل من ربقة قـياس نحوى فـاسد) ولقد تعـرض فيه البـاحث لمسألة فرعـية من مسـائل النحو وصلتها بالقـياس النحوى، ولقد طالب فى معـالجته لهذه القضيـة بضرورة الفصل بين القياس النحوى والـقياس اللغوى[1]. ويبرز هذا البحث عمق إدراك البـاحث لمجموعة من الاستشكالات الجزئيـة فى قواعد صياغة أفعل التفضـيل، فعالج أحكامه[2] وساق أكثر من أربعين مثالا مما اختلف فيه شروط صياغة اسم التفضيل، وعرض لها فى كتب النحاة ونقد منها ما نقـد، فحاز ثقة مجمع اللغة العربية بالقـاهرة فصاغه قرارات[3].

ولقد أوجز الباحث فـى خلاصة بحثه ما أراده منه فقـال «نتتهى من هذا البحث فى المسائل الثلاث إلى اقتراح التوسع فى أحكام التفضيل بثلاثة أمور:

الأول: أن يعتبر صوغ أفعل التفضيل مـقيسا مطردا فى كل مادة تضمنت معنى تاما يقبل التفاضل.

الثانى: أن يكون أفعل التفضيل ملازما حالة الإفراد والتذكير كلما ذكر المفضل عليه مجرورا بالحرف أو مضافا إليه.

الثالث: أن يعمل الرفع فى الضمير المستتـر والضمير البارز والاسم الظاهر. ويعمل النصب فى الظرف والحـال والتميـيز، ويعـمل فى المفاعيـل بواسطة حرف الجر»[4].

ومن الدراسات التى ميـزت القياس النحوى والقياس اللغـوى إلا أنها ركزت

---

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الدورة الثلاثون، سنة ١٩٦٣/ ١٩٦٤م، ص ٥٧.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٥٩-٦١.

(٣) ولقد أصدر مـجمع اللغة العربية بالقاهـرة قراره (٢٤٨) بالموافقة على ماجاء فى خـلاصة البحث فى الدورة الثانية والثلاثين ١٩٦٥/١٩٦٦. ص ٢٢٧.

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الدورة الثلاثون سنة ١٩٦٣/ ١٩٦٤م. ص ٧١، ٧٢.

الاهتمام على القياس النحوى تلك الدراسة التى أعدها الدكتور صاحب أبو جناح بعنوان (القياس فى منهج المبرد) حيث عرض لموقف المبرد فى رد الروايات التى تتعارض مع قياسه [١]، وكان الباحث قد قدم لبحثه بحديث سريع عن القياس فى النحو العربى [٢] ثم عرض لآفاق القياس النحوى عند المبرد، فدارت كلها حول ظاهرة رد الروايات [٣]. ونلاحظ أن هذا البحث خلص للقياس النحوى عند علم من أعلام النحو البصرى، إلا أنه لم يلق مزيدا من الضوء على منهج المبرد فى القياس النحوى، الأمر الذى يساعد على تكوين صورة واضحة عن منهج المبرد النحوى عامة [٤].

ومن الدراسات التى تسير فى نفس الاتجاه أيضا ما كتبه الدكتور على أبو المكارم فى كتابه (أصول التفكير النحوى) سنة ١٩٧٣م، حيث استغرق الحديث عن القياس الفصول الثلاثة الأولى من دراسته [٥] بطريقة منهجية تصحح مفهوم القياس وتنقد كثيرا من الأحكام التى رأى فيها الباحث مظهرا من مظاهر الخلط المنهجى فى البحث النحوى [٦].

ومن الدراسات التى ركزت على القياس النحوى كذلك دراسة بعنوان (الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه) أعدتها الدكتورة خديجة الحديثى سنة ١٩٧٤م. وكما هو واضح من العنوان فإن الباحثة ركزت على كتاب سيبويه وهو أمر له ما يبرره حيث جمع الكتاب لسيبويه آراء وأقوال النحاة الذين سبقوه أو أدركهم. وتناولت الباحثة ظاهرة القياس بالدراسة فى القسم الثاني من بحثها [٧].

(١) انظر: مجلة المورد، المجلد التاسع العدد ٣ لسنة ١٩٨٠. ص ٥١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٥١.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٥١.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٦١.

(٥) د. على المكارم: أصول التفكير النحوى. دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م. ص ٧-١٥٦.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ٧٦، ٧٧.

(٧) د. خديجة عبد الرازق الحديثى: الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه. مطبوعات جامعة الكويت (٣٧)، طباعة مطابع مقهوى - الكويت ١٩٧٤م. ص ٢٢١.

فبدأت بتعريفه [١]، ثم الحديث عن تاريخه [٢]، فأركانه [٣]، إلى أن خصت سيبويه والقياس [٤] وتفصيله فى كتابه.

وكذلك هناك دراسة بعنوان (فى أدلة النحو) للدكتورة عفاف حسنين سنة ١٩٧٧م، تناولت فى القسم الثانى منها القياس، فذكرت مقدمة عنه [٥]، مبينة أقسامه [٦]، ووجود الاستدلال به [٧]، دليل القياس بين البصرة والكوفة [٨]. وأهمية هذه الدراسة تكمن فى بيان استدلال النحـاة بالقياس وموقف البصريين والكوفـيين منه، فضلا عن تلك الإحصائية الدقيقة لاستدلالهما بالقياس وخلوصها إلى النتيجة [٩].

ومن الدراسات التى ميزت بين القياس النحوى والقياس اللغوى تلك الدراسة التى أعدها الدكتور محمد عيد بعنوان (أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضـاء وضوء علم اللغـة الحديث) سنة ١٩٧٣م، فلقد عـرض للقيـاس فى الفصل الثانى من دراسته(١٠) وبحث فيه:

- القياس فى نظر النحاة.
- رأى ابن مضاء فى القياس.
- القياس والصوغ القياسى والاستقراء.

(١) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٤-٢٣١.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢٣٣.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٤٨-٤٢٨.

(٥) د. عفاف حسنين: فى أدلة النحو. ص ١٧١- ١٨٨.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٩١-١٩٤.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ١٩٥-٢٢٥.

(٨) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٩-٢٦٣.

(٩) نفس المصدر السابق: ص ٢٦٣.

(١٠) د. محمد عـيد: أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضـاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب. القاهرة.

ولقد عرض فى المبحث الأول لابن إسحق وما روته عنه كتب الطبقات[١]، ثم تحدث عن الاختلاف فى القياس[٢] وعلام يكون القياس[٣] وقياس التمارين غير العملية[٤].

وفى المبحث الثانى يصحح الباحث ما شاع عن ابن مضاء وموقفه من القياس[٥]، ويوضح أضطرابه فيه[٦]، وموقفه من التمارين غير العملية[٧].

وفى المبحث الثالث يتحدث عن الصوغ القياسى اللغوى[٨]، ثم القياس النحوى والاستقراء[٩]، القياس العقلى والاستقراء[١٠]، فالاضطراب فى القياس وخطأ المنهج لمنعه[١١]، وأخيرا التمارين غير العملية والعرف اللغوى والاجتماعى[١٢].

ثانيا: القياس ودوره فى تنمية العربية:

يقوم هذا القسم من الدراسة على ثلاثة مباحث يتناول أولها دور النهضة الحديثة فى ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد من روافد تنمية اللغة العربية لتؤدى دورها فى تلبية متطلبات هذه النهضة. أما المبحث الثانى فيلقى الضوء على اختلاف نظرة الدارسين المحدثين فى درجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. أما المبحث الأخير

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ٧٨-٨١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٨٢-٨٤.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٨٥-٨٩.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٩٠، ٩١.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ٩٩.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٠٠، ١٠١.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ١٠٢، ١٠٣.

(٨) نفس المصدر السابق: ص ١٠٧-١١٢.

(٩) نفس المصدر السابق ونفس الصفحات.

(١٠) نفس المصدر السابق: ص ١١٣-١١٦.

(١١) نفس المصدر السابق: ص ١١٧-١١٩.

(١٢) نفس المصدر السابق: ص ١٢٠-١٢٤.

فيبرز دور المجمع فى تعاطى قضية القياس وانعكاس ذلك من خلال قراراته. وسوف نفصل الحديث حول هذه المحاور فيما يلى.

١ - دور النهضة الحديثة فى ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد لتنمية العربية:

كانت مبشرات النهضة منذ بداية القرن الثالث عشر الهجرى/ القرن التاسع عشر الميلادى، حيث تدفق سيل حاجات الحياة من الحضارة الغربية، ووجد العرب أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها إلا إذا جدوا متكاتفين، وهذا ما لم يكن، لعوامل ليس هذا مكان ذكرها.

ولقد كانت النهضة التى تعتبر أولا وبالذات نهضة لغوية حضارية، كانت تعبر عن أزمة اللغة والثقافة وعن حتمية تطورهما لاسيما وأن العربية كانت تحتاج إلى مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة، فقد كانت علامة لغوية معطلة لا تؤدى أداء مفيدا مضمون النهضة الجديد والمعقد. فالنهضة العربية الحديثة التى تذكرنا فى بعض مظاهرها بالنهضة الأوربية [١] كانت خطرا على اللغة العربية لأنها كانت «فترة منعرجا» [٢]، فى تاريخ الآداب العربية المعاصرة. فلقد طلعت علينا بمساهمات مهمة ومتداخلة، كان لها على اللغة أثر عميق، أبرز بطريقة مباشرة وغير مباشرة حدة المشاكل الموضوعة.

إن تطور التعليم الذى تسبب فى نشأة حركة الترجمة، والتقدم الذى حصل فى ميدان الطباعة. قد ساعدا على نشر الكتاب العربى وترويجه وعلى بروز الصحافة التى كان لها دور عظيم فى تطوير قواعد اللغة.

فلقد بادر محمد على (١٧٦٩ - ١٨٤٩) [٣] بالإصلاحات الأولى التى راجت

---

(١) إبراهيم مدكور: المجمع فى ثلاثين عاما ماضيه وحاضره، صدر سنة ١٩٦٤م. ص ١٢-١٤.

(٢) R. Blachhere: Moments tournants dans la litterature Arabe Studia Islamica, extrait Fasicule XIV P. 5-18.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٣ (١) ٧٢٧-٧٣١. ع. الرافعى: تاريخ الحركة ١/١١٨- جورجى زيدان: تاريخ ٢٨/٤ وما بعدها. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة.

رواجا كبيرا وعميقا فى مستوى التطبيق فى عهد الخديو إسماعيل (١٨٣٠ - ١٨٩٥)[١] الذى كان يتمنى أن تصبح مصر «ركنا من أركان أوربا»[٢]. وأرسلت سنة ١٨٢٦م البعثة المدرسية الأولى إلى فرنسا[٣]. وتكونت مدرسة الألسن[٤] المشهورة بقرار صدر فى ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م. وظلت قائمة الذات فى عهد إسماعيل باشا الذى كون بدوره ديوان المدارس[٥]، وكان يهدف إلى ترقية اللغة العربية. أما دار العلوم[٦] التى لعبت دورا مهما فى تدريب الأزهريين على التدريس بالمدارس الابتدائية العصرية الكثيرة. ولقد اكتسح التعليم الحديث ميادين عديدة، من ذلك أن الأزهر قد شمر عن ساعد التجديد بمبادرة من شيخه محمد العباسى المهدى (١٨٢٨ - ١٨٩٨م) فعرضت برامجه التعليمية لأول مرة بالمعرض العالمى بباريس سنة ١٨٦٤م، وكانت فيها إشارة مستشمة إلى العلوم الصحيحة التى كانت تطغى عليها العلوم الدينية واللغوية[٧].

وقد استبدت روح الإصلاح بالأزهر عندما تولى الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٢م) إدارته وبرامجه التى ظلت تتطور باستمرار.

ولقد لعبت الألسن دورا كبيرا فى تكوين مجموعة من المترجمين والنقلة[٨]

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٢ (١) ٥٨٣-٥٥٤. ع. الرافعى: تاريخ الحركة ١/١٩٨-٢٩٩.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣/هـ.

(٣) أرسلت البعثة الأولى إلى أوربا سنة ١٨٠٩م فلقد قصدت إيطاليا وكان عثمان نور الدين قد سبق رفاعة الطهطاوى إلى الخارج، وكانت البعثة إلى فرنسا أهم من سابقتها من حيث عدد طلابها ومن حيث أثرها فى الميادين الأدبية والعلمية بمصر. انظر جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على. القاهرة، ١٩٥١م. ص ٩٥-١٠١.

(٤) جاك تاجر: حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٥م. ص ٢٩-٣١. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ٣٨-٤٤.

(٥) أنشأ هذا الديوان وزير التعليم والأديب على باشا مبارك (١٨٢٤-١٨٩٣م). انظر: ع. الرافعى: عصر إسماعيل. ص ١٤١-١٩٨.

(٦) دائرة المعارف الإسلامية: ٢ (٢) ١٢٥: دار العلوم ع. الرافعى: عصر إسماعيل: ص ١٩٨.

(٧) دائرة المعارف الإسلامية: ١ (٢) ٣٣٧-٣٤٤. ع. الرافعى: عصر إسماعيل. ص ٢٠٣.

(٨) جورجى زيدان: تاريخ الآداب العربية. ٤ أجزاء - القاهرة. ١٩٣٦، جـ٤ ص ١٦٢-١٧٥. جاك تاجر: حركة الترجمة، ص ٥٠-٧٠. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة، ص ١٤٧-١٧١.

الذين أبرزت مؤلفاتهم وترجماتهم[1] باكورات المشاكل اللغوية العربية المعاصرة. فلقد ذكر رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣م) - وهو ممثلهم اللامع - مصطلحات جديدة وكلمات مستعارة فى مؤلفاته الكثيرة [2].

ولقد قامت مجموعة ثانية من المترجمين من غير الرسميين[3] - وكان إمامهم فتحى زغلول (١٨٣٦ - ١٩١٤) - بأعمال جليلة فى هذا الميدان فكان زغلول مثلا يشعر حتى ذلك العهد بصعوبات فى النقل والترجمة [4]، بدليل أنه يصرح بأنه لا يترجم الأفاظ بل المعانى[5].

ولقد ظلت المشاكل اللغوية قائمة بسبب الترجمات المرتجلة، ونزاعاتها وأنعدام طريقة موحدة فى مناهج الترجمة [6].

لقد أدى ظهور تقنيات وتكنولوجيات جديدة ولاسيما الطباعة إلى نشر المؤلفات الأدبية القديمة منها والحديثة ودعمت مكانة المعارف العلمية. فعممت الكتابة ونشرت الثقافة شيئا فشيئا. ويمكن أن نعتبر أن أول مطبعة برزت فى هذا الميدان هى مطبعة بولاق الرسمية المعروفة بالمطبعة الأهلية [7] التى أنشأها محمد على

---

(١) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ٢٢٩-٣٠٧. حيث توجد قائمة المؤلفات التى ترجمت فى عهد محمد على - فيذكر فيها اسم المؤلف، ومؤلفه، ومترجمه، ومصححه، ولغته الأصلية ولغة الترجمة، ومكان النشر، والموضوع، والثمن، وعدد الصفحات، فضلا عن بعض الملاحظات.

(٢) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ١٢٠-١٤٦. وانظر: ص ١٢٤ من نفس المصدر، حيث يذكر مصطلحات عربها أو ترجمها الطهطاوى وتلاميذه.

(٣) جاك تاجر: حركة الترجمة. ص ١٢٥- ١٢٩.

(٤) محمد كرد على: فتحى زغلول، مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢م) ص ٤٨١-٤٨٥. يوسف أسعد داغر: مصادر الدراسة الأدبية. حـ٢. بيروت ١٩٥٦م ٢/٤١٢-٤١٥.

(٥) فتحى زغلول: أصول الشرائع. ص. ٥.

(٦) جاك تاجر: حركة الترجمة، ص١٣٦-١٥٣ جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة، ص ٢٠٥-٢٢٨. حيث نجد عرضا لمختلف أنواع الترجمات، ومنها ما يعود إلى بداية الحملة الفرنسية على مصر.

(٧) دائرة المعارف الإسلامية: ١/٢١؛ أ. رضوان: تاريخ مطبعة بولاق - القاهرة ١٩٥٣، ص ٥٢٣؛ جورجى زيدان: تاريخ، ص ١٩٥-٢٠٢.

سنة ١٨٢١م. وقامت بعدها مطابع أخرى - لا تقل عنها قيمة - بنفس الدور، نذكر منها المطبعة القبطية (١٨٦٠)، ومطبعة وادى النيل (١٨٦٦)، ومطبعة جمعية المعارف (١٨٦٨)، ومطبعة الأهرام (١٨٧٦)، ومطبعة شركة طبع الكتب العربية (١٨٩٨) . . . إلخ.

إن نشر أمهات المعاجم[١] وأعظم الآثار الأدبية، قد طرح شكلا مركبا كان يتمثل فى التوفيق بين ضرورة إحياء ذلك التراث المشترك، وإعادة النظر فى منزلته الحالية من العلوم العصرية. وذلك ماث سعى إليه الجاسوس على القاموس (١٨٨٢) الذى وضعه أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ - ١٨٨٦)[٢]، والذى انتقد فيه المعجمية العربية برمتها داعيا إلى ضرورة تجديدها وتحديثها. لكن الفضل الكبير يعود فى تطوير اللغة وفى نشأة اللغة العربية العصرية إلى الصحافة [٣] التى كانت أهم حدث تاريخى فى العصر الحديث، كما كانت أهم حدث لغوى لأنها خلقت فصاحة عربية جديدة [٤].

ولقد ظهرت الصحافة لأول مرة بالعالم العربى الإسلامى سنة ١٨٢٨ بصدور الوقائع المصرية، التى كانت جريدة رسمية فى أول أمرها وذات أثر محدود ولقد نشأت بعدها الصحافة الإخبارية والفكرية الكبرى ومنها حديقة الأخبار الصادرة ببيروت سنة ١٨٥٧م، ومجلة الجوائب[٥] الصادرة باستانبول سنة ١٨٦٠م. وقد ساعدت معطيات أساسية عدة على نشأة صحافة عربية من طراز عالمى، نذكر منها حرية الفكر النسبية بعد [٦] والرخاء الاقتصادى الناتج عن الحرب الأهلية بالولايات المتحدة، وفتح قناة

(١) محمد كرد على. مجلة مجمع دمشق ٨/ ٦٢١، ٢٣: ٤٥٦.

(٢) محمد أحمد خلف الله: أحمد فارس الشدياق. القاهرة ١٩٥٥، ص ١٩٧.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٢ (٢) / ٤٧٧-٤٨٤.

(٤) محمد رشاد الحمزاوى: الحدث الصحفى وأثره الإجتماعى واللغوى فى المجتمع العربى، شئون عربية ١٩٨٢م/١٤٠٣هـ. ج٢١. ص ١٢٧-١٤٤. العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، بيروت ١٩٨٦ ص ٢٧-٥٠.

(٥) أحمد فارس الشدياق: كنز الرغائب ١/ ١٧٩.

(٦) إبراهيم عبده: تطور الصحافة. ص ٢٩١ وما بعدها. ولقد ظهر أول قانون للصحافة فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١م، وسبقه القانون الذى أصدره نابليون بونابرت فى ١٧٩٩م.

السويس للملاحة العالمية ١٨٦٩م. فتكونت جريدة وادى النيل سنة ١٨٦٦م، ونزهة الأفكار سنة ١٨٦٩، والأهرام سنة ١٨٧٥م، والمقتطف سنة ١٨٨٥م، والهلال ١٨٩٢م، والمنار سنة ١٨٩٦م [١] . وكان أحمد فارس الشدياق صاحب الجوانب يدعو أساسا إلى التأكيد على معالجة القضايا اللغوية وجعلها موضوعا مهما من مواضيع الإصلاح. فكان له الفضل فى الدعوة خارج الحدود المصرية، إلى إنشاء مجمع لغوى يسهر على اللغة العربية وقضاياها وذلك ما حدا به إلى أن يقاوم فى مقالاته بالجوانب الألفاظ المعربة والأعجمية، مقارنا لغة العرب بلغات الأوربيين معتبرا أن تلك اللغات تعتمد على الحضارة وتعتمد الحضارة عندنا على اللغة [٢].

وكان سليم تقلا، يؤكد فى مطلبه للحصول على ترخيص لإصدار الأهرام، على أن جريدته ستعالج مواضيع وقضايا لها صلة بالصرف والنحو واللغة والطب والعلوم الفيزيائية والمسائل التاريخية [٣].

أما عبد الله النديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦م) فلقد أشار بالخصوص عند الحديث عن خصائص جريدته «التنكيت والتبكيت». التى أنشئت سنة ١٨٨١م، إلى مميزات لغة الصحافة الجديدة، معتبرا التنكيت والتبكيت جريدة وطنية، أسبوعية وأدبية هزلية لا يحتاج قارئها إلى اعتماد قاموس الفيروز أبادى ولا إلى التاريخ والجغرافيا. فلقد كان للصحافة دور عظيم فى إصلاح اللغة، وتبسيط الجملة العربية، واستيعاب مصطلحات حديثة عديدة، وتراكيب نحوية جديدة وكلمات أعجمية [٤]، مما يجعلنا نعتبر أنها كانت أكثر وسائل النشر تفتحا على اللغات الأوربية وعلى أستعمال اللهجات العامية التى تسببت فى مجادلات ومهاترات عنيفة. ولقد خصص جايمس

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣٣١- ٣٦٠، وفيه قائمة الصحف والمجلات العربية والأجنبية الصادرة من ١٨٠٠ إلى ١٩٥٠م.

(٢) أحمد فارس الشدياق: كنز الرغائب ١/ ١٧٩.

(٣) إبراهيم عبده: تطور الصحافة. ص ٨٢، ٨٣. توجد هذه الوثيقة بوزارة الداخلية قسم المحفوظات ١١/٢/٩٤٦، الجزء الأول.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٣٣.

صنوع (١٨٢٩ - ١٩١٢) [١] وعبد الله النديم قسما هاما من نشاطهما الصحفى للصحافة المكتوبة باللغة العامية [٢].

إن العربية الفصحى لم تتأثر بذلك كثيرا إلا أن أزمتها الطارئة الحديثة قد برزت إلى العيان فتجلى فى مجالات اللغة الاضطراب والاختلاف الناتج عن التوفيق بين تفصح خاصة محافظة ودعوة المحدثين إلى التجديد وريحه التى هبت على المجتمع، مما شهد به إبراهيم اليازجى (١٨٤٧ - ١٩٠٦)[٣] فى كتابة (لغة الجرائد)، فهو يلاحظ: «إذا تفقدت الجرائد أنفسها وجدتها قد انتقلت إلى طور جديد من الفصاحة وجزالة التعبير كما تبين ذلك من المقابلة بين تخال الكثير من جرائدنا اليوم... بيد أننا مع ذلك كله نرى فى بعض جرائدنا ألفاظا قد شذت عن منقول اللغة، وأنزلت فى غير منازلها أو استعملت فى غير معناها وأصبح الكثير من ألفاظ الجرائد لغة خاصة بها تقتضى معجما بحالة» [٤]

لقد دعت المواضيع والمعانى والمعارف الجديدة لعصرية إلى ضرورة إنشاء مجلات وجرائد متنوعة لكلٍّ منها أساليبها وأشكالها. فظهرت صحف ومجلات سياسية وفكاهية، وتقنية ، ونسائية، وقانونية. ذكر منها جورجى زيدان الفتاة، والمهندس، والمنظوم، والشرائع، والقضاء ، والأحكام المصرية، والابتسامة، والروضة، واليانصيب، والأجيال، والمنار، والعلوم الاجتماعية ... إلخ [٥]

(١) كارل بروكلمان: ملحق ٣/ ٢٦٥. عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل. جزءان. القاهرة ١٩٤٨م. ١/ ٢٤٩. إبراهيم عبده: أعلام الصحافة العربية. القاهرة ١٩٤٨. ط٢. ص ٥٠-٦٧. إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية. القاهرة ١٩٤٤م، ص ٩٢، ٩٣، الذى يفيدنا بأن جمال الدين الأفغانى هو الذى شجع صنوع على تسمية تلك الصحافة الصادرة العامية.

(٢) عبد الله النديم: سلافة النديم ١/ ٨٢-٨٨، ٢/ ٢٣-٦٣، حيث يقدم لنا النديم فصلا طويلا من مسرحيته (الوطن) التى حررت كلها باللغة العامية.

(٣) يوسف أسعد داغر: مصادر الدراسة الأدبية، ٢/ ٧٥٩-٧٦٢.

(٤) إبراهيم اليازجى: لغة الجرائد. ص ٣. انظر: محمد رشاد الحمزاوى: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات - بيروت ١٩٨٦. ص ١١-٤٩، حيث الجدال حول فصاحة العصر وقضاياه.

(٥) جورجى زيدان: تاريخ الآداب العربية. ٤ أجزاء. القاهرة. ١٩٣٦. ٤/ ٦١.

إن تكاثر الصحف وتعدد الأساليب قد فرضا على اللغة العربية مواكبة حاجات العصر الحديث، وأصبحت أداة بلاغ وتبليغ. فلقد أصبحت اللغة تؤدى أكثر فأكثر رسالة تبليغ وتبادل عملى. وأكتفت بتوفير علامات يضمن حيادها التعبير عن الواقع تعبيرا صحيحا.

وكانت تلك المواكبة صعبة وأحيانا عسيرة، بقدر ما كانت الأخبار المتوالية على التلكس توفر آلافا مؤلفة من المصطلحات الجديدة التى تستدعى أن تترجم بسرعة فائقة [١].

ولقد أنشأ العصر الحديث بجدليته الخاصة وبتغيراته الاجتماعية الطارئة مصطلحات جديدة، لا تقل عن أهميتها المعجمية الاجتماعية ولا المعجمية العامة.

ومن بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٢٨م ظهرت مجموعة من النوادى و الجمعيات العديدة التى لم تعمر طويلا بالعالم العربى لاسيما بمصر وكانت قد سبقت إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وكانت تهدف إلى إنشاء عدد من المجامع والنوادى العلمية واللغوية [٢]. ولا شك أن المعهد الفرنسى الذى كونه بونابرت بالإسكندرية سنة ١٧٩٧م واستقر نهائيا بالقاهرة سنة ١٨٥٩م [٣] كان قد لعب دورا هاما فى التمهيد لنشأة النوادى التى اتخذته مثالا سواء بمصر أو بالأقطار الأخرى من الشرق الأوسط [٤]. حيث تم إنشاء المجمع العلمى العربى

(١) رشاد الحمزاوى: المجمع العلمي العربي. ص ٦٤.

(٢) انظر: المنار ١٩ (١٩٦١) ص ١١٠-١١٥، جـ ٢٠ (١٩٧١) ص ٦١-٦٤. أمين المعلوف: المجاميع، مجلة دمشق ١ (١٩٢١) ص ٣٩٢، ٣٩٣. عبد الفتاح عبادة: المجمع اللغوى والمجتمع العلمى - الهلال ١ لسنة (١٩٢٨) ص ٣٠٥-٣٠٩. عبد القادر المغربى: مجامعنا، مجلة مجمع دمشق ٢٣ (١٩٤٨) ص ٣٠٩؛ مجلة مجمع القاهرة ٧ (١٩٥٣) ص ١٢٣-١٢٦. مصطفى الشهابى: المجاميع، المقتطف ٨٣ (١٩٣٣) ص ٣٣-٤٠؛ المجامع، مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢) ص ٣٧٧، ٣٧٨. منصور همى: تاريخ المجامع، مجلة مجمع القاهرة ١٠٧/١. إبراهيم مدكور: المجمع فى ثلاثين عاما - ماضيه وحاضره، ١٩٣٢-١٩٦٢، القاهرة ١٩٦٤ص ١٤-١٧.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ٤ أجزاء، القاهرة ١٩٢٩-١٩٣٠. ط٣، ٩٧/١-١٣٠.

(٤) جورجى زيدان: تاريخ الآداب العربية ٤/ ٦٤-٨٨.

بدمشق (٨/ ٣١٩) الذى أمد الصحافة ودواوين الحكومة والمدارس والمعاهد بفيض من الأسماء والمصطلحات، كما انصرف إلى إصلاح لغة الدواوين والصحف والكتب المدرسية بحيث لم يكن يجوز طبع كتاب لم ينظر فى لغته أحد أعضاء المجمع[١] ثم تم تأسيس (مجمع فؤاد الأول للغة العربية)[٢] وبدأ عمله سنة (١٩٣٤م)، وكان يضم حين التأسيس إعلاما من علماء العربية. وكان يهدف إلى المحافظة على سلامة العربية وإلى جعلها مواكبة لحاجات العصر. فهو يدعو إلى وضع معاجم وقوائم من المصطلحات والمفردات لتكون حجة على الفصاحة وصفاء اللغة. وهو يدعو أيضا إلى وضع معجم تاريخى للغة العربية، وإلى نشر دراسات وأعمال لغوية تتعلق بعلم الدلالة العربى[٣]. كما أن المجمع ملزم كذلك بدرس اللهجات العربية المعاصرة دراسة علمية، سواء بمصر أو بغيرها من الأقطار العربية[٤].

٢ - اختلاف نظرة الباحثين ودرجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم:

لقد انقسم العلماء المهتمون باللغة إزاء حاجات العصر الحديث اللغوية إلى فريقين: فريق دعا إلى إدراج لغة السوق فى الكتابة والمدارس على عاميتها، وفريق جمد على ما ورد عن العرب الأولين، وكان تجاذب بين الفريقين معهما أنصارهما. ثم ظهر فريق ثالث ترفع عن ابتذال الدهماء فى الأسواق؛ وحرص على التراث العربى القديم، فشمر عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية، فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو القياس أو التعريب أحيانا [٥].

---

(١) سعيد الأفغانى: حاضر اللغة العربية فى الشام. طبع معهد الدراسات العالية، القاهرة ١٩٦٢م ص ١١٩.

(٢) انظر المادة الثانية من مرسوم إنشائه ١/ ٦ من مجلته، هذا وقد أصبح اسم المجمع اليوم: مجمع اللغة العربية.

(٣) مرسوم ص ١٦. المادة ٢ (أ،ب)، إن هذه المادة تذكرنا بمعنان وحتى بالمواد ٢٤، ٢٥، ٢٦ من دستور المجمع الفرنسى.

(٤) نفس المصدر السابق، المادة ١ (هـ).

(٥) انظر: سعيد الأفغانى: فى أصول النحو. المكتب الإسلامى، بيروت، دمشق ١٩٨٧م، ص ١١٨.

أما القياس باعتباره إحدى وسائل تنمية اللغة العربية فلقد اختلف علماء العربية فى شأنه، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر فى فهم المراد من الأمور الآتية:

(أ) معنى السليقة اللغوية.

(ب) كيف نقعد القواعد للغة من اللغات.

(جـ) ما الدور الذى يلعبه القياس فى اللغات.

ولذا نرى من الضرورى أن نلقى الضوء بإيجاز عن وجهة نظر المحدثين من علماء العربية حين يعرضون لمثل هذه الأمور الثلاثة فيما يلى:

(أ) معنى السليقة اللغوية:

إن الطفل حين يتعلم لغة أبويه يمر بمراحل معينة تتطلب منه جهداً كبيرا وزمنا طويلا، بعده يستطيع الكلام بهذه اللغة فى سهولة ويسر دون تكلف أو تعسف، فلا يكاد يخطر المعنى بباله حتى ينطق بما يعبر عن هذا المعنى بتلك الطرائق والأساليب الشائعة فى بيئته، لا يخطئ فيها أو ينحرف عنها، بل تتم عملية الكلام فى صورة آلية دون شعور بخصائصه. حيث يظل الطفل يشعر شعورا قويا بتركيب الأصوات فى لغة أبويه، واختلاف الصيغ، والربط بين الكلمات فى الجمل حتى تتم مراحل نمو اللغة عنده، فيصبح وقد سيطر على كل هذا سيطرة تامة، فلا يتردد ولا يتلعثم، ولا يفكر فى خصائص تلك الأصوات أو تلك العبارات بل يرسل القول على سجيته وبحسب ما تعود فى صغره فإذا تم له هذا تمت له السليقة اللغوية [1].

وهذا يعنى أن هناك نوعين من المتكلمين باللغة العربية، نوع يشعر بخصائص اللغة فى أثناء الكلام وآخر لا يكاد يشعر بتلك الخصائص، والفرق بين الفريقين لا يعدو أن يكون فرقا فى الكمية أو درجة الإتقان للغة. ونرى ذلك واضحا حين نقارن بين صغار الأطفال والكبار حولهم، وحين نقارن الأجنبى عن اللغة بابن اللغة الذى

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م. ص ٣٤، ٣٥.

نشأ فى بيئتها ومرن على الكلام بهـا مرانا كافيـا. فاللغة ملك لمن يتعلمـها فلا أثر للوراثة أو الجنس فيها، فالطفل الذى يولد من أبوين مصـريين ونشأ بعيدا عنهما فى بيئة انجليزية أو فرنسية يتكلم هاتين اللغتين بالسليقة، والطفل الفارسى الذى ينشأ في جزيرة العرب بعيدًا عن أهله يتكمل العربية بالسليقة.

وبذلك نسـتطيع أن نقـول إن الطفل فى مراحل تعـلمه لغـة أبويه لا يوصف كلامـه بالسليقة بل يكاد يمـر فى نفس المراحل التى يمر بهـا الأجنبى عن اللغة فى أثناء تعلمه لها، ولكن هناك فرقا بين تعلم كل منهـما للغة. فالأول تلقى اللغة على يد معلم يجد متـعة وسعادة فى تقدم تلميذه وهمـا الوالدان، والآخر تلقاها على يد معلم أقل صـبرا وحلمـا لا يصرف زمنه فى تعليم تلمـيذه إلا بقـدر، ولا يبذل من جهده إلا بقـدر. ولذا ينشأ الطفل وقد أتقن لغة أبويه، وسيطر عليـها، فى حين أن الأجنبى عن اللغة يظل بعـد تعلمها يتعيـثر فى بعض تعابيرها وأصواتـها، ولكنه قد يصل إلى ما وصل إليه ابن اللغـة يوما ما، حين يوالى التعلم ويتـحصن بالمثابرة ولا ينقطع عن المران (١).

تلك هى نظرة المحدثين لمعنى السليقة اللغوية، أما الأقدمون من علماء العربية فقـد سيطرت عليـهم فكرة أخرى، ورأوا أمـر الكلام بالعربيـة يرتبط ارتباطا وثيـقا بالجنس العربى، ولذا ينكرون على الفـارسى أو اليونانى إمكان اتقان هذه اللغـة كما يتقنـها أهلوها من العـرب، مهمـا بذلوا فى تعلمهـا، وثابروا فى المران عليـها، بل يظلون فى رأيهم أجانب عن اللغة كمـا هم أجانب عن الجنس العربى. فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء الـعرب، ويختلط برمالهم وخيامهم، وهو أثر السليقة العربية، يورثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن. ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ من صبيـان العرب والرواية عنهم. ولذا لم يروا فى شعر أبى تمام والمتنبى مـا يؤهله إلى السليـقة اللغـوية التى قـصروها على قـوم معـينين، وقصورها على زمن معين، وقصروها على بيئة معينة (٢).

(١) نفس المصدر السابق: ص ٣٦.

(٢) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(ب) كيف تقعد القواعد:

يوجد فى أكثر الجماعات اللغوية فى العالم أكثر من مستوى لغوى واحد يشارك الفرد فى كل مستوى منها وفق المواقف الكلامية التى يعيشها، فالمواقف الكلامية فى مجال الحياة اليومية تختلف عنها فى المجالات الثقافية أو مجالات السياسة. قد يكون هذا الاختلاف فى إطار اللغة الواحدة كما هى حال المثقفين من أبناء اللغة الألمانية أو الفرنسية أو الانجليزية فى تعاملهم بلغاتهم. وقد يكون الأختلاف أكثر من ذلك - فى إطار اللغة الواحدة - عندما تستخدم اللهجة العامية والفصحى جنبا إلى جنب، وتوجد أشكال مختلفة من الازدواج اللغوى(١). ويحدد الاستخدام اللغوى الوظيفة التى يقوم بها كل مستوى لغوى، وليست هناك سمات فى البنية اللغوية من النواحى الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو الدلالية تفرض كون أحد المستويات هو الفصحى والآخر هو العامية. فكلاهما ينطبق عليه تعريف اللغة باعتبارها نظاما من الرموز الصوتية، ولكن أبناء الجماعة اللغوية يقفون من الفصحى موقفا يختلف عن موقفهم من العامية. فالفصحى تحترم اجتماعيا وتحترم قواعدها عند المثقفين كما تدعم النماذج الأدبية والكتب الثقافية والعلمية مكانة الفصحى. ويؤدى هذا فى حالات كثيرة إلى جعل استخدامها موحدا - أو يكاد يكون موحدا - عند كل أبنائها، حتى وإن كانوا منفصلين جغرافيا وأجتماعيا عن بعضهم البعض، فيظل الأختلاف الإقليمى فى أستخدام الفصحى داخل العرف النحوى والمعجمى للغة. ولكن العامية تعد فى رأى مستخدميها غير مقننة من الناحية النحوية، على الرغم من أن لكل لهجة قوانينها الخاصة بها.

ورغم ذلك نرى أنه من الطبيعى والضرورى أن يتوحد كلام الناس فى الأمم الناهضة، فتتكون لهم لغة نموذجية أدبية مشتركة، تنتظم كل البيئات، ويتطلع إلى

(١) أنظر: Ch. Ferguson, Diglossia

ونشر عدة مرات منها:

P.P. Gigliolim Language and Social Context (Penguin Books 1972), P. 232.

إتقانها أبناء هذه الأمة. وكلما نهضت تلك اللغة النموذجية وازداد شيوعها على الألسنة وفى الأفواه، تبع تلك النهضة انكماش فى لهجات هذه الأمة، واقتراب بعضها من بعض، فلا يبقى من خصائصها على مرور الزمن إلا القليل. وتلك اللغة النموذجية المشتركة هى التى يلتزمها الناس فى المجال الجدى من القول، وفى الآثار الأدبية من شعر ونثر (١).

تلك هى الحال التى نراها الآن فى اللغة الإنجليزية والفرنسية وغيرهما من لغات الأمم الناهضة. فإذا شاء عالم لغوى أن يقعد للإنجليزية قواعد عمد إلى أستقراء صفاتها وخصائصها من مصدر واحد وهو لغتها النموذجية تاركا لهجات الإنجليز للدراسات الخاصة التى يتوفر عليها الباحثون فى الجامعات والمعاهد العليا، أما ما يتعلمه التلاميذ فى مدارسهم وما يلتزمه الكتاب والخطباء والشعراء، وما يتمسك به الناس فى المجال الجدى من الحياة فيكاد يكون مقصورا على تلك اللغة النموذجية، لا يخلط بينها وبين اللهجات فى تقعيد القواعد. فإن فعل هذا أحد اللغويين فإنه يكون قد تنكب طريق الصواب فى تقعيد القواعد وجاءنا بمزيج غريب فيه من الاضطراب والخلط ما يأباه اللغوى الحديث.

ولكن القدماء من علماء العربية لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أدخلوا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة. وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر. لأنهم كانوا يرون أن كل اللهجات حجة، فإن احتاج إليها المرء فى شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعى عليه.

ومرجع هذا الخلط هو فكرة القداسة التى خلعوها على السليقة العربية ولذا جاءتنا قواعدهم مضطربة تعددت فيها الوجوه، واختلفت الأقوال فى المسألة الواحدة.

---

(١) أنظر: د. على عبد الواحد وافى: علم اللغة، القاهرة ١٩٤١, ١٩٤٤, ١٩٥٠, ١٩٥٧م. ص ٢٢١.
وأنظر: د. إبراهيم أنيس: اللهجات العربية، القاهرة ط. ثانية ١٩٥٢م. ص ٢٤.

(ح) حقيقة القياس لدى المحدثين:

إن الناس حين يتلقون الكلمات والصيغ لا يحللونها إلى عناصرها ولا يستخرجون منها الأصول والزوائد أو اللواحق والسوابق، بلا يدركون تلك الصيغ إدراكا كليا، ويفهمون كلا منها على أنها كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها ، كما يستعملونها فى كلامهم على تلك الصور المركبة التى سمعوها من غيرهم ، ولا يكادون يشعرون بتلك الزوائد التى تفيد معنى خاصا فى الأسماء والأفعال. وهم فى حياتهم العادية يسمعون اللغة كتلا مركبة، ويتكلمون بها كتلا مركبة أيضا، ويحفظونها على تلك الصور المركبة، فتعيها الذاكرة وتستقر فيها مخزونة أو محبوسة حتى تدعو الحاجة لانطلاقها من عقالها [١].

وليس من الضرورى أن كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقنه من غيره، أو تلقاه من قبل عن متكلم آخر، ليس من الضرورى الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين، بل إن هذا مستحيل، لأن صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة، وطرق التعبير فيها لا تكاد تقع تحت حصر، ومن المستحيل أن نتصور أن كل متكلم قد مرت به تجربة السماع لكل صيغة، ولكل أسلوب، ولكل استعمال، ولكل عبارة، وإنما سمع البعض فاختزنه فى الحافظة مرتبا منظما مبوبا فى مجاميع منسجمة: منها مجموعة للأسماء المذكرة، وأخرى للمؤنثة، وثالثة للمفردات، ورابعة للجموع، وخامسة لنوع من الأفعال، وسادسة لنوع آخر منها ... إلخ.

غير أنه يجب ألا نتصور أن عملية التجميع فى الحافظة مع ما فيها من تبويب وتنظيم، تشبه عمل النحاة وواضعى القواعد، أو أن فهم الإنسان العادى للصيغ وطرق استعمالها يشبه فهم اللغويين لها. ولكنه على كل حال تبويب وتنظيم يعين الذاكرة حين تدعو الحاجة إلى شىء مما هو محفوظ مخزون.

ويعمد المتكلم كلما دعت الحاجة، إلى قياس أمور جديدة على ما فى حافظته من أمور قديمة، فيقيس ما لم يسمع من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر

(١) Jespersen: Language. ITTS nature tEct p.94.

اللغة ما لم يعرفه بالتلقين عن طريق ما عرفه بالتلقين، وهو فى كل هذا لا يهدف إلا إلى التعبير عما يدور بخلده كما يعبر الناس حوله. وهكذا نرى أن القياس يتدخل فى نمو لغة الفرد دون عمد إليه أو شعور به. فعملية القياس مستمرة فى كل لغة وفى كل عصر من عصورها، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية. وهكذا نرى أن فكرة القياس لدى المحدثين من علماء اللغات لا تعدو أن تكون عملية عقلية يقوم بها كل منا كلما أعوزته كلمة من الكلمات أو صيغة من الصيغ، فهى عملية فردية تتم لدى الأطفال ولدى الكبار، فهى تصاحبنا فى كل مراحل العمر.

ويمكننا أن نرصد الاختلاف بين نظرة القدماء للقياس اللغوى، ونظرة المحدثين فيما يلى [1]:

(أ) إن ما يقاس عليه عند القدماء هو النصوص التى سمعت عن العرب، وقد حدد زمنها ومكانها عند جمهرة العلماء. أما الذى يقاس عليه لدى المحدثين فهو ما يختزنه المرء فى حافظته من مسائل اللغة.

(ب) لقد حاول البصريون تحديد نسبة شيوع الظاهرة التى يقاس عليها. أما المحدثون فقد رأوا أن المرء لا يقوم بعملية القياس على أساس نسبة الشيوع فحسب بل قد يكون قياسه فى بعض الأحيان على قدر سيطرة ذلك المدخر فى الحافظة على شعور صاحبه وإن تمثل فى قليل من الشواهد، فقد يحدث أن يتم القياس فى ذهن المرء على أساس مثل واحد أو مثالين.

(جـ) كان القدماء من علماء اللغة يظنون أن عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين كرسوا حياتهم لخدمة العربية، أما أصحاب اللغة من الفصحاء الذين يحتج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى القياس فى حياتهم، ولهذا ظهر فى بحوثهم ما سمى بالقياس وما سمى بالسماع. والمجددون من علمائنا ينادون الآن بإباحة القياس اللغوى للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا.

---

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٤٥، ٤٦.

٣ - موقف المجمع من القياس وقراراته الصادرة فى شأنه:

إن مشروع الإصلاح الذى كلف به مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ إنشائه قد مكن المجمعيين المحدثين من وضع القضايا التى لها صلة بمبادئ النحو العامة، ومن الضغط على المجمع لجعل تلك المبادئ تواكب الحاجات العصرية. فبادروا فى هذا الميدان - حسب عبارة أمين سر المجمع - بمحاولات نقدية وبمشاريع إصلاحية [١] ركزت أولا على موضوع القياس الذى جاء ذكره فى قانون المجمع الأساسى [٢]. فلقد كثر الحديث عنه فى الدورات الأولى، لاسيما وأن تعريفه كان مدعاة للأختلافات حتى بين الأعضاء الأزهريين [٣] المقتنعين باعتماده. فلقد كانت مقاربته تمثل مزلقا على قدر ارتباطه بمسألة السماع أو الاستعمال الذى كان يساوى عند بعض المجمعيين اللهجة العامية. فلقد كان الشيخ أحمد الإسكندرى، الذى كان يعتبر حجة فى هذا الميدان، يستغرب من تعريف القدماء للقياس متسائلا عما يعنون بالقياس الذى لم يعثر له - حسب رأيه - على سند واضح عند النحويين. فهم يعرفونه بحسب الاطراء والشذوذ، لكن هل يمكن لنا أن نقيس الاطراد والشذوذ [٤].

وظل المجمعيون منقسمين فى شأن الصيغ القياسية والسماعية [٥]. ولم يأت ذلك الحل إلا فى الدورة الرابعة عندما اهتم المجمع بتعريف القياس [٦]. حيث أجبر على الاهتمام به إثر الصعوبات الناتجة عن التطبيقات العملية. إذ إنه فضلا عن تعريفه الغامض القديم [٧]، فقد كان موضع نظر، خصوصا وأن هذا المصطلح

(١) إبراهيم مدكور: المجمع فى ثلاثين عاما - ماضيه وحاضره ١٩٣٢-١٩٦٢. القاهرة ١٩٦٤م. ص ٧٤ وما بعدها.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٣٩.

(٣) محاضر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١/ ٣٥١.

(٤) نفس المصدر السابق: ١/ ٣٠٣.

(٥) نفس المصدر السابق: ٢/ ٤-١٠.

(٦) نفس المصدر السابق: ٤/ ٣٨ وما بعدها.

(٧) جلال الدين السيوطى: المزهر فى علوم اللغة - جزءان، طبعة ثانية، د.ت. ١/ ٢٢٦-٢٣٣. حيث يذكر اختلافات المؤلفين القدامى فى القياس وفى وجوهه الغامضة ومنها الاطراد والشذوذ.

الفقهى[١] يفيد مفاهيم تقنية متنوعة. فالقياس يدعى كذلك الاطراد والغالب، والأكثر، والباب، والأصل، وأصل الباب، والقاعدة... ولذلك تقرر ترك هذه الكلمات العديدة[٢]. وأعتبارها مترادفات تدل كلها على القياس[٣] وأنها تسمح للعرب المحدثين بتطبيق القياس على كل ما لم يسمع باعتبار ما سمع، وباعتبار المصطلحات المقاسة على كلام العرب من كلام العرب[٤].

ويبدو أن المجمع قد سلم بالتصورات القديمة، والموروثة عن القدماء فى السماع والقياس[٥]. ونلاحظ أن القياس المعنى بالأمر، وهو قياس عقلى وشكلى، لا يعتبر حجة فى وضع قواعد اللغة. ولقد دعا الشيخ عبد القادر المغربى إلى استخلاص القواعد اللغوية من الاستعمال الحى لا من القياس الشكلى[٦]، فهو يرى أن كل إصلاح يستوجب قواعد جديدة تعبر عن طبيعة اللغة وعن مختلف مراحل تطورها. فالاستثناءات الموجودة فى اللغة الكلاسيكية، تسمح بأن نقر بأن قواعد القياس القديمة، تعتمد على الاستعمال، وحتى عثرات اللسان التى كان يسميها القدماء توهم أصالة الحرف[٧]، وعلى هذا الأساس كان الشيخ يدعو إلى أخذ الشذوذ فى الفصحى بعين الاعتبار، ويؤيد ضمنيا وضع أسس النحو على الخطأ الشائع أو ما يسمى بالقياس الخاطئ.

(١) جلال الدين السيوطى: كتاب الاقتراح. ص ٢٠ وما بعدها حيث نلاحظ غزو مصطلحات الفقه مصطلحات النحو وانظر: حامد عبدالحميد: القواعد النحوية. القاهرة ١٩٤٦م. ص ٢٢٢-٢٢٤. فإنه مازال يتحدث عن الحكم الواجب، والممنوع، والقبيح، والجائز. وهى كلها مصطلحات فقهية مطبقة على النحو.

(٢) محاضر: ٤/٣٨-٥٠.

(٣) مجموعة القرارات: ص ٤٤.

(٤) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة. حيث يتعلق الأمر بالعبارة المشهورة التى ينسبها ابن جنى إلى المازنى بالخصائص ١/ ٣٥٧ وما بعدها.

(٥) جلال الدين السيوطى: المزهر فى علوم اللغة، ١/ ٢٢٧-٢٢٩.

(٦) الشيخ عبد القادر المغربى: بين النحو واللغة. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٢٥٧-٢٦٠.

(٧) الشيخ عبد القادر المغربى: شواهد على توهم زيادة الحرف. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٣٦١-٣٧٤.

ولقد رفض المجمع اقتراح الشيخ المغربي واقتصر على أبداء ملاحظة عامة ترى أن بعض الألفاظ العربية قد وضعت بحسب مبدأ توهم أصالة الحرف(١) وذلك يعنى رفض تلك الأمثلة، خشية أن تخرق قواعد الفصحى، وأن تسمح للهجات بأن تصبح أصلا لسماع وقياس جديدين.

ولقد اتخذ المجمع قرارا يفيد باعتماد القياس فى مادة اللغة حسب القواعد التى وضعها المجمع سابقا، والتى يمكن أن تخضع للاجتهاد إذا توفرت شروطه (حسبما أشار إلى ذلك أحمد أمين فى مقالته حول مدرسة القياس فى اللغة)(٢). والمقرر أن هذه القواعد لم تكن مجهولة لدى العرب القدماء - فالاجتهاد المقترح فى شأنها ينحصر فى نهاية الأمر فى استغلال صيغ قديمة استغلالا مكثفا. ولذلك فإن روح التجديد الهادفة إلى إقرار مبادئ جديدة لمواجهة القضايا العصرية، تبدو لنا معدومة.

إن المجمع بدأ تفكيره فى القياس على حذر، أى لم يندفع فى أول الأمر إلى الأخذ بالقياس الذى أراده أبو على الفارسى فى كل ما يعن لأعضائه. فلم يحاول القياس فى الدلالات ولا فى التراكيب. ولما دعا بعض أعضائه إلى القياس فى التراكيب سئل: وهل نتوقع تراكيب فى العربية جديدة يمكن أن تقع فى كلام المحدثين وليس لها نظائر بين العرب القدماء؟ أى المجمع اكتفى بالقياس لاستنباط الصيغ أو الكلمات الجديدة فى صيغ قديمة. أى أن المجمع لم يحاول استغلال فكرة القياس فى الدلالات قانعا بالألفاظ والأبنية، ولم يحاول القياس فى التراكيب. أى رفض الأخذ بأى تركيب جديد يمكن أن يجىء فى شعر المحدثين كقول الشاعر أحمد شوقى يخاطب سلاح الطيران.

يا سلاح العصر بشرنابه .·. كل عصر يكمى وسلاح

إن عزا لم يظلل فى غد .·. بجناحيك دليل مستباح

(١) مجموعة القرارات: ص ١٠.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١١. وانظر: أحمد أمين: مدرسة القياس، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٣٥١-٣٥٨.

فالفعل (يظلل) منفى بلم، وزمنه مع هذا فى المستقبل بدليل (فى غد). غير أن بعض الدارسين فسر هذا الذى جاء فى شعر شوقى على أنه يشبه أسلوب الشرط.

إن المجمع يقنع الآن فى قضية القياس باستنباط الألفاظ الجديدة. ويؤسس قياسه على دعائم ثلاث هى:[1]

أولاها: الرجوع إلى ما قاله العلماء القدماء لنهتدى برأيهم بصدد الظاهرة. وحين وجد المجمع خلافا بين القدماء استغل هذا الخلاف ليصل إلى صلاحية الكلمة الجديدة التى يريد قياسها، وفى بعض الاحيان أخذ المجمع بأضعف الرأيين بين العلماء القدماء. فإذا وجد المجمع أن جمهرة منهم يقولون برأى، ووجد قلة منهم يقولون برأى آخر يلائم ما يهدف إليه المجمع، انتفع المجمع برأى هذه القلة، واستنبط ما يريد من ألفاظ.

أما الدعامة الثانية: فتقوم على إعادة الاستقراء وإحصاء أمثلة الظاهرة التى يبحثها المجمع من المعاجم المطولة. وذلك لأن المسلك العلمى السليم فى العصر الحديث يتمثل فى أن يعيد الباحث تجارب من سبقوه، فإذا وصل إلى نفس النتيجة أكد عمله الحقيقة العلمية. أما إذا وصل إلى شىء جديد فى تجربته كان بهذا قد أسهم فى الكشف عن حقيقة علمية جديدة، وقطع شوطا جديدا فى البحث العلمى.

أما الدعامة الثالثة التى يستأنس بها المجمع فى قياسه فتتمثل فى موقف جمهور الناس من أبناء العرب فى العصر الحديث إزاء الصيغة أو الكلمة الجديدة. أى أن المجمع يحاول جاهدا ألا يصدم الناس فى حسهم اللغوى. فإذا وجدهم يأنسون إلى صيغة جديدة أو كلمة جديدة فى صيغة قديمة، ساعد المجمع على إقرارها. ونرى فى مجلة المجمع بعض القرارات التى توضح هذا الاتجاه، ومنها على سبيل المثال ما قرره المجمع من قياسة صيغة (فعال) للدلالة على صاحب حرفة نحو: (نجار وحداد وزجاج)، برغم أن ما ورد عن العرب من هذا عدد قليل من الأمثلة التى لم تكن كافية فى رأى جمهور القدماء لجعلها قياسية. ولكن المجمع

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٣١-٣٤.

وجد الناس فى العصر الحديث يقبلون بشدة علــى هذه الصيغة، ويستنبطون بحسهم اللغوى كلمات كثيرة على هذه الصيغة للدلالة على صاحب الحرفة.

ومن الأمثلة أيضـا ما كـان من إقرار لجان المجـمع لكلمة (منطقـة) بفتح الميم وكسر الطاء. فلقد وجد المجمع أن هذه الكلمة لم ترد فى المعاجم على هذه الصورة، بل وردت فيها على صورة اسم الآلة أى بكسر الميم وفتح الطاء. ونصت المعاجم على أن معنى هذه الكلمة فى صورة اسم الآلة (الحـزام أو النطاق) ولم ترو المعاجم الفعل الثلاثى الذى اشتق منه اسم الآلة. ويشيع الآن استعمال منطقة على صورة اسم الآلة فى معنى المكان المحدد أو الرقـعة المحددة. ويبدو أن هذه الدلالة الأخيـرة قد جاءت إلى الكلمة التى هى فى أصـل معناها النطاق عن طريق المجاز المرسل. وسـاعد على هذا أن الذين ترجمـوا بعض الكتب الجغرافيـة فى القرن التاسع عشـر قد وجدوا أن الكلمة الأجنبيـة (Zone) هى فى أصل معناهـا الحزام، ثم تطورت لتعـبر عن المكان المحدد. أما الصورة الجديدة (منطقة) بفتح الميم وكـسر الطاء فقد ساعد على وجودها حسنا اللغوى، لأنـها على صورة اسم المكان. وعلى هذا يمكن اعتـبار هذه الصورة صحـيحة على أساس أنهـا اسم مكان من ففعل ثلاثى هـو نفس الفعل الذى أعطانا (منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء، برغم عدم النص عليه فى المعاجم.

ومن الأمثلة كـذلك إقرار المجـمع لصيـغة (فعـيل) نحو (سكيـر وشريب)، فمعظم العلماء القـدماء يقولون عن هذه الصيغة إنها سـماعية، ويلح ابن دريد على سمـاعية هذه الصـيغة، وينهانا فى الجـمهرة عن صـياغة كلمـات جديدة على هذه الصـورة لكن المجمع نظر فـرأى أن الكثيـرين من أبناء العرب فى الـعصر الحـديث يأنسون إلى هذه الصيـغة، وإن كانوا يفتحـون أولها فى بعض البلاد العربيـة. فقرر المجمع قياسيـتها على قول ابن قتيبة فى أدب الكاتب إن هذه الصيـغة كثيرة، وعلى أساس ما أدى إليه الإحصاء من وجود أكثر من سـبعين مثلا لهذه الصيغة رويت عن العرب وأسـتعملتـها العرب، وأخـيرا على أساس ما لـوحظ من أن أبناء العرب فى العصر الحديث يأنسون لهذه الصيـغة. وتسمع الآن على ألسنة الشباب من المصريين نحو خمسين مثلا على هذه الصيغة أستنبطها الشباب، ولم تسمع عن العرب القدماء

ولم ترو عنهم. كل هذا جعل المجمع يقرر قياسية هذه الصيغة، على الأقل لنعترف بتلك الكلمة المشهورة (قديس) التى لم ترد فى المعاجم العربية.

وفى نهاية المطاف سوف نسوق بعض القرارات الأخرى التى أصدرها المجمع حول القياس فى الألفاظ والأبنية، ومنها:

قرار التصمين [(١)]

إن التضمين هو أن يؤدى فعل أو ما فى معناه مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم.

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة هى:

١ - تحقيق المناسبة بين الفعلين.

٢ - وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

٣ - ملازمة التضمين للذوق العربى.

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى.

ومن أمثلة التضمين فى القرآن الكريم:-

- قال تعالى: ﴿إذا خلو إلى شياطينهم قالوا إنا معكم﴾ [(٢)] حيث تضمن (خلا) معنى (أنتهى).

- قال تعالى : ﴿ولتكبروا اله على ما هداكم﴾ [(٣)]

تضمن (لتكبروا) معنى (لتحمدوا).

- قال تعالى: ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾ [(٤)].

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/ ٣٣. وانظر الاحتجاج لهذه القرارات فى ص ١٧٧-٢٦٣ من الجزء نفسه.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٤.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٨٥.

(٤) سورة البقرة ٣/ ٢٢٠.

تضمن (يعلم) معنى (يميز).

- قال تعالى: ﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾ [1].

تضمن (يكفروه) معنى (يحرموه).

- قال تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ [2].

تضمن (تأكلوا) معنى (تضموا).

- قال تعالى: ﴿حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق﴾[3].

تضمن (حقيق) معنى (حريص).

- قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض﴾[4].

تضمن (اثاقلتم) معنى (أخلدتم).

- قال تعالى: ﴿ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه﴾[5].

تضمن (يرغبوا) معنى (يبخلوا).

- قال تعالى: ﴿ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا أنهم مغرقون﴾[6].

تضمن (تخاطب) معنى (تراجع).

---

(١) سورة آل عمران ٣/ ١١٥.

(٢) سورة النساء ٤/ ٢.

(٣) سورة الأعراف ٧/ ١٠٥.

(٤) سورة التوبة ٩/ ٣٨.

(٥) سورة التوبة ٩/ ١٢٠.

(٦) سورة هود ١١/ ٣٧.

قرار التعريب: [1]

يجيز المجمع استعمال بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب فى تعريبهم.

قرار المولد: [2]

المولد: هو اللفظ الذى استعمله المولدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان:

أحدهما: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربى سائغ.

والآخر: قسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمى لم تعربه العرب (وقد أصدر المجمع فى شأن هذا النوع قرار التغريب السابق)، وإما بتحريف فى اللفظ أو الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالا.

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين فى فصيح الكلام.

فى الصياغة والأشتقاق: [3]

قرار (فعالة) للحرفة:

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أى باب من أبواب الثلاثى مصدر وزن (فعالة) بالكسر.

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/٣٣. وانظر: الاحتجاج لذلك فى ص ١٧٧-٢٦٣ من الجزء نفسه.

(2) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحات.

(3) نفس المصدر السابق ١/٣٤.

قرار (فعلان) للتقلب والاضطراب : [١]

يقـاس المصدر على وزن (فـعلان) للفـعل اللازم مفـتوح العـين إذا دل على التقلب والأضطراب.

قرار (فعال) للمرض: [٢]

يقاس من (فعل) اللازم المفتوح العـين مصدر على وزن (فعال) للدلالة على المرض.

قرار (فعال وفعيل) للصوت: [٣]

إذا لم يرد فى اللغة مصدر لفعل لازم مفـتوح العين دال على صوت، فيجوز أن يصاغ له قياسا على وزن (فعال) أو (فعيل).

قرار المصدر الصناعى: [٤]

إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزاد عليها ياء النسب والتاء.

قرار (فعال) للنسبة إلى الشىء: [٥]

يصاغ (فعال) قياسا للدلالة على الاعتراف أو ملازمة الشىء. فإذا خيف لبس بين صانع شىء وملازمـه، كانت صيغة (فـعال) للصانع وكان النسب باليـاء لغيره، فيقال (زجاج) لصانع الزجاج، و (زجاجى) لبائعه.

---

(١) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٢) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٣) نفس المصدر السابق ١/ ٣٥.

(٤) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٥) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

قرار اسم الآلة : [١]

يصاغ قياسا من الفعل الثلاثى على وزن (مفعل) و (مفعال) و (مفعلة) للدلالة على الآلة التى يعالج بها الشىء. [٢]

قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان: [٣]

والمجمع يجيز هذا الاشتقاق - للضرورة - فى لغة العلوم [٤]

قرار مطاوع (فعل) الثلاثى:[٥]

كل فعل ثلاثى متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسى (انفعل)، ما لم تكن فاء الفعل واوا، أو لاما، أو نونا، أو ميما، أو راء، ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيه (افتعل).

قرار مطاوع (فعل) بتشديد العين: [٦]

قياس المطاوعة لصيغة (فعّل) مضعفة العين هى (تفعل)، والأغلب فيما ضعف للتعدية أن يكون مطاوعه ثلاثيا.

قرار مطاوع (فاعل): [٧]

(فاعل) الذى أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل (باعدته) يكون قياس مطاوعه (تفاعل) كتباب عد.

---

(١) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٢) إن أحكام هذه القرارات كانت موضع خلاف منذ القديم بين من يقصرها على ما لم يسمع له صيغة مخصوصة. ومن يرى اطراد القياس فيها، إلى جانب ما سمع له صيغة أخرى. ولقد حسم المجمع الخلاف بميله إلى اطراد القواعد.

(٣) نفس المصدر السابق ١/٣٦.

(٤) انظر: احتجاجات السكندرى: ص ٢٣٦-٢٦٨، حيث ذكر كثيرا مما اشتق العرب من أسماء الأعيان.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/٣٥.

(٦) نفس المصدر السابق ١/٣٦.

(٧) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

إبراهيم أنيس:

- الأصوات اللغوية، القاهرة ١٩٥٠، ١٩٦١م.
- دلالة الألفاظ، القاهرة ١٩٥٨م.
- طرق تنمية الألفاظ فى اللغة، القاهرة، د.ت.
- اللغة بين القومية والعالمية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- اللهجات العربية، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٥٢م.
- مستقبل اللغة المشتركة، القاهرة، ١٩٦٠م.
- من أسرار اللغة، القاهرة، ١٩٥١، ١٩٦٦م.

إبراهيم بيومى مدكور:

- منطق أرسطو والنحو العربى، مقالة منشورة فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٣ عام ١٩٥٣م. ونشرها أيضا ضمن سلسلة (اقرأ) فى اللغة والأدب، العدد ٣٣٧، عام ١٩٧١م.
- المجمع فى ثلاثين عاماً ماضيه وحاضره، القاهرة ١٩٦٤م.

إبراهيم السامرائى:

- الأب أنستاس مارى الكرملى وآراؤه اللغوية، ١٩٦٢م.
- التطور اللغوى التاريخى، القاهرة، ١٩٦٦م.
- تنمية اللغة العربية فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٧٣م.
- التوزيع اللغوى الجغرافى فى العراق، القاهرة، د.ت.

- دراسات فى اللغة، بغداد، مطبعة العانى ١٩٦١م.
- رسائل فى اللغة، بغداد، ١٩٦٤م .
- مباحث لغوية، بغداد ١٩٧١م.
- النحو العربى نقد وبناء، بغداد، د.ت.

إبراهيم عبده:

- أعلام الصحافة العربية، القاهرة ١٩٤٨م.
- تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية.والاجتماعية، القاهرة ١٩٤٤ .

إبراهيم اليازجى:

- لغة الجرائد، القاهرة (د.ت).

ابن الأثير:

- المثل السائر، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، القاهرة د.ت.
- النهاية فى غريب الحديث والأثر، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٥م.

ابن الأنبارى (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن):

- أسرار العربية، نشره زايبولد Seybold فى ليدن ١٨٨٦م، ثم طبع فى دمشق.
- الإغراب فى جدل الإعراب، نشره سعيد الأفغانى فى دمشق ١٩٥٧م. مطبعة الجامعة السورية.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، نشره فايل G. Weil فى ليدن ١٩١٣م مع مقسمة عن مدارس النحو العربى. وطبعه محمد محيى الدين عبد الحميد عدة مرات بعد ذلك بالقاهرة.
- البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة ١٩٧٠م.

- لمع الأدلة فى أصول النحو، نشره سعيد الأفغانى فى دمشق ١٩٥٧م، وعطية عامر فى أستوكهولم سنة ١٩٦٣م.
- الموجز فى علم القوافى، نشره عبد الهادى هاشم فى المجلد الحادى والثلاثين من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ١٩٥٦م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، نشر بالقاهرة ١٩٢٤، وبتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة ١٩٦٠م، وإبراهيم السامرائى فى بغداد ١٩٦٠م. وعطية عامر فى أستوكهولم ١٩٦٣م.

ابن الجزرى:

- غاية النهاية فى طبقات القراء، نشره برجشتراسر وبرتسل بالقاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥م.
- النشر فى القراءات العشر، حققه محمد الصباغ - القاهرة، د.ت.، دمشق ١٣٤٥هـ.

ابن جنى:

- التمام فى تفسير أشعار هذيل، القاهرة ١٩٦٢م.
- جمل أصول التصريف - مختصر التصريف الملوكى، القاهرة ١٩١٣م.
- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ - ١٩٥٧م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين (الجزء الأول فقط) القاهرة ١٩٥٤م.
- كتاب المقتضب فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين، طبع بالقاهرة ١٩٢٢م ضمن: ثلاث رسائل.
- المحتسب (حـ١، حـ٢) القاهرة ١٩٦٩م - ١٩٧١م.

- المنصف، شرح كتاب التصريف للمازنى، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤م.

ابن سلام الجمحى: طبقات فحول الشعراء:

تحقيق محمود شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، سلسلة ذخائر العرب (٧) ١٩٥٢م. وكذلك طبع المدنى، القاهرة ١٣٩٤هـ.

ابن عصفور: المقرب:

تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد ١٣٩١هـ.

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، طبع بالقاهرة عدة مرات. ط. السادسة عشرة ١٣٩٤هـ.

ابن العماد: شذرات الذهب فى أخبار من ذهب: القدسى، القاهرة ١٣٥٠هـ.

ابن قتيبة الدينورى:

- أدب الكاتب، نشره Grunert فى ليدن ١٩٠٠ - ١٩٠١م، ثم نشر بالقاهرة ١٣٥٥هـ، ١٣٨٢/١٩٦٣م، وهناك عدة طبعات مصرية أخرى.

- الأنواء فى مواسم العرب، حيدر أباد الدكن ١٩٥٦م،

- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صفر، القاهرة، ١٩٥٤م.

- تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد صفر، د.ت.

- الشعر والشعراء، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة ١٩٦٦م.

- عيون الأخبار، القاهرة ١٩٢٥ - ١٩٣٠م.

- المعانى الكبير، حيدر آباد بالهند ١٩٤٩م.

ابن كثير: البداية والنهاية:

ط. أولى ١٣٥١هـ، السعادة بمصر.

ابن مضاء القرطبى: الرد على النحاة:

حققه د. شوقى ضيف، القاهرة ١٩٤٧م.

ابن مالك:

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،

حققه محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨م.

- لامية الأفعال، نشرت فى هلسنكى ١٨٥٤م، بطرسبرج ١٨٦٤م، وليبزج ١٨٦٦م.

ابن منظور الأفريقى: لسان العرب:

بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧هـ. وكذلك دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ.

ابن النديم: الفهرست:

تحقيق Flugel، ليبزج ١٨٧١م، ثم نشر بالقاهرة ١٣٤٨هـ، ثم أعيد تصويره فى بيروت ١٩٦٥م، ونشر فى طهران ١٩٧٢م.

ابن هشام الأنصارى:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، نشره محيى الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٤٩م.

- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، وشرح شذور الذهب، القاهرة، عدة طبعات. السعادة بمصر، ط. السابعة ١٣٧٦هـ.

- قطر الندى وبل الصدى، القاهرة، عدة طبعات.

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره محى الدين عبد الحميد بالقاهرة، ومازن المبارك دمشق ١٩٦٦م.

ابن يعيش: شرح مفصل الزمخشرى:

نشره G. Jahn فى مجلدين - ليبزج ١٨٨٢م - ١٨٨٦م، وطبع بالقاهرة بعد ذلك.

أبو حيان:

- البحر المحيط، السعادة بالقاهرة ١٣٢٨هـ.
- منهاج السالك، نشره سدنى جلازر Glasers فى New Havent ١٩٤٦م.

أبو الطيب اللغوى:

- الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخى، ط دمشق ١٩٦١م.
- الأضداد فى كلام العرب، تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٦٣م.
- شجر الدر فى تداخل الكلام بالمعانى المختلفة، القاهرة ١٩٥٧م.
- المتنبى، تحقيق عز الدين التنوخى، دمشق ١٩٦٠م.
- مراتب النحويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.

أحمد أمين: ضحى الإسلام:

الطبعة الخامسة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

أحمد رضوان:

تاريخ مطبعة بولاق. القاهرة ١٩٥٣م.

أحمد فارس الشدياق:

- الجاسوس على القاموس، ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م.
- كنز الرغائب فى منتخبات الجوانب - ٣ أجزاء، الأستانة ١٢٨٨هـ.

أمين المعلوف: المجامع:

مجلة دمشق ١/ ١٩٢١م.

بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربى:

ترجمة عبد الحميد النجار، القاهرة، ١٩٥٩ - ١٩٦٢م.

البغدادى (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب:

٤ مجلدات، بولاق ١٢٩٩هـ، القاهرة ١٩٣٠م، حققه عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٧م.

البغدادى (الخطيب): تاريخ بغداد أو مدينة السلام: ١٤ جزءا، القاهرة ١٣٩١هـ.

تاجر (جاك): حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٥م.

حامد عبد الحميد: القواعد النحوية: القاهرة ١٩٤٦.

خديجة عبد الرازق الحديثى: الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت (٣٧)، طباعة مطابع مقهوى - الكويت ١٩٧٤م.

الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسن):

- الأستدراك على سيبويه فى كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه، نشره جويدى، روما ١٨٩٠م.
- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٤م.
- لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٤م، ثم طبع بتحقيق: عبد العزيز مطر فى الكويت ١٩٦٨م بعنوان: لحن العامة.

زيدان (جورجى): تاريخ الآداب العربية:

٤ أجزاء، القاهرة ١٩٣٦م.

سعيد الأفغانى:

- حاضر اللغة العربية فى الشام، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٢م. بيروت ١٩٧١م بعنوان: من حاضر اللغة العربية.

- فى أصول النحو: المكتب الإسلامى بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- نظرات فى اللغة عند ابن حزم، بيروت ١٩٦٩ م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب:

نشره ديرنبور H.Derenboura بعنوان Le Livre de Sibawaihi فى باريس ١٨٨١ - ١٨٨٩م، وترجمه يان Jahn إلى الألمانية بعنوان: Sibawaihi's Buch Uber die Grammatik.

ويضم عمل يان المذكور نشر مقتبسات من شرح السيرافى على سيبويه إلى جانب ترجمة متن الكتاب إلى الألمانية. وطبع ببولاق ١٣١٦ - ١٣١٧هـ فى مجلدين، وعليه شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمرى، وتقريرات من شرح السيرافى. وصور منه بتحقيق: عبد السلام هارون بالقاهرة الأجزاء ١، ٢، ٣.

السيرافى (أبو سعيد): أخبار النحويين البصريين: نشره كرنكو فى الجزائر وباريس ١٩٣٥م، ونشره بالقاهرة محمد عبد المنعم خفاجى ١٩٥٥م.

السيوطى (جلال الدين):

- الإتقان فى علوم القرآن، القاهرة ١٣١٨هـ ثم حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.

- الأشباه والنظائر، ٤ أجزاء، حيدر آباد ١٣١٦ - ١٣١٧، ١٣٩٥هـ.

- الاقتراح فى أصول النحو، دلهى ١٣١٢هـ، وحيدر آباد ١٣٥٩هـ.

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥م.

- سبب وضع علم العربية، القسطنطينية ١٣٠١هـ ضمن التحفة البهية.

- شرح شواهد المغنى، طبع بتصحيح الشنقيطى، القاهرة ١٣٢٢هـ.

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة ١٩٥٨م.

- همع الهوامع، القاهرة ١٣٢٧هـ.

الشنقيطى: الدرر اللوامع على همع الهوامع: القاهرة ١٣٢٧هـ.

د. شوقى ضيف: المدارس النحوية:

دار المعارف، القاهرة، ط السابعة ١٩٩٢م.

الشيال (جمال الدين) تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، القاهرة ١٩٥١م.

عبده الراجحى:

- دروس فى المذاهب النحوية، القاهرة، د.ت.

- فقه اللغة فى الكتب العربية، بيروت ١٩٧٢م.

- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية، القاهرة ١٩٦٨م.

- منهج ابن جنى فى كتابه المحتسب - رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية ١٩٦٣م.

عبد الرحمن الرافعي:

- تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ٤ أجزاء، القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٣٠.
- عصر إسماعيل، جزءان، القاهرة ١٩٤٨م.

عبد الفتاح عبادة: المجمع اللغوى والمجمع العلمى، الهلال، ١٩٢٨م.

عبد الفتاح إسماعيل شلبى:

- أبو على الفارسى، القاهرة د.ت.
- الإمالة فى القراءات واللهجات العربية، القاهرة ١٩٥٧م.

عبد القادر المغربى:

- بين النحو واللغة، مجلة مجمع، اللغة العربية بالقاهرة (٧) ١٩٥٣م.
- شواهد على توهم زياد الحرف، مجلة مجمع اللغة العربية (٧) ١٩٥٣م.
- مجامعنا، مجلة مجمع دمشق ٢٣ (١٩٤٨م)، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧) ١٩٥٣م.

عبد الله النديم: سلافة النديم:

فى منتخبات عبد الله النديم - جزءان، القاهرة ١٩٠١، ١٩١٤م.

عباس حسن:

- بعض الشوائب فى النحو، بحث منشور فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٨/ ١٩٦٩م، الدورة الخامسة والثلاثون.
- رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية، مطبعة العالم العربى بالقاهرة ١٩٥١م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة د.ت.

- النحو الوافى، القاهرة د.ت.

على عبد الواحد وافى: علم اللغة:

القاهرة ١٩٤١، ١٩٤٤، ١٩٥٠، ١٩٥٧م.

على أبو المكارم: أصول التفكير النحوى:

دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣م

العينى:

- شرح الشواهد على هامش خزانة الأدب للبغدادى، ط بيروت د.ت.

- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية، طبع فى بولاق على هامش خزانة الأدب، بولاق ١٢٩٩هـ.

فؤاد حنا ترزى: فى أصول اللغة والنحو:

مطبعة دار الكتب بيروت ١٩٦٩م.

فتحى زغلول: محمد كرد على:

مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢م).

فاضل صالح السامرائى: ابن جنى النحوى:

رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٦٤م.

فندريس: اللغة:

ترجمة محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلى، القاهرة ١٩٥٠م.

الفيروزابادى: القاموس المحيط:

٤ أجزاء، القاهرة ١٩٥٤م ثم طبع عدة مرات.

المبرد:

- الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمنى، القاهرة ١٩٥٦م.

- كتاب الكامل، نشره wright فى ليبزج ١٨٦٤ - ١٨٩٢م. ونشره زكى مبارك ثم محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، القاهرة ١٩٥٦م.

- المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادى، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م.

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م، ١٩٦٨م.

محمد أحمد خلف الله:

- أحمد فارس الشدياق، القاهرة ١٩٥٠م.

- معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها، القاهرة ١٩٦١م.

محمد الخضر حسين:

- الاستشهاد بالحديث فى اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢).

- اسم المصدر فى المعاجم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٨).

- تكملة مادة لغوية ورد ذكرها فى المعجمات ولم ترد بقيتها، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢).

- دراسات فى العربية وتاريخها، دمشق ١٩٦٠م.

- الغرض من قرارات المجمع، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١).

- القياس فى اللغة العربية، القاهرة د.ت.

- من وثق من علماء اللغة ومن طعن فيه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٢).

محمد خير الحلوانى:

- الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف د.ت.
- المفصل فى تاريخ النحو العربى قبل سيبويه، د.ت.

محمد رشاد الحمزاوى:

- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيما ومصطلحا ومعجما، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٨٦م.
- الحدث الصحفى وأثره الاجتماعى واللغوى فى المجتمع العربى، شئون عربية ١٩٨٢م ١٤٠٣هـ (حـ٢١).
- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، بيروت ١٩٨٦م.
- مجمع اللغة العربية بدمشق وشكل ترقية اللغة العربية، تونس ١٩٨٨م.
- من قضايا المعجم العربى قديما وحديثا، بيروت ١٩٨٦م.
- المنهجية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، بيروت ١٩٨٦م.

محمد عيد: أصول النحو العربى، ط ثانية، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٨م.

محمد الفاضل عاشور: تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثلاثون ١٩٦٣م.

محمد كرد على:

- أفعال للاستعمال، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣).
- تطور الألفاظ والتراكيب والمعانى، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧).
- عالمان عربى وغربى، مجلة مجمع دمشق (٢٧).

د. محمود فهمى حجازى:

- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة د.ت.
- البحث اللغوى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣م.
- علم اللغة العربية، مدخل تاريخى مقارن فى ضوء التراث واللغات السامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١م.

مصطفى الشهابى: المجامع، المقتطف ٨٣ (١٩٣٣). والمجامع، مجلة دمشق ٢٧ (١٩٥٢م).

منصور فهمى: تاريخ المجامع، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١).

مهدى المخزومى:

- الخليل بن أحمد الفراهيدى، بغداد ١٩٦٠م.
- فى النحو العربى نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٤م.
- مدرسة الكوفة، القاهرة د.ت.

ياقوت الحموى:

- معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق أحمد فريد رفاعى، القاهرة ١٩٣٦م.
- معجم البلدان، تحقيق فستنلد - ليبزج ١٨٦٦ - ١٨٧٠م.

يوسف أسعد داغر: مصادر الدراسة الأدبية، جزءان، بيروت ١٩٥٦م.

ثانيا: اللغات الأوربية:

- Ch. Ferguson, Diglossia

ونشر عدة مرات منها:

P.P. Giglioli, Language and Social Context (Penguin Books 1972) .

- F. de Seussure, Courso de Linguistigue generale.
- Gibb (H.A.R.): Studies in Contemporary arabic Literature, B.S.O.S.4 (1926-1928).
- Haywood (John A): Arabic Lexicography- Leiden 1960.
- Jespersen: Language. Its nature. Ect.
- Jovelet (Louis): L' evolution sociale et politique des pays arabes, R.E.I. (1930-1933).
- Lane: An arabic- English lexieon. 4 vol Londres 1863-1893.
- Littmann (Enno): Lsha at arabia Sa maliya gabla-L- Islam, Rac3.
- Martinet (André: Eléments de Linguistique générale- Paris 1960.
- R. Blachere: Moments tournants dans la littérature Arabe studia Islamica, extrait Fasicule XIV.

التنوعات الدلالية
لقضايا الأمر والنهى عند الإسنوى

إعداد
د. أشرف عبد البديع عبد الكريم
قسم اللغة العربية
كلية دار العلوم - جامعة المنيا

ويشتمل هذا البحث على محورين :

الأول : الإطار العام :

١- موضوع البحث.

٢- أسباب اختيار الموضوع.

٣- أهداف البحث.

٤- الدراسات السابقة.

٥- مصادر البحث.

٦- منهج الدراسة.

الثانى : التنوعات الدلالية لقضايا الأمر والنهى :

- ملاحظات أولية.

- مدخل أولى.

١- التحليل الدلالى لقضايا الأمر :

(أ) تعريف الأمر وصيغه عند الإسنوى.

(ب) قضية شروط الأمر فى الفكر الأصولى من خلال رؤية الإسنوى

(جـ) دلالات الأمر عند الإسنوى.

(د) دلالات الأمر عند الأصوليين فى ضوء ما جاء عند الإسنوى.

(هـ) دلالات الأمر عند البلاغيين والمفسرين فى ضوء ما جاء عند الإسنوى.

(و) مناقشة آراء الأصوليين الذين نقل عنهم.

(ز) قضايا أمرية فى سياقات متنوعة مع العناية بالأصوليين الذين نقل عنهم.

٢- التحليل الدلالى لقضايا النهى :

(أ) تعريف النهى وصيغه عند الإسنوى.

(ب) دلالات النهى عند الإسنوى.

(جـ) دلالات النهى عند البلاغيين والمفسرين والأصوليين فى ضوء ما جاء عند الإسنوى.

(د) مناقشة الآراء فى الدلالات.

النتائج.

المصادر والمراجع.

المحور الأول : الإطار العام :

١ - موضوع البحث :

يعنى هذا البحث بشكل أساسى بدلالات الطلب عند الإسنوى، وهو واحد من الأصوليين المتأخرين، ولا يمكن أن تنفصل هذه القضايا عما جاءت عند الأصوليين، فمن خلال استقراء كتب الأصوليين، نجد تصورا عاما لقضايا الطلب عندهم، إذ تقتصر معالجتهم جميعًا على تناول قضايا الأمر والنهى، دون باقى أقسام الطلب الأخرى، وأحسب أن لذلك مبررا، سنذكره فى سياقه من البحث، وتمثل هذه مقارنة دلالية فى معالجتهم، ومن ناحية أخرى نجد المفارقة بينهم تكمن فى أثناء تحليلهم لهذه الجزئيات، مما يحاول البحث تلمسه فى ثنايا المعالجة التطبيقية.

وإذا كانت قضايا الطلب قد لقيت اهتماما عند الأصوليين - الأمر والنهى - فإنها قد حظيت باهتمام بيئات أخرى كالبلاغيين والمفسرين، ولما كان الأصوليون قد توسعوا فى تناول جوانب القضايا الطلبية مقارنة بما جاء عند غيرهم، فإن البحث يحاول - بشكل واضح - أن يتعرض لهذه الجزئيات مجتمعة.

٢- أسباب اختيار الموضوع :

ثمة جملة من العوامل التى دفعت الباحث إلى تناول هذا الموضوع وتعميق النظر فيه كما يلى :

(أ) تتسم معالجة الأصوليين بالتركيز على الجوانب الدلالية، وخاصة الأمر والنهى، وقد أشارت دراسة حديثة إلى أن دراسة الأمر والنهى قد نالت عناية الأصوليين ما عدا الشافعى فى « الرسالة »[1].

ومن ثم فإنها من الأبواب التى نالت أهمية عند الأصوليين، وبالتالى عند الإسنوى، ومن هنا تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها.

(ب) لم تنل قضايا الطلب عند الإسنوى عناية الباحثين بوجه عام، ولم تكن موضوع بحث أكاديمى سابق، مما حفز الباحث على تناوله.

(جـ) محاولة توسيع جانب البحث الدلالى العربى، وذلك من خلال كشف الجوانب المضيئة والتركيز عليها، كما هى الحال بالنسبة للإسنوى.

(د) على الرغم من أن الإسنوى ليس من المتقدمين، إذ ينتمى إلى القرن الثامن، وهو أكثر القرون ازدحاما بالأصوليين[2]، ومن هنا فإن هذه الشخصيات الأصولية - كما أظن - تحتاج إلى تعميق النظر فى الفكر الأولى بشكل عام.

---

(١) د. عادل خلف: البحث اللغوى عند الأصوليين، ص ١٤٦ .

(٢) السابق : ص ١١، ١٢.

٣ - أهداف البحث :

١- محاولة رصد الدلالات الأساسية عند الإسنوى والأصوليين فى ضوء أصحاب البيئات الأخرى.

٢- محاولة معرفة مدى إسهام الإسنوى المعرفى بالنسبة للفكر الأصولى.

٣- الربط بين معالجة الإسنوى - الأصولى - وبين ما جاء عند كل من البلاغيين والمفسرين.

٤- الكشف عن التداخل المعرفى فى الفكر العربى فى هذه القضايا.

٥- الوصول إلى الدلالات المشتركة بين هذه البيئات.

٦- محاولة التوصل - من خلال المناقشة والمقارنة - إلى نقاط الضعف وأوجه التقصير فى كل بيئة، وبالتالى محاولة تفاديه، وذلك بإسهام البيئة الأخرى فى تغطية هذا التقصير، الأمر الذى يمكن من خلاله التوصل إلى تصور عام لهذه القضية من خلال مناقشتها من زوايا عدة.

٤ - مادة البحث :

يتخذ هذا البحث من مؤلفات الإسنوى مادة له، وهو عبد الرحيم بن إبراهيم جمال الإسنوى، ولد بصعيد مصر [١]، توفى ليلة الأحد، ثامن عشر جمادى الأولى ٧٧٢ هـ، وله من العمر سبع وستون سنة ونصف، وقد اختار الباحث هذا الموضوع عند الإسنوى نظرا لاهتمامه بقضايا الدلالة فى مصادر هذا البحث محل الدراسة بصفة خاصة، ومن ثم اختار الباحث واحدة منها - قضايا التركيب الطلبى - والتى

(١) ينظر لمزيد حول ذلك فى: ابن العماد : شذرات الذهب ٦/ ٢٢٣. السيوطى : بغية الوعاة ٢/ ٩٢، ٩٣. الزركلى : الأعلام ٣/ ٣٤٤. البغدادى : هدية العارفين ١/ ٥٤١. كحالة : معجم المؤلفين ٥/ ٢٠٣. وكذلك فى كتابيه : الكوكب الدرى ص ١١٧ : ١٤٥ التمهيد... ص ١٥ : ٤٠.

تنصب بصفة خاصة على قضايا الأمر والنهى، ويفرض علينا أن تكون هذه الدراسة فى المؤلفات[1] التالية ؛ نظرا لتركيزها فيما نحن بصدده بشكل لافت للنظر : -

١- التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول، تحقيق د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢- نهاية السول فى شرح منهاج الأصول، جمعية نشر الكتب العربية، القاهرة، ١٣٤٥ هـ، عالم الكتب العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢ م.

٥ - منهج البحث :

يتبع الباحث فى هذا البحث ما يلى :

١- المنهج الوصفى، حيث يسعى البحث إلى التعرف على دلالات الطلب من منظور الإسنوى وذلك من خلال مصادره التى تهتم بهذه القضية.

٢- المنهج الإحصائى، وذلك من خلال إحصاء الدلالات المختلفة عند الإسنوى ومقارنتها بما جاء فى بيئات أخرى، ومن ثم محاولة الاستفادة من الأرقام الحسابية والنسب المئوية الموجودة فى البحث؛ للوصول إلى نتائج عملية باعتبارها دراسة فى علم اللغة.

٣- تحليل هذه الدلالات من خلال مقارنتها ومناقشتها بما جاء عند الأصوليين والبلاغيين والمفسرين على السواء.

٦ - الدراسات السابقة :

(أ) دراسات لغوية فى الفكر الأصولى :

١- البحث اللغوى عند الأصوليين د. عادل خلف، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب - جامعة المنيا، ١٩٨٢ م.

(١) للإسنوى مصنفات كثيرة ومتنوعة أخرى منها : المبهمات على الروضة، الهداية إلى أوهام الكفاية، الأشباه والنظائر، جواهر البحرين، مطالع الدقائق، الكوكب الدرى فيما يتخرج علي الأصول النحوية من الفروع الفقهية، التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول، الجواهر المضيئة فى شرح المقدمة الرحبية، الكلمات المهمة فى مباشرة أهل الذمة، طبقات الفقهاء الشافعية.

يوضح عنوان الرسالة أنها تعتمد بشكل أولى على بيئة الأصوليين، وتتخذ من مادتهم منطلقا أساسيا، وقدم الباحث مادته بعناية فائقة من بين القرون المختلفة بداية بالشافعى (القرن الثانى الهجرى) ومنتهيا بالقرن الرابع عشر.

ويركز على قضايا بعينها، ليس كما فعل د. طاهر حمودة، وإنما يوجه عنايته بالدرجة الأولى إلى عدة مجالات منها: البحث الصرفى بمجالاته المختلفة، وكذلك البحث النحوى، مركزا على دلالات الأمر والنهى، ومعانى الحروف، وذلك من خلال عرض عام، وهكذا نجد الدراسة تختلف مع دراسة د. حمودة وإن اشتركت معها فى المادة المدروسة - تقريبا - كما تختلف عنها من ناحية أخرى، إذ تمتاز - التى نحن بصددها - بالتركيز الشديد، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى أن تخرج رسالته - فى حجمها الحقيقى - فيما لا يزيد على (١٦٥) صفحة، مع هذا الكم من المادة المدروسة.

٢- دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، «د. ت».

عرض د. حمودة لكل القضايا اللغوية والدلالية عند الأصوليين كافة، فقد أشار إلى كل قضية على حدة بإيجاز، ولم يترك قضية لغوية فى بيئة الأصوليين إلا وأشار إليها، ومن ثم نجده يعرض لأقسام الدلالة، وبالتالى يعرض لدلالة اللفظ، والعموم والخصوص، والاستثناء، والأمر والنهى، والمشترك اللفظى، والحقيقة والمجاز، والوضوح والخفاء، وطرق الدلالة والتغير الدلالى... إلخ تلك القضايا الدلالية واللغوية.

ومن هنا نرى أن الأمر والنهى، جاء ضمن إطار معالجة عامة عند الأصوليين، إذ نجده يعتمد - تقريبا - على كل مؤلفات الأصوليين فى عصورهم المختلفة، الأمر الذى يجعل من كلامه حكما يكاد يكون عاما بالنسبة لبيئة الأصوليين.

٣ - البحث الدلالى عند الأصوليين، د. محمد يوسف حبلص، عالم الكتب، ١٩٩٣م.

حدد الباحث فى مقدمته أنه لا يريد أن يثبت السبق للعرب فى هذا المجال، وإنما يريد أن يضع الحقائق فى نصابها، وأن اهتمام الأصوليين بهذا الجانب واضح بشكل لافت للنظر، وقد يركز على عدة قضايا كدوافع اهتمامهم بالمعنى، ووسائلهم لتحديد المعنى.

٤- د. السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوى عند الأصوليين، شركة مكتبات عكاظ، للنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.

تقع الدراسة فى خمسة فصول تسبقها مقدمة، وفى هذا البحث يعرض الباحث لتصور لغوى عقلى، حسب تعبيره، يكاد يكون شاملا إلى حد كبير عند الأصوليين، وبناء على ذلك نجده يعرف بعلم الأصول كمدخل طبيعى، يليه التركيز على القضايا اللغوية العامة، ثم يعرج على تناول اللفظة المفردة ودلالتها، كما يعرض لدراسة المعنى، وأخيرا يختم بدراسة عن العلاقة بين كل هذا من وجهة نظر أصولية، ثم خاتمة ومراجع متنوعة إلى حد ما.

٥ - مصطفى جمال الدين : البحث النحوى عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، قم، ط٢، ١٤٠٥ هـ.

تقع الدراسة فى ستة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، فى المقدمة يناقش قضايا معروفة تختص بسياقها. كما عرض فى التمهيد (نحو الأصوليين) وهذا يعكس لما يمكن أن يناقشه الباحث فى مثل هذا الموضع. أما قضايا الدراسة فقد اشتملت على قضايا نحوية بحتة، ينطلق فيها الباحث من وجهة نظر أصولية، ومن ثم ينعكس هذا بصورة جلية فى تقسيم الدراسة، فنرى أقسام الكلمة والمصدر، ومصدر الاشتقاق، قضايا الأوصاف والأوصاف المبهمة، وحلل كذلك قضايا الفعل، كما لم يفته أن يناقش الحرف والمعنى الحرفى، وفى نهاية الدراسة، حلل رؤية الأصوليين حول (الجملة) بصفة عامة. وهكذا يمكن القول إن الباحث عرض للقضايا اللغوية بصفة عامة مركزا جهده على القضايا النحوية بصفة خاصة.

٦- محمد حسن عواد (دكتور) : الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥.

حقق الباحث هذا الكتاب ونال به درجة الدكتوراه فى اللغة العربية من كلية الآداب بالجامعة الأردنية، وجاء تحقيقه للكتاب فى قسمين، الأول يضم عدة فصول كنشأة النحو، والعلاقة بين أصول الفقه والنحو، وفيه يعرض لجهود النحاة مبتدئا بسيبويه ومنتهيا بالدكتور محمد عيد، ويقسم ذلك إلى مراحل. والعلاقة بين الحديث والنحو، ثم يعرض فى فصل خاص لكل ما يتعلق بالكتاب من منهج ومصادر ومسائل وقيمته وأقسامه. . . . إلخ. القسم الثانى : التحقيق : وهو يعالج قضايا نحوية صرفه، وينطلق فى معالجته النحوية من وجهة نظر أصولية بشكل واضح، وترتيب الكتاب يساير فيه جمهور النحاة فى ترتيب المادة وتقسيم الأبواب.

(ب) دراسات فى الأمر والنهى فى القرآن الكريم :

- بلاغة الأمر والنهى فى النسق القرآنى، السيد عبد الرحيم عطية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥ م.

يتخذ الباحث من القرآن الكريم مادة لبحثه محددا طبيعة بحثه منذ البداية (البلاغة)، بل إن تحديده جاء أكثر دقة، حينما قصره على الأمر والنهى فى القرآن الكريم.

وتقوم هذه الدراسة على عمل معاجم إحصائية لصيغ البابين معا، ثم كل واحد منهما منفردا، وذلك من خلال الأرقام الحسابية، والتى تعكس مصداقية الباحث فى أحكامه.

وكذلك أشار الباحث إلى صيغ الأمر والنهى فى القرآن الكريم، من خلال الأرقام الحسابية الدقيقة، الأمر الذى يعكس أهمية ترتيب هذه الصيغ ثم عرض لقضايا التقاء الأمر والنهى، وأيضا استيعاب الأمر والنهى، لما يتعلق بالأمور الحياتية، كما عرض للتكرار فى صيغ الأمر والنهى وأسلوبهما، وأخيرا ختم دراسته بجدول إحصائى بصيغ الأمر والنهى فى القرآن الكريم.

المحور الثانى : التنوعات الدلالية لقضايا الطلب :

- ملاحظات أولية :

تجدر الإشارة بصفة مبدئية إلى أن نقارن بين نهج الإسنوى فى « نهاية السول» و«التمهيد»، إذ يلاحظ الباحث أنهما يختلفان فى طريقة عرض المادة المدروسة، فإذا كان فى « نهاية السول » يعرض - مثلا - لدلالات الأمر دفعة واحدة، ثم يعود ويصرح بهذه الدلالات بالتفصيل والمناقشة فيما جاء فى الفكر الأصولى. كل ذلك يقدمه الإسنوى بشكل مفصل وواف، ومن ثم نلحظ مدى الأثر الأصولى فى نهاية السول.

أما «التمهيد» فإنه عالج فيه قضايا متنوعة كذلك، إلا أنها موجزة ومركزة، فالذى يمكن أن نعده بين دلالات الأمر فى « التمهيد »، لا يمكن أن يكون كذلك فى «السول»، إذ جاءت دلالات الأمر فيه مباشرة.

وأن الذى نعده كذلك فى « التمهيد» قد ورد فى « نهاية السول» فى المسألة الثانية [1]، وجاءت فيه كذلك بشكل أكثر تفصيلا تمشيا مع النهج العام للكتاب، وسوف نفيد من هذه الملاحظة فى أثناء التحليل.

كما أن ثمة تمايزا آخر، فإذا كان الأمر يدل على الوجوب أو الندب أو يدل عليهما معا. . . إلخ، فإنها لا تشغل منه فى تمهيده إلا مساحة محدودة، مقارنة بما ورد فى «سوله»، إذ جاء تناولها بشكل واف، ينضاف إليه تلك الدراسة القيمة المسماه بـ «سلم الوصول لشرح نهاية السول».

- مدخل أولى :

يلاحظ المتصفح لمؤلفات علماء أصول الفقه - بدون شك - أن قضايا الطلب قد لقيت اهتماما واسع النطاق، وقد أولى البلاغيون عنايتهم بهذه القضية - التركيب الطلبى - إلا أننا نحسب أن ثمة فارقا بين كلتا المعالجتين، فإذا كان البلاغيون اهتموا بالتركيب اللغوى - بصفة خاصة - فيما يطلق عليه التنوعات الدلالية، أو المجازية،

---

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢ / ٢٥١.

فإن علماء أصول الفقه اتجه عملهم ليس فقط إلى الناحية الدلالية، وإنما إلى: الصيغة، الحد، الدلالة، التكرار... إلخ.

ويستبين مما سلف أن معالجة الأصوليين، قد حوت معالجة المعانى عند البلاغيين، التى تعد جزءا من معالجة الأصوليين إياها، ومن ثم فإن معالجة الأصوليين تمتاز بالشمول والعموم، فيما يعد تناول البلاغيين بأنه أخص وأوجز، ومن ثم فإن العلاقة بين البيئتين، إنما هى علاقة العموم بالخصوص أو العكس.

كما أن هناك ملحوظة مبدئية أخرى، تمثل - فى ظنى - مفارقة بين معالجة البيئتين، فإذا كان البلاغيون العرب، يولون التراكيب الإنشائية اهتماما بشكل عام؛ بمعنى تعرضهم لدلالات التراكيب الإنشائية بشكل عام، ومن ثم ركزوا جهودهم على تناول قضاياه: الطلبى وغير الطلبى، وذلك فى مقابل بيئة الأصوليين الذين ركزوا جل اهتمامهم على الجانب الطلبى، ولم يبحثوا من الطلبى إلا ما يندرج فى إطار اهتمام بحثهم، وبالتالى جاء تركيزهم على معالجة جوانب الأمر والنهى بشكل خاص، وذلك نتيجة عاملين، الأول: أن الأمر والنهى مدار الأحكام الشرعية. الثانى: الأوامر والنواهى تشتركان فى الاستعلاء بالغير، فلا يمكن أن يكون الإنسان آمرا نفسه أو ناهيا لها[1]. وقد أفضى هذا بهم إلى ترك قضايا طلبية أخرى، كالاستفهام والنداء والترجى والتمنى والتخصيص والعرض وهكذا.

وأحسب أن عدم عرض الأصوليين لهذه الأبواب الأخرى التى تتعلق بالجانب الطلبى، يرجع إلى عاملين اثنين، الأول: أن هذه الأبواب لا تندرج ضمن أبواب الشريعة - بناء على ما سبق - الثانى: أن هذه الأبواب بناء على أنها ليست من أبواب مدار الأحكام، وبالتالى استبعدها الأصوليون، أو أنها أفقر دلاليا من بابى الأمر والنهى، وإن كان البلاغيون قد ذكروا لها دلالات مجازية متنوعة، لا تقل من ناحية الإحصاء - على الأقل - عما جاء ذكره هناك، إن كان الأمر أمر إحصاء، ومن ثم أعتقد أن السبب الأول هو المعول الأساسى عليه.

---

(١) العلوى: الطراز ٣/ ٢٨٥.

ويختلف الأمر والنهى فى عدة نقاط :

١- أن لكل من الأمر والنهى صيغة تختلف عن الأخرى.

٢- الأمر دال على الطلب، والنهى دال على المنع.

٣ - الأمر لابد فيه من إرادة مأمورة، والنهى لابد فيه من كرامة [١].

ومع ذلك فإن ثمة فارقا مهما بين المقتضى الدلالى لصيغة الأمر والمقتضى الدلالى لصيغة النهى، ويرى أحد الباحثين رأيا مفاده : أن الأمر عند المفسرين لا يفيد التكرار [٢]، ويمكن مقارنة ذلك بما ورد فى المعتمد [٣].

إن وضع تصور عام للتركيب عند الإسنوى طبيعى فى هذا السياق، وقد أشار الإسنوى إلى تفرقة عامة بين التركيب الخبرى والإنشائى، يقول : فإن كان محتملا للتصديق والتكذيب، فهو الخبر، كقولنا : قام زيد، وإنما عدل المصنف عن الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب؛ لأن الصدق مطابقة الواقع، والكذب عدم مطابقته، ونحن نجد من الأخبار ما لا يحتمل الكذب كخبر الصادق، وكقولنا : محمد رسول الله، وما لا يحتمل الصدق، كقول القائل: مسيلمة صادق، مع أن كل ذلك يحتمل التصديق والتكذيب [٤]، ويرى الإسنوى فى (تمهيده) : أن الخبر إما صدقًا، وإما كذبًا، فالصدق: هو المطابق للواقع، والكذب غير ذلك [٥].

وهذه الرؤية تختلف عن رؤيته السابقة، والتى يتابع فيها جمهور علماء الأصول والبلاغة، والواقع أن هذه الرؤية خاصة به، ثم يضيف إليها رؤية أخرى - رؤية الجاحظ - ومفادها أن التركيب الخبرى له أوجه ثلاثة، أن الصدق : هو المطابق للواقع مع اعتقاد كونه مطابقا، والكذب : هو الذى لا يكون مطابقا مع اعتقاد عدم

(١) السابق : ٣/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) د. محيى الدين محسب : البحث الدلالى فى مفاتيح الغيب ص ١٩٨.

(٣) أبو الحسين البصرى : أصول الفقه ١/ ٩٨ - ١٠٥، وفى اللمع للشيرازى ص ١٤ من خلاف حول هذه النقطة، وكذلك فى : أبو هلال العسكرى : الفروق اللغوية ص ٢٧.

(٤) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٦٥، التمهيد ص ٤٤٣.

(٥) الإسنوى : التمهيد ص ٤٤٤.

المطابقة، فأما الذى ليس معه اعتـقاد؛ فإنه لا يوصف بصدق ولا كذب، مطابقًا كان أو غير ذلك [1].

والذى نراه فى هذا السياق أن الخبر: هو ما يحتمل الصدق والكذب، إنما هى رؤية البلاغيين العرب، أما تعريف الصدق والكذب، بأنه مطابقة الواقع، والكذب غير ذلك، فالإسنوى يتفق مع الجاحظ فى هذه الرؤية، إلا أن الجاحظ يضيف شرطا آخر: الاعتقاد، فإذا اختل هذا الشرط، انتقض التعريف.

ولما كان الجاحظ متقدما زمانيا على الإسنوى، فإن رؤيته، إنما هى رؤية الجاحظ، غير أن الإسنوى أسقط شرط الاعتقاد، الذى ذهب إليه الجاحظ، وربما يعكس شرط الاعتقاد عند الجاحظ تلك الرؤية المذهبية عند المعتزلة، وبما أن الإسنوى له مذهب مخالف لمذهب الجاحظ، وبالتالى أسقط مالم يره متوافقا ومذهبه الفقهى.

ـ ومن ثم نجد مفارقة بين رؤى ثلاث، إذ يرى البلاغيون أن الكلام ينقسم إلى قسمين، خبرى وإنشائى، والخبر: هو ما يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب دون النظر إلى الواقع، والإنشاء ما لا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب. أما الرؤية الثانية - رؤية الجاحظ - فترى أنه لابد أن يكون مطابقا للواقع، إضافة إلى الاعتقاد؛ بمعنى أننا عندما نقول: محمد رسول الله، جملة خبرية مطابقة للواقع، يتبقى الشق الآخر: الاعتقاد.

والواقع أن رؤية الجاحظ هذه تمثل وجهة نظر خاصة؛ بمعنى أن تركيبا مثل: محمد رسول، جملة خبرية من وجهة نظر البلاغيين، أما من ناحية الجاحظ، فإنها ليست كذلك، إذ لابد أن يكون الحكم مطابقا للواقع، وبناء على هذا فإن التركيب السابق صدق بالنسبة للمسلمين، ولا يعد كذلك بالنسبة لغير المسلمين، ومن ثم تتبقى رؤية الجاحظ للخبر رؤية نسبية، يضاف إلى ذلك شرط الاعتقاد، الذى يؤكد الفرضية السابقة.

---

(١) السابق: الموضع ذاته.

وتقودنا مناقشات الإسنوى حول قضية التركيب الخبرى إلى قضية أخرى ذات صلة وثيقة: هل الصبى الذى لم يجرب عليه الكذب يُقبل خبره ؟ ويرى الإسنوى أن هذه القضية على خلاف بين القدماء والمحدثين، ثم يرجح الإسنوى بعد عرضه بقوله : والصحيح عدم القبول[1]، ويرى فى موضع آخر : أن الخبر إما صدقًا، وإما كذبًا، فالصدق : هو المطابق للواقع، والكذب : غير المطابق[2].

ويظهر العرض أن رؤية الإسنوى مغايرة لرؤيته السابقة، التى يتابع فيها علماء الأصول، والبلاغة على السواء، ثم يضيف رؤية أخرى - رؤية الجاحظ - ومؤداها أن التركيب الخبرى له ثلاثة أوجه : أن الصدق هو المطابق للواقع مع الاعتقاد، والكذب : هو الذى لا يكون مطابقا مع اعتقاد عدم المطابقة، فأما الذى ليس معه اعتقاد، فإنه لا يوصف بصدق أو كذب، مطابقا كان أو غير مطابق[3].

وفى تفرقة عامة بين ما يطلق عليه حسب المصطلح البلاغى الخبر والإنشاء، ذكر الإسنوى أن هناك تمايزا بينهما من عدة وجوه :

الأول : أن الإنشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب بخلاف الخبر.

الثانى : أن الإنشاء لا يكون معناه إلا مقارنا للفظ بخلاف الخبر فقد يتقدم وقد يتأخر.

الثالث : الإنشاء هو الكلام الذى ليس له متعلق خارجى يتعلق بالحكم النفسانى به بالمطابقة وعدم المطابقة بخلاف الخبر.

الرابع : الإنشاء سبب لثبوت متعلقه، أما الخبر فمظهر له، واستدل المصنف على كونه إنشاء بأدلة:

أحدها : أنه لو كان إخبارا، فإن كان عن ماض أو حال، فيلزم أن لا يقبل

(١) السابق : ص ٤٤٥.

(٢) السابق : ص ٤٤٤.

(٣) السابق : الموضع ذاته.

التعليق ؛ لأن التعليق عبارة عن توقف وجود الشيء على شيء آخر، والماضي والحال موجود، فلا يقبله، وليس كذلك[1].

وإذا كان الإسنوى قد ركز على مناقشة دلالات الأمر والنهى من قضايا التركيب الطلبى أثناء المعالجة التطبيقية، إن جاز التعبير -فإن هذا لم يمنعه - بشكل مبدئى - من عرض الفروق الدلالية بين أنواع التراكيب الطلبية، وأظن أن ذلك مدخل ؛ ليركز بعدها بشكل خاص على ما يريد أن يعرض له من قضايا.

ومن ثم يمكن القول إن ثمة جانبين للمعالجة، **الأول** : الفرض النظرى، ويتمثل فى ذلك الجهد الذى قام به علماء الأصول على المستوى النظرى فى محاولتهم الدائبة للتفريق بين أنواع التراكيب الطلبية، والتى تتعلق بهذه الدراسة.

الثانى : الواقع الإمبريقى، ويتمثل فى تلك الدراسة التطبيقية لجوانب التركيب الطلبى على المستوى التطبيقى.

وقد أشار الإسنوى فى مواضع متفرقة إلى تلك الفروق الدلالية القائمة بين استعمال صيغتى الأمر والنهى وصيغتى السؤال والالتماس[2]، والتّمنى والترجى[3]، وكذلك الاستفهام[4].

وعلى الرغم من عدم مناقشته - من الناحية العملية - للقضايا المتعلقة بجوانب التركيب الاستفهامى، إلا أن المستوى التنظيرى قد شهد إشارات نيرة[5].

ففى تفرقته بين تراكيب الطلب أن الاستعلاء على المطلوب منه ؛ أى طلب **منه بغلظة** ورفع صوت، لا بخضوع وتذلل، فهو الأمر، وإن كان مع التساوى، فهو **الالتماس**، كطلب الشخص من نظيره، وإن كان مع التسفل ؛ أى التذلل، فهو

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢ / ١٦١، ١٦٢.
(٢) السابق : ٢/ ٦٣، ٦٤.
(٣) السابق : ٢/ ٦٧.
(٤) السابق : ٢ / ٦٣.
(٥) السابق : الموضع ذاته.

السؤال. . . [1]، كما أشار إلى جوانب فارقة بين التمنى والترجى [2].

وبناء على هذا يمكن تأكيد نتيجة سابقة، أن رؤية الإسنوى تمثل عنصرا ذا ضفيرتين؛ **الأولى**: تنظيرية، **الثانية**: تطبيقية، وتكشف الضفيرة الأولى عن الفروق الدلالية بين التراكيب المختلفة، كما أن الثانية توضح جانبا، لا يقل أهمية عن الجانب الأول - التنظيرى - إذ يوضح مدى تركيز الإسنوى - بوجه خاص- والأصوليين - بوجه عام - على الأمر والنهى، تاركين الجوانب الطلبية الأخرى؛ لأسباب ذكرت فى موضعها - سلفا - من البحث.

وإذا كان هذا المدخل طبيعيا لتناول التشكلات الطلبية عند الإسنوى، فإنه على الاتجاه الآخر، لا غنى عنه لما يمثله من أهمية فى إلقاء الضوء على الإطار النظرى للتراكيب الطلبية بشكل عام عند الإسنوى، والذى يعكس وجهة نظر جديرة بالدراسة، هى رؤية الأصوليين والبلاغيين فى هذا الشأن.

١ - التحليل الدلالى لقضايا الأمر:

(أ) مناقشة تعريف الأمر وصيغه:

لم يقتصر الإسنوى فى عرضه على صيغة (افعل) إذ إن هناك بعض الصيغ الأخرى، أشار إليها الإسنوى من خلال المسألة "٢" فى سياق حديثه عن أشكال الأمر، وخلاصة ما جاء أن:

(أ) افعل ←—— انزل.

(ب) اسم الفعل ←—— نزال - صه.

(جـ) المضارع المقرون باللام ←—— وليأخذوا أسلحتهم [3].

وإذا كانت صيغة (افعل) الأساسية، فإنه بناء على ذلك أن "ب"، "جـ"

---

(١) السابق: ٢ / ٦٣، ٦٤.

(٢) السابق: ٢ / ٦٦.

(٣) الإسنوى: التمهيد ص ٢٦٦.

تعدان - بناء على ما أشار إليه الإسنوى ضمنيا - فرعين من صيغ الأمر، إلا أنهما على أية حال - على الرغم من ثانويتهما - شكلان ويمثلان قيمة، لا يمكن أن يغض الطرف عنهما بالنسبة للصيغ.

وإذا كان الإسنوى قد أشار إلى صيغة (افعل)، ولم يشر إلى الصيغ الأخرى فى كتابه « التمهيد»، فإنه ربما يود أن يشير إلى أن صيغة (افعل) حقيقة فى الوجوب، وأنها الأساسية والمعنية فى هذا الباب.

وإذا كانت صيغ الأمر التى وردت عند الإسنوى فى مجملها ثلاث صيغ، فإن الصيغ الحقيقية التى أشار إليها النحاة أربع صيغ : الأمر بلفظ الأمر، اسم فعل الأمر، المضارع المقرون بلام الأمر، المصدر النائب عن فعل الأمر، غير أن هذه الصيغ ليست سواء من حيث الأهمية، وذلك من حيث إشارة البلاغيين إليها ضمنيا، وبالتالى من حيث الأهمية، فإذا كان النحاة والبلاغيون والأصوليون، لم يشيروا إلى هذه الأهمية، فإن ما ورد فى القرآن الكريم من الصيغ يؤكد عكس ما ذهبوا إليه جميعا، إذ وردت صيغ الأمر فى القرآن الكريم على النحو التالى:

م	الصيغ	عدد التردد	التكرار	النسب: عدد التردد	النسب: عدد التكرار	الملاحظات
١	فعل الأمر	٣٢١	١٥١٣	٪ ٩٤	٪ ٩٣,٦	بلغ مجموع الصيغ بدون تردد (٣٣٨) ومجموع التكرار (١٦١٥)
٢	المضارع المقترن بلام الأمر	٥	٧٩	٪ ١,٤	٪ ٤,٩	
٣	اسم فعل الأمر	٦	١٠	٪ ١,٧	٪ ٠,٦	
٤	المصدر النائب عن فعل الأمر	٦	١٠	٪ ١,٧	٪ ٠,٦	

جدول إحصائى رقم (١) لصيغ الأمرالتى وردت فى القرآن الكريم وتكرارها (١)

(١) ارتكزنا فى هذا الإحصاء على تلك الدراسة التى قدمها الأستاذ / السيد عبد الرحيم عطية فى كتابه « بلاغة الأمر والنهى فى النسق القرآنى »، ينظر ص ٧ وما بعدها.

وهكذا فإن الشكل (١) يوضح بشكل لا يدع مجالا للشك، أن هذه الصيغ التى أشار إليها النحاة والبلاغيون والأصوليون على السواء ليست سواء من حيث الأهمية، الأمر الذى أفضى بهم إلى عرضها وكأنها سواء فى كل شىء، ومن ثم تحتاج هذه الجزئية إلى إعادة نظر فى ضوء الواقع الإمبريقى، سواء فى القرآن الكريم، أو فى أى مصدر آخر.

وأحسب أن تعميمها فى جميع الأبواب، يعد فكرة جديدة فى ضوء المقابلة مع بيئات مختلفة، الأمر الذى يجعل هذه الفكرة قابلة للأخذ والعطاء، ومن خلال الشكل التوضيحى (١) يمكن استنتاج ما يلى :

١- أن صيغة فعل الأمر (افعل) هى الأكثر ترددا، وهى الأساسية، الأمر الذى يبرر ما ذهب إليه النحاة من الإشارة إلى صيغة الأمر (افعل) وعدم الإشارة إلى الصيغ الأخرى.

وثمة ملاحظة تؤكد هذا الاستنتاج، أن السيوطى قد أشار إلى أن هذه الصيغة تمتاز عن الصيغ الأمرية الأخرى من وجوه : أنها تكون مع المخاطب، ويتقدم عليها معمولها، أن الفاعل مستتر فى الإفراد، يظهر فى التثنية وفى الجمع مع الفعل، أن جواب الأمر قد يرتبط بالفاء، ومنها : أن المفعول به يجوز أن يكون متصلا [١].

ومن ثم فإن هذه الميزات لا تكمن إلا فى هذه الصيغة (افعل) الأمر الذى يجعل لها ميزات وسمات تجعلها كفيلة بأنها الصيغة الأولى فى باب الأمر.

٢- جاء المضارع المقترن بلام الأمر في المرتبة الثانية من حيث عدد التردد.

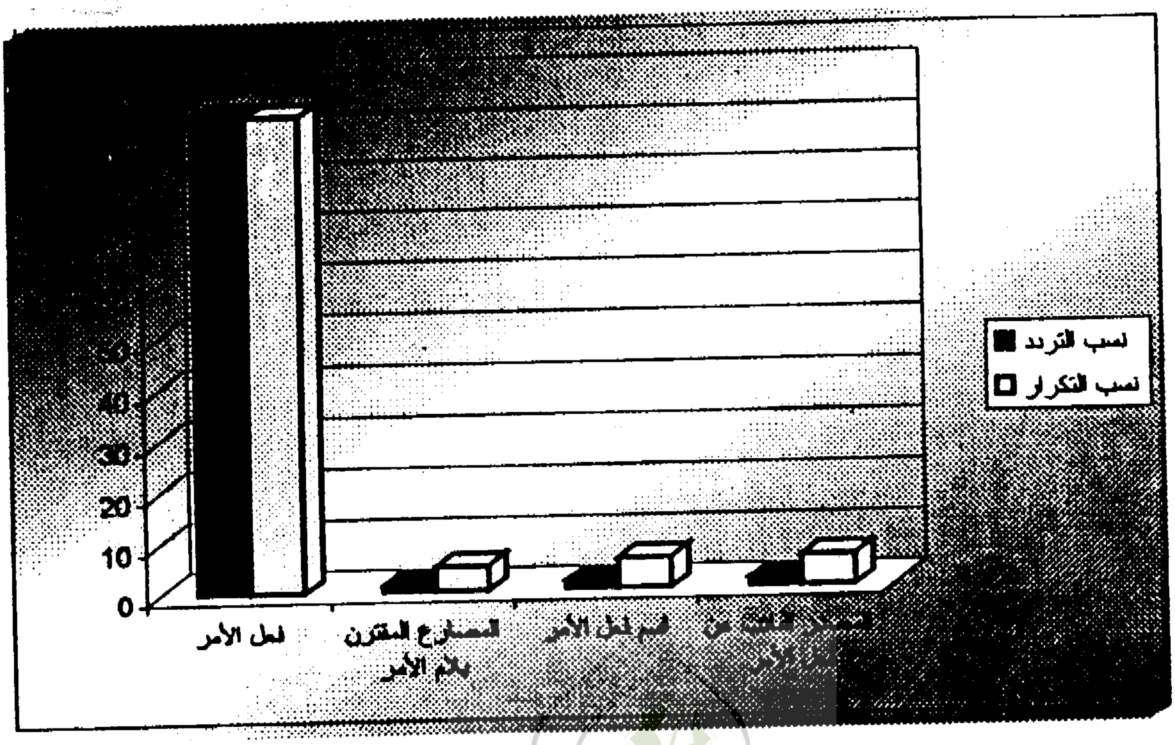
٣- استوى اسم فعل الأمر المصدر النائب عن فعل الأمر فى عدد التردد، إذ ورد لكليهما ستة أنماط، وبالتالى وردا فى المرتبة الثانية.

إلا أن ما يلاحظ على الصيغتين (١)، (٢) أن الفارق بينهما ليس بسيطا، الأمر الذى يجعل لا مجال فيه للمقارنة، إلا أن المقاربة التى يظهرها الجدول تساوى

---

(١) السيوطى : الأشباه والنظائر ٢/ ٥٠١، ٥٠٢.

الصيغتين (٣)، (٤) فى عدد التردد، وعدد التكـرار، الأمر الذى يجعل منها مفارقة عن الصيغتين السابقتين.



شكل توضيحى رقم (٢) يوضح النسب الواردة فى شكل (١)

ولم يشر ابن عـقيل - ممثلا بيئة النحـاة - فى شرحه على الألفـية، إلا إلى صيغـة واحدة للأمر: (افعل)، قال : إن عـلامة الأمر قبول نون التـوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته، نحو : اضربن، واخرجن [١].

ومن هنا فإن إشارة ابن عقيل تتضمن فى الحقيقة صيغة واحدة أصلية - افعل - وبالتالى فإن ما عداها لم يكن له ذكر، غير أن محقق الكتاب قد أشار إلى الصيغ الأخرى التى أشار إليها الأصوليون.

والواقع من خلال نص ابن عقـيل، نجد إشارة إلى صيـغتين : «افعل»، اسم على الأمر، إلا أنه لم يحتسب : اسم فعل الأمر ضمن الصـيغ الحقيقية للأمر، وإن

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٢٥.

دلت عليه ؛ وذلك لأنها لا تقبل النون [١]. هذه الصيغة هى التى أشار إليها الأصوليون، ولم يفصلوا فيها القول.

وقد ألمح المحقق إلى صيغة أخرى، حينما ذكر أن الفعل عند البصريين ثلاثة، وعند الكوفيين اثنان، وذكر أن ما نسميه فعل الأمر، هو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل (اضرب) عندهم : « لتضرب» بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارعة، ثم جيء بهمزة وصل توصلا إلى النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلف لا داعى له [٢].

وبالتالى يمكن القول إن إشارة ابن عقيل، دخلت مباشرة إلى تلك الصيغة الأساسية فى باب الأمر، أما الصيغ الأخرى، فإنما تشير إلى الأمر، إلا أنها لا تقوم بما تؤديه «افعل» وما تمتاز به، ومن ثم فهى اسم فعل أمر، وكذلك الصيغة المرتبطة بلام الأمر، إنما هى فى الواقع مشتقة من الفعل المضارع، وبالتالى فهى أيضا ثانوية.

هذه الثانوية فى هاتين الصيغتين، هى التى جعلت النحاة - ابن عقيل - يغض الطرف عنهما، باعتبارهما صيغتين ليستا أساسيتين، وتمثل هذه نقطة فارقة بين تناول النحاة والأصوليين.

هذه النتيجة، تؤكد النتيجة التى يشير إليها الجدول (١)، والتى تؤكد أن صيغة « افعل » هى الأساسية، وأن الصيغ التى أشار إليها الأصوليون، ليست سواء من حيث الأهمية، وأن الصيغة (١) من الشكل (١)، هى الأساسية، وهى التى أشار إليها النحاة، وأكدها الجدول (٥) من هذا البحث.

ونحن هنا نرى تعريفا للأمر عند البلاغيين، يمكن أن يكون مفارقا لما جاء عندا لإسنوى، يقول القروينى: والأظهر أن صيغته من المقترن باللام، نحو: ليحضر زيد وغيرها نحو: أكرم عمرا، ورويد بكر، موضوعة لطلب الفعل استعلاء؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف مسواه على القرينة [٣].

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : ١/ ٢٧.

(٣) القزوينى : الإيضاح فى علوم البلاغة ٣/ ٨١.

والذى يمكن استخلاصه أنه أشار إلى صيغة المضارع المقترن باللام : «ليحضر»، وأشار ضمنيا إلى صيغة «افعل» وما تابعها فى مرتبة ثانية، وهكذا يمكن تقسيم الصيغ إلى مرتبتين، الأولى : « ليفعل»، الثانية : « افعل»، وما نحا نحوها، وإلى مثل هذا أشار محقق الكتاب (١).

إذن الأمر هو صيغة المضارع فى حالة كون الفعل معربا، ويختلف زمن الفعل حسب الصيغة أو التعبير سواء مع المفرد أو الجمع، كذلك يختلف من ناحية أخرى، من حيث كان الغرض من الأمر التأدب أو المجاملة، ويمثله الصيغة التأدبية (حضرتك)، تفضل حضرتك المكان، أو الأمر لغرض الأمر (من الأعلى إلى الأدنى) ويمثل هذه الصيغة : تفضل المكان، بدون (حضرتك) (٢).

ونلاحظ أن الأمر بهذه الحيثية ينطبق على اللغة العربية تماما، إذ الأمر هو المضارع حذف منه حرف المضارعة فى حالة كونه معربا، وبالتالى يكون فى حالة الأمر مبنيا، كما أن صيغته تختلف من الإفراد عنه إذا كان جمعا كالعربية سواء بسواء، وما يطلق عليه بالتعبير التأدبى، هى ذاتها صيغة « السؤال» عند الأصوليين والبلاغيين فى حالة كون صيغة الأمر موجهة إلى من هو أعلى من الأمر مرتبة، وتتجسد تلك الصيغة بشكل لافت للنظر فى دعاء المؤمن ربه : ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا - اهدنا الصراط المستقيم... إلخ. أما الصيغة الأخرى للأمر، فهى لمن هو أقل مرتبة فإن الفارق الدلالى بين الصيغتين يتمثل فى المرتبة، و هى الموضوع الأساسى لهذا البحث (٣).

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) Theodor Lewandowiski : Ljnguistisches Worterbuch 2 , S. 408 , 409.

وينظر كذلك حول هذا الموضوع فى:

Hadumod BuBmann : Lexikon der Sprachwissenschaft , S . 110 : Helmut Glück : Metzler Lexikon S prache , S . 257 .

Brigitte Bartschat (uA) : Kleins Worterbuch Sprachwissenschaftlicher Termini . s . 110 .

(٣) وقد لاقت هذه القضية عناية من قبل الإسنوى موردا آراء العلماء فيها، ومدى دلالة صيغة الالتماس على الوجوب أو الندب، ينظر نهاية السول : ٢/ ٢٦٢ : ٢٦٧.

غير أن التعريف الذى أجده جامعا مانعا، ما جاء عند العلوى، إذ يرى: أنه صيغة تستدعى الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على وجه الاستعلاء، فقولنا : صيغة تستدعى، أو قول ينبئ، ولم نقل « افعل» و«لتفعل »، كما يقول المتكلمون والأصوليون ؛ لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل فى نحو: الفارسية، والتركية، والرومية، فإنها كلها دالة على الاستدعاء، من غير صيغة « افعل» [(١)].

وهكذا يمتاز ما جاء عند العلوى بالشمول والعموم، مقارنة بما جاء عند الإسنوى والمتكلمين، وهذا ما أشار إليه العلوى صراحة، فى معرض نصه السابق. وفصل القول إن تعريف البلاغيين يتميز بالعموم والشمول فى مقابل تعريف الأصوليين الذى يتميز بالخصوص والصيغة.

ولعل تحديد الأصوليين للأمر بصيغة « افعل » له ما يبرره، إذ يشير نص الإسنوى التالى إلى ذلك بقوله : فذهب إلى أن حد الأمر يدخله الإيجاب والندب، أما صيغة « افعل » فإنها حقيقة فى الإيجاب [(٢)].

ويوضح هذا النص دواعى تحديد الأصوليين الأمر بصيغة «افعل» وما يشابها دون أن يكون تعريفا عاما، كما هى الحال عند البلاغيين، وذلك نابع - كما فى ظنى - من وجهة نظر دلالية بحتة، فتعريف الأمر حسب ما جاء عند البلاغيين، يحمله الإسنوى والأصوليون على أنه يحتمل دلالتين : الوجوب، والندب، وهذا ما لا يرتضيه الإسنوى، ومن ثم بدأ يبحث عن مخرج آخر، وهو الاحتكام، أو تحديد الأمر وتقييده بصيغة « افعل » الأمر الذى يؤدى إلى النتيجة التى يريد أن يصل إليها: الأمر الدال على الوجوب حقيقة، هذه النتيجة هى التى أشار إليها الإسنوى فى البداية، بأنه يدل على الوجوب حقيقة، إذ لم تقم قرينة تدل على ذلك [(٣)].

---

(١) العلوى : الطراز ٣/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٥.

(٣) السابق : ص ٢٦٦، ونهاية السول ٢/ ٢٣٤.

ومن هنا نصل إلى أن البيئة التى لا ترتضى أن يكون الأمر « للوجوب» حقيقة، لا ترى هذه الرؤية، ولا يذهب إليها، ومن هنا تكمن المفارقة بين البيئتين، فإذا كان الإسنوى يرى أن الأمر للوجوب حقيقة، فإنه عند البلاغيين، بناء على ذلك يحتمل : الوجوب والندب، بناء على النصوص السابقة، وما جاء عند الإسنوى.

(ب) مناقشة قضية شروط الأمر عند الإسنوى :

يعرض الإسنوى فى البداية - كالأصوليين - لجزئية شغلت جدلا واسع ال نطاق فى الفكر الأصولى، ومن ثم نراه يعرض للفكر الاعتزالى متمثلا فيما جاء عند أبى الحسين البصرى فى (معتمده) : أن الأمر لا يسمى كذلك، إلا إذا وجد العلو، و هو أن يكون الطالب أعلى مرتبة من المطلوب منه [1]، وذلك بخلاف الاستعلاء، وهى الغلظة، ورفع الصوت ونحوهما.

وعكس أبو الحسين البصرى فقال : يشترط الاستعلاء دون العلو[2]، وحجة البصرى فى ذلك، أن المتفرع لا يصدق عليه أنه أمر بخلاف المستعلى، ولهذا يذمونه؛ لكونه يأمر من هو أعلى منه، ولقائل أن يقول : الذم لمجرد الذم.

وبناء على هذا فإن رأى المعتزلة السابق، إنما هو ليس للبصرى، بقدر ما يمثل رأى معظم البصريين : أبو إسحاق الشيرازى، القاضى عبد الوهاب، ابن الحاجب، إلا أبا الحسين البصرى، الذى يتخذ لنفسه رأيا مخالفا لرأى فريقه من المعتزلة، الأمر الذى حتم على الإسنوى أن يعرض لرأى المخالف، وأعتقد أن الإسنوى فعل ذلك قاصدا من ناحيتين، **الأولى**: كى يوضح ويشير إلى رأى البصرى من جهة. **الثانية**: حتى لا يلتبس رأى المعتزلة برأى أبى الحسين من جهة أخرى، ورأى أبى الحسين - السابق - لا يشترطه كل من الرازى والآمدى وابن الحاجب [3].

وبناء على ذلك فإن رأى المعتزلة ليس ساذجا، وخارجا عما جاء عليه رأى

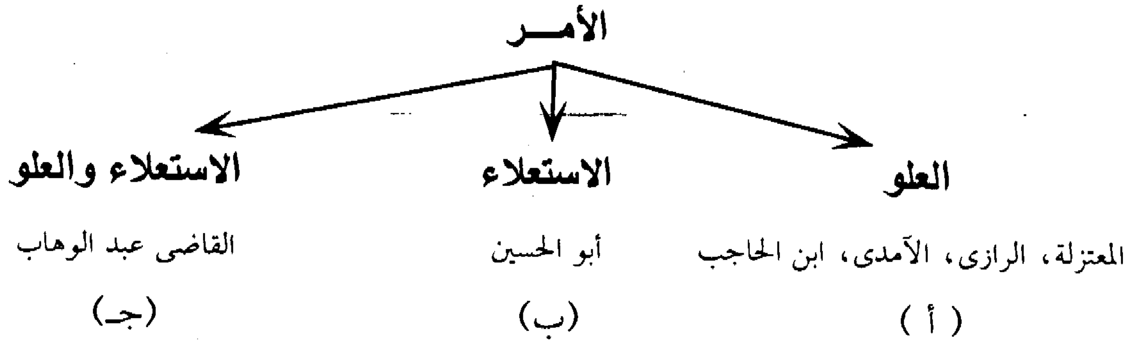
---

(١) البصرى : المعتمد فى أصول الفقه ٢/ ٢٦٥.

(٢) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٥.

(٣) السابق : الموضع ذاته، نهاية السول ٢/ ٢٣٥.

الجمهـور، ومن هنا يمثل المعتزلة والرازى والآمـدى وابن الحاجب فريقا، فى مـقابل رأى البصرى، بل إن رأى المعـتزلة الأصلى، إذ تبعهم هؤلاء فى رأيهم، كـما أشار الإسنوى إلى ذلك [1]، إلا أن أحـد الأصوليين اشـترط الاثنين مـعا - الاسـتعـلاء والعلو - وهكذا تجتمع لدينا آراء ثلاثة على النحو التالى :



ومن هنا فإن مـا يمثله (ب)، (جـ) آراء خاصـة بأصحابهـا، وتعبـر عن مذاهب خاصة بأصحابها، وإذا كانت المعتزلة تشترط العلو، فإن أبا الحسين - وهو معتزلى - لا يرى رأى جمـاعته، ويـشترط الاسـتعلاء، إلا أن الإسنوى يضـرب صفـحا عمـا جاء عندهما، ويرى أن هذه الرؤية منقوضة بما جاء فى قوله تعالى حكاية عن فرعون : «ماذا تأمرون» ويوضح الإسنوى نقده بأن اشتراط العلو والاستعلاء فى قوله تعالى حكاية عن فرعون لقومه: «ماذا تأمرون» فأطلق الأمر على ما يقولونه عند المشاورة [2].

ويرى الإسنوى أن الأمر هنا ربما يكون فـى لغة فرعون، لا يشـترط منه علو ولا استعلاء، بخلاف لغة العرب [3].

وإذا كان الإسنوى يذهب إلى أن الأمر ليس حقيقـة فى غيره دفعًا للاشتراك، فإن بعض الفقـهاء لا يرون هذه الرؤية، إذ يرون أنه مشـترك بينه وبين الفعل ؛ لأنه يطلق عليه، مثل : وما أمرنا، وما أمر فرعون، والأصل فى الإطلاق الحقيقة.

---

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٣٥.

(٢) السابق : ٢/ ٢٣٦.

(٣) السابق : ٢/ ٢٣٨.

ثم يعرض لدلالة الأمر والنهى عند الأشاعرة، وهل يدل على اللسانى وعلى النفسانى ؟ ويعرض لآراء مختلفة مفادها : أنه يرتضى أن يطلق عليهما معا [١].

فلفظ الأمر هو صيغة «افعل» ومسمى صيغة « افعل» للوجوب والندب [٢]، ويعد هذا طرحا أول، يحتاج - فيما أظن - إلى تفصيل لاحق، و الواقع أنه قد أشار إليه ووثقه فى موضع آخر [٣]، وإن جاء موجزا.

على أية حال فإن الإسنوى لم يلبث إذ أخذ يتناول موضع الخلاف، أن الأمر حقيقة في الوجوب، واستدرك، إنما الذى هو حقيقة فى الوجوب، إنما هو صيغة «افعل» [٤]، وقد فصل أسباب ذلك.

م	النسب	الاستعلاء	العلو والاستعلاء	ملاحظات
التعريف	أن يكون الطالب أعلى مرتبة، العلو: هيئة فى الكلام	هو الطلب بغلظة ورفع الصوت. الاستعلاء : هيئة فى الكلام	--	ل ٢/ ٢٣٥ ، ٢٣٦
أصحاب المذاهب	المعتزلة ، الشيرازى، القاضى عبد الوهاب، الآمدى ، ابن الحاجب	أبو الحسن البصرى، ابن الحاجب	القاضى عبد الوهاب	

شكل توضيحى رقم (٣) يوضح رؤية الأصوليين كما عرض لها الإسنوى

وإذا كان الإسنوى قد أشار إلى ما ذكره البيضاوى، أن لفظ الأمر حقيقة في القول المخصوص من ذكر المصنف، أنه لا يكون حقيقة فى غيره، وذهب بعض

---

(١) السابق : ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) السابق : ٢/ ٢٣٠.

(٣) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٦ وما بعدها.

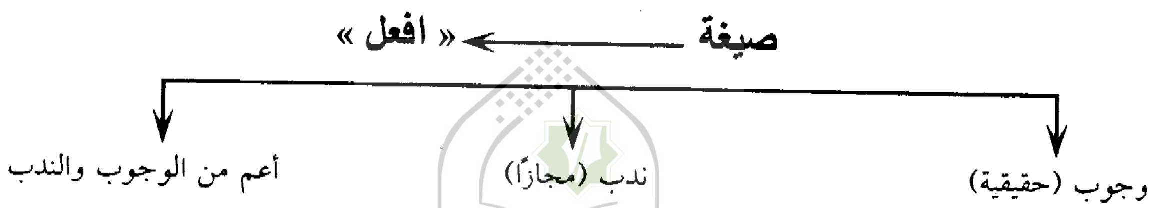
(٤) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٥٤.

العلماء أنه مشترك بين القول المخصوص والفعل، ونقل الأصفهانى أنه رأى العلماء كافة. . . وذهب البصرى إلى أنه مشترك بين خمسة أشياء [١].

وإذا كان الإسنوى لم يشر إلى اختلاف الأصوليين فى هذا الشأن، فإن صاحب «سلم الوصول لشرح نهاية السول» ذكر بعضا مما أشار إليه فى تمهيده، أن صيغة « افعل » للوجوب فقط، وهذا هو رأى الآمدى والرازى [٢].

وقد أرجع الإسنوى هذا المذهب إلى الشافعى، كما أشار إلى الجوينى فى (برهانه)، والآمدى فى (إحكامه) [٣].

وأما أن الأمر مجاز يدل على « الندب»، فإنه لم يشر صراحة إلى هذه الرؤية، و خلاصة القول إنها رؤية معارضة لما جاء فى المذهب الثانى فى كتابه « التمهيد »، وخلاصة ما جاء فيه أن الأمر حقيقة فى «الندب»، وهو مذهب الشافعى [٤].



ومع ذلك فإن صاحب «سلم الوصول» يرى أن لفظ « أ م ر » حقيقة فى صيغة « افعل» مرادا منها الإيجاب فقط، مجاز فيها مرادا بها الندب، فالمندوب ليس مأمورا حقيقة [٥].

---

(١) السابق : ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) الإسنوى : التمهيد ص ٢٢٦، نهاية السول ٢/ ٢٥٤.

(٣) السابق : ص ٢٦٧.

(٤) السابق : الموضع ذاته.

(٥) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٣٩.

الندب مجازًا — **الإيجاب حقيقة .**

فخر الإسلام (حنفى) — الجمع بين الفقهاء والأصوليين — أبو حنيفة وأصحابه — الشافعية (المحققون)

رؤية صاحب سلم الوصول بهامش (١)

وفى تفريق لصاحب « سلم الوصول» لرأى محققى الشافعية أن الفرق بين صيغة « افعل» ولفظ « أم ر» أنهما حقيقتان فى الوجوب مجاز فى الندب [٢]، ويلاحظ على هذا العرض مدى المفارقة فى الرؤية بين كل من الإسنوى فى (تمهيده) وبين صاحب (سلم الوصول).

ويلاحظ من خلال ما جاء فى المدخل الأوّلى لقضايا الطلب أن الإسنوى يركز على قضايا بعينها: الأمر ولفظه ودلالاته، وهل يدل على التكرار أم لا ؟ وهكذا تمثل هذه القضايا صلب هذا البحث.

(جـ) دلالات الأمر عند الإسنوى :

يمكن حصر دلالات الأمر كما وردت فى « التمهيد» على النحو التالى :

الوجوب، الندب، الإباحة، الوجوب والندب، الوجوب والندب والإرشاد، الوجوب « حقيقة »، أو الندب « حقيقة » الوجوب والندب والإباحة (الاشتراك بين الوجوب والندب والإباحة، إنما هو اشتراك معنوى)، الإرشاد، التهديد، التحريم، الكراهة، الاشتراك بين ستة أشياء : الوجوب، الندب، التهديد، التعجيز، الإباحة، التكوين.

ونلاحظ من خلال هذا العرض، لما يمكن أن نطلق عليه - ضمنيا - دلالة الأمر عند الإسنوى فى تمهيده، أنها جاءت فى المسألة (٢) [٣]، بيد أنها فى (نهاية السول) جاءت مفصلة بشكل واف ومطول إلى حد ما.

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : ٢/ ٢٥١ وما بعدها.

وقد حاول الإسنوى بداية أن يحدد استخدام بعض دلالات الأمر، ويقول - مثلا: أقول اتفقوا على أن صيغة «افعل» ليست حقيقة فى جميع المعانى المتقدمة ؛ لأن (التسوية) مثلا ونحوها، إنما استفدناها من القرائن لا من الصيغة [١]، وبالنسبة لاستخدام دلالة (الكراهة) و (التحريم) يرى الإسنوى أن وجه دلالة « افعل» على الكراهة والتحريم، أنها تستعمل فى (التهديد)، والتهديد يستدعى ترك الفعل، فيكون إما حراما أو مكروها.

وبعد مناقشة مفصلة لآراء العلماء حول دلالة الأمر على الوجوب أو الندب، أو عليهما معا، أو على دلالات أخرى ؟ [٢]، أخذ يرجح أنه يدل على الوجوب من عدة وجوه [٣] ثم ذكر أبا هاشم فى أن « افعل» حقيقة فى الندب [٤].

كما أن ثمة ملاحظة أشار إليها الإسنوى والسبكى فى معرض مناقشتهما لدلالات الأمر، أن هذه الدلالات لها رابط يربطها ببعضها ؛ بمعنى أن كل دلالة لها علاقة إما بصيغة الأمر وإما بالوجوب أو الندب، على النحو التالى : نجد الإسنوى فى معرض مناقشته لدلالة « الندب » ذكر أنه من التأديب. . . ثم ذكر أن الفرق بينهما هو الفرق بين العام والخاص ؛ لأن الأدب متعلق بمحاسن الأخلاق والمندوب أعم وقد نص عليه الشافعى رضى الله عنه [٥]. وفى الدلالة الثالثة (الإرشاد) ذكر الفرق بينها وبين الندب، أن المندوب لثواب الآخرة والإرشاد لمنافع الدنيا [٦]، وهو في كل ذلك ينقل عن الرازى الذى بدوره ينقل عن الغزالى فى (مستصفاه)، ثم ذكر فى دلالة التهديد أن العلاقة بينه وبين الإيجاب هى المضادة [٧]، وفى دلالة الامتنان

---

(١) السابق : ٢/ ٢٥١.

(٢) السابق : ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(٣) السابق : ٢ / ٢٥٤.

(٤) السابق : ٢/ ٢٦٤ ومابعدها.

(٥) السابق : السابق : ٢/ ٢٤٧.

(٦) السابق: الموضع ذاته.

(٧) السابق : ٢/ ٢٤٨. ٧

يفرق بينه وبين الإباحة[1]. وأثناء ذكره دلالة الإكرام فرق بينه وبين الإذن وقال:

إن العلاقة هى المشابهة فى الإذن أيضا[2]:

كما فرق بين التسخير والتكوين وأوضح فى الوقت ذاته المشابهة المعنوية[3]، كذلك فإن العلاقة بين التعجيز والإيجاب هى المضادة[4]، وأما الإهانة والاحتقار فالعلاقة هى المضادة[5].

وهكذا نلاحظ أن الإسنوى مع كل دلالة يعقد مقارنة، أو يحاول أن يجد روابط هذه الدلالات وبين الإيجاب، وبالتالى فإن هذه الدلالات إنما هى رؤية السبكى فى (إبهاجه)، نقلها الإسنوى وأضاف إليها[6].

ويمكن لفت النظر هنا فيما جاء سلفا حول هذه الدلالات، أن ثمة نقاطا أساسية؛ بمعنى أن هنالك دلالات أساسية كـ : الوجوب، الإباحة، الندب، التهديد، الإرشاد، يفرع عنها، أو بتعبير دقيق يشتق منها دلالات جديدة، أو ينحت منها - حسب تعبير اللغويين، دلالات أخرى، كما تبقى دلالات ثانوية - فى ظنى - كـ : الكراهة، التعجيز، التكوين، وإلى مثل هذا الملحظ أشار الإسنوى بقوله : وإذا أخذنا الأقوال الثلاثة المفرعة عن القول الأول، وهو الوجوب، تلخص منها مع ما ذكرناه ستة عشر وجها[7].

ويمكن إيضاح نص الإسنوى على النحو التالى - بناء على ما جاء - أن الوجوب الذى ذهب إليه فى الوجه الأول، إنما هو وجوب، إذا لم تقم قرينة تدل على

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : الموضع ذاته.

(٤) السابق : ٢/ ٢٤٩.

(٥) السابق : الموضع ذاته.

(٦) ينظر ما جاء عند السبكى فى هذا الشأن وباعتباره متقدما فإن الإسنوى اللاحق أخذ عنه هذه الفكرة. الإبهاج فى شرح المنهاج ٢/ ١٥ : ٢٠.

(٧) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٩.

خلافه، إلا أنه عرض في ذات السياق لآراء آخرين، ومن هنا يمكن القول إن الوجوب بالشرع، أو الوجوب بالفعل، أو الوجوب بالوضع (١)، خلاصة ما جاء عنده (٢).

فهي على النحو التالي: الوجوب (وأقيموا الصلاة) البقرة / ٤٣. الندب (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا) النور / ٣٣. الإرشاد (واستشهدوا) البقرة / ٢٨٢، الإباحة (وكلوا واشربوا. . .) البقرة ١٨٧ . التهديد : (اعملوا ما شئتم) فصلت / ٤٠. الامتنان (وكلوا مما رزقكم الله) المائدة : ٨٨. الإكرام (ادخلوها. .) الحجر / ٤٦. التسخير (فاصبروا أو لا تصبروا. .) الطور / ١٦. الدعاء (اللهم اغفر لي. .) التمني (ألا أيها الليل الطويل. .). الاحتقار (قال ألقوا) الأعراف: ١١٦. التكوين (كن فيكون. .) يس / ٨٢. الخبر (فاصنع ما شئت) (٣).

ويحتاج هذا العرض الموجز لهذه الدلالات إلى مناقشة مفصلة، وخاصة تلك التي تحتاج إلى إيضاح الرؤية حولها على النحو التالي :

« الندب» : كقوله تعالى « فكاتبوهم »، وقد سوى الإسنوى بين الندب والتأديب، كما فى قوله ﷺ : «كل مما يليك». فإن الأدب مندوب إليه (٢). ويشير الإسنوى إلى أن الرازى قد جعله قريبا منه ؛ لأن بعضهم قد ذكر أنه قسم آخر (٣).

وإذا كان الإسنوى لم ير رؤية الرازى فى جعله التأديب قريبا من « الندب»، كما رأى الرازى، إلا أنه جعله من الندب (٤)، غير أنه رغم هذه الملاحظة تبقى من ناحية أخرى ملاحظة أخرى فى هذا الشأن، أن كليهما لم يجعل « التأديب » قسما قائما بذاته.

---

(١) السابق : ص ٢٦٧.

(٢) هذا العرض لدلالات الأمر إنما أخذه الإسنوى عن البيضاوى، ينظر : منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٧٢، ٧٣، وإنما فصل الإسنوى فى ذلك ووسع الكلام عن كل جزئية على حدة.

(٣) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٤٥.

(٤) السابق : ٢ / ٢٤٦.

(٥) السابق : ٢/ ٢٤٧، والمحصول للفخر الرازى ٢/ ٣٩.

(٦) السابق : ٢/ ٢٤٦.

وأظنه فى هذه الرؤية يتابع فيها - إلى حـد بعيد - كلا من الغزالى والرازى، كما دلت على ذلك الفقرة السـابقة، ومما يؤكد هذا أن السبكى [1] يذكر ذات الشىء الذى فـعـله الإسنوى فى « نهـايـة السـول»، وأن « التـأديب» داخـل فى الندب، ويستشهد بالحديث ذاته.

ومن ثم فإن كلا من الرازى والبيـضاوى والإسنوى والسبكى والآمدى يمثلون اتجـاها واحدا فى اعـتـبار « التـأديب» داخـلا فى « الندب» إلا أننا نود أن نسـجل ملاحظة أن الآمدى أثناء ذكـره دلالة « الندب » لم يذكر شيئا عن الثانيـة، و حينما أشار إلى « التـأديب» قال : وهو داخل فى الندب [2]، وبالتـالى سوى بينهـما من الوجهة الدلاليـة، أو ألغى « التأديب» من ناحية بجـعله داخلا فى « الندب »، وفى الوقت ذاته جعل « التـأديب » قسما قـائما بذاته، حينما لم يشـر إليه فى «الندب»، وأشار إليه على أنه دلالة منفردة، وعقب عليه بأنه يدخل فى «الندب»، وبالتالى يمثل رأيه عنصرا ذا ضـفيرتين، **الأولى**: يمكن بجعله تابـعا للغزالى يجـعله « التأديب » دلالة منفردة. **الثانية** : تابعا للمـتأخرين من عـلماء الأصول، يجـعل « التأديب » داخلا فى « الندب».

أما الغزالى [3]، فقد جـعله قسما منفردا، وأزعم - بـناء على ما سبق - أن جعل « التأديب » داخلا فى الندب إنما هو اتجاه عام فى الفكر الأصولى المتأخر، أى ما بعد القرن السادس.

وقد أشار الإسنوى فى سياقه إلى تفرقة عامـة بينهما، فقال : والفرق بينهما هو الفرق بين العام والخاص ؛ لأن الأدب متعلق بمحاسن الأخلاق والمندوب أعم [4].

ولم يشر أحد من البلاغيين إلى هذه الدلالة، أو إلى دلالة « التأديب»، اللتين لقيتا اهتماما واسع النطاق فى بيئة الأصوليين.

(١) السبكى : الإبهاج ٢ / ١٦.

(٢) الآمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢ / ٢٠٧.

(٣) الغزالى : المستصفى ١/ ٤١٧.

(٤) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٤٧.

أما دلالة « الإرشـاد» فقد أشـار فى سيـاقها إلى المفـارقة الدلالية بـينها وبين الندب، وقـال: إن المنـدوب مطـلوب لثواب الآخـرة، والإرشاد لمنافع الدنيـا [1] .

وقد اعتـمد كل من الرازى والإسنوى على الغزالى [2]، وفى معـرض تناوله لهاتين الدلالتين، ذكر أواصـر الصلة بين الإرشاد، الندب، الواجب، فقال: والعـلاقة التى بين الواجب وبين المندوب والإرشاد هى المشابهة المعنوية لاشتراكهما فى الطلب.

أما «الإباحة» فلم يقدم فـيها شيئا جديدا، زيادة على ما جـاء عند البيضاوى فى (منهاجه) وعند بعض الأصوليين، ويعد الإسنوى أكثر إسهابا مما جاء فى (الإبهاج) [3]، على أية حـال فإن هذه الدلالة لم تشـغل مـساحـة مكانية كـما هى الحـال بالنسبـة للدلالتين السابقتين.

كمـا أن هذه الدلالة قد وردت فى معـالجة البلاغـيين، كما سـنأتى عليه فى موضع لاحق - وبالتـالى تمثل هذه مفارقة بين هذه الدلالة والدلالات السـابقة التى وردت عند الإسنوى، ومن هنا يمـكن القول : إن هذه الـدلالة لا تنتمى إلـى بيئـة الأصوليين وحدهم، وإنما تنتمى إلى دلالات الأمر بشكل عام.

وقد جاءت دلالة « التهـديد» عند الإسنوى موافقة إلى حد كبـير لما جاء عند السبكى، إلا أن المخـالفة بينهمـا، من خلال مقارنة النصـوص، أن الإسنوى قد رد الآراء إلى أصحـابها، وذلك حين فرق بين التـهديد والإنذار، حـينما رد هذه الرؤية إلى الجوهرى، وهذا ما لم يفعله السبكى فى (إبهاجه).

وبهذه الرؤية فى التسوية الدلالية بينهما، يلتقى الإسنوى والسبكى والرازى [4]، فى مقابل رؤية الغزالى [5] الذى جعله قسما بذاته، وقد تبعه فى ذلك الآمدى [6].

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) الغزالى : المستصفى ١/ ٤١٧.

(٣) السبكى : الإبهاج ٢/ ١٧.

(٤) الرازى : المحصول ٢ / ٤٠.

(٥) الغزالى : المستصفى ١/ ٤١٧.

(٦) الآمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢ / ٢٠٨.

ونلاحظ أن الإسنوى وكذلك السبكى فى تفرقتهما بين الإنذار والتهديد، ينطلقان من وجهة نظر لغوية، حينما اعتمدا بشكل مباشر على تفرقة الجوهرى، فقال : إن التهديد هو التخويف. . . أما الإنذار فهو الإبلاغ، ولايكون إلا فى التخويف. . . وقد فرق الشارحون بفروق أخرى لا أصل لها فاجتنبها (١).

ونلاحظ على النص السابق - من خلال مقارنة النصوص - أن الإسنوى يلتقى مع السبكى فى التفريق، إلا أن ما ذكره الشارحون - حسب تعبير الإسنوى - لا يرضى الإسنوى، ولذلك قال : فاجتنبها، ولم يذكر لنا الإسنوى، ما الفروق الأخرى ؟ وربما كان عدم اقتناعه بها هو الذى جعله يغض الطرف عن ذكرها، أما السبكى، فقد أشار إلى هذه الفروق وقال : وقيل فى الفروق بينهما : إن التهديد فى الفرق أبلغ من الوعيد والغضب من الإنذار، وكلها فروق صحيحة (٢).

ومن هنا فإن السبكى يعلن عن رأيه صراحة فى قبوله لهذه التفرقة، كما أن الإسنوى أعلن صراحة عن رفضه، وتمثل هذه مفارقة بين الشارحين، وقد ذكر البلاغيون هذه الدلالة، وقد أشار الغزالى إلى دلالة « الإنذار» باعتبارها دلالة مستقلة، وتمثل مفارقة بينه وبين اللاحقين.

أما دلالة « الامتنان » فقد تناولها الإسنوى بشىء من التفصيل، إذ حاول أن يفرق بين الامتنان والإباحة، فقال : الإباحة هى الإذن المجرد، والامتنان أن يقترن به ذكر احتياجنا إليه، أو عدم قدرتنا عليه، ونحوه كالتعرض فى هذه الآية إلى أن الله تعالى هو الذى رزقه، وفرق بعضهم بأن الإباحة تكون فى الشىء الذى سيوجد بخلاف الامتنان (٣).

ولى ملاحظة على ما جاء عند الإسنوى فى هذا الموضع، أن فيه زيادة عما جاء عند السبكى من ناحية إضافة أكثر من تفريق بين الامتنان والإباحة، كما نلاحظ

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٤٨، وكذلك ينظر ابن الحاجب : الإبهاج ٢/ ١٧.

(٢) السبكى : الإبهاج ٢/ ١٧.

(٣) الإسنوى : نهاية السول ٢ / ٢٤٨.

أيضا أنه تفريق قائم على أساس لغوى بحت، وذلك واضح من خلال التفرقة بين الامتنان والإباحة.

وهذه التفرقة لم يشر إليها كل من الغزالى والرازى والآمدى، وبالتالى تمثل تفرقة الإسنوى إضافة تحسب له بالنسبة للفكر الأصولى، وقد جاءت هذه الدلالة عند القزوينى، ولم يعرض لها العلوى.

وكذلك دلالة « الإكرام» فتختص - فيما أحسب - ببيئة الأصوليين، ولا أدل على ذلك من أن البلاغيين والمفسرين لم يتعرضوا لها، كما سنرى فيما بعد، وإذا كان الأصوليون لم يختلفوا حول هذه الدلالة، فإن ما جاء عندهم من المتقدمين لم يزد على ذكرهم الدلالة وتمثيلهم لها، إلا أن الإسنوى فارقهم من حيث إنه فصل القول فى ذلك [1].

وأما « التسخير» فلم يختلف الإسنوى عما جاء عند سابقيه، فمن حيث الاستشهاد، استشهد كل الأصوليين بآية واحدة، إلا أن المفارقة بينهم تكمن في أن الغزالى والرازى والآمدى جاء عرضهم للدلالة والآية فقط، أما الإسنوى فقد ناقش ذلك وأوضح المقاربة الدلالية بين دلالتى : التسخير والتكوين من الناحية الدلالية [2].

إلا أننا من المقارنة بينهما نجد أن تحليل الإسنوى يتميز بالتفصيل عما جاء عند السبكى، كما أن إشارة الإسنوى إلى ما جاء عند الغزالى فى المقارن بين الاستهزاء والسخرية [3].

ونلاحظ - من خلال مقارنة النصوص - أن ما جاء عند الإسنوى من الدلالة التاسعة حتى النهاية، لم يقدم فيها إضافة حقيقية إلا تلك الإيضاحات الإضافية التى ذيل بها نهاية حديثه عن كل دلالة على حدة، هذه الإضافات تتمثل فيما عرض له

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته، وينظر الإبهاج ٢/ ١٨.

(٣) السابق : ١/ ٢٤٩.

من محاولته إيضاح العلاقة بين هذه الدلالات وبعضها وعلاقتها والأمر، وسوف نتعرض لهذه التفرقة - إذا كان فيها إضافة - فى كل دلالة على حدة فى سياقات مناقشة الإسنوى لها فى التمهيد، وربطه بما جاء فى « نهاية السول ».

والواقع أن دلالات (التمهيد) جميعها تدور حول دلالات بعينها مثل : الوجوب، الندب، الإباحة، التحريم، الكراهة، وبالتالى فإن عددها الحقيقى لا يتجاوز خمس دلالات.

وإذا كان مجموع الدلالات فى المصدرين قد بلغ إحدى وعشرين دلالة، فإن ما كرر منها ثلاث دلالات، وبالتالى فإن الدلالات الباقية التى لم تتكرر تمثل ٨١,٣ ٪.

وأحسب أن دلالات الإسنوى يتابع فيها جمهور الأصوليين، وإذا كان فى «نهاية السول » لم يشر صراحة إلى النقل، فإنه قد أشار فى تمهيده، وأرجأ الحديث عن هذه النقطة للاستفادة منها أثناء التحليل.

ففى « التمهيد» رد الآراء - الدلالات - إلى أصحابها، ففى كل دلالة يذكر عمن نقل وأخذ، كما يذكر مصدره، وتشير هذه الملاحظة من ناحية أخرى إلى دقة الإسنوى وأمانته فى رد الآراء إلى أصحابها.

ومن ثم فقد نقل الإسنوى فى «تمهيده» عن الآمدى فى «إحكامه» وإمام الحرمين فى «برهانه» والغزالى فى «مستصفاه» و« منخوله » والشيرازى فى «لمعه»، والرازى فى «محصوله»، والشافعى فى «رسالته»، وابن السبكى فى «إبهاجه» والقيروانى فى «مستوعبه».

وتقودنا هذه الملاحظة إلى أن الإسنوى كان يعرض لآراء سابقيه حول هذه النقطة، إلا أن قيمة ما قدمه الإسنوى فى هذا الشأن - فيما أحسب - لا يتجاوز عرضه لآراء السابقين عليه، فإذا كان - مثلا - رجل مثل الغزالى يعرض لرأيه حول قضية انتماء الأمر إلى الوجوب أو الندب، ويرجح أحدهما على الآخر، فإن الإسنوى يعرض لها، بل ويعرض - غالبا - لكل من سبقه.

وإذا كان الإسنوى فى هذا الموضع يعرض لآراء السابقين، فإنه قد فعل الشىء ذاته فى مواطن أخرى، بل ويرجح رأيا على آخر، كما هى الحال فى المسألة « ٤» : إذا فرعنا على أن الأمر للوجوب فورد بعد التحريم، فقيل : على الإباحة (١).

وكذلك فى المسألة « ١٢» المفرد المحلى بـ « أل» أو المضاف للعموم على الراجح، أما المعرف بـ «أل» فنقله الآمدى عن الشافعى والأكثرين، ونقله الإمام فخر عن الفقهاء، ثم اختاره هو ومختصر كلامه عكسه، والصواب : الأول؛ فقد نص عليه الشافعى فى « الرسالة »، وفى « البويطى » (٢).

وإذا كانت دلالات الأمر عند الإسنوى فى «سوله» بلغت ست عشرة دلالة، بزيادة دلالة واحدة عما جاء عند الغزالى (٣)، وعند السرخسى فى أصوله سبع دلالات (٤).

وثمة ملاحظة تتعلق فيما ورد من دلالات عند كل من الغزالى والسرخسى، وأبدأ أولا بما جاء عند الغزالى من ملاحظات.

الفارق بينه وبين الإسنوى دلالة واحدة فقط، كما أن هناك تداخلا بين هذه الدلالات، أو بتعبير أدق بين ذلك المسمى الدلالى عند كل منهما، فإذا كان الغزالى والإسنوى يشتركان فى اثنتى عشرة دلالة على النحو التالى: الوجوب، الندب، الإرشاد، الإباحة، التهديد، الامتنان، الإكرام، التسخير، الإهانة، التسوية، الدعاء، التمنى.

وبالتالى يبقى عند الغزالى ثلاث دلالات لم تأت عند الإسنوى وهى : كمال

---

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٧١.

(٢) السابق : ص ٣٢٧.

(٣) دلالات الأمر عند الغزالى هى : الوجوب، الندب، الإباحة، الإرشاد، التأديب، الامتنان الإكرام، التهديد، التسخير، الإهانة، التسوية، الدعاء، الإنذار، التمنى، كمال القدرة. ينظر: المستصفى من علم الأصول ١/ ٤١٧، ٤١٨.

(٤) دلالات الأمر عند السرخسى هى : الإلزام، الندب، الإباحة، الإرشاد، التفريع، التوبيخ، السؤال. ينظر : أصول السرخسى ١/ ١٤.

القـدرة، الإنـذار، التـأديب، وعند الإسـنوى أربع دلالات : الخـبـر، الـتكوين، التعجيز، التحقير لم ترد عند الغزالى.

وربما نتجت هذه المفارقات المحدودة نتيجـة الظروف والسياقات المختلفة، التى تنكشف لبعض علماء الأصـول، فالإسنوى - مثلا - قد ذكر «التـهديد» ولم يذكر «الإنذار» ؛ لأنهما بمعنى واحد، كما أشار إلى ذلك [١] أحد الأصوليين [٢].

وقد تبعه الإسنوى فى ذلك، وربما كان عذر الغزالى أنه كان فى مرحلة وضع الأطر العامة لهذا العلم، الأمر الذى أفضى إلى التكثير من هذه الدلالات.

كما أن دلالة « التكوين » الواردة عند الإسنوى، لم يشر إليها الغزالى، وهى توازى أو تساوى دلالة « كمال القـدرة » الواردة عند الغزالى ولم يذكرها الإسنوى، ومن هنا فإن المفارقة، إنما هى فى التـسمية فقط. كما تبـقى ملاحظات أخرى سوف أتناولهـا فى موضعـها فـيمـا يخص الغزالى والسـرخسى، وذهب أحد الأصـوليين المحدثين إلى أنه يدل على أربع دلالات : الإرشاد، التهديد، الإهانة، الدعاء [٣].

ويمكن من خلال هذا العرض استنتاج أن الإسنوى كان قريبا إلى حد كبير من دلالات الغزالى فى «مـستصفـاه»، كما أخذ من غـير الغزالى، وبالتـالى يتضح أن الإسنوى لم يكن يتابع شـخصا بعينه، بقـدر ما كان يعرض لما يراه منـاسبا لطبيـعته وميوله، وكـذلك مراعاة للسيـاقات المختلفة، وقـد أدى هذا إلى أنه لا يتردد فى أن يأخذ دلالات أخـرى ليست موجـودة عند الغزالى، كـما هى الحال بالنسـبة لدلالة «التـعجـيز» - حـسب نص الإسنوى - إذ وردت عند السـرخسى فى أصـوله تحت مسمى دلالى آخر « التقريع». ويبدو لى أن المغزى الدلالى لهما عند الإسنوى بمعنى واحـد، والذى يرجح ذلك استـشـهـاد كل من السـرخسى والإسنوى تحت دلالة «التقريع» و « التعجيز» بآية واحدة « فأتوا بسورة من مثله » [٤]. أما الدلالات الباقية

---

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٤٨.

(٢) الآمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢/ ٢٠٧.

(٣) أبو زهرة : أصول الفقه ص ١٦٣.

(٤) السرخسى : أصول السرخسى ١/ ١٤.

فينظر ما جاء عند البصرى فى معتمده [1]، والآمدى فى إحكامه [2]؛ لتتضح مصادر الإسنوى فى هذا السياق.

وعلى الرغم من ذلك، نجد السرخسى يشير فى موضع من كتابه إلى أن «التقريع» و «التوبيخ» لا يتناوله اسم الأمر، وإن كان فى صورة الأمر، ولا خلاف فى أن اسم الأمر يتناول ما هو للإلزام حقيقة، وبالتالى فإن السرخسى يرى أن دلالة «الإلزام» هى الدلالة الأساسية بالنسبة للأمر.

ولا شك أن تقسيمهم الأمر إلى دلالة « الوجوب » ودلالة «الندب» ودلالة «الإباحة» وكذلك تقسيمهم النهى إلى دلالة « التحريم» ودلالة « الكراهة »، إنما هو أمر قائم على مراعاة القرائن السياقية، اللغوية منها، وغير اللغوية.

(د) دلالات الأمر عند الأصوليين :

ثمة نقطة على قدر من الأهمية فى هذا الشأن، وهى مقارنة دلالات الأمر عند الإسنوى بتلك التى وردت عند بعض الأصوليين، وستكون المقارنة بين الغزالى فى (مستصفاه) والسرخسى فى (أصوله) والشيرازى فى (لمعه)، والرازى فى (محصوله) والآمدى فى (إحكامه) وبين دلالات الإسنوى.

وبناء على الإحصاء الذى عقدناه حول الجهات الدلالية لصيغة الأمر عند هؤلاء جميعا، فإنه يمكن القول بأنها قد بلغت نحوا من أربع وعشرين دلالة على النحو التالى :

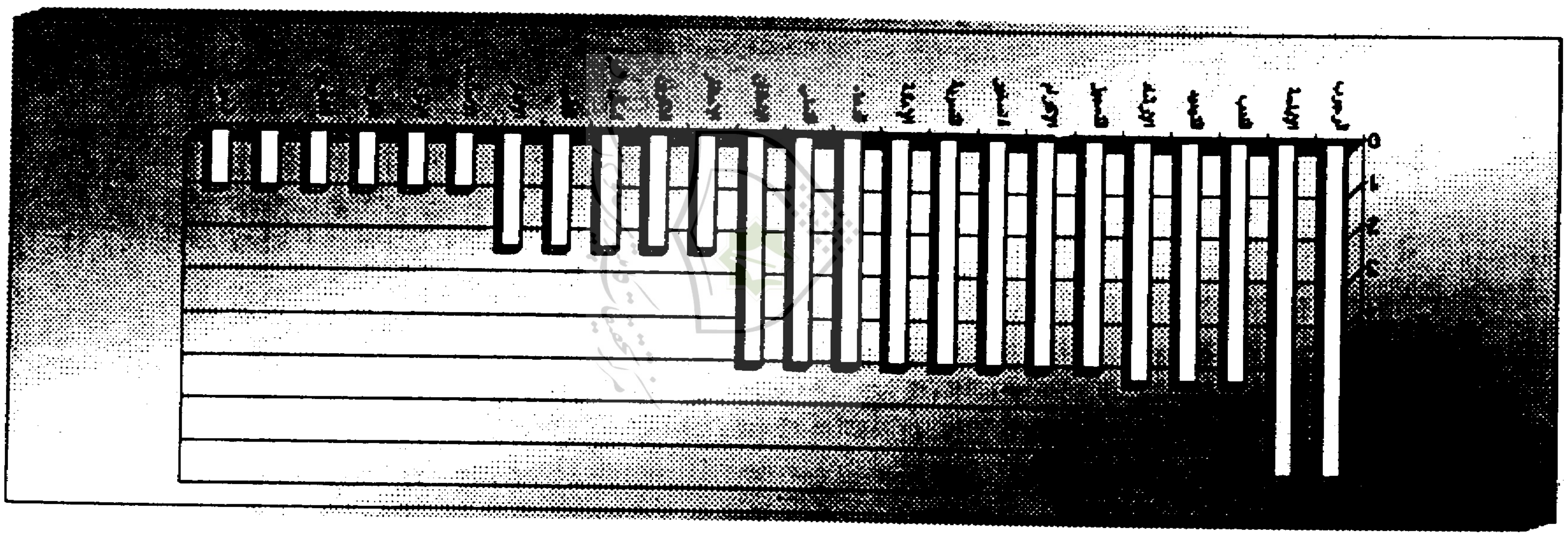
(١) أبو الحسين البصرى : المعتمد فى أصول الفقه ١/ ٤٤، ٤٥.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

م	الدلالات	عدد التردد	النسب	الأصوليـــون
١	الوجوب	٦	٧,٨ ٪	الغزالى، الشيرازى، الرازى، الآمدى، الإسنوى مصدريه
٢	الإباحة	٦	٧,٨ ٪	الغزالى، الشيرازى، الرازى، السرخسى الآمدى، الإسنوى
٣	الندب	٥	٥,٨ ٪	الغزالى، السرخسى، الشيرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
٤	التهديد	٥	٥,٦ ٪	الغزالى، السرخسى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
٥	الإرشاد	٥	٥,٦ ٪	الغزالى، السرخسى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
٦	التعجيز	٤	٥,٣ ٪	الشيرازى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
٧	الإكرام	٤	٥,٣ ٪	الغزالى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
٨	التسخير	٤	٥,٣ ٪	الغزالى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
٩	التسوية	٤	٥,٣ ٪	الغزالى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
١٠	الإهانة	٤	٥,٣ ٪	الغزالى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
١١	الدعاء	٤	٥,٣ ٪	الغزالى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
١٢	التمنى	٤	٥,٣ ٪	الغزالى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
١٣	الامتنان	٤	٥,٣ ٪	الغزالى، الرازى، الآمدى، الإسنوى (سوله)
١٤	الاحتقار	٢	٢,٧ ٪	الرازى، الإسنوى (سوله)
١٥	التكوين	٢	٢,٧ ٪	الرازى، الإسنوى (سوله)
١٦	كمال القدرة	٢	٢,٧ ٪	الرازى، الآمدى
١٧	التأديب	٢	٢,٧ ٪	الغزالى، الآمدى
١٨	الإنذار	٢	٢,٧ ٪	الغزالى، الآمدى
١٩	الاستدعاء	١	١,٣ ٪	الشيرازى
٢٠	الإلزام	١	١,٣ ٪	السرخسى
٢١	التوبيخ	١	١,٣ ٪	السرخسى
٢٢	التقريع	١	١,٣ ٪	السرخسى
٢٣	السؤال	١	١,٣ ٪	السرخسى
٢٤	الخبر	١	١,٣ ٪	الإسنوى (سوله)

شكل توضيحى رقم (٤) يوضح دلالات الأمر عند الأصوليين وعدد ترددها ونسبه

ويوضح الشكل التالى النسب الواردة فى الشكل (٤) :



شكل توضيحى رقم (٥) يوضح نسب دلالات الأمر عند الأصوليين

وتشير الملاحظات فى الجدول السابق إلى أن عدد الدلالات النهائى عند الأصوليين بلغ خمسا وسبعين دلالة، بيد أن ثمة دلالات مكررة، الأمر الذى يجعل هذا العدد الدلالى كبيرا، ومن هنا فإن عملية حصر هذه الدلالات يوضح أنها فى النهاية تصل إلى أربع وعشرين دلالة، إلا أن هنالك ملحظا مهما فى الشكل السابق هو أن هذه الدلالات ليست سواء من حيث الأهمية، وكذلك لم يشر الأصوليون أنفسهم إلى مثل هذا، وبالتالى أشار إلى ما لم يشيروا إليه.

ومن ثم جاءت دلالة « الوجوب»، و« الندب» فى المرتبة الأولى، وفى هذا توكيد لما أشار إليه الأصوليون مرارا، أن دلالة الأمر الحقيقية، تراوح بين «الوجوب» و« الإباحة »، ومنهم من جعل « الوجوب» الدلالة الحقيقية، ما لم تدل تغيره قرائن السياق المختلفة [1]، ومن هنا يمكن القول: إن الإحصاء يخالف بعض رؤى الأصوليين فيما ذهبوا إليه من أن « الوجوب » هو الدلالة الحقيقية، ما لم تدل على غير ذلك قرينة، وتؤكد من ناحية أخرى رؤية البعض الآخر من أن الوجوب والإباحة هما الدلالتان الأساسيتان، ما لم تدل على ذلك قرينة، وتمثل هذه علامة فارقة.

وإذا كان من الأصوليين من جعل «الندب» الدلالة الأساسية [2]، فى بابى الأمر والنهى، فإن الإحصاء الوارد فى الشكل السابق يؤكد عكس ذلك، إذ جاءت فى المرتبة الثانية مشتركة مع دلالة كل من: التهديد، الإرشاد، بفارق نمط واحد عن دلالتى: الوجوب، والإباحة.

ومن هنا فإذا كان الأصوليون يرون الوجوب والإباحة والندب دلالات أساسية وحقيقية ما لم تقم قرينة تدل على ذلك، فإن الإحصاء يوضح عكس ذلك، إذ يضيف دلالتين أخريين: التهديد، الإرشاد، وتمثل هذه علامة فارقة بين كلتا الرؤيتين.

كما يمكن القول من جهة أخرى إن التداخل القائم بين دلالات المرتبة الثانية، قائم على أساس أهمية هذه الدلالات فى هذا الباب، ومن هنا حصل التداخل بين

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٦.

(٢) السابق ص ٢٦٧.

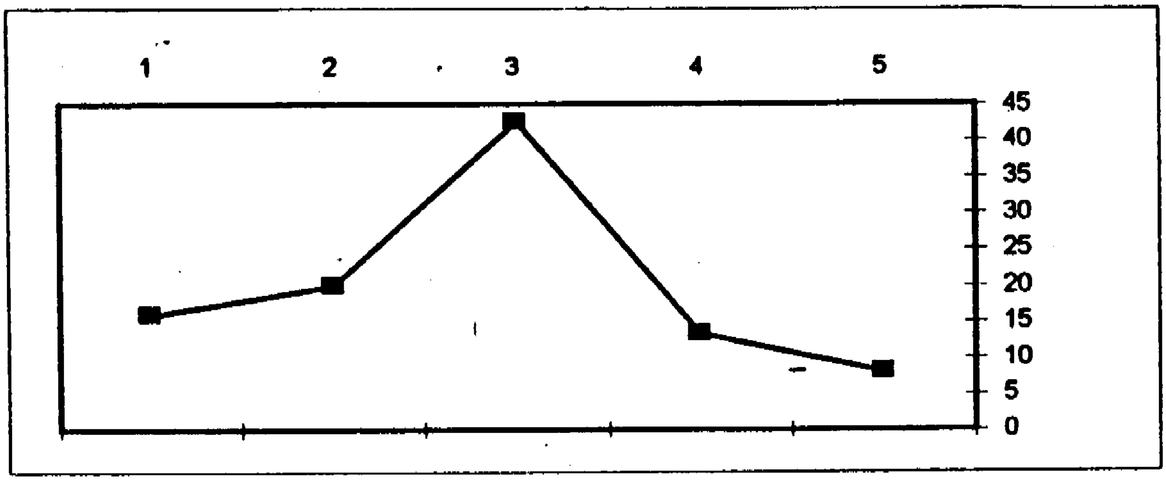
دلالات أساسية : الندب، ودلالات مجازية: التهديد، الإرشاد، وهذا يعكس من ناحية أخرى مكانة هذه الدلالات فى هذا الباب.

وجاءت ثمانى دلالات فى المرتبة الثالثة، وفى المرتبة الرابعة خمس دلالات، وفى المرتبة الخامسة ست دلالات، وبالتالى تكون مراتب الدلالات أربع مراتب، ولا تفرق كل من الدلالة رقم : «١، ٢» عن الدلالة «٣» إلا بنمط واحد، ومن هنا تمثل هذه مقاربة إحصائية، إلا أن الفارق بين رقم «٣»، «٤» نمطان، وتمثل هذه مباعدة، ثم يرتد الأمر ليكون الفارق بينهما نمطا واحدا.

ثمة ملاحظات أخرى تتعلق بالجدول السابق خاص بالأصوليين أنفسهم، وبناء على هذا فإن نسب مراتب الدلالات نصورها فى الشكل التالى :

م	الدلالات	النسب	عدد التردد	ملاحظات
١	الوجوب ، الإباحة	١٦ ٪	١٢	مجموع الدلالات عند الأصوليين ٧٥ دلالة
٢	التهديد ، الإرشاد ، الندب	٢٠ ٪	١٥	
٣	التعجيز ، الإكرام ، التسخير ، التسوية ، الإهانة ، الدعاء ، التمنى ، الامتنان	٤٢,٥ ٪	٣٢	
٤	الاحتقار ، التكوين ، كمال القدرة ، التأديب ، الإنذار	١٣,٥ ٪	١٠	
٥	الاستدعاء ، الإلزام ، التوبيخ ، التقريع السؤال ، الخبر	٨ ٪	٦	

شكل توضيحى رقم «٦» يوضح دلالات الأمر عند الأصوليين ونسبها



شكل بيانى رقم (٧) يوضح نسب دلالات الأمر عند الأصوليين الواردة فى الشكل (٦)

ويلاحظ على دلالات المرتبة الثالثة أنها جاءت الأولى من حيث عدد الدلالات، على الرغم من أنها ليست الدلالات الأولى، تليها دلالات المرتبة الثانية، فالأولى، ثم تأتى المرتبة الرابعة، فالخامسة هكذا:

م	المرتبة	الدلالات	عدد التردد
١	٣	٣	٣٢
٢	٢	٢	١٥
٣	١	١	١٢
٤	٤	٤	١٠
٥	٥	٥	٦

جدول (٨) يوضح ترتيب نسب دلالات الأمر عند الأصوليين

وإذا كانت هذه الجزئية تنتقى من الأصوليين كلا من: السرخسى، الشيرازى، الغزالى، الرازى، الآمدى، الإسنوى، وهؤلاء جميعا لا ينتمون إلى عصر واحد، وبالتالى يكون ثمة مجال للاختلاف، يضاف إلى ذلك أنه يمكن معرفة من أخذ من الآخر.

فإن الشيرازى والسرخسى ينتمون إلى القرن الخامس - عصر واحد - قرن - إلا أن ثمة ملاحظة عامة يمكن الوصول من خلالها إلى أسبقية الشيرازى (ت ٤٧٦ هـ)

على السرخسى (ت ٤٩٠ هـ)، وفصل القول فى هذا الأمر أن ترتيب الأصوليين، حسب تواريخ الوفاة كالتالى :

م	المرتبة	الدلالات
١	الشيرازى	٤٧٦ هـ
٢	السرخسى	٤٩٠ هـ
٣	الغزالى	٥٠٥ هـ
٤	الرازى	٦٠٦ هـ
٥	الآمدى	٦٣١ هـ
٦	الإسنوى	٧٧٢ هـ

وبناء على هذا يمكن أن تتضح الرؤية، وعلى الرغم من التقارب الزمنى بين الشيرازى والسرخسى، فإن دلالات كل منهما تختلف عن الأخرى، ولم يشتركا إلا فى دلالة واحدة - الإباحة - وأحسب أن هذا ناتج - كما أشرت - من أن هذا العصر كان عصر إبداع بقدر ما كان عصر تقنين، وبالتالى أشار كل منهما إلى دلالات ليست موجودة عند الآخر، مراعيا ظروف السياق، إلا أن هذه الملاحظة تختفى عند اللاحقين، حينما نرى التقليد على ما سنأتى إليه، ومن ثم يمكن اعتبار كل من الشيرازى والسرخسى البذرة الأول لكل الأصوليين اللاحقين.

وإذا كان الغزالى قد نقل عن سابقيه دلالات : الوجوب، الندب، الإباحة، التهديد، الإرشاد، وبالتالى فإنه قد نقل عن الشيرازى ثلاث دلالات وعن السرخسى دلالتين، ومجموعها معا خمس دلالات، وبالتالى فإن إضافة الغزالى زيادة على ما جاء عند سابقيه عشر دلالات، أى ما يمثل ٦٦,٣٪، وبالتالى نقل عن السابقين ٣٣,٢٪، ومن هنا تعد هذه إضافة للغزالى تضاف إلى رصيده وجهده فى الفكر الأصولى.

وبناء على هذا فإن دلالة كل من : الإلزام، التقريع، التوبيخ، السؤال، عند السرخسى لم يشر إليها الغزالى ولا غيره من الأصوليين، ودلالة كل من : التعجيز،

الاستدعـاء عند الشيرازى لم يشـر إليها الغزالى أيضـا، إلا أن المفارقة بين التعـجيز والاستدعاء أن الاستدعاء لم يشر إليه أحد.

وبالتالى فإن ما نقلـه الغزالى يمثل أكثر من ٦٠٪ مما جاء عند السرخسى إلا الشيرازى، فى حين جاءت دلالة «التعجيز» عند أكثر من واحد، كما يشير إلى ذلك الشكل رقم (٢)، وكـذلك الحـال بالنسبـة للشيـرازى. ومن هنا فـإن دلالات : التأديب، الامتنان، الإكرام، التسخير، الإهانة، التسوية، الدعاء، الإنذار، التمنى، كمال القدرة، أضافـها الغزالى مراعاة للسياقات المخـتلفة، ولم ينقلها عن السابقين، وخلاصة القول هنا إن فضل الغزالى أنه وسع من دائرة السياق.

وقد نقل الرازى دلالات الغـزالى، كما هى، إلا فى تعديلات يسـيرة أجراها مثلما غير فى دلالة: كمال القدرة، وذكر دلالة التكوين، ونقل دلالة «التعجيز» التى لم يشـر إليها الغـزالى، وبالتالى يـرجح أن تكون مأخـوذة من الشيرازى الـصاحب الحقيقى لها.

وفعل الإسنوى فى (سوله) الصنيع ذاته، مثلما فعل الرازى، إلا أن الإسنوى أضاف دلالة أخرى (الخبـر)، وتمثل هذه مفارقة، أما الآمدى فلم يقدم شـيئا، سوى نقله عن الغزالى.

ومن هنا فإن هذه الدلالات تـأتى بحسب السيـاق، غير أن الفـترة التى تلت القرن الخـامس، كان الفكر الأصـولى قد استـوى على سوقـه، ومن ثم نلحظ عند الغزالى فى «مستصفاه» أنه يحاول أن يحدد أطر الفكر الأصولى الذى يمكن أن نطلق عليها « مرحلة التنظيم »، وبهذا أحصى الغزالى دلالات الأمر التى يمكن أن تأتى فى مواقع مختلـفة، ثم تلت ذلك مرحلة « التقليد والجمـود»، تلك المرحلة التى سبقت الإسنوى وضـمت فتـرته كذلك، وهكذا فـإن مراحل التـأليف فى الفكر الأصلوى كانت على النحو التالى :

البداية	الازدهار	التنظيم	التقليد
الشافعى	السرخسى	الغزالى	الإسنوى
الرسالة	أصول السرخسى	المستصفى	نهاية السول، التمهيد

جدول (٩) يوضح مراحل التأليف فى الفكر الأصولى

(هـ) دلالات الأمر عند البلاغيين والمفسرين :

إذا كنا قد أشرنا إلى دلالات الأمر فى بيئة الإسنوى، فإننى أرى أن الإشارة إلى دلالة الأمر فى بيئة البلاغيين، ربما تكشف النقاب عن جانب آخر، ومن ثم تكون هذه الإشارة الوجيزة.

فإذا كانت عند الإسنوى قد بلغت ست عشرة دلالة فى (سوله) فإن بيئة البلاغيين كبيئة الأصوليين اختلفوا- أيضا - حول دلالاته، ومن ثم نجد العلوى يذكر خمس دلالات [١].

وكان العلوى على دراية تامة، حين أشار إلى أن هذه الدلالات قد تزيد وقد تقل؛ أى أن ذكرها أو وجودها مرهون بوجود سياقات مختلفة، وهذا ما أشار إليه بقوله : أو غير ذلك من المعانى المستعملة فى غير الطلب، فإنها على جهة المجاز [٢].

هذه الرؤية للعلوى - للبلاغيين - هى التى فتحت الباب أمام القزوينى أن يعرض لدلالات أكثر، ومن ثم نجدها وصلت عنده إلى عشر دلالات : الإباحة، التهديد، التعجيز، التسخير، الإهانة، التسوية، التمنى، الدعاء، الالتماس، الاحتقار [٣].

ولقد كان لفكرة السياق عند البلاغيين العرب أثر كبير فى المتأخرين، على

(١) دلالات الأمر عند العلوى هى : الإباحة، التسخير، الإهانة، التهديد، التسوية، ينظر : الطراز للعلوى ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) السابق : ٣/ ٢٨٣.

(٣) القزوينى : الإيضاح فى علوم البلاغة ٣/ ٨٢ : ٨٦.

نحو ما نجد فى الشروح، إذ نجد التفتازانى قد أوصلها فى شروح التلخيص إلى أربع وعشرين دلالة [1].

وقد ذكر التفتازانى فى (حاشيته على الكشاف) تسع دلالات مجازية : الوجوب، الندب، الاستبعاد والإنكار، الاستحباب والوجوب، الإباحة، التخصيص، الإنذار، التعظيم، التسوية.

إلا أن ثمة ملحوظة عامة على ما جاء عنده، أن هذه الدلالات ليست سواء، إذ جاءت دلالتا : الوجوب، الندب، أساسيتين فى هذا الموضع، وجاءت الدلالات الباقية على سبيل المجاز، إلا أن هذه الدلالات ليست سواء من حيث الأهمية، بناء على ما جاء عند التفتازانى ذاته، إذ أشار إلى دلالة « الإباحة » أربع مرات [2]. أما دلالة « الاختصاص» فقد أشار إليها فى موضعين [3]، أما باقى الدلالات فهى من ناحية الأهمية - فى ظنى - عند التفتازانى سواء.

ونلاحظ هنا فى هذا الموضع - بناء على ما ورد فى أكثر من بيئة - أن دلالة كل من : الإباحة، التسخير، الإهانة، التهديد، التسوية، التى وردت عند العلوى فى (طرازه) أنها الدلالات الأساسية التى وردت عند كل من الإسنوى فى «سوله»، والتفتازانى فى « شروحه »، والقزوينى فى «إيضاحه»، والغزالى فى «مستصفاه»، والآمدى فى « إحكامه »، وإن كان القزوينى قد زاد دلالات أخر. وذكر التفتازانى دلالات مشتركة، وأخرى مفارقة لما جاء عند هؤلاء فى حاشيته على الكشاف، وربما يكون اختلاف المادة هو الذى فرض عليه ذلك.

وعلى الرغم من الالتقاء الفكرى- إلى حد بعيد - بين هذه البيئات المختلفة [4]، إلا أننا نلحظ على معالجة البلاغيين عند عرضهم لدلالات الأمر، أنهم

(١) التفتازانى : شروح التلخيص ٢/ ٣١٢ : ٣٢٢.

(٢) ينظر التفتازانى : حاشية سعد الدين التفتازانى ورقة ٨٥، ٩٣، ١٥٠، ١٨٤.

(٣) ينظر السابق : ١٤٨، ١٨٦.

(٤) عالج أحد الباحثين ذلك فى رسالة للدكتوراه بعنوان : الأفكار البلاغية عند الأصوليين ؛ ليتضح مدى اللقاء الفكرى بينهم، بما أنهم جميعا يهدفون إلى غاية واحدة، هى فهم النص القرآنى.

لم يعـرضوا لـدلالة كل من : الوجوب، النـدب، على اعتبـار أن هاتين الدلالتين أساسـيتان فى باب الأمر، والأخـر مجازية، أمـا عرض دلالات الأمر، فقـد ذكروا ضمنها دلالة كل من : الوجوب، الندب، كـما هى عند الإسنوى، وتعد هذه سمة تفرق بين معالجة البيئتين، إذ الوجوب والندب من المصطلحات الأصولية، وهو الذى جعلها لم تذكر عند البلاغيين.

فإذا عد البلاغيون أن هناك دلالات حقيـقية: الوجوب، الندب، بالنسبة لباب الأمر، ومن هنا توقفوا عن ذكرها عند الدلالات المجازية، فى حين دمج الأصوليون كل الدلالات مع بعضها البعض.

أما الجزئية الأخرى فهى الفصل الثانى الوارد عند الإسنوى فى «سوله» والذى يعد منطلقا أساسيًا بالنسبة لهذه الدراسة.

وهناك جزئية على قـدر من الأهمية، وقد اختلف فـيها الأصوليون اخـتلافا كبيـرا، هل يدل الأمر على الوجوب أم الندب ؟ أم يجـمع بينهما أم يضيف إليـهما دلالات أخر، وقـد ذهب الإسنوى إلى أن حد الأمر يدخله الإيجـاب والندب، أما صيغة «افعل» فإنها تعد حقيقية فى الإيجاب (١).

ومن ثم يمكن أن نستنتج مفارقة بين ما يمكن أن نطلـق عليه - إن جاز التعبير - الخاص والعام، العام حد الأمر الذى يشتمل على صيغ متنوعة، فى مقابل صيغة « افعل » التى تعد جزءا من صـيغ الأمر، غير أنها على الرغم من جزئيتـها بالنسبة للأمر - فـى ظنى - تبقى الصـيغة الأسـاسيـة، ولا أدل على ذلك من أن الإسنوى تعرض لها بالتحديد، ولم يتعرض للصيغ الأخرى للأمر.

وإذا كانت دلالات الأمر عند الإسنوى بلغت دلالة فى (نهاية السول)، وعند الغزالى خمس عشرة دلالة، وهذا هو مـتوسط دلالات الأمر عند الأصوليين، ويمثل هذا العدد ٦٠ ٪ مما جاء عند البـلاغيين، إذ ورد عند القزوينى عـشرة دلالات تمثل نسبة ٤٠٪.

---

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٥.

وقد اشترك الأصوليون - الإسنوى - والبلاغيون - القزوينى - بشكل عام تقريبا فى الدلالات التالية : التسوية، الإباحة، التعجيز، التسخير، الإهانة، التمنى، الدعاء، الاحتقار، التهديد. وبالتالى فإن المشاركة الدلالية بين البيئتين، أو بتعبير آخر بين الرجلين، يمثل ما جاء عند البلاغيين، ومما عند الأصوليين يمثل نسبة ٩٠ ٪ فى مقابل دلالة واحدة « الالتماس» تمثل ١٠٪ على أنه يلاحظ أن ما ورد عند القزوينى ممثلا البلاغيين يمثل ٥، ٦٢ ٪ كما جاء عند الأصوليين، ومن هنا يبدو التقارب فى المعالجة بين البيئتين من ناحية الدلالات إلى حد ما.

أما الزمخشرى من بيئة المفسرين، فقد كانت ثمة دلالات، تمثل عاملا مشتركا، بينه وبين دلالات الأصوليين مثل : التسوية، الوجوب، الندب، الإباحة، وإذا كان القزوينى قد ذكر دلالة « الإهانة »، فإنها لم ترد عند الزمخشرى، وإنما وردت دلالة مقابلة لدلالة القزوينى « الاستخفاف»، وأظن أن الدلالتين بمعنى واحد، رغم اختلاف المسميات الدلالية لهما.

وثمة ملاحظة أخرى - فيما نحن بصدده - إذا كانت دلالتا « الوجوب» و«الندب» تمثلان دلالتين أساسيتين عند الإسنوى، فإن هاتين الدلالتين ليستا الأساسيتين عند الزمخشرى، إذ وردت دلالة « الوجوب» عنده فى المرتبة الثانية، بفارق نمط واحد عن الدلالة الأولى - التهكم والاستهزاء عند الزمخشرى - وبالتالى فإنه يمكن القول إنها تعد من الدلالات الأساسية فى هذا الباب عند الزمخشرى، إلا أنها تبقى فى نهاية الأمر ليست الأولى.

كذلك إذا كانت دلالة « الندب» من الدلالات والمصطلحات الأساسية فى بيئة الأصوليين - كما أشرت سلفا - فإنها عند الزمخشرى فى المرتبة قبل الأخيرة، وبالتحديد فى المرتبة العاشرة، وتمثل هذه رؤية مغايرة لنظرة الأصوليين، جاء «الوجوب» و «الندب» فى الصدارة بالنسبة للدلالات.

تبقى قضية أخرى، إذ لم يشر الأصوليون إلى ترتيب دلالاتهم من حيث الأهمية - كما أشرت - ما عدا دلالتى : الوجوب والندب، أما باقى الدلالات

عندهم سواء من حيث الأهمية، أما دلالات الزمخشرى فليست كذلك، إذ أشار الإحصاء إلى ترتيب كل واحدة على حدة[1].

وبناء على هذا فإن معالجة الأصوليين متقاربة إلى حد كبير، أو بتعبير أدق، أن معالجة البلاغيين فى هذا الباب تعد جزءا من معالجة الأصوليين، إذ وردت كل دلالات البلاغيين عند الأصوليين، ومن ثم فإن الأصوليين هم الأصل فى معالجة هذا الباب، والبلاغيون فرع، أما دلالات الأصوليين والمفسرين، فمشتركة فى دلالات، إلا أنها ليست مثل سابقتها، ومن هنا فهى أبعد إلى حد كبير.

وإذا كان كل من الزمخشرى والرازى مفسرين، فإن الدلالات الواردة تكشف عن مفارقة أزعم أنها ربما تكشف عن منزع كل منهما، فإذا كان الزمخشرى قد وصلت دلالات الأمر عنده إلى عشرين دلالة، فإنها عند الرازى فى مفاتيحه بلغت سبع دلالات، وأحسب أنها تعد قليلة مقارنة مع حجم مادة التفسير، وتعد هذه مفارقة أولى بين التفسيرين، كما تكمن الملاحظة الثانية فى نوعية الدلالات المستخدمة عند كليهما ؛ بمعنى أنهما على الرغم من عدم التكافؤ من ناحية عدد الإحصاء الدلالى، فإنهما يلتقيان في دلالتي : التهكم والاستهزاء، والوعيد، وتبدو مفارقة غريبة عند الزمخشرى أن دلالة «الاستهزاء» جاءت فى المرتبة الأولى وجاء «الوعيد» فى المرتبة الأخيرة، من حيث الأهمية، وبالتالى فإن دلالات الزمخشرى الأخرى وكذلك الرازى لم تتكرر عند كليهما، وتمثل هاتان الدلالتان نسبة ١٠ ٪ مما ورد عند الزمخشرى، فى حين تمثل نسبة ٢٨,٦ ٪ مما ورد عند الرازى، كما أن المفارقة بين تناول دلالات الزمخشرى والرازى، أن الباحث عند الزمخشرى أوضح مراتبها، فى حين لم يثبت ذلك عند دلالات الرازى فى مفاتيحه.

كما نلاحظ - كذلك - أن دلالات الزمخشرى فى ضوء مقارنتها بما جاء عند الرازى لم تلتق مع ما جاء عند الأصوليين من دلالات ؛ بمعنى إذا كان الرازى يلتقى مع الأصوليين فى ثلاث دلالات : التهديد، الدعاء، التعجيز، أى ما يمثل نسبة

(١) د. أشرف عبد البديع : دلالة التراكيب عند الزمخشرى ص ٣٠٠، ٣٠١.

١٢,٥٪ مما ورد عند الأصوليين، فى حين تمثل نسبة الالتقاء بين الزمخشرى والأصوليين الصفر فى ضوء هذه المقارنة.

إلا أن هناك بعض الدلالات عند كل من الزمخشرى والرازى يمكن أن تتقارب دلاليا ؛ بمعنى أن الرازى قد ذكر « الاستهانة » ولم تأت عند الزمخشرى، إلا أن الزمخشرى قد ذكر « الاستخفاف» و « التجهيل » و « التعريض» وهى لم ترد عند الرازى وكلها يمكن أن تؤدى معنى مقاربا لما ورد عند الرازى، كذلك لم ترد «الاستهانة» عند الأصوليين، إلا أنهم ذكروا معانى أخرى تكاد تكون قريبة من ذلك، مثل : الإهانة، الاحتقار، التوبيخ، التقريع، وبالتالى نخلص من ذلك، أنها لم ترد عندهما، ومن ثم ينفرد بها الرازى عمن سواه.

ثمة ملاحظة أود أن ألفت النظر إليها فى هذا السياق، بما أن الدراسة تقارن ما جاء عند الإسنوى بما جاء عند الأصوليين والبلاغيين والمفسرين، وعلى اعتبار أن الرازى ينتمى إلى بيئة الأصوليين بكتابه « المحصول»، كذلك يندرج فى إطار بيئة المفسرين بتفسيره « مفاتيح الغيب ».

والملحظ الذى أود أن أشير إليه هنا أن الرازى فى محصوله قد أشار إلى ست عشرة دلالة [١]، وفى « مفاتيح الغيب» ذكر سبع دلالات للأمر (التهديد، الاستهانة، الاستهزاء، الوعيد الشديد، الدعاء، التعجيز، النهى والزجر والمنع)[٢]. وبالتالى فإن ثمة مفارقة بين المؤلفين.

فـ « المحصول» باعتباره مصنفا فقهيا، فهو يعالج القضايا من خلال نظر أصولى واضح، والدليل على ذلك تلك القضايا التى يتناولها من خلال مقارنته بمؤلفات الأصوليين فى هذا الشأن.

أما « مفاتيح الغيب » كأحد كتب التفسير، فلا يمكن أن ينطلق من خلاله من وجهة نظر أصولية كما قال أحد الباحثين [٣]، ولا أدل على ذلك من مقارنة

(١) لم نشأ أن نذكر دلالات المحصول هنا ؛ اكتفاء بما ورد فى موضع سابق من البحث.

(٢) د. محيى الدين عثمان : البحث الدلالى فى مفاتيح الغيب ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٣) السابق : ص ١٩٥.

دلالات الرازى فى المحصول بنظيرتهـا فى مفاتيح الغيب [١]، من أن دلالات الأمر- فى مفاتيح الغيب - عنده سبعة : التهديد، الاستهانة، الاستهزاء، الوعيد الشديد، الدعاء، التعجيز، النهى والزجر والمنع.

ولنا على ذلك ملاحظات منهـا: لو كان الرازى ينطلق من خلال وجـهة نظر أصولية واضحة - كمـا ذكر - لكانت دلالات الأمر واحدة فى كلا المؤلفين، ولكن الأمر مـختلف، وكان الأجدر لـو أشار إلى تلك المفارقات الـدلالية لصيغـة الأمر، وعزا ذلك لاختلاف البيئتين، ولو كـان الأمر كما ذكر، ما اختلفت الدلالات، على الرغم من أن المؤلف واحد. كما أنه ينقل نصا عن الرازى [٢]. مفاده : أن المفسرين متفقون على أن ظاهرة الأمر لا تفيد التكرار.

وبالتالى فإنها لدى علماء الأصول تفيده، وقد شغلت هذه القضية حيزا كبيرا من الأصـوليين فى مؤلفـاتهم، و من ثم فـإن البيـئتين - المفـسرين والأصـولين - مختلفتان، بناء على نقله، ومن ثم تحتاج رؤيته إلى إعادة نظر.

ومما يؤكـد هذه الرؤية أنه فى « المحـصـول » يشيـر إلى دلالة : الوجـوب، الندب، الإباحة، الإرشاد، الإكرام، التسوية، الامـتنان، التمنى، كمال القدرة. . . إلخ، وهى دلالات كثيرة الشيوع فى بيئة الأصوليين [٣]، ومن ثم لا نرى لها وجودا فى تفسيره، بناء على تلك الدلالات التى ذكرناها حسب إشارة أحد الباحثين.

ولم تشترك دلالات (المحصول) و (مـفاتيح الغيب) صراحة وبشكل واضح، إلا فى عدد محدود من الدلالات : التهديد، الدعـاء، التعجيز، أى ما يمثل ١٨,٧٥٪ مما ورد فى (المحصول)، على الرغم من اتساع مادة (مفاتيح الغيب) - تفسير -.

كذلك يؤكد هذه الرؤية الباحث ذاته [٤]، حينما ذكر أن تقسيمهم - وأظن أن

(١) السابق : ص ٢٠١، ٢٠٢.

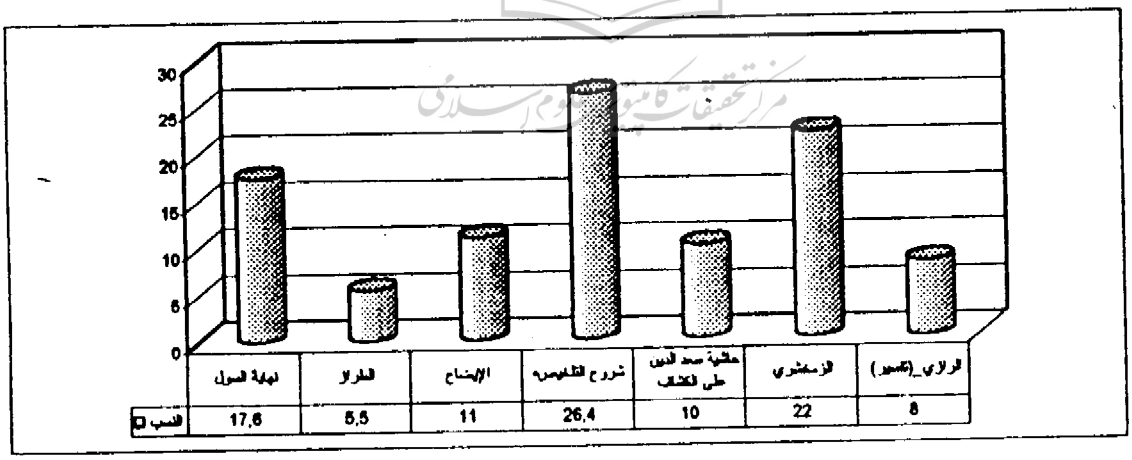
(٢) السابق : ص ١٩٨.

(٣) ينظر فى هذا السياق « معجم لغة الفقهاء » حيث نلاحظ أن مصطلحات الدلالة وردت فى سياقات متنوعة، وقد رتب المؤلف معجمه حسب الحروف، كل فى بابه ؛ ليؤكد هذه النظرة.

(٤) د. محيى الدين عثمان : البحث الدلالى فى مفاتيح الغيب ص ١٩٨.

ضمير الإحالة يمثل عنصرا مشيرا إلى الأصوليين، على الرغم من أن السياق ليس سياق الحديث عنهم - الأمر إلى دلالة : الوجوب، الندب، الإباحة، وكذلك تقسيمهم النهى إلى دلالة التحريم، ودلالة الكراهة، إنما هو قائم على مراعاة الرازى التركيبية والعرفية. ولا شك أن هذا يوضح بجلاء أن هذه الدلالات لم ترد عند الراز فى تفسيره - مفاتيح الغيب - وبالتالى فإنها دلالات يذكرها الأصوليون، مراعاة للقرائن التركيبية والعرفية، وهى خاصة بينهم، ومن كل هذا نخلص إلى أن الرازى فى تفسيره لم يكن ينطلق من وجهة نظر أصولى واضح.

على أية حال فإنه رغم المقاربة الدلالية بين هذه البيئات، إلا أنه تبقى المفارقات التى يتيحها عنصر السياق ذو الفعالية الكبيرة، هذا العنصر الذى أدى فى نهاية الأمر إلى اختلاف الدلالات، لا أقول من بيئة إلى أخرى، بل من شخص إلى آخر، بل الأخطر من ذلك عند الشخص الواحد (كما هى الحال عند التفتازانى فى شروحه) هذه الاختلافات تكون أوضح أيما إيضاح لو وضعنا نسب الدالات السالفة الذكر فى الشكل البيانى التالى :



شكل توضيحى رقم (١٠) يوضح نسب دلالات الأمر عند كل من الإسنوى وبعض البلاغيين والمفسرين

ويمكن من خلال الشكل (١٠) استخلاص بعض النتائج :

١- أن كتب الشروح تحاول أن تتخذ من موادها مجالا لإيضاح الإمكانات المتنوعة التى يحتملها التركيب ويتيحها السياق. ومن هنا نلاحظ مدى كثرة الدلالات التى أوردها التفتازانى فى شروحه.

٢- تعد الدلالات الواردة عند الإسنوى محصلة دلالات واردة عند الأصوليين سابقين عليه، كما أشار إلى أنها الدلالات ذاتها عند الغزالى والآمدى.

٣ - يوضح الرسم البيانى (١٠) السابق أن الدلالات تختلف من شخص لآخر، إذ نجد عند العلوى خمس دلالات، وعند القزوينى عشر دلالات، وكل منهما يحتكم إلى السياق [1]، ومن هنا فإنى أحسب أن النظرة إلى السياق عند البلاغيين تحتاج إلى دراسة منفردة.

والواقع أن هذا الكم من الدلالات التى تناولها البلاغيون، لم يكن هو العدد الإجمالى لها، إذ ثمة دلالات عندهم، كما هى الحال عند الأصوليين أيضا، فإذا كان مجموع دلالات الأمر عند الأصوليين بلغ أربعًا وعشرين دلالة فى مجموعه النهائى دون تكرار أى دلالة، فإن مجموعها عند البلاغيين قد بلغ خمس عشرة دلالة (التهديد، الإباحة، التسخير، الإهانة، التسوية، التعجيز، التمنى، الدعاء، الالتماس، الاحتقار، الوجوب، الندب، الاستبعاد والإنكار، الإنذار، التعظيم).

وبالتالى فإن الدلالات التى اشترك فيها كل من البلاغيين و الأصوليين وصلت إلى إحدى عشرة دلالة، كالتالى : التهديد، الإباحة، التسخير، الإهانة، التسوية، التعجيز، التمنى، الدعاء، الاحتقار، الندب، الوجوب.

ومن هنا فإن دلالة : التعظيم، الإنذار، الاستحباب والوجوب، الاختصاص (التخصيص)، الالتماس، إنما هى دلالات خاصة بالبلاغيين.

---

(١) أزعم أن دراسة النص عند البلاغيين خاصة تحتاج إلى دراسة خاصة فى ضوء السياق اللغوى والسياق غير اللغوى، يمكن أن نفرغ لها فى وقت لاحق.

وبناء على الدلالات المشتركة تكون هذه الدلالات هى التى يتيحها السياق أكثر، ومن هنا تكون أساسية عند كل من الأصوليين والبلاغيين.

ونلاحظ أن دلالات القزوينى جاءت مشتملة على ما جاء عند العلوى، كما نلمح نزوع دلالات التفتازانى فى حاشيته إلى بيئة الأصوليين، وذلك ناتج عن كونه مؤلفا يعالج تفسيرا يقترب إلى حد كبير من بيئة الأصوليين ؛ على اعتبار أن المفسر لابد أن يكون ملما بمسائل الفقه، وقد انعكس هذا على أداء التفتازانى فى تحليله لدلالات الأمر، إذ نجد دلالتى : الوجوب، الندب، وربما كان هذا مرجعه تأثر التفتازانى بما جاء عند الزمخشرى : الوجوب، الندب[1]، وأحسب أن المفارقات الدلالية الموجودة، ناتجة عن اختلاف السياقات اللغوية وغير اللغوية.

وإذا كان الأصوليون قد التقوا حول بعض الدلالات، فإن دلالة كل من : الإباحة، التهديد، التسخير، الإهانة، التسوية. تمثل قاسما مشتركا بين كل من العلوى فى (طرازه)، والقزوينى فى (إيضاحه)، والغزالى فى (مستصفاه)، والآمدى فى (إحكامه)، والتفتازانى فى (شروحه).

غير أنهم جميعا ليسوا سواء من حيث المعالجة، فإذا كان العلوى لم يشر إلا إلى الدلالات الخمس السابقة، فإن القاسم المشترك بينهم أن هذه الدلالات، تكررت عند هؤلاء، إلا أن السمة التى تفرق بين هذه الدلالات جميعا، أن صاحب (المستصفى)، وصاحب (الإيضاح) وكذلك صاحب (الشروح)، لم يشيروا فقط إلى مثل دلالات العلوى، وإنما أضاف كل منهم دلالات أخرى، زيادة على ما جاء عند العلوى، وبعبارة أخرى، فقد حاول اختصار تلك الدلالات الواردة فى باب، إلا أن ثمة دلالات من تلك السابقة تمثل قاسما مشتركا عند الأصوليين والبلاغيين على السواء.

ومن هنا نرى أن دلالة « الإباحة » قد وردت عند السابقين، إضافة لورودها عند السرخسى فى (أصوله)، والتفتازانى فى (حاشيته على الكشاف)، والشيرازى

---

(١) د. أشرف عبد البديع : دلالة التراكيب عند الزمخشرى ص ٣٠٠، ٣٠١.

فى (لمعه)، إلا أن الفارق بينهم أن صاحب (اللمع)، قد أضاف دلالة «التهديد» زيادة على ما جاء عند السرخسى والتفتازانى، ونصيب الإسنوى فى هذا الشأن دلالة : التهديد، التسوية، التسخير، ثم أبدل دلالة « الإهانة » الواردة عند العلوى، بدلالة أخرى قد تكون قريبة منها، وهى دلالة «التحقير » ومن ثم فإن الدلالات فى النهاية تصل إلى أربع دلالات.

وبناء على هذا فإن دلالات : التعجيز، التمنى، الدعاء، الالتماس، الاحتقار، اشترك فيها صاحب الإيضاح والتفتازانى فى (شروح التلخيص)، والآمدى فى (إحكامه)، وبالتالى لم يشر إليها أصحاب المؤلفات السابقة، ويمكن أن نخرج بنتيجة مؤداها أن الغزالى والآمدى والقزوينى والتفتازانى، يستخدمون دلالات تكاد تكون واحدة، وعلى الرغم من ذلك يبقى التفتازانى صاحب الدلالات الأكثر ترددا وتنوعا.

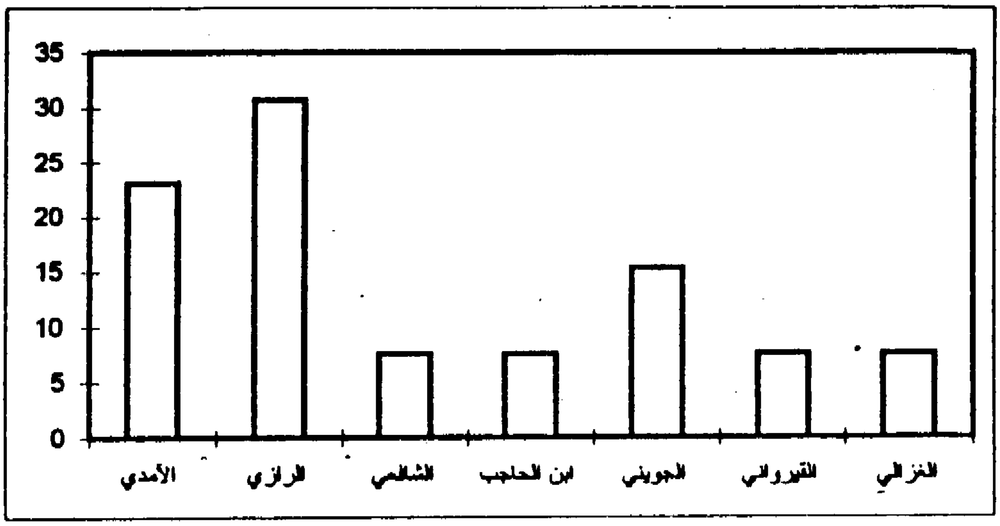
(و) مناقشة للأصوليين الذين نقل عنهم الإسنوى :

إذا كان الإسنوى لم يشر إلى دلالات الأمر فى (تمهيده)، إلا أنه أشار فى سياق تناوله للأمر إلى: علام يدل الأمر؟ على أية دلالة ؟ ومن هنا نراه يعرض دلالته ضمنيا. إلا أن النقطة التى لفتت نظرى، أن الإسنوى فى هذ العرض قد نقل عن سابقيه، ومن هنا فإن الباحث فى هذا الموضوع يود أن يشير إلى أيهما أكثر فى النقل عنه ؟

الاسم	الآمدى	الرازى	الشافعى	ابن الحاجب	الجوينى	القيروانى	الغزالى	ملاحظات
المسألة	١٥، ١١	١، ٤، ٧، ١١	٢	٩	١١، ١٢	١٤	١٥	المجمع (١٣)
النسب	٢٣,١	٣٠,٧	٧,٦	٧,٦	١٥,٤	٧,٦	٧,٦	نمطا

جدول توضيحى رقم (١١) يوضح الأصوليين الذين نقل عنهم ونسبهم

ويوضح الشكل التالى النسب الواردة على النحو التالى :



شكل بيانى رقم (١٢) يوضح نسب الأصوليين الذين نقل عنهم الإسنوى

وإذا كان الإسنوى قد نقل عن سبعة من الأصوليين السابقين له، فى هذه المسألة، فإن ذلك قد جاء فى أكثر من ست عشرة دلالة ضمنيا، وفى أربع عشرة مسألة نص عليها الإسنوى صراحة.

وإذا كان الإسنوى قد نص نصا صريحا على نقله فى مواضع كثيرة، فإنه فى مواضع يسيرة لم يشر إلى من نقل عنهم، مثلما جاء فى المذهب الثامن، والثالث عشر، وبالتالى يمكن القول إن النسبة تمثل ٧٧,٨٪ ممن نقل عنهم، فى مقابل ٢٢,٢٪ ممن لم يشر إليهم، ومن ثم فإن ما جاء عند الإسنوى يمثل فى محصوله العام نقلا عن السابقين له، ومن هنا يمكن ترتيب أهمية من نقل عنهم، بناء على ما جاء فى المذاهب السابقة، على النحو التالى:

جاء الرازى فى المرتبة الأولى من حيث اشتراكه فى أربع مسائل، يليه الآمدى حيث نقل عنه الإسنوى فى مواضع ثلاثة، وجاء الجوينى فى المرتبة الثالثة من حيث النقل، وقد تساوى الباقون من حيث النقل، الذى يعكس الأهمية.

وتبقى ملاحظة تتعلق بهذه النقطة، أن هناك بعض المسائل التى تكررت عند كل من الرازى والآمدى والجوينى، كالمسألة «١١» كما يتضح من الشكل «١١»، الذى ربما يكشف عن مدى التقارب الفكرى على مستوى فهم النص عند هؤلاء الأصوليين جميعا، كما أن الآمدى والرازى يشتركان فى المذهب «١»، وتمثل هذه علامة تفرقهما عن ابن الحاجب، وسوف أبقى على هذه النقطة لمناقشتها فى سياق تال.

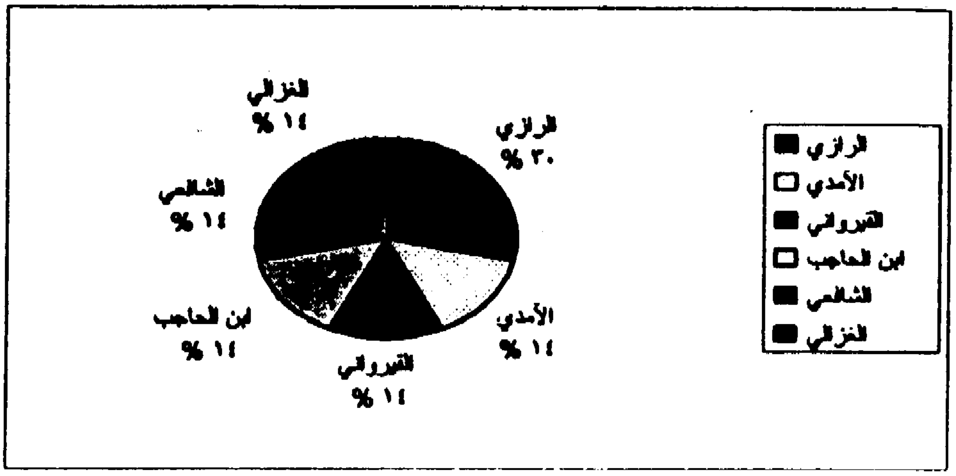
كما تبقى سمات فارقة بين كل من الرازى والجوينى من حيث عدم الاشتراك، فإذا كان الرازى يتردد اسمه فى النقل فى المسألة «٤، ٧»، فإن الآمدى جاء ذكره فى المسألة «٥» ولم يذكر فيها الرازى.

أما المذاهب الأخرى التى ينقل عنها الإسنوى، فإنها تبقى - كما يوضح الشكل «٨» - حكرا على شخص بعينه، كما هى الحال بالنسبة للمسائل «٤، ٧، ٥، ٢، ٩، ١٤، ١٠»، وبالتالى يكشف الشكل السابق «١١» عن حقيقة مؤداها ما يلى :

الاسم	الرازى	الآمدى	القيروانى	ابن الحاجب	الشافعى	الغزالى	ملاحظات
المذهب	٧,٤	٥	١٤	٩	٢	١٠	مجموع الدلالات
النسب	٢٨,٥	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	(٧) سبع درجات

شكل توضيحى رقم (١٣) يوضح المسائل التى نقل فيها الإسنوى عن سابقيه ونسبها

وإذا كان الرازى فى (محصوله) يتساوى مع الآمدى فى (إحكامه)، من حيث عدد الدلالات التى يشتركان فيها، فإن الرازى هنا يمثل الشخصية الرئيسية، إذ وردت له دلالتان، أما الخمسة الباقون فيتساوون من حيث عدد الآراء.



رسم بيانى (١٤) يوضح النسب الواردة فى الشكل (١٣)

إلا أن المفارقة التى تكمن فيما بينهم، أن كلا منهم يمثل دلالة - رأيا - لا يمثلها رأى الآخر، إلا أنه تبقى ملاحظة مهمة، أن ثمة دلالات لم يشر إليها الإسنوى، أشرت إليها منذ قليل (المذاهب : الثامن، الثالث عشر، السادس).

إلا أن الفارق بين المذهب السابع والثالث عشر من ناحية، وبين السادس من ناحية أخرى، أن محقق كتاب « التمهيد » رد ما جاء - فى الهامش - فى المذهب السادس إلى أبى جعفر الماتريدى، وذلك بخلاف المذهبين الآخرين، وبالتالى يمكن استخلاص أن الإسنوى أشار صراحة إلى أربعة عشر وجها، ومن هنا فإن اثنين لم يشر فى النقل عنهما، وربما يمثل عدم إرجاعه هاتين النقطتين أنهما من إضافته، ومن ثم ربما تكون هذه محاولة الإضافة الحقيقية للإسنوى فى هذا الموضع.

وأشير هنا إلى جزئية - أشرت إليها فى سياق سابق - أن الشكل «١١» يمثل آراء ضمنية يشير إليها الجدول، وذلك من خلال مقارنة ما جاء فيه، فعلى الرغم من أن الرازى يمثل الشخصية الأساسية التى نقل عنها الإسنوى فى «تمهيده» فى هذا الموضع، إلا أن هناك نقاط اشتراك بين الأوائل الرئيسيين الذين نقل عنهم الإسنوى على النحو التالى:

يلتقى الرازى والآمدى من خلال المذهب الأول فى : أن الأمر للوجوب، إذا

لم تقم قرينة تدل على خلافه [1]. ليس هذا فحسب، وإنما يلتقيان من خلال المذهب «١١»، والذى فحواه : أن الأمر مشترك فى خمسة أشياء - دلالات - : الوجوب، الندب، الإباحة، التحريم الكراهة [2].

ويمكن استنتاج ملاحظة يسيرة، أن هؤلاء الثلاثة - إضافة إلى ملاحظة فى سياق سابق - يمثلون مذهبا فكريا فى هذه المسائل، ولا أدل على ذلك من أن آراءهم تكاد تكون قريبة من عدة نقاط؛ ثمة شيء آخر، أن هؤلاء السابقين الذين تأثر بهم الإسنوى، وبالتالى هم أقرب السابقين له فكريا.

كما أن هناك شيئا لافتا للنظر فى المذهب الأول عند الإسنوى، أن الأمر للوجوب، إذا لم تقم قرينة تدل عليه، نقل هذا عن كل من إمام الحرمين فى (برهانه)، والآمدى فى (إحكامه)، مفاده أن هذا هو مذهب الشافعى، وفى المذهب الثانى، عقب ذلك مباشرة، يذكر أنه للندب حقيقة. وهو وجه الشافعى [3].

ولم يلتفت الإسنوى إلى مثل هذه المخالطات، ولم يرجح أيها على الآخر، فى نسبة أيها للشافعى، وربما يحمل عدم ترجيحه لأى منها، أن الرأيين - ربما - يكونان للشافعى، ومن ثم فضل أن يعرض لهما.

(ز) قضايا متنوعة فى سياقات مختلفة مع العناية بالأصوليين الذين نقل عنهم :

أنتقل هنا إلى نقطة أخرى، نالت عناية الإسنوى، وهى مناقشة الأمر فى سياقات متنوعة كأن يكون :

- واردا بعد التحريم
- واردا بعد الاستئذان.
- الأمر بالأمر بالشيء.
- إذا ورد أمران متعاقبان.

---

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٦٦.

(٢) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٨، نهاية السول ٢/ ٢٥٢.

(٣) السابق ص ٢٦٧.

وسوف نحاول أن نلقى نظرة متأنية على كل نقطة على حدة على النحو التالى:

١ - الأمر بعد التحريم :

أشار الإسنوى - فى معرض حديثه عن مجىء الأمر بعد التحريم - إلى ثلاثة مذاهب :

١- الوجوب ⟵ الرازى وأتباعه.

٢- الإباحة ⟵ الشافعى.

٣- الاستحباب ⟵ أبو الحسين البصرى.

وقد نص الإسنوى بداية على أنه ينحاز تجاه المذهب الأول - الرازى وأتباعه - حسب تعبير الإسنوى، أو أنصاره فكريا، وهذا يدعم الملحظ السابق، أن الرازى يعد أهم السابقين فى هذا الموضع الذى نقل عنه الإسنوى، وبالتالى فصل القول فى هذه الجزئية.

أما الدلالة (٢) ⟵ الإباحة، فإن الإسنوى لم يشر إلى أنه يرجحها على الدلالة (١)، وبالتالى شغلت مكانا كبيرا فيمن نقل عنهم، وهكذا نجد الإسنوى ينقل عن كل من ابن التلمسانى فى « شرح معالمه» والقيروانى فى « مستوعبه» وأبى إسحاق فى «تبصرته»، وابن البرهان فى «وجيزه» والآمدى فى «إحكامه».

وهكذا نجده ينقل - بناء على ذلك - عن خمسة ممن سبقوه فى الدلالة (٢) - الإباحة - ويذكر أن الآمدى مال إلى هذه الدلالة [١]. وقال : إنه الغالب ؛ أى فى الأوامر والنواهى عند الأصوليين، ومن هنا فإن الإسنوى والرازى يقفان فى مكان واحد، فى مقابل الرأى العام، أو ما يمثل - الغالب - حسب تعبير الإسنوى، وهو ما مال إليه الآمدى.

وتبقى الدلالة (٣) - الاستحباب - والتى لم يفصل لنا الإسنوى الحديث عنها، إلا ما جاء عند القاضى أبى الحسين البصرى فى تعليقه : أنه للاستحباب،

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢١.

ويدل رأى الإسنوى المقتضب على أن هذا الرأى يعد قليلا من جهة الأخذ به، أو أن أحدا لم يشر إليه كثيرا، بيد أنه موجود، وبالتالى فإن الدلالات الثلاث السابقة يمكن أن نرتبها كالتالى حسب أهميتها :

١ - الإباحة ←———— (الشافعى)، وهو الرأى الغالب (الآمدى).
٢- الوجوب ←———— (الرازى وأتباعه) وقد رجحه الإسنوى.
٣- الاستحباب ←———— (أبو الحسين البصرى)، وهو قليل.

٢ - الأمر بعد الاستئذان :

وهذه المسألة وثيقة الصلة بسابقتها - الأمر بعد التحريم - كما أشار إليها الإسنوى[١]. وتارة أخرى ينقل الإسنوى عن الرازى فى (محصوله)، ويورد نصا لابن مسعود - رضى الله عنه - : يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلى عليك ؟ فقال : قولوا : اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد ؛ ويرد الإسنوى هذا الرأى رافضا له ؛ لأن هذا الرأى، إن ثبت إيجابه من خارج، فيكون هذا الأمر للوجوب ؛ لأنه بيان لكيفية واجب[٢].

وأحسب - بناء على ما سبق - أن الإسنوى حتى الآن لا يزال يدور فى فلك الرازى فى هذه القضية؛ ولا أدل على ذلك من أنه لم يعرض إلا لرأى الرازى فقط، وذلك بخلاف الأمر بعد التحريم، إذ عرض الإسنوى لآراء كثيرة ومتنوعة، وعلى الرغم من أنه لم يرجح أو يسجل بطريقة مباشرة رأيه حول ترجيح رأى الرازى في (محصوله)، إلا أن ما جاء عنده ضمنيا، يعنى أنه لا يرى رأى الرازى فى هذا الموضع، وكأن ما قيل فى هذا الشأن، لا يمثل أية أهمية بالنسبة له.

٣ - الأمر بالأمر بالشىء :

وهو أن يأمر شخص شخصا ثانيا، وأن يأمر الثانى الثالث بأمر آخر، كما فى مثل : مُرْ عمرا بأن يبيع هذه السلعة[٣].

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٧٣.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : ص ٢٧٤.

ويشير الإسنوى إلى أن هذا الأمر فيـه خلاف، وأن ابن الحاجب وغيره ذهبوا إلى أنه لا يكون أمرا بذلك [1]، ومن ثم فرع الإسنوى عن هذه المسألة فروعا أخرى كما يلى :

المسألة الأولى : ما لو تصرف الثالث قبل إذن الثـانى له، هل ينفذ تصرفه أم لا ؟ وكلام الرافعى وغـيره، أنه لا يصح، إلا بعد إذن الثانى، ثم فـرعوا على هذا فقالوا : إذا أذن له، ولم يقل عنى ولا عنك، فـإن الثانى يكون وكيلا عن المالك، أى الموكل على الصحيح [2].

ورأى الإسنوى هنا ضمنى، دون أن يشـير صراحـة إلى تبعتـه لرأى الرافعى وجماعته، وأرى فى هذا أذهب إلى ما ذهب إليه الرافعى وجماعته.

٤ - تكرار الأمر :

إذا ورد أمران متعاقبان بفعلين متماثلين، والثانى غير معروف، فإن منع القول بتكرار المأمور به مانع عادى كتعريف أو غيره، حمل الثانى على التأكيد [3]، وإن لم يمنع منه مانع كقوله :

صل ركعتين، يكون الثانى تأكـيدا أيضا، عملا ببراءة الذمة، ولكثـرة التوكيد فى مثله، وقيل : لا، بل يعمل بهما لفائدة التأسيس [4].

ومن هنا فإن ورود الأمر مكررا، كما جاء فى نص الإسنوى السابق، يمكن أن يكون لأكثر من دلالة :

١- الأمر الثانى تأكيد للأمر الأول.

٢- الأمر الثانى يكون التأسيس (الآمدى - الرازى) [5].

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق: الموضع ذاته.

(٣) السابق: ص ٢٧٧.

(٤) السابق : ص ٢٧٨.

(٥) السابق : الموضع ذاته.

٣- الوقف (أبو الحسين البصرى).

ولم يرد الإسنوى ما جاء فى رقم (١) إلى مصدره الأصلى، وأشار فى رقم (٢)، (٣) إلى مصادره، وهذا يوضح مدى نقل الإسنوى عمن سبقه، والتى أشرت إليها سلفا.

ثم ينتقل الإسنوى إلى معالجة الأمر فى إطار وقوعه معطوفا، ومن ثم لا تكون دلالته التوكيد، أما إذا حصل التوكيد رجحان بشىء من الأمرين العاديين ؛ أى تعارض هو والعطف، وحينئذ يعتمد فى المقام الأول على السياق الذى يرجح أحدهما على الآخر.

وقد نقل الإسنوى رأيا للرازى فى (محصوله)، والآمدى فى (إحكامه) مفاده : العمل بهما فى هذا القسم [1]، إلا أن الإمام الرازى فرق عن الآمدى فى أن ذلك فرض فى رجحان التعريف [2].

وإذا كان أحدهما عاما، والآخر خاصا نحو : صم كل يوم، صم يوم الجمعة، وهذا الرأى للرازى نقله الإسنوى عنه من (المحصول) [3].

وفى هذا السياق عرض الإسنوى لآراء مختلفة حول هذه القضية، وخلاصة القول فى هذا الموضع إن الإسنوى قد نقل آراء سابقيه :

الرازى ←—— المحصول.

القرافى ←—— (لم يشر إلى أى مصدر).

القاضى عبد الوهاب ←—— البعض.

ومن ثم فإنه قد نقل عن أربعة من سابقيه، وقد أشار صراحة إلى الرازى ومصدره، أما القرافى فقد جاء ذكره فى معرض حديث الإسنوى عما نقله القرافى عن القاضى عبد الوهاب.

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : ص ٢٨٠.

وجزئية أخرى لم يعرض لها الإسنوى، الأمر الذى جعلنى أحسب القرافى واحدا ممن نقل عنهم الإسنوى، رغم أن الرأى فى حقيقة الأمر ليس له، وإنما للقاضى عبد الوهاب، إلا أن ذكر هذا الرأى من قبل القرافى يجعله - ضمنيا - يرتضيه، وإن لم يذكر ذلك صراحة، ومن هذا المنطلق جعلت الذين نقل عنهم الإسنوى أربعة وليسوا ثلاثة.

وإذا كان الإسنوى قد ذكر الرازى ومؤلفه صراحة، فإن ذكره للآخرين جاء أقل من ناحية التوثيق، فقد جاء ذكر القاضى عبد الوهاب والقرافى، دون أن يرد ذلك إلى مصدره، ثم جاء فى المرتبة الأخيرة من ناحية التوثيق ذكره « بعضهم » ومن ثم فإنهم ليسوا سواء، ثم يفرع - كعادته - عن هذه المسألة فروعا.

ثم يعرض الإسنوى لقضية على قدر كبير من الأهمية فى الفكر الأصولى، ونظرا لحساسيتها، فإننا نجد للإسنوى عرضا خاصا فى هذا الموضع، إذ يبدأ بعرض قضية « تكرار الأمر» وترجيحه لما جاء عند الفخر الرازى والآمدى وابن الحاجب وغيرهم : أن الأمر المطلق لا يدل على تكرار ولا على غيره، بل على مجرد إيقاع الماهية، وإيقاعها، وإن كان لا يمكن فى أقل من مرة، إلا أن اللفظ لا يدل على التقييد بها ؛ حتى يكون مانعا من الزيادة، بل ساكتا عنه[1].

ونظرا لأهمية هذه القضية فى الفكر الأصولى، فنجد لهذا انعكاسا فى معالجته، إذ نجده يعرض لأكثر من وجه، وبداية وقبل الدخول فى هذه الجزئية، أعرض مبدئيا لما يلى :

جاء رأى الرازى والآمدى وابن الحاجب وغيرهم، موافقا لرأى الإسنوى من السابقين، وقد حسم الرأى فى هذه القضية منذ البداية، حين ضم صوته إلى صوتهم.

وجاء الرأى الثانى فى هذه القضية : أن الأمر المطلق يدل بوصفه على المرة، ونسب هذا الرأى إلى الشيخ أبى إسحاق الشيرازى فى « شرح اللمع» والقيروانى فى

(١) السابق : ص ٢٨٢.

«المستوعب»، وأحال الإسنوى إلى أن القيروانى فى هذا نقله عن أبى حامد، وأنه مقتضى قول الشافعى [١].

وهكذا يستوعب الشيرازى والقيروانى فى هذا الرأى، وكذلك من ناحية التوثيق، إلا أن المفارقة بينهما تكمن فى أن القيروانى عزا هذا الرأى إلى أبى حامد الغزالى الذى بدوره أشار إلى أن هذا الرأى هو مقتضى قول « الشافعى ».

وأما الرأى الثالث : فإنه ينسبه إلى الإسفراييني وجماعة من أصحابه، أنه يدل على التكرار المستوعب لزمان العمر. لكن بشرط الإمكان كما قاله الآمدى [٢].

وخلاصة القول هنا إنه رأى الإسفراييني، إلا أن محقق الكتاب ذكر فى الهامش أن الزنجانى فى كتابه « تخريج الفروع على الأصول » قد أرجع هذا القول للشافعى [٣].

غير أن المحقق خطَّأ هذا الرأى، فلم يقل به الشافعى، ولم ينقله أحد من الشافعية عنه، كما أشار المحقق [٤]، وتكشف هذه المناقشة مدى مصداقية وعمق وبعد نظر الإسنوى فيما ذهب إليه، إذ تكشف عن صحة رؤية الإسنوى فى عزوه هذا الرأى للإسفراييني.

ومن ثم نصل إلى الرأى الرابع : أن الأمر مشترك بين التكرار والمرة، فيتوقف إعماله فى أحدهما على وجود القرينة [٥]. والرأى الخامس : أنه لأحدهما ولا نعرفه، فيتوقف أيضا، وبناء على هذا، فإن الأمر للتكرار أو المرة، ويتوقف كذلك على السياق اللغوى، والسياق غير اللغوى، ومن هنا فإن الرأيين الرابع والخامس يشتركان ويفترقان، يشتركان فى أن الإسنوى لم يَعْزُ هذين الرأيين لأحد من السابقين، ويفترقان من حيث إنه فى الرأى قال : إن الأمر مشترك بين التكرار أو المرة.

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : الموضع ذاته.

(٤) السابق : الموضع ذاته.

(٥) السابق : الموضع ذاته.

إلا أن الإسنوى فى الرأى الخامس ذكر أن إمام الحرمين « الجوينى » اختار التوقف، ونقل عنه ابن الحاجب تبعا للأول، اختيار الأول، وليس كذلك فاعلمه (١).

ومن هنا فإن هذا الرأى يرجح رأى « الجوينى » هنا أن الأمر يفيد التكرار، بناء على ما جاء نقله عن ابن الحاجب والآمدى، إلا أن الإسنوى بعد عرضه لهذا قال : وليس كذلك فاعلمه.

وفى هذا السياق فصل محقق «التمهيد» (فى الهامش) القول فى هذه القضية، إذ ذكر أن الآمدى يميل إلى التوقف (٢): فمنهم من توقف فى الزيادة، ولم يقض فيها بنفى ولا إثبات، وإليه مال إمام الحرمين والواقفية، وبناء على هذا، فإن هذا الرأى صواب، إلا أن الإسنوى ذهب إلى غير ذلك، وقد رد محقق «التمهيد» رأى الإسنوى فى أنه تبع فيه الأصفهانى « شارح المحصول»، ونقل عن السبكى تدعيما لكلامه : والظاهر أن نسخة الأصفهانى من الأحكام سقيمة سقط منها من قوله : ومنهم، إلى قوله : وإليه (٣). ومن هنا فإن نقل الآمدى صحيح، وأما نقل ابن الحاجب، فكما قال الإسنوى غير صحيح، ولكن ليس تبعا للآمدى (٤).

ومن هنا نلاحظ عرض الإسنوى لخمسة أوجه، أشار فى ثلاثة منها إلى من نقل، وفى اثنين لم يشر إليهما على النحو التالى : الأول، الثانى، الخامس، أشار إلى مصادرهم، أما الرابع فلم يرده إلى صاحبه، ومن ثم فإن النسبة تمثل ٦٠ ٪ مقابل ٤٠٪ لمن لم يشر إلى مصادرهم أو النقل عنهم صراحة.

وإذا كان قد أشار إلى هذه القضية، فإنه لم يوافق الفخر الرازى، والآمدى وابن الحاجب، ومن نحا نحوهم، وبناء على ذلك فإن الأراء الأخرى التى سيعرض لها الإسنوى لا يوافقها، وإنما يعرض لها كعرض لآراء السابقين عليه. ويمكن أن يكون عدم تعليقه عليها بالقبول أو الرفض، قبوله ضمنيا، ومن هنا نراه يعرض،

(١) السابق : الموضع ذاته، ص ٢٨٤.

(٢) الآمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢/ ١٤٣.

(٣) السابق : ٢/ ١٤٣.

(٤) الإسنوى : التمهيد ص ٢٨٣.

وبتعبير آخر، ينقل رأى كل من : أبى إسحاق الشيرازى، القيروانى، الغزالى، الإسفراايينى، إمام الحرمين « الجوينى »، ابن الحاجب، الآمدى، ويمكن عرضه كالتالى :

م	الإسنوى وأتباعه	الفريق المقابل للإسنوى	ملاحظات
المذهب	الرازى، الآمدى، ابن الحاجب	الشيرازى، الإسفراايينى، الغزالى، الشافعى، ابن الحاجب، الآمدى، الجوينى	عدد الأصوليين عشرة
النسب	٣٠ ٪	٧٠ ٪	

شكل توضيحى رقم (١٥) يوضح مدى متابعة الإسنوى ومعارضته لسابقيه ونسب ذلك

ويوضح الشكل «١٥» أن ثمة فريقين، الأول فريق الإسنوى، وهذا لا غبار عليه، أما ما يثير الإشكالية هنا فى هذا السياق أن ابن الحاجب والآمدى، جاء ذكرهما فى الخانتين الأولى والثانية وهذا من شأنه أن يوقع القارئ فى لبس وخلط كبيرين، غير أن هذا الخلط يزول إذا ما عرفنا أن ما جاء فى الخانة الأولى من الشكل، يمثل رأيا راحدا، هو الرأى الأول، الذى ذهب إليه الإسنوى وارتضاه.

وأما ما جاء فى الخانة الثانية، فإنه يمثل حصيلة عدة نقاط دلالية أخرى، مما من شأنه أن يجعل الإسنوى يعرض لرأى السابقين، ومن هنا فإنه قد جاء ذكر ابن الحاجب والآمدى فى الدلالة الأولى، ثم فى الدلالات نرى دلالات - أخرى - يذهب إليها ابن الحاجب والآمدى، وهذا من شأنه أن يزيل الغموض الذى قد يلتبس على القارئ.

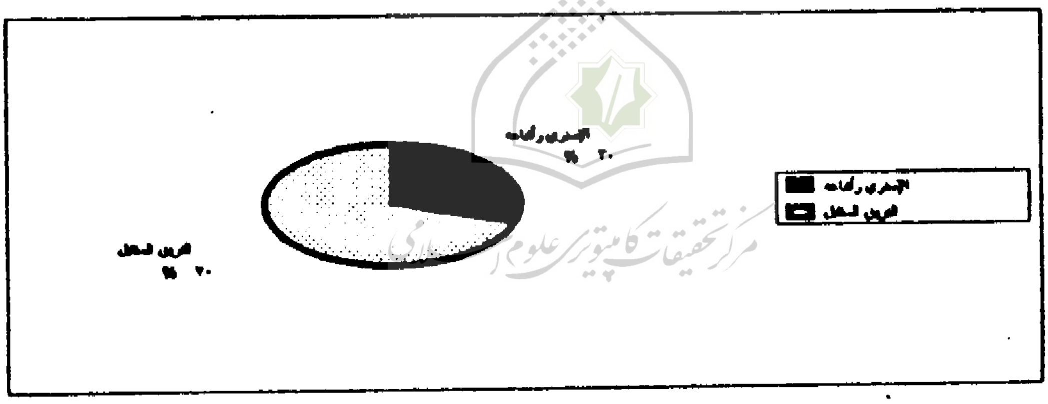
وفى تعليق الإسنوى ومناقشته لقضية تعليق « الخبر على الشرط» كقوله : إن جاء زيد جاء عمرو، لا يقتضى التكرار بالاتفاق، كذا صرح الآمدى فى «الإحكام»، وكذلك تعليق الإنشاء، كقوله لزوجته : إن خرجت فأنت طالق، كما اقتضاه كلامه أيضا فى الكتاب المذكور [1].

(١) السابق : ص ٢٨٥.

وأما تعليق الأمر كقوله : إن دخلت زوجتى الدار فطالق، إذا قلنا : إن الأمر لايفيد التكرار، ففيه مذاهب: [١].

الأول : أنه لا يدل عليه من جهة اللفظ، أى لم يوضع اللفظ له، ولكن يدل من جـهة الـقيـاس، بناء على الصـحـيح، أن ترتيب الحكم على الوصف يـشعـر بالعلية[٢]، ويرجح الإسنوى هذا الرأى وينسبه إلى الرازى فى محصوله.

الثانى : أنه يدل بلفظه. **الثالث** : لا يدل لا بلفظه ولا بالقـياس. ومن هنا فإن الرأى الأول يدل من جهة القياس. والثانى من جهة اللفظ، والثالث ليس الأول ولا الثانى. أو بمعنى آخر أن السياق اللغـوى هو العنصر الفاعل فى الأول والثانى : اللفظ والقـياس، أما الثـالث فهو لـيس الأول ولا الثانى، ومن ثم تتـدخل عناصر أخرى غير لغوية، أى السياق غير اللغوى الذى يحكم المقام.



شكل توضيحى رقم (١٦) يوضح النسب الواردة فى الشكل (١٥)

وقد اختـار الآمدى فى (إحكامه) [٣]. وابن الحاجب فى (المنتهى) [٤] الرأى الثالث، الذى يفيد أن الأمر لا يفيـد التكرار، لا من جهة اللفظ أو القياس، قالا :

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) الآمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢/ ١٥٠.

(٤) ابن الحاجب : المنتهى ص ١٥٠.

ومحل الخلاف فى ما لم يثبت كونه علة، كالإحصان، فإن ثبت كالزنا، فإنه يتكرر لأجل تكرر علته اتفاقا، وحكم الأمر المعلق بالصفة كحكم المعلق بالشرط (١).

ونلاحظ أن للإسنوى طريقة خاصة في عرضه لآراء السابقين، بمعنى أنه إذا كان الرأى مقبولا عنده، فإنه دائما يبدأ به، ثم يذكر دائما عبارة تكاد تكون على النحو التالى : أصحها فى المحصول، أو الصحيح ما ذهب إليه الفخر الرازى، وهكذا يبدأ الإسنوى دائما بالرأى المقبول بالنسبة له.

أما إذا كان الرأى غير مستساغ، فإنه يعرضه دون أن يشير إليه بالقبول أو الرفض، وربما تحمل هذه السمة موافقة ضمنية أو العكس، وإذا كان الإسنوى لم يشر فى هذا السياق إلا لثلاث نقاط، فإنه فى الواقع أشار إلى نقطتين، الأولى أخذها عن الرازى، وذهب مذهبه. والثانية : لم يشر إلى مصدر النقل أو الشخص. الثالثة : نقله عن الآمدى فى (إحكامه) وابن الحاجب فى (منتهاه)... وعلق الإسنوى على هذه القضية وفرع عنها فروعا كثيرة مدعما رأيه بأمثلة من واقع بيئة الأصوليين، أى من أمثلة الواقع الإمبريقى.

ومن ثم نرى أن الأمر مرتبط بالسياق اللغوى وغير اللغوى، أما إذا كان مجردا عن القرائن، فقد ذهب الإسنوى فيه مذاهب:

الأول : أن الأمر لا يدل على فور، ولا على تراخ، بل على طلب الفعل خاصة، وينسب الرأى فى نهاية الأمر للشافعى وأصحابه، وهذا الرأى نقله إمام الحرمين فى (البرهان)، وذكره الرازى فى (المحصول)، وذهب إلى هذا المذهب كل من الآمدى (٢)، وابن الحاجب (٣).

ويشير محقق « التمهيد» إلى هذا الرأى، إنما هو اختيار الغزالى فى (المستصفى)، ونقله كذلك السبكى، وأبو حامد الإسفراييني، وأبو بكر القفال، وابن

---

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٨٥ .

(٢) الآمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢/ ١٥٣ .

(٣) ابن الحاجب : المنتهى ص ٢٨٧ .

حيزان، وأبو على الطبرى، وابن السمعانى، وغيرهم (١).

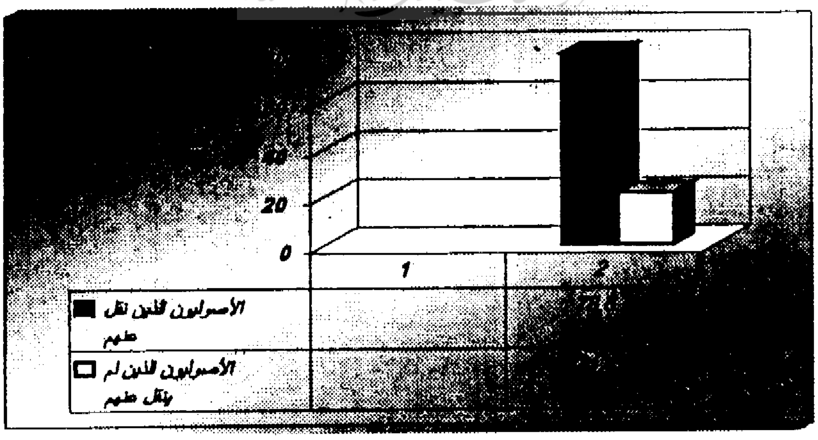
وهكذا فإن هذا الرأى لا يقتصر على آراء الأصوليين السابقين له : الجوينى فى (برهانه)، والآمدى فى (إحكامه)، وابن الحاجب فى (منتهاه)، ونسب كل ذلك فى النهاية إلى الشافعى، وبالتالى فإن عدد الأصوليين قد وصل إلى خمسة، إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك، إذ استدرك المحقق أصوليين سابقين لم تتناولهم إشارة الإسنوى فى متن الكتاب - التمهيد -، وهكذا أضاف سبعة آخرين، زيادة على ما جاء عنده، ومن هنا فإن الإحصاء النهائى للأصوليين السابقين للإسنوى (١٢) أصوليا.

ومن هنا فإن ما استدركه محقق «التمهيد» يفوق ما أدرجه الإسنوى، ضمن إطار الكتاب بنسبة ٥٨,٣٪ فى مقابل ٤١,٧٪ ما جاء عند الإسنوى.

الثانى : عنده يفيد الفور. **الثالث** : يدل على جواز التراخى.

الرابع : أنه مشترك بينهما، فيتوقف إلى ظهور الدليل (٢).

وهكذا نجد الإسنوى لم يشر صراحة فى هذه الجزئية إلا فى النقاط الأولى والثالثة والرابعة، وبالتالى فإن المذهب الثانى لم يشر إليه فقط فى النقل. ومن ثم فإن النسبة التى نقلها عمن سبقه تمثل ٧٨,٦٪، مقابل ٢١,٤٪ لم ينقل عنهم.



رسم بيانى (١٧) يوضح النسب السابقة للأصوليين الذين نقل عنهم والذين لم ينقل عنهم

---

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٨٧.

(٢) السابق : ص ٢٨٨.

وهكذا ينقل الإسنوى عن كل من الرازى فى (محصوله)، والجوينى فى (برهانه)، والآمدى فى (إحكامه)، وابن الحاجب فى (منتهاه)، وابن برهان، والماوردى فى (قضائه)، واستدرك المحقق على الإسنوى فى المذهب الرابع بأنه مذهب الصيرفى والقاضى أبى حامد، ونسب هذا المذهب إلى الإمام مالك، وعليه جمهور المالكيين غير المغاربة (١).

٢- التحليل الدلالى لقضايا النهى :

(أ) تعريف صيغة النهى ودلالتها :

يرى الإسنوى أن النهى : هو القول الدال بالوضع على الترك (٢)، ولم يزد على ذلك شيئا، ويمكن أن يكون سبب ذلك أنه قد أشار إليه فى سياق تعريفه للأمر والعلاقة التى تجمع بينهما (٣)، وإذا كان الإسنوى قد أشار فى هذا السياق إلى هذا التعريف المقتضب، فإنه فى نهاية السول، لم يتناول هذا التعريف، وإنما ذكر قضايا أصولية أخرى (٤).

وقد جاء النهى فى «نهاية السول» عند الإسنوى موزعا إلى عدة نقاط، **الأولى**: هل يقتضى التحريم فى التكرار أو الفور ؟. **الثانية** : هل النهى يدل على الفساد فى العبادات أو المعاملات ؟. **الثالثة** : مقتضى النهى ضد فعل الضد ؛ لأن العدم غير مقدور (٥)، ثم يعرض فى موضع آخر دلالات النهى.

والواقع أن هذه القضايا التى يتناولها الإسنوى، إنما هى قضايا تتعلق ببيئة الأصوليين أنفسهم، ومن هنا نجد هذا التقسيم عند الأصوليين عموما.

ويتفق الأصوليون (٦)، والبلاغيون (٧) فى أن للنهى صيغة واحدة : لا تفعل،

---

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٩٠.

(٣) الإسنوى: التمهيد ص ٢٦٤.

(٤) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٩٣.

(٥) السابق : الموضع ذاته.

(٦) الآمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢/ ٢٧٥.

(٧) التفتازانى : شروح التلخيص ٢/ ٣٢٤.

ومن ثم تمثل هذه مفارقة بين صيغتى الأمر والنهى، وإذا كنت قد أشرت إلى أن صيغ الأمر أربع، وأن مساحته المكانية فى المعالجة أكبر من تلك التى نالها النهى، فإن ما نحن بصدده - الآن - يعكس هذا الملحظ المهم.

حتى فى الصيغة يمثل الأمر من ناحية الصيغ ٧٥٪ فى مقابل صيغ النهى والتى تمثل ٢٥٪، إلا أن الإسنوى قد أورد نصا يحتاج إلى عرض، يقول : إن لفظ النهى يطلق على المحرم والمكروه، بخلاف : لا تفعل ونحوه، فإنه عند تجرده عن القرائن يحمل على التحريم على الصحيح عند الإمام فخر الدين الرازى والآمدى، وغيرهما. . . (١).

ويثير نص الإسنوى تساؤلات من عدة وجوه : أن صيغة النهى ليست « لا تفعل»، فقط، بناء على نصه، وبناء على ذلك يمكن رد ذلك إلى فطنة الإسنوى فى هذا التعريف إلى أن ثمة صيغا أخرى وردت للنهى، بغير صيغة : لا تفعل، مثل : حرمت عليكم الميتة والدم، . . . . إلخ، أى تلك الصيغ التى وردت بلفظ التحريم، وليست بالصيغة المعهودة.

وبناء على تعريف الإسنوى، فإنه يشترك ما جاء بصيغة : لا تفعل، فى حالة وجود القرينة وما جاء بلفظ التحريم، فى الدلالة على التحريم والمكروه، أما في حالة عدم وجود القرينة فى صيغة، لا تفعل : تحمل على التحريم.

ولفظ النهى يطلق على المحرم والمكروه، وذلك بخلاف: لا تفعل ونحوه، فإنه عند تجرده عن القرائن يحمل على التحريم :

النهى

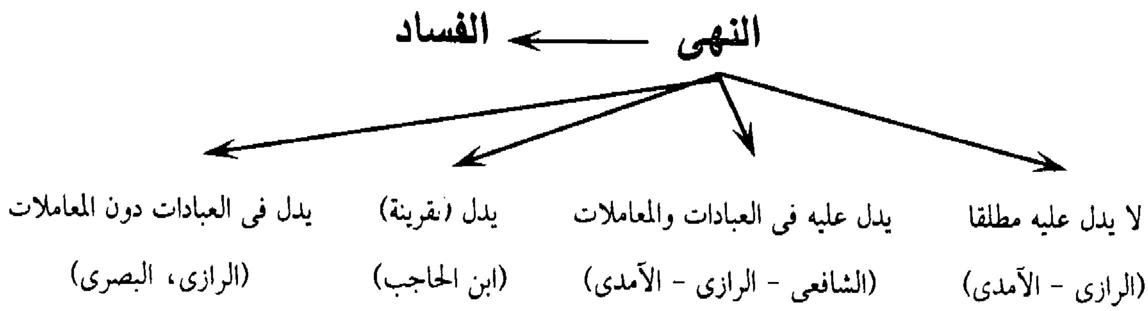
التحريم (دون القرائن)
(الرازى، الآمدى، الشافعى)

التكرار والفور
(الجمهور) ترجيحه لهما

---

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٩٠.

وفى موضع تال يـعرض الإسنوى هل النهى يدل على التـحريم أم لا ؟ وفى مدخل تمهـيدى يعرض إلى أن الأمـر بعد التحـريم للإباحة، وقـيل للوجوب، وهو الصحـيح، كما جـاء فى المحصول للرازى، الأمر كـذلك بالنسبة لـلنهى، بأنه بعد الوجوب للإباحة، وقيل : للتحريم، وذلك أن النهى يعتـمد المفسدة، والأمر يعتمد المصلحة، واعتناء الشارع برفع المفاسد أشد من اعتنائه بجلب المصالح [١].



ويخلص الإسنوى فى النهاية إلى أنه يدل على الفساد [٢]، وبالتالى يصل إلى مؤدى مفاده : هل يدل على جهة العلو ؟ إلا أن هذه الرؤية لا تحظى بجانب كبير من الأهمية، ومن ثم يعرض بالصفح عنها، ولا يطيل فـيها الحديث، وبالتالى يعرض لما يراه صوابا عند الآمدى، وابن الحاجب : أنه لا يدل على جهة الشرع [٣].

وفى مقـابل دلالة النهى على الفسـاد، ثمة رأى آخر، أن يدل على الصـحة، لأن مقتضى التعـبير يقتضى انصرافه إلى الصحيح، إذ يستـحيل النهى عن المستحيل، وفى معرض تناول الإسنوى لهذه الرؤية، يعرض لرؤيتين، تكادان تكونان على جانب من المفارقة، تتمثل فيما عرض له من رؤية الغزالى، أنه يدل على الصحة، ثم دلالته على الفساد، وقـد أشار محقق « التمهـيد» إلى تلك المواضع عند الغزالى [٤]، وفى مواضع أخرى منه أيضا يدل على الفساد [٥].

---

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٩١.

(٢) السابق : ص ٢٩٣.

(٣) السابق : الموضع ذاته.

(٤) الغزالى : المستصفى ١/ ١٥٢.

(٥) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٩.

إلا أن الإسنوى لم يعلق على هـذه الرؤى المتضاربة بترجيح إحداها على الأخرى، وبناء على هذا، هل يدل هذا على أنه يرتضى الرأيين معا ؟ وذلك لأنه توقف عن الحديث من قريب أو بعيد.

كما نلاحظ فى هذا السياق - كما هى الحال بالنسبة للأمر - أنه لم يعرض لدلالات النهى فى «تمهيده»، إلا أنه - أيضا - فى «نهاية السول» عرض لدلالات النهى، إضافة إلى بعض القضايا الأخرى التى تتعلق به.

وإذا كان الإسنوى لم يعرض لدلالات النهى فى «تمهيده»، عرضا مباشرا، وعرض لها فى « نهاية السول» كما هى الحال بالنسبة لدلالات الأمر ؛ فلأن «نهاية السول» لا يعبر بالضرورة عن فكر الإسنوى، بقدر ما يعبر عن فكر البيضاوى، كما أسلفت الحديث عن ذلك.

(ب) دلالات النهى :

وإذا كان من معالجة فى هذا السياق، فإننا نود أن نشير أولا إلى دلالة صيغة النهى - حسب تعبير الإسنوى - وقد ذكر سبع دلالات التحريم : كقوله تعالى : «ولا تقتلوا النفس». الكراهة : كقوله ﷺ : «لا يمكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول». الدعاء : كقوله تعالى : «ربنا لا تزغ قلوبنا». الإرشاد : كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء. . . » الآية. التحقير : كقوله تعالى : « ولا تمدن عينيك. . » الآية. بيان العاقبة : كقوله تعالى : « ولا تحسبن الله غافلا. . . ». اليأس : كقوله تعالى : « لا تعتذروا اليوم. . . » الآية [1].

وإذا كان الإسنوى قد ذكر هذه الدلالات، فإنها فى الواقع عملية نسبية، بمعنى أن هذه الدلالات تختلف من أصولى لآخر ؛ وذلك من ناحية العدد، أو التسمية الدلالية :

فمن حيث العدد، فإن العدد «٧»، يكاد يكون هو العدد الأساسى عند

(١) السابق : ٢/ ٢٩٣. وما بعدها.

الأصوليين - غالبا - إذ نجده عند الغزالى فى (مستصفاه) : التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد [١]، والآمدى فى إحكامه: التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد [٢]، وإلى هذه الملاحظة أشار الإسنوى [٣].

وتبقى جزئية أخرى من حيث العدد، إذ نجد صاحب كتاب : سلم الوصول، أضاف دلالات أخرى يحتملها تركيب النهى غير تلك السابقة، كـ : التسوية، التهديد [٤]. وبالتالى فإن هذا العدد قد يزيد وقد ينقص، ولكن يبقى العدد السابق الذى يكاد يكون أساسيا بالنسبة للأصوليين جميعا، على ما سنأتى عليه.

وإذا كان الأصوليون يعددون هذه الدلالات مراعاة منهم للسياق المقامى وغيره، فإن هذا لا يمنع بأية حال أن هذا التعدد الدلالى قد زاد على غير العادة، وهذا ما جعل الغزالى يشير إلى هذا حينما قال : وهذه الأوجه عدها الأصوليون شغفا منهم بالتكثير وبعضها كالمتداخل، فإن قول : كل مما يليك، جعل للتأديب، وهو داخل فى الندب، والآداب مندوب إليها، وقوله : تمتعوا. . للإنذار، قريب من قوله تعالى : اعملوا ما شئتم. . . » الذى هو للتهديد، ولا نطول بتفصيل ذلك وتحصيله، فالوجوب والندب والإرشاد والإباحة، أربعة وجوه محصلة، ولا فرق بين الإرشاد والندب، إلا أن الندب لثواب الآخرة، والإرشاد لثواب الدنيا، والإرشاد للتنبيه على المحصلة الدنيوية. . . [٥].

وبناء على نص الغزالى، فإنه لا يمكن اعتبار كل هذه الدلالات أساسية، وإنما هناك دلالات أساسية كالوجوب والندب مثلا - أو حسب ما سيكشف عنه الإحصاء أو إشارات الأصوليين أنفسهم - وأخرى مجازية، يمكن أن تدمج كل منها فى

---

(١) الغزالى : المستصفى ٢/ ٤١٧، ٤١٨.

(٢) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٧٥.

(٣) السابق : ٢/ ٢٩٣.

(٤) السابق : الموضع ذاته.

(٥) الغزالى : المستصفى ص ٤١٩.

الأخرى، كما هى الحال بالنسبة لدلالتى «التسخير» و «الإهانة» بالنسبة لدلالات الأمر، والتحريم والكراهة والتحقير بالنسبة لدلالات النهى، إذ أشار إليها الغزالى تحت مسمى دلالى واحد - حسب تعبير الغزالى - وكان بوسعه أن يفرد كل واحدة منها بمسمى دلالى خاص بذاته، وهكذا كان بوسع الغزالى أن يزيد عدد دلالات النهى إلى أكثر من الرقم المذكور.

هذا الشغف من الأصوليين - حسب تعبير الغزالى - هو الذى جعل صاحب سلم الوصول... ، يضيف دلالتين أخريين زيادة على ما جاء عند كل من الغزالى والآمدى والإسنوى، دون أن يكون ثمة خلل فى البنية العامة لدلالات التراكيب.

(جـ) دلالات النهى عند البلاغيين والمفسرين :

ولعل مقارنة الإسنوى - الأصوليين - بأصحاب بيئة أخرى تهتم بما نحن بصدده، فيه جديد إفادة، ومن ثم يمكن مقارنته بما جاء عند البلاغيين، وذلك للقاسم المشترك الذى يجمع بين هاتين البيئتين على وجه الخصوص.

فإذا كان الإسنوى قد ذكر العدد ذاته الوارد عند الغزالى والآمدى - حسب تعبير الإسنوى - فإن هذه الدلالات لم تأت بهذه الكيفية وبنفس الكم فى بيئة أخرى.

فقد ذهب التفتازانى فى شروح التلخيص إلى أنه يدل على أربع عشرة دلالة: الكراهة، التهديد، الإباحة، بيان العاقبة، الدعاء، الالتماس، اليأس، الإرشاد، التحريم، التسوية، الإهانة، التمنى، الامتنان، الاحتقار والتقليل [(١)].

أما العلوى فلم يذكر للنهى إلا دلالة واحدة - التهديد - [(٢)]، وإلى مثل هذا أشار صاحب الإيضاح [(٣)]، على الرغم من أن محقق «التمهيد» ذكر دلالتين أخريين: الدعاء، الالتماس، وبالتالى فإن المجموع الكلى لها، لا يكاد يصل حتى إلى نصف الدلالات عند الإسنوى.

(١) التفتازانى : شروح التلخيص ٢/ ٣٢٥ : ٣٢٧.

(٢) العلوى : الطراز ٣/ ٢٨٤.

(٣) القزوينى : الإيضاح ٣/ ٨٨.

غير أنه يمكن القول إن دلالتى المحقق ليستا فى الواقع من بنات أفكاره، ونتيجة استنباطه، بقدر ما هى دلالات ذكرت فى مواضع أخرى، كما هى الحال عند الأصوليين وشراح مؤلفاتهم (١).

إلا أنه يلاحظ أيضا - أن هاتين الدلالتين - لم يذكرهما الإسنوى ولا الأصوليون وإنما جاء ذكر إحداهما فى المتن عند الإسنوى، كما فى دلالة « الدعاء»، وأشار صاحب سلم الوصول إلى دلالة « الالتماس» (٢) وهكذا نجد لهاتين الدلالتين ذكرا عند الأصوليين.

كما نلاحظ أن كليهما لم يشر إلا لدلالة واحدة. الأمر الثانى : أن هذه الدلالة واحدة : (التهديد) عندهما، كما أن هذه الدلالات قليلة مقارنة بما جاء عند الأصوليين، الأمر الذى جعل بعض البلاغيين يغضون الطرف عن ذكر دلالات النهى إلا واحدة، كما جاء عند القزوينى والعلوى سابقا، بل إن بعضهم لم يعرض لباب النهى مطلقا، كما فعل محمد ابن على بن محمد الجرجانى (ت ٧٢٩ هـ) فى كتابه (الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة)، كما أن بعضا من الأصوليين لم يذكر شيئا عن دلالات النهى كما جاء فى (المحصول) للفخر الرازى، وتشير هذه الدلالات الأكثر عند الأصوليين، إلى أنهم كانوا أكثر استخداما وتطويعا للسياقات المختلفة.

هذا العدد لدلالات النهى عند الإسنوى لا يقل عما جاء فى بيئة المفسرين، إذ نجد للنهى عند الزمخشرى دلالات سبعا أيضا : التهييج والإلهاب، الديمومة والثبات، التوبيخ والتقبيح، شدة الرغبة فى وقوعه، التهويل، السرعة والامتثال، الإنكار (٣)، وبالتالى فإن هذا العدد يمثل المتوسط ؛ بمعنى قد يذكر البعض عددا أقل، كما هى الحال عند العلوى والقزوينى، وقد يزيد بعضهم، كما ورد عند التفتازانى فى شروح التلخيص، إلا أن هذا العدد يبقى المتوسط، أو هو الصورة التى يمكن أن يكون عليها رأى الجمهور.

---

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٩٣.

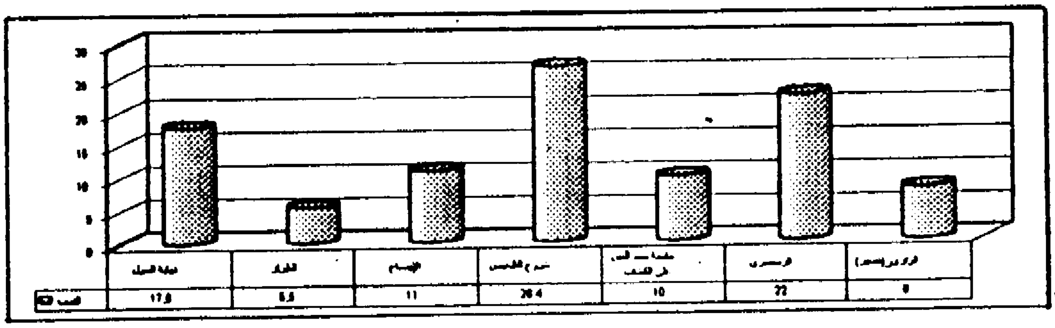
(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) د. أشرف عبد البديع : دلالة التراكيب عند الزمخشرى ص ٣٢٣.

ومن ثم فإنه يمثل عـامل مقـاربة، فى مقابل عـلامتين أخريين فـارقتين، أن دلالات الأصوليين والبـلاغيين تشـترك كل منها فى مـسمـيات دلالية واحـدة، أما دلالات المفسرين - ممثلة فيما جاء عند الزمـخشرى - فنجد دلالته مختلفة عن دلالة البيئتين السابقتين، كما أن دلالة الأصوليين والبلاغيين واحدة من حيث الأهمية، بناء على ما أوردوه، إذ لـم يحدد أحد منهـم أن دلالة أهم من الأخرى، وبالتـالى فإن الدلالات جميعها واحدة.

أما دلالات الزمخـشرى فهى ليست كذلك، إذ أشـار الإحصاء إلى أن دلالة «التهـييج والإلهاب»، هى أهم الدلالات على الإطلاق بنسـبة ٢٥٪، تشترك مـعها دلالة « الديمومة والـثبات» فى الأهمـية ذاتهـا. وبالتالى فإن هاتين الـدلالتين تمثلان ٥٠٪ من دلالات النهى، ثم تأتى الدلالات الباقية فى مـرتبتين منفصلتين، وبالتالى فرن الدلالات تأتى فى أربعة مستويات [1].

ولعل الاختلاف الدلالى بين الإسنوى والزمخـشرى، ناتج عن اختلاف المادة المعالجة، فالزمخشرى يعالج دلاليات القرآن الكريم، مستشهدا ومدعما رأيه بالأبيات الشعـرية ما أمكنه إلى ذلك سبـيلا، أما الإسنوى - أصـولى - فتخـتلف مادته، إذ يعـالج الكلام الدائر على ألسنة الناس، ويحـاول استـخلاص دلالتـه، إضافـة إلى اختـلاف السياقات اللغـوية منها وغير الـلغوية الناتجة عن اختـلاف المادة المدروسة. ولعل فكرة الرسم البيانى تكون أكثر إيضاحا إذا ما قارنا دلالات النهى عند الإسنوى بما ورد عند بعض البلاغيين الذين جاء ذكرهم منذ قليل.



شكل توضيحى رقم (١٨) يوضح نسب دلالات النهى فى أكثر من بيئة

(١) السابق : الموضع ذاته.

ويمكن استخلاص ما يلى من الشكل (١٨) :

١- تمثل معالجة الأصوليين متمثلة فيما جاء عند الإسنوى استغلالهم كافة الطاقات التى تتيحها السياقات.

٢- تكاد تكون معالجة البلاغيين لباب النهى واحدة، كما يتضح مما جاء عند العلوى والقزوينى.

٣- يشير كتاب « الإشارات والتنبيهات » بل يؤكد أن باب النهى لم يهتم به البلاغيون من حيث المعالجة، وذلك عن قناعة شخصية منهم بأن بابه فى أصول الفقه، وذلك تجنبا للتكرار، وإيمانا منهم بالتخصص العلمى.

٤- تعد كتب الشروح حصيلة بيئات مختلفة، ومن هنا نجدهم يذكرون الدلالات الواردة عند البلاغيين والأصوليين، بل والمفسرين، وزيادة عليها.

وإذا كان الباحث قد أشار إلى «نهاية السول» ولم يشر إلى « التمهيد» ؛ فذلك لأن الكتاب الأول يعالج دلالات بعينها، وجاء الثانى ليركز على قضايا أصولية، بدرجة أولى، أو بتعبير آخر قضايا دلالية تهتم بالنهى، إلا أنه لم يخصص لها مساحة مكانية خاصة بهذه الدلالات (١).

إذ نجده يركز على : هل يدل النهى على الوجوب أم الندب؟ أو يدل على الفور أم التراخى، أو يدل على التكرار أم عدمه ؟ وهكذا يعالج قضايا أصولية بالدرجة الأولى نابعة من وجهة نظر أصولية.

كما نلاحظ أن دلالات الغزالى والآمدى والإسنوى واحدة، وبالتالى فإن الآمدى والإسنوى ينقلان عن الغزالى فى (مستصفاه). وإذا كان صاحب شروح التلخيص يتفق معه فى دلالات بعينها.

فليس ذلك ناتجا عن التبعية، وإنما مرده إلى السياقات التى يحاول التفتازانى أن يوظفها لخدمة موضوعه، هذا التوظيف هو الذى دفعه إلى أن يضيف سبع دلالات زيادة على ما جاء عند الإسنوى ؛ أى بزيادة النصف.

(١) الإسنوى : التمهيد ص. ٢٩٠ وما بعدها.

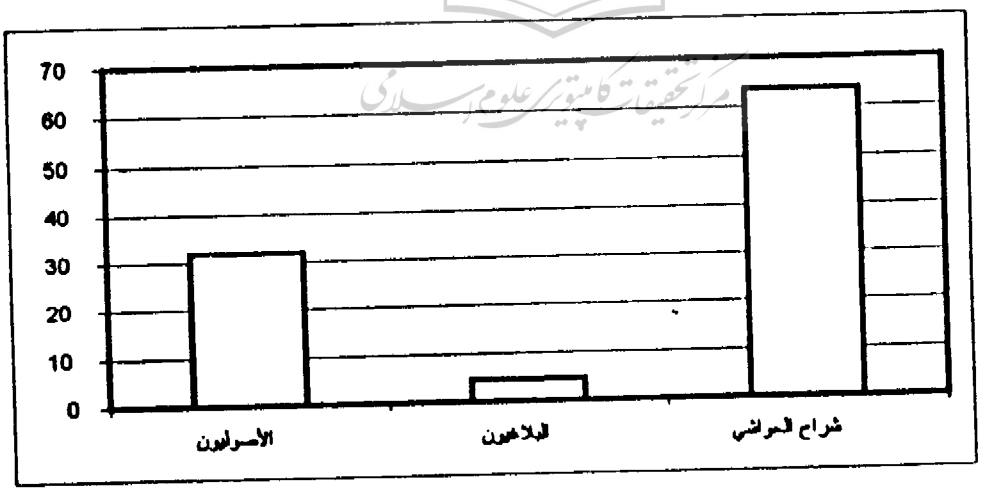
كمـا أن العلوى والقزوينى من البـلاغيين، لم يشيـرا إلا إلى دلالة واحدة - التهديد - هذه الدلالة لم يذكرها الإسنوى والأصوليون ضمن دلالاتهم، وتمثل هذه مفارقة بين معالجة البيئتين.

وهكذا يمكن أن نرتب هذه البيئات من حيث عدد الدلالات كما يلى :

م	البيئة	عدد تردد الدلالات
١	شراح الحواشى	١٤
٢	الأصوليون	٧
٣	البلاغيون	١

شكل توضيحى رقم (١٩) يوضح ترتيب البيئات المختلفة فى ترتيب دلالاتها للنهى

ومن هنا فإن عدد الدلالات فى هذه البيـئات يصل إلى عشرين دلالة، تكون نسبة البلاغيين ٤,٥٪، ونسبة شراح الحواشى ٦٣,٦٪، ونسبة الأصوليين ٣١,٨٪، ويمكن إيضاحها فى الشكل التالى :



رسم بيانى (٢٠) يوضح نسب البيئات المختلفة بالنسبة لتناول دلالات النهى

وثمـة نقطة أود أن أؤكـدها هنـا جـاءت سلفـا، تخص الغـزالى والآمـدى والإسنوى، وبما أن الغزالى سـابق، فإن الآمدى والإسنوى ينقـلان عن الغزالى، إلا

أن المفارقة بينهم، أن الغزالى يمثل اتجاه الأصالة فى التنظيم والترتيب، بخلاف الآمدى والإسنوى اللذين يمثلان اتجاها واحدا فى الأخذ بكثرة عن السابقين.

كما أن الإسنوى ينقل عن كل من الغزالى والآمدى معا. وأريد أن أؤكد على أن القرن الخامس - كما كنت أشرت إليها سلفا فى بدايات البحث - كان قمة الازدهار الأصولى فى التأليف، ومن هنا لم يكن يعنى بالتنظيم، ومن ثم نلاحظ فى مؤلفى تلك الحقبة التاريخية، على سبيل المثال، كما فى النهى، لم يشيروا إلى دلالات النهى، على الرغم من إشاراتهم إلى باب النهى ومعالجة قضاياه [1].

وإذا كان علماء القرن الخامس لم يتوسعوا فى دلالات الأمر، فإنهم - غالبا - لم يشيروا إلى دلالات النهى، على الرغم من معالجتهم قضاياه، وذلك مقابل القرون اللاحقة التى شهدت تنظيما واسع النطاق، الأمر الذى فرض عليهم أن يعرضوا - تنظيريا أو عمليا - لدلالات النهى، فهى قد بلغت سبع عشرة دلالة عند الزمخشرى [2]، وسبعا عند الغزالى، والصفر عند السرخسى.

هذه الظاهرة نجدها عند الشيرازى فى لمعه، إذ يعرض للنهى، إلا أننا نلحظ أنه قدم ذلك بإيجاز شديد، ولم يعرض لدلالات النهى، كما فعل الغزالى والإسنوى مثلا.

بل تعدت ظاهرة عدم ذكر دلالات النهى إلى علماء أصول القرن الثامن الهجرى، كما نجد ذلك عند الشاطبى فى موافقاته (ينظر ما جاء فى الجزء الثالث من الموافقات فى باب الأمر والنهى).

غير أنها لا توجد بكثرة عند المتأخرين من علماء الأصول، وإنما تمثل ظاهرة حقيقية عند أصحاب القرن الخامس، ومن ثم يعد ما جاء عند السرخسى طبيعيا، وذلك فى مقابل ما جاء عند الشاطبى الذى يعد شاذا فى رؤيته حسبما أرى.

---

(١) على سبيل المثال (اللمع فى أصول الفقه ص ٢٤ : ٢٦)؛ ليتضح أن الشيرازى ممثلا للقرن الخامس لم يشر إلى دلالات النهى.

(٢) د. أشرف عبد البديع : دلالة التراكيب عند الزمخشرى ص ٣٠٠، ٣٠١.

غير أن هذا الرأى الأخير يعد بعد استقراء مادة الدراسة ظاهرة عن مؤلفى تلك الفترة، على أساس أن النهج الذى اتبعه فى «سوله» غير نهج «تمهيده» ؛ بمعنى أن الإسنوى فى « نهاية السول» ذكر سبع دلالات، وبهذا النهج يخالف الإسنوى البيضاوى الذى لم يشر إلا إلى دلالة واحدة - التحريم [(١)] - أساسية، وأعتقد أن طبيعة الشرح تستدعى ذلك، ومن ثم نراه يأخذها عن الآمدى الذى أخذها بدوره عن الغزالى. وإلى هذه الملاحظة أشرت فى موضع لاحق من البحث. أما فى « التمهيد» فلم يشر صراحة إلى دلالات الأمر والنهى على السواء، و إنما عالج قضايا تختص بالصيغة والحد، وهل يدل على الفور أو التكرار أم هل يدل على الفساد أو التحريم. . . . . إلخ.

ومن هنا يتخذ هذا الكتاب طابعا خاصا يختلف فى عرضه عن « نهاية السول»، وبناء على ما سبق فإن فترة الإسنوى كانت تعتمد فى التأليف على هذه الطريقة.

ومن هنا - أيضا - يمكن القول إن التأليف بدأ تدريجيا، ولم يكن ينزع إلى دلالات - القسم الطلبى - الأمر والنهى، كما هى الحال عند الشافعى فى « الرسالة» ثم بدأ رويدا يتوسع ؛ حتى بلغ ذروته فى القرن الخامس، الذى يهتم بدلالات الجانب الطلبى حسب السياق بأنواعه، إلا أنه فى بداية القرن السادس، أخذ يغلب عليه الطابع التنظيمى، أكثر منه الإبداعى، كما عند الغزالى، وذلك خلاف ما ذهب إليه أحد الباحثين من أنه بداية من القرن السادس وحتى القرن الرابع عشر الهجرى، يعد مرحلة تقليد وجمود [(٢)].

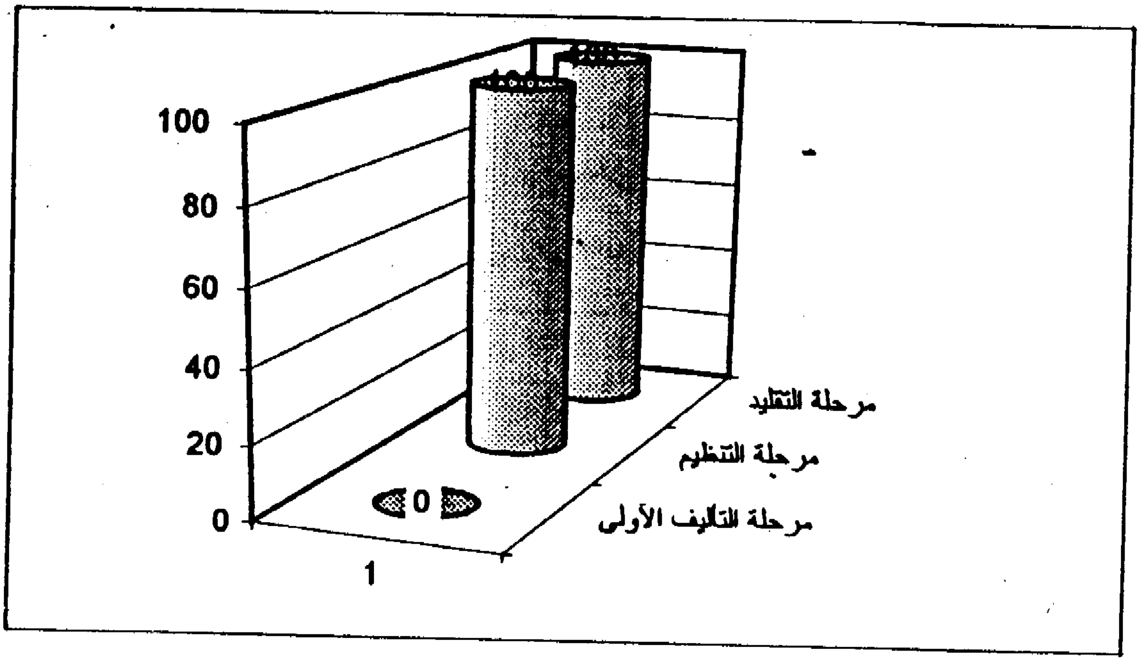
ومن ثم نجد قمة الدلالات التى وصلت إليها من حيث العدد، كما هى عند الغزالى [(٣)]، أما فترة التقليد فأظن أنها تبدأ من القرن السابع أو أواخر السادس حتى القرن الرابع عشر الهجرى، ومن ثم يمكن تقسيم مراحل التأليف فى هذا الجانب على النحو التالى: مرحلة التأليف الأولى، مرحلة التنظيم، مرحلة التقليد.

---

(١) البيضاوى : منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٧٨.

(٢) د. عادل خلف : البحث اللغوى عند الأصوليين ص ١٧.

(٣) وردت دلالات الأمر عند الغزالى فى هذا البحث ص ٢٩، كما وردت دلالات النهى له أيضا فى هذا البحث ص ٦٩.



رسم بيانى رقم (٢١) يوضح نسب دلالات النهى فى مراحل التأليف عند الأصوليين

ويمكن ملاحظة ما يلى من خلال الشكل (٢١) :

١- أن مرحلة التأليف الأولى لم تكن تعنى بالدرجة الأولى بذكر الدلالات، كما هو واضح.

٢- تمثل مرحلة التنظيم - القرن الخامس الهجرى - قمة ازدهار الفكر الأصولى.

٣- جاءت مرحلة التقليد لتتابع وتنقل ما جاء فى مرحلة التنظيم، وقد أشرنا إلى هذا فى سياق ماض.

وإذا كانت دلالات الأمر والنهى متداخلة كما يقول الغزالى، فإن ثمة فارقا مهما بين المقتضى الدلالى لصيغة الأمر والمقتضى الدلالى لصيغة النهى [1].

ومع ذلك فإن ثمة تشابها ورابطا يجمع بينهما - الطلب - وهذا ما دعا الأصوليين إلى تناول مثل هذه القضايا : النهى يقتضى التحريم، النهى يدل شرعا

(١) ينظر ما جاء حول ذلك من تفصيلات وإحالات مفيدة فى هذا السياق فى الفكر الأصولى بوجه عام فى : البحث الدلالى فى مفاتيح الغيب للفخر الرازى ص ١٩٧.

على الفســاد، مقتـضى النهى فعل الضد؛ لأن النهى فـعل الضد ؛ لأن العدم غـير مقدور [1].

كمـا أن الشيء اللافت للنظر، أن الأصوليين يتفـقون - إلى حد مـا - حول عدد الدلالات فقط، فإنهم بالطبع مختلفون جميعا حول نوعية هذه الدلالات :

المستصفى	السرخسى	الإحكام فى أصول الأحكام	المعتمد	المحصول	نهاية السول
التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد ١/ ٤١٨	لاشيء	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد ٢/ ٢٧٥	لاشيء	لاشيء	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد ٢ / ٢٩٣

جدول توضيحى رقم (٢٢) يوضح دلالات النهى عند الأصوليين

ويمكن استنتاج بعض الملاحظات من الشكل السابق :

١- أن الدلالات التى وردت عند الغزالى هـى التى عند الآمدى والإسنوى، ومن ثم يمكن استخـلاص نتيجة هى أن كليهمـا ينقل عن الغزالى، بناء على الواقع الإحصائى يتبناه هذا البحث.

٢- يوضح الجـدول الســابق (٢٢) أن كـلا من الســرخـســى وأبى الحـسين والرازى، لم يذكروا شيئا من دلالات النهى مباشـرة، وبالتالى فإن هذه نتيجة، على اعتبار أن الإسنوى لم يتابع فيها أحدا منهما.

٣- اختلف الأصوليـون فيما بينهم فى ذكر دلالات الـنهى، بناء على ما جاء فى البندين (١)، (٢) من هذه الاستنتاجات، وما جاء فى الشكل السابق.

٤- تشابه المعالجـة عند السرخسى فى (أصوله) وأبى الحسين فى (مـعتمده)،

(١) الإسنوى : نهاية السول ٢/ ٢٩٣.

والرازي في (محصوله)، مـن حيث إنهم جميعا لم يذكروا دلالات الـنهي مباشرة، وإن جاءت معالجة البصري والرازي أكثر توسعا منها عند السرخسي.

٥ - يشترك كتـاب (الإشارات والتنبيهات) مع (المحصـول) في أن كليهما لم يشر إلى دلالات النهي، وعليـه في هذا السياق نعقـد مقارنة مجـملة حول دلالات النهي في تلك البيئات [١] المختلفة السابقة فيما يلي :

م	الأصوليون البلاغيون المفسرون	الدلالات	عدد التردد	عدد التردد	ملاحظات
١	الغزالي	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد	٧	١٥,٩	بلغ مجموع الدلالات (٤٤) دلالة
٢	الرازي	أصولي	-	-	
٣	الآمدي	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد	٧	١٥,٩	
٤	العلوي	التهديد	١	٢,٣	
٥	التفتازاني	الكراهة، التهديد، الإباحة، بيان العاقبة، الدعاء، الالتماس، اليأس، الإرشاد، التحريم، التسوية، الإهانة، التمني، الامتنان، الاحتقار والتقليل	١٦	٣١,٨	
٦	القزويني	التهديد	١	٢,٣	
٧	الإسنوي	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد	٧	١٥,٩	
٨	الجرجاني	-	-	-	
٩	الزمخشري	التهييج والإلهاب، الديمومة والثبات، التوبيخ والتقبيح، شدة الرغبة في وقعه، التهويل ،والإنكار، السرعة والامتثال	٧	١٥,٩	
١٠	الرازي	التهديد، الاستهانة، الاستهزاء، الوعيد الشديد، الدعاء، التعجيز، النهي والزجر والمنع. (تفسير) (٢)			

شكل توضيحي رقم (٢٣) بدلالات ونسب النهي عند الأصوليين والبلاغيين والمفسرين

(١) لم أشأ أن أسجل مواضع هذه الدلالات في مصادرها ؛ اكتفاء بما ورد في مواضع سابقة لها من البحث، رغبة في الدقة وعدم التكرار اللذين ننشدهما في هذا البحث.

(٢) أشرت في ص ٤٦ من هذا البحث إلى مواضع هذه الدلالات.

ثمة ملاحظات مبدئية حول دلالات النهى فى البيئات المختلفة، منها أن النهى عند الغزالى فى (مستصفاه) ، هى ذاتها الواردة عند الآمدى فى (إحكامه)، والإسنوى فى (سوله) بالنسبة للنهى، وبالتالى يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن كلا من الآمدى والإسنوى يمثلان تبعية كاملة للغزالى فى هذه الجزئية.

أنه يلاحظ على بيئة البلاغيين فى معالجتهم لدلالات النهى، أنهم أوجزوا بشكل لافت للنظر، وكان البلاغيون مدركين بشكل تام، أن المعالجة الحقيقية لهذا الباب وغيره، إنما هى فى بيئة الأصوليين حسبما أشار إلى ذلك العلوى [1].

كما أنه يلاحظ بناء على الإحصاء الناتج من البيئات المختلفة التى تنطلق منها هذه الدراسة، أن عدد الدلالات الواردة يصل إلى «٤٣» دلالة، إلا أن ثمة دلالات مكررة، ومن ثم فإن عملية فرز هذه الدلالات، يجعلها تصل فى المجموع النهائى إلى خمس عشرة دلالة، فى هذه البيئات المختلفة.

وإذا كان هناك بعض الدلالات المكررة عند التفتازانى، مما ورد عند علماء الأصول، فإنه قد ذكر دلالات لم يذكرها الأصوليون ولا البلاغيون - وتعد دلالات الزمخشرى مخالفة لدلالات علماء الأصول، على الرغم من الاتفاق فى العدد الإجمالى، كما سبق أن أشرت.

كما أن ثمة ملاحظة أخرى باقية حول دلالات البيئات المختلفة، إذ بناء على ما ورد من دلالات من خلال الشكل (٢٣)، يعد الأصوليون أكثر البيئات استخداما من الناحية العددية على الأقل، نجد لهم سبع دلالات، تكاد تكون واحدة عندهم جميعا، على نحو ما نجد عند الغزالى والآمدى والإسنوى.

أما البلاغيون فيرون دلالة واحدة - التهديد - ويتفقون حولها جميعا، كما اتضح مما ورد عند القزوينى والعلوى، ومن ثم نلحظ المفارقة فى المعالجتين، إذ تزيد معالجة البلاغيين على معالجة الأصوليين بنسبة ٢٥٪، أى أن نسبة البلاغيين تمثل

---

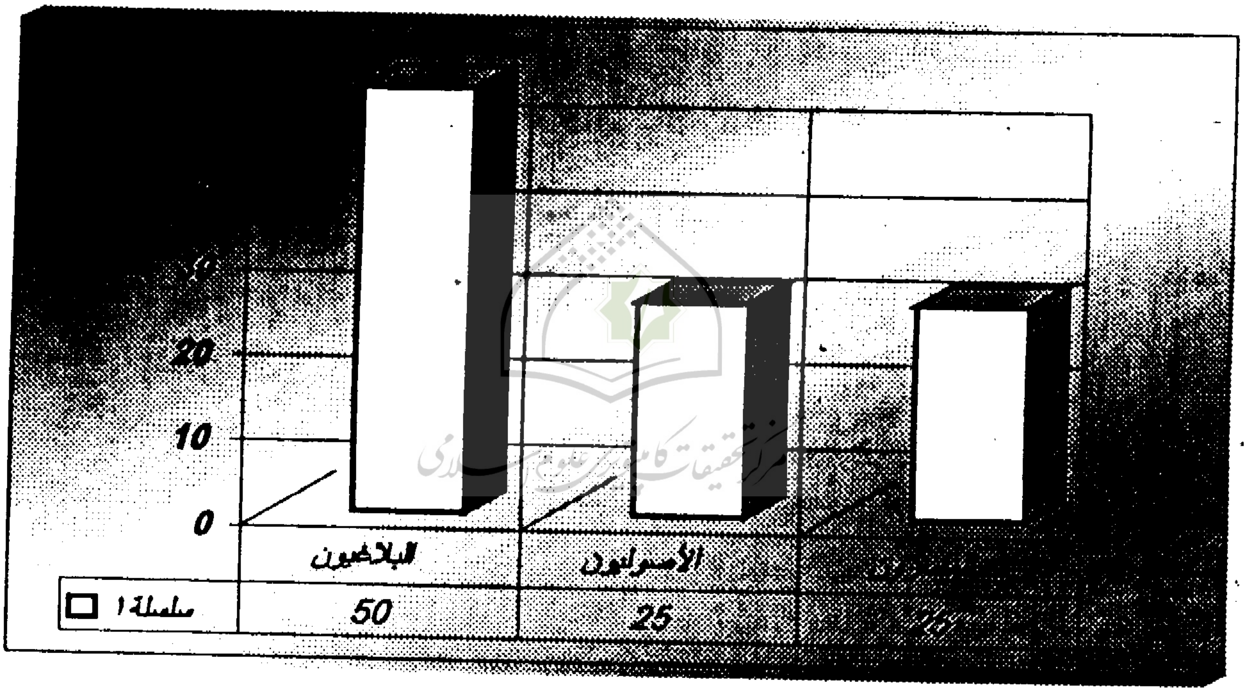
(١) العلوى : الطراز ٣ / ٢٨٦.

٥٠٪، وتتساوى بيئة المفسرين مع بيئة الأصوليين من ناحية العدد فقط، أما من ناحية الدلالات فمختلفة، وتمثل هذه مفارقة بين البيئتين.

م	بيئة الأصوليين	بيئة المفسرين	بيئة البلاغيين	ملاحظات
العدد	٧	٧	١٤	(٢٨) دلالة
النسب	٢٥٪	٢٥٪	٥٠٪	

شكل توضيحى رقم (٢٥) يوضح نسب البيئات المختلفة فى معالجتها لدلالات النهى

ويمكن أن نصور النسب الواردة فى الشكل السابق على النحو التالى:



شكل توضيحى رقم (٢٦) يوضح نسب البيئات فى معالجتها لدلالات النهى

وثمة ملاحظة هنا، وهى أنه إذا كان الإسنوى، فى معالجته لقضايا الأمر والنهى غالبا ما نجده يشير إلى أنه ينقل عن الرازى والآمدى، وتمثل رؤية الإسنوى فى معالجته - فى الحقيقة - رؤية جامعة بين رؤية الرازى والآمدى على النحو التالى:

نلاحظ من خلال المقارنات عند كل من الرازى والإسنوى، أن الإسنوى ينقل جل آرائه عن الرازى فى كتابه (المحصول فى علم أصول الفقه) فى كتابه «التمهيد»،

ومن هنا نرى التشابه بين المؤلفين (ينظر على سبيل المثال فى باب الأمر: الأمر بعد الاستئذان ص ٢٧٣، دلالة الأمر على التكرار ص ٢٨٢، محل ما ذكر من كون الحكم المطلق بمن الشرطية، وما ورد فى المحصول ٢ / ١٠٧- ١١٣، ودلالة الأمر على الفور في التمهيد ص ٢٧٨، ومقارنته بما ورد فى المحصول ٢/ ١١٣ -١٢١، على سبيل المثال لا الحصر، وكذلك ما جاء فى باب النهى، قارن ما ورد فى «التمهيد» ص ٢٩٠، وما ورد في المحصول ٢/ ٢٨١، وما ورد فى « التمهيد» ٢٩٢، وما ورد فى « المحصول» ٢/ ٢٩١ - ٢٩٩).

ومما يدعم علاقة المشابهة بين ما جاء في «المحصول» للرازى وبين ما جاء فى «التمهيد» للإسنوى، أن الرازى فى «محصوله» لم يفرد حديثا للتنوعات الدلالية لصيغة النهى، وكذلك فعل الإسنوى الصنيع ذاته، حين لم يشر فى تمهيده إلى دلالات النهى.

إلا أن المفارقة تبقى قائمة بين عمل الرجلين، أن الرازى يتميز بالبسط والتحليل فى تناوله للقضايا، فى مقابل عمل الإسنوى الذى يتميز عمله بالإيجاز والإجمال، وذلك من خلال ما ورد من تحليل للقضايا فى كلا الكتابين.

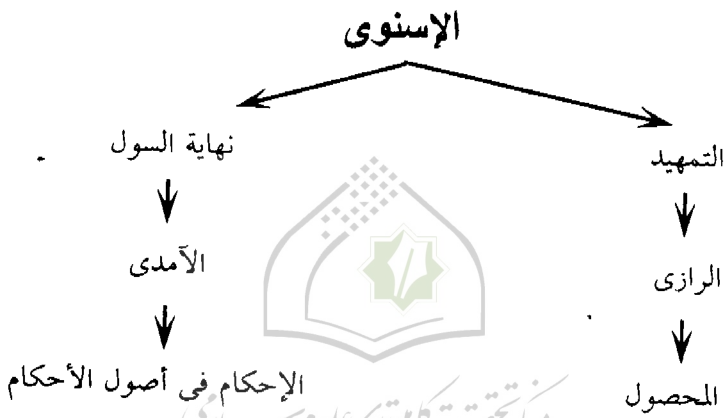
وإذا كان « التمهيد» يمثل - بناء على ما سبق - العلاقة بين مؤلفه، وبين مؤلف « المحصول »، فإن الإسنوى لم يقم بفعل الصنيع ذاته فى كتابه « نهاية السول»، الأمر الذى جعل الباحث يبحث فى الحقيقة عن العلاقة التى تربط بين الإسنوى والآمدى، كما اتضحت العلاقة بين الإسنوى والرازى، وتظهر هذه العلاقة بين الإسنوى والآمدى، بوضوح فى «نهاية السول » على النحو التالى:

من خلال مقارنة ما جاء فى « نهاية السول» فى باب الأمر : ٢/ ٢٢٦، وما بعدها، و٢/ ٢٤٥، وما بعدها، ٢/ ٢٨٢ وما بعدها، ٢/ ٢٨٦ وما بعدها، بما جاء فى « الإحكام فى أصول الأحكام» للآمدى ٢/ ١٩٨، ٢/ ٢٠٧، ٢/ ٢٣٥، على سبيل المثال، وفى النهى يمكن مقارنة ما ورد فى « نهاية السول » فى ٢/ ٢٩٤،

وما جاء فى الإحكام ٢/ ٢٧٥، وما ورد فى « السول » ٢/ ٢٩٥، وما ذكر فى الإحكام ٢/ ٢٧٧ : ٢٨٢ إلى آخر تلك القضايا المشتركة بين الاثنين.

وكذلك يؤكد مدى التشابه بين « إحكام الآمدى » وبين « سول الإسنوى » تلك الدلالات التى أشار إليها الإسنوى فى سوله، ولم يشر إليها فى تمهيده، وقد أشار الإسنوى ذاته إلى أن دلالاته إنما هى منقولة عن كل من الغزالى فى (مستصفاه)، والآمدى فى (إحكامه) ينظر (نهاية السول ٢/ ٢٩٣)، وهذا يوضح مدى العلاقة القائمة بين المؤلفين.

ومن هنا يمكن تصور الإسنوى فى الشكل التالى :



النتـائج

جاءت نتائج هذا البحث منتشرة فى ثناياه أثناء المعالجة، وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة نتائج مهمة نود أن نؤكد عليها - فى إيجاز - تمشيا مع طبيعة الخاتمة الموجزة على هذا النحو :

١- تمتـاز مناقشـة الإسنوى بالعرض لـكل ما سـبق من آراء الأصوليين، فـيمـا هو بصـدده، وثمة سـمة تكاد تكون عـامـة عنده، إذا رجح رأيا على آخر، فـإنه يعرض له منذ البداية، ويؤكـد على ذلك صراحة، كما فعل فى مـواضع كثيرة حينما رجح رأى الرازى.

٢- تتسم معالجـة الأصوليين - والإسنوى - فى معالجة الأمر والنهى بـالعمق مقارنة بمعالجة البلاغيين إيـاها، وهذا الذى دفع العلوى إلى أن يشير إلى نحو هذا فى تناوله الأمر والـنهى والقضايا الخـلافية بيـنهما: واسـتغراقـهما يكـون بالمسائل الأصولية.

٣- إذا كان الإسنوى قد عرض - غالبـا - لكل آراء الأصوليين السابقين عليه، فإنه بهـذه الطريقـة، قدم خـدمة جـليلة - على الأقل - فى حـفظ بعض الكتب المفقودة، الأمر الذى جعل من مـؤلفات الإسنوى حلقة وصل، أو إلقاء للضوء على التراث الأصولي السابق عليه.

٤- جاءت معالجة الإسنـوى فى تناول دلالات الأمر والنهى ثرية، مقارنة بما ورد فى بيئة كالبلاغيين، إلا أن الذى فاق الاثنـين معا على السواء، أصحاب الشروح، ونسـتنتج من هذا أن أصـحاب الشـروح كانوا يعـرضـون لكل الإمكانات التى

تتيحها السياقات، سواء وردت هذه الدلالات عند السابقين عليهم فى بيئات أخرى أم لم ترد.

٥- أوضحت الدراسة أن تعريف الأمر والنهى عند البلاغيين، أعمق وأشمل مما عرض له الأصوليون.

٦- جاءت معالجة البلاغيين موجزة خاصة النهى بالنسبة للدلالات، وذلك تجنبا لعدم التكرار وإيمانا منهم بالتخصص العلمى، كما أشار إلى ذلك العلوى فى طرازه.

٧- يعد كل من الرازى فى « محصوله» والشافعى فى « رسالته» والغزالى فى «مستصفاه» والجوينى فى «برهانه»، والسبكى فى «إبهاجه»، والآمدى فى «إحكامه»، والقيروانى فى «مستوعبه» هم الذين نقل عنهم، كما أشار إلى ذلك الشكلان (٨)، (١٠) من البحث.

٨- جاءت معالجة الإسنوى لقضايا الطلب ذات شقين، **الأول**: فى إطار عرض عام للفروق الدلالية بين صيغ الطلب المختلفة، ومن هنا عرض لقضايا الطلب بشكل عام. **الثانى** : جاء تركيزه - كالأصوليين - بشكل خاص على معالجة قضايا الأمر والنهى، وكان لهم دوافعهم فى ذلك، أوضحتها الدراسة فى موضعها.

٩ - للإسنوى - الأصوليين - رأى فى دلالات الأمر والنهى : « الوجوب» حقيقة عند بعضهم، والندب عند البعض الاخر، والوجوب والندب عند فريق ثالث، وفى ذكرهم لدلالات الأمر والنهى يدرجون هذه الدلالات الحقيقية ضمن إطار الدلالات المجازية - حسب رؤية البلاغيين فى حين يذكر البلاغيون أن دلالة الأمر : الوجوب، ثم يوردون الدلالات المجازية، وتمثل هذه مفارقة بين البيئتين .

١٠ - نستبين مما جاء فى الدراسة أهمية باب الأمر عند الإسنوى من باب النهى، ودليلى على ذلك، أن الأمر وردت له عندهم - بشكل عام - خمس عشرة

دلالة، فى حين ورد للنهى سبع دلالات فقط، إضافة إلى أن المساحة المكانية التى شغلتها قضايا الأمر أكثر من تلك التى نالها تركيب النهى.

١١- رأى الإسنوى والأصوليين والنحاة والبلاغيين فى تقسيمهم صيغ الأمر دون أن يشيروا إلى أى الصيغ أكثر أهمية، أو ترتيبهما حسب الأهمية، وتعد إشارتهم ضمنيا دون أن يشيروا. . . ، كل هذا يحتاج إلى إعادة نظر.

١٢ - إذا كنت قد أشرت - فى النتائج - فى رقم (٧) إلى الأصوليين الذين نقل عنهم الإسنوى، فإن الغزالى والرازى والآمدى أكثر من نقل عنهم بالنسبة لمصادر هذه الدراسة - نهاية السول، التمهيد.

١٣- على الرغم من أن عصر الإسنوى أو فترته، إنما هى فترة تقليد، إلا أن دلالاته، جاءت زيادة على ما جاء عند الغزالى مثلا فى الأمر، إذ ورد للأمر خمس عشرة دلالة عند الغزالى، وست عشرة دلالة للأمر عند الإسنوى.

١٤ - لم يشر الإسنوى والأصوليون إلى ترتيب دلالات الأمر والنهى، حسب الأهمية، وإنما كان عملهم ينصب وبشكل أساسى على حصرها، بقدر ما كان محاولة إظهار أهميتها.

١٥- إذا كان بعض الأصوليين يرون أن «الندب» من الدلالات الأساسية فى باب الأمر والنهى، فإن الإحصاء الوارد فى الشكل (٢) من البحث يؤكد عكس هذه الرؤية، ويثبت أن الوجوب والإباحة، هما الدلالتان الأساسيتان، وأن «الندب» فى المرتبة الثانية وإن جاءت بفارق ضئيل من نمط واحد، أو أصولى واحد.

١٦ - كشف البحث أن الغزالى من الأصوليين الذين قدموا فكرا جديدا، ومجهودا لا يمكن إنكاره فى الفكر الأصولى، حيث أثبتت الدراسة أنه ذكر عشر دلالات لم تكن موجودة عن سلفه، أى ما يمثل ٦٦,٣ ٪، ونقل خمس دلالات عن سابقيه، أى ما يمثل ٣٣,٣ ٪ وتحسب هذه النقطة فى حصيلة الغزالى الأصولية.

١٧ - أثبتت الدراسة أن البلاغيين، لم يشيروا أيضا إلى فكرة ترتيب دلالات الأمر والنهى من حيث الأهمية، وكان همهم - كالأصوليين - حصر الدلالات، وتمثل هذه الملاحظة مقاربة بين بيئة البلاغيين والأصوليين..

١٨ - لم يشر الإسنوى ولا الأصوليون ولا النحاة ولا البلاغيون إلى أهمية ترتيب صيغ الأمر والنهى المختلفة - افعل والصيغ الأخرى - إلا أن الدراسة حاولت بالاعتماد على الإحصاء بيان أهميتها وترتيبها.

١٩ - اختلاف أهمية ترتيب الدلالات من بيئة إلى أخرى، فإذا كانت دلالة «الوجوب» عند الأصوليين هى الأولى، فإنها تفقد أهميتها هذه عند المفسرين إذ نجد عند الزمخشرى : التهكم والاستهزاء، هى الأولى مقابل « الوجوب».

٢٠ - تعد إضافة الإسنوى بشكل عام يسيرة ومحدودة؛ نتيجة اتباعه أثر السابقين كالغزالى والامدى... إلخ. إذ أوضحت الدراسة أنه نقل عن سابقيه حوالى ٧٧,٨ ٪، فى حين توقف عن ذكر من نقل عنهم ما يعادل ٢٢,٢٪.

٢١ - إذا كان الأصوليون - بشكل عام - يتفقون إلى حد ما حول عدد الدلالات، إلا أنهم مختلفون فيما بينهم حول نوعية هذه الدلالات.

٢٢ - أثبتت الدراسة أن ثمة دلالات يتفق فيها الأصوليون والبلاغيون، أشار إليها الباحث فى سياقها من البحث، وبالتالى فإن دلالات أخرى اختلفوا فيها، وثالثة لم يشر إليها البلاغيون... إلخ.

٢٣ - يعد الرازى أول من ينقل عنه الإسنوى - كما أشرت فى نتيجة سابقة - ومن ثم نرى التشابه قائما بين تمهيد الإسنوى ومحصول الرازى، ينظر لتأكيد هذه النتيجة فى التمهيد ٢٧٣ : ٢٨٢، وقارن بما ورد فى المحصول ٢/ ١٠٧ : ١١٣. وما جاء فى التمهيد ص ٢٩٠، بما جاء فى المحصول ٢/ ٢٨١، وما ورد فى التمهيد ص ٢٩٢، بما ذكره الرازى فى محصوله ٢/ ٢٩١ : ٢٩٩.

٢٤ - توصلت الدراسة إلى أن البلاغيين فى تحديدهم وتعريفهم للأمر والنهى كانوا أكثر دقة ووعيا، مما جاء عند الأصوليين.

٢٥ - على الرغم من أن الإسنوى خالف - فى كثير - الغزالى فى دلالات الأمر، إلا أنه تابعه متابعة تامة فى النهى، الأمر الذى يمثل مفارقة بين تأثره فى معالجة النهى عنه فى الأمر : قارن بين ما ورد فى (نهاية السول)، و (المستصفى) فى هذا السياق.

٢٦ - فصل الإسنوى القول زيادة على ما جاء عند السابقين فى دلالات الأمر، وكذلك فعل السبكى فى إبهاجه، إلا أن الإسنوى تميز عن السبكى فى تفصيله الأكثر فى جزئيات كثيرة، وهذا ما يحسب له خدمة للعربية والفكر الأصولى على السواء، كذلك رده المصادر والآراء إلى أصحابها كما فعل حينما نسب رأى الجوهرى إليه فى تفريقه بين التهديد والإنذار بالنسبة للأمر.

٢٧ - قدم الإسنوى المفارقات والمقاربات الرابطة بين دلالة الأمر أو الإيجاب، وهذا ما لم يصنعه أحد من الأصوليين إلا البيضاوى والسبكى، وتحسب هذه فى ميزاته.

٢٨ - يستخدم الغزالى والآمدى والقزوينى والتفتازانى مصطلحات تكاد تكون واحدة فى باب الأمر.

٢٩ - ينقل الإسنوى والآمدى عن الغزالى دلالات النهى كما هى.

٣٠ - تعد إضافة الإسنوى الحقيقية فى أثناء تحليله لدلالات الأمر، إذ قدم فى أثناء تحليله لكل دلالة المفارقة بين المصطلحات التى تكاد تكون متقاربة، وهذه التفرقة لم يشر إليها الغزالى والرازى والآمدى، ومن ثم تعد إضافة حقيقية.

المصادر والمراجع

أولا - المصادر :

١ - التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول، تحقيق : د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢ - نهاية السول فى شرح منهاج الأصول، جمعية نشر الكتب العربية، القاهرة، ١٣٤٥ هـ - عالم الكتب، بيروت ١٩٨٢ م.

ثانيا - المراجع :

أولا : المراجع العربية :

- الآمدى : سيف الدين أبو الحسن على بن على بن محمد (المتوفى ٦٣١ هـ) : الإحكام فى أصول الأحكام، الجزء الثانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- أبو زهرة : الشيخ محمد : أصول الفقه، دار الفكر العربى (د. ت).

- الإسنوى : الإمام جمال الدين الإسنوى (المتوفى ٧٧٢ هـ) : الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق : محمد حسن عواد، ط١، عمان الأردن، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

- البصرى أبو الحسين البصرى : أبو الحسين محمد بن على بن الطيب (المتوفى ٤٣٦ هـ) : المعتمد فى أصول الفقه، الجزء الأول قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- البغدادى : إسماعيل باشا (المتوفى ١٩٥٥ م) : هدية العارفين.

- التفتازانى : سعد الدين (المتوفى ٩٨١ هـ) : شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامى، بيروت، لبنان (د. ت).

- حاشية سعد الدين التفتازانى، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٠) تفسير طلعت.

- الجرجانى : محمد بن على بن محمد (المتوفى ٧٢٩ هـ) : الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة ، ١٩٨٢ م.

- خلف: عادل محمد (دكتور): البحث اللغوى عند الأصوليين، دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٢ .

- عبد الكريم: أشرف عبد البديع عبد الكريم (دكتور): دلالة التراكيب عند الزمخشرى، دكتوراه، غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٩٩٩ م

- عطية : السيد عبد الرحيم : بلاغة الأمر والنهى فى النسق القرآنى، مكتبة السلام العالمية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٥ م

- ابن عقيل : بهاء الدين بن عبد الله (المتوفى ٧٦٩ هـ) : شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، مكتبة دار التراث، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، الجزء الأول (د. ت).

- العلوى : يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العلوى (المتوفى ٧٤٩ هـ) : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

- ابن العماد : أبو الفلاح عبد الحى (١٠٨٩) : شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، الجزء السادس، المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د. ت).

- الغزالى : أبو حامد محمد بن محمد (المتوفى ٥٠٥ هـ) : المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- القزوينى : الخطيب القزوينى (المتوفى ٧٣٩ هـ) : الإيضاح فى علوم البلاغة،

شرح وتعليق وتنقيح د. محمد عبد المنعم خفاجى، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية (د. ت).

- قلعة جى : محمد رواس (دكتور) وآخرون: معجم لغة الفقهاء مع كشاف إنكليزى عربى بالمصطلحات الواردة فى المعجم، دار النفائس، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- كحالة : عمر رضا : معجم المؤلفين : تراجم مصنفى الكتب العربية، دار إحياء التراث العربى، بيروت لبنان (د. ط، د. ت).

- الزركلى : خير الدين : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة ٦ ، ١٩٨٤ م.

- الرازى: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى (المتوفى : ٦٠٦ هـ) : المحصول فى علم أصول الفقه، الجزء الثانى، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلوانى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- السرخسى : أبو بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل (المتوفى ٤٩٠ هـ) : أصول السرخسى، المجلد الأول، تحقيق : أبو الوفا الأفغانى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، لجنة إحياء المعارف النعمانية (د. ت).

السيوطى : عبد الرحمن جلال الدين (المتوفى ٩١١ هـ) : الأشباه والنظائر، تحقيق : غازى مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ت).

- بغية الوعاة، المجلد الثانى، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

- الشيرازى : أبو إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف (المتوفى ٤٧٦ هـ) : اللمع فى أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- محسب : محيى الدين عثمان محسب (دكتور) : البحث الدلالى فى مفاتيح الغيب للفخر الرازى، دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب - جامعة المنيا، ١٩٨٧ م.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1- Brigitte Bartschat und Andre : Kleines Worterbuch Sprachwissenschaftlicher termini 2 , durchgesehene , Auflage , 1978 .

2- Hadumod BuBmann : Lexikon der Sprachwissenschaft . Alfred Kroner, Verlag in Stuttgart , 1990 .

3- Helmut Gluck : Metzler Lexikon Sprache . Verlag J. B . Metzler - Stuttgart . Weimar . 1993 .

4- Theodor Lewandowiski : Linguistisches Worterbuch 2 , Quelle , Meyer : Heidelberg . Wiesbaden . 1985 .

الخصائص النحوية للقبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)

دراسة تحليلية

إعداد
د. مجدى إبراهيم يوسف

موضوع هذا البحث : الخصائص النحوية للقبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، دراسة تحليلية . فقد كان ابن عقيل يذكر فى شرحه على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) اللهجات النحوية التى اختصت بها بعض القبائل العربية . ومن هنا عرفنا شيئًا عن خصائص تميم وطيئ وأسد وهُذَيل وسُلَيم ، وغيرهم من القبائل العربية التى نسب ابن عقيل لها بعض الظواهر النحوية .

وتكمن أهمية هذا البحث فى معرفة الخصائص النحوية التى انفردت بها القبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل فى شرحه على ألفية ابن مالك ، فضلاً عن دراسة الخصائص النحوية للقبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل .. لم يكن الاستخدام النحوى مطردًا عند العرب أجمعين ، ولكن بعض القبائل العربية انفردت باستخدام بعض الظواهر استخدامًا خاصًا ، مما لم يكن عامًا عند العرب أجمعين ، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة .

وتعتمد مادة هذا البحث على شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة

العشرون (١٩٨٠ م) بالقاهرة ، ويقع فى أربعة أجزاء فى مجلدين اثنين . وهناك مصادر أخرى ومراجع ستكون ضمن قائمة المصادر والمراجع فى نهاية هذا البحث إن شاء الله تعالى .

ويمكن دراسة الخصائص النحوية التى انفردت بها القبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل ، كما يلى :

أولاً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى طيئ :

تتمثل الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل فى شرحه على أنها مما تختص بها طيئ ، فيما يلى :

- (ذو) الطائية :

تستخدم طيئ (ذو) موصولة بمعنى الذى ، وتكون للعاقل ولغيره مذكرًا ومؤنثًا ، مفردًا ومثنى ومجموعًا وتلزمها الواو رفعًا ونصبًا وجرًا ، يقول ابن عقيل (. . . (ذو) الطائية ، فإنها لا تُفْهم صحبة ، بل هى بمعنى (الذى) ، فلا تكون مثل (ذى) بمعنى صاحب ، بل تكون مبنية ، وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًا ، نحو : جاءنى ذُوقَامَ ، ورأيتُ ذو قام ، ومررتُ بذو قام)[١] .

واستشهد ابن عقيل على هذه الظاهرة بقول الشاعر[٢] :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِىَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ما كَفَانِيَا

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٤٥ ، وانظر ١/ ١٤٩ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٤٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٨ ، مغنى اللبيب ٥٣٥ ، وانظر همع الهوامع ١/ ٨٤ ، والبيت لمنظور بن سحيم . انظر : معجم الشواهد العربية - عبد السلام هارون ٤٢٤ .

وقد تكلم ابن يعيش عن (ذو) الطائية ، وأوضح أن الواو فيها عين الكلمة، وليست علامة الإعراب ، وأنها تستخدم مع المثنى والجمع والمؤنث هكذا . يقول (... وأما (ذو) فإنّ طيئًا تقول : هذا ذو قال ذاك ، يريدون : الذى قال ذاك ، وهى ذو التى بمعنى صاحب نقلوها إلى معنى الذى ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التى توصل بها الذى وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت الذى مبنية ، فقالوا : هذا زيد ذو قام ، ورأيتُ زيدًا ذو قام ، ومررتُ بزيد ذو قام أبوه ، فيكون فى حال الرفع والنصب والجر بالواو ...)[1] .

و (ذو) الطائية مبنية ، وتلزم الواو رفعًا ونصبًا وجرًا[2] . ولكن ابن عصفور ذكر أنها (قد تُعْرب ..)[3] ، وأورد الشاهد الذى ذكره ابن عقيل برواية (... من ذى..)[4] ، والبيت على هذه الرواية لا موضع فيه للشاهد على ما ذكره ابن عقيل من أن (ذو) تكون مبنية ، وتلزم الواو رفعًا ونصبًا وجرًا ، وقد ذكر ابن عقيل هذه الرواية أيضًا[5] .

وقد ذكر صاحب التصريح نقلاً عن ابن الضائع : أن إعرابها خاص بحالة الجر ، لأنه مسموع ، يقول (... وقد تُعرب بالحروف الثلاثة إعراب ذو بمعنى صاحب ، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر ، لأنه مسموع ...)[6] .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٤٧ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٤٥ ، شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٧ .

(٣) المقرب ٦٢ ، وانظر التصريح ١/ ١٣٧ .

(٤) انظر : المقرب ٦٢ ، ومغنى اللبيب ٥٣٥ ، والتصريح ١/ ١٣٧ . وقد ذكر ابن عقيل هذه الرواية فى شرحه ١/ ١٥٠ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٥٠ .

(٦) التصريح ١/ ١٣٧ .

وقد ذكر ابن عقيل أن الأشهر فى (ذو) الموصولة (أن تكون مبنية ، ومنهم مَنْ يعربـها بالواو رفعًا ، وبـالألف نصبًا ، وبالـياء جرًا ، فيقـول : جاءنى ذو قام، ورأيتُ ذا قام ، ومررتُ بذى قام ، فتكون مثل (ذى) بمعنى صاحب)[1].

تلك هى الظـاهرة النحوية التى أوردها ابـن عقيل على أنها مما تـختص بها قبيلة طيئ .

ثانيا : الظواهر النحوية المنسوبة إلى هذيل :

تتمـثل الظواهر الـنحوية التى أوردهـا ابن عقيل فـى شرحه على أنـها مما تختص بها هُذيْل ، فيما يلى :

١ - إبدال حاء (حتى) عينا :

ذكر ابن عقيل[2] أنّ (حتى) تكـون فى لغة هُذَيْل بإبدال حائهـا عينًا ، وقد ذكر أنّ ابن مسعود قرأ ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتَّىٰ حِينٍ﴾[3] ، هكذا بإبدال الحاء عينًا[4] .

وقد عقد ابن السكيت بابًا لإبدال الحاء إلى عين[5] ، ونقل صاحب اللسان عن أبى زيد أنه سمع العرب تقول (. . . جَلَسْتُ عِنْدَهُ عَتَّى الليل ، يريدون : حَتَّى الليل ، فيقلبون الحاء عينا)[6] .

والعين والحاء صوتان مـخرجهما من أوسط الحلق ، يقـول سيبويه (. . .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٥٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ١٢ .

(٣) المؤمنون (٢٥) .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ١٢ ، وانظر المحتسب لابن جنى ١/ ٣٤٣ .

(٥) انظر : الإبدال ٨٦، ٨٧ .

(٦) انظر اللسان (حتا) .

ومن أوسط الحلق مُخْرَج العين والحاء)[1] . والعين صوت جهور ، أما الحاء فهى صوت مهموس[2] . ويؤدى قرب مخرجيهما إلى الإبدال .

وإذا كانت الحاء رخوةً كما ذكر سيبويه[3] ، فإن العين بين (.. الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء)[4] .

وينقل ابن منظور عن الخليل أن (... الحاء حرف مخرجه من الحلق ، ولولا بُحَّةٌ فيه لأشبه العين)[5] .

٢ - قلب الف المقصور ياءً :

ذكر ابن عقيل[6] أنّ هُذَيْل تقلب ألف المقصور المسند إلى ياء المتكلم - ياءً، وتدغمها فى ياء المتكلم وتفتحها ، نحو : عَصَيَّ . والمشهور فى لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع ، نحو : عَصَايَ ، وفَتَايَ .

واستشهد ابن عقيل على هذه الظاهرة بقول الشاعر[7] :

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ ؟

فـ (هَوَيَّ) جاء على لغة هُذَيْل بقلب ألف المقصور ياءً وإدغامها فى ياء المتكلم .

وقد علل سيبويه هذه الظاهرة بأن (... الألف خفية والياء خفية ،

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٣ .

(٢) انظر : السابق ٤/ ٤٣٤ .

(٣) نفسه .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٥ .

(٥) لسان العرب (باب الحاء) . وانظر أيضًا : سر صناعة الإعراب لابن جنى ١/ ٢٤١ .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٩٠ .

(٧) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٩٠ ، واللامات للزجاجى ٩٨ ، شرح المفصل ٣/ ٣٣ .

فكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان)[١] . وذهب ابن خالويه[٢] إلى أن ياء المتلكم لا يكون قبلها إلاّ مكسوراً ، فجعل قلبها إلى الياء لأنها من جنس الكسرة ، ولهذا كان ابن يعيش[٣] يرى ذلك وجهًا صالحًا فى القياس.

٣ - جواز إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عينه فى لامه :

ذكر ابن عقيل[٤] أن لغة تميم تختص بجواز الإدغام فى الفعل المُدغم عينه فى لامه ، إذا دخل عليه جازم ، نحو: (لم يَحُلّ) ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٥] .

٤ - الذون : في الرفع :

الذِّينَ : اسم موصول للمذكر العاقل ، يستخدم هكذا مطلقًا ، أى رفعًا ونصبًا وجرًا ، نحو : جاءنى الذين أكرموا زيدًا ، ورأيتُ الذين أكرموه ، ومررتُ بالذين أكرموه[٦] .

وقد ذكر ابن عقيل أنَّ بعض العرب يقولون : الَّذُونَ فى الرفع ، والَّذِينَ فى النصب والجر ، وهم بنو هُذَيْل[٧] واستشهد على هذه اللغة بقول الشاعر[٨] :

(١) الكتاب ٤/ ٤١٣ ، وانظر المحتسب ١/ ٧٦ .

(٢) انظر : مختصر فى شواذ القرآن ٥ ، والمحتسب ١/ ٧٦ ، والبيان ١/ ٧٦ ، وقراءة ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ البقرة (٣٨) .

(٣) انظر : شرح المفصل ٣/ ٣٣ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ٢٥٣ .

(٥) الحشر (٤) .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٤٤ ، وانظر التصريح ١/ ١٣٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ١/ ١٤٤ ، النوادر ٢٣٩ ، مغنى اللبيب ٥٣٥ ، التصريح ١/ ١٣٣ الأشمونى ١/ ١٤٩، وانظر معجم الشواهد العربية ٢/ ٤٥٧ .

(٨) انظر : الأشمونى ١/ ١٤٩ ، والتصريح على التوضيح ١/ ١٣٣ .

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وهذه الظاهرة التى أوردها ابن عقيل على أنها خاصة بـ (هُذَيْل) ، ذكر الأشمونى والشيخ خالد الأزهرى أنها لـ هُذَيْل أو عقيل .

ورواية البيت فى النوادر (نَحْنُ الَّذِينَ . . .)[1] ، وهذه الرواية تبطل موضع الاستشهاد .

٥ - (متى) : حرف جر :

ذكر ابن عقيل أنّ (متى) تكون جارة فى لغة هُذَيْل ، يقول (وأمّا (متى) فالجر بها لغة هُذَيْل ، ومن كلامهم : أَخْرَجَهَا مَتَّى كُمِّهِ ، يريدون : مِنْ كمه)[2] .

وقد استشهد ابن عقيل على هذه الظاهرة بقول الشاعر[3] :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

فـ (متى) هنا جارة على لغة هُذَيْل ، والبيت يروى (على حَبَشِيَّاتٍ)[4] بدلاً من (متى لجج) ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

والنحاة مختلفون فى معنى (متى) الجارة ، فقد ذهب فريق إلى أنها بمعنى (من) الابتدائية[5] ، والفريق الثانى يراها بمعنى (فى)[6] ، وثمة فريق ثالث

---

(١) النوادر لأبى زيد ٢٣٩ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٣/٦ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٣/٦ ، والخصائص ٢/٨٥ ، شرح شواهد المغنى للسيوطى ١/٣١٨ ، ٣١٩ ، خزانة الأدب ٧/٩٧ ، الأشمونى ٢/٢٠٥ ، الدرر ٢/٣٤ .

(٤) انظر : ديوان الهذليين ١/٥١ ، والبيت لأبى ذؤيب الهذلى .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٣/٦ ، والتصريح ٢/٢ ، والأشمونى ٢/٢٠٥ .

(٦) انظر : مغنى اللبيب ٤٤١ .

جعلها بمعنى (وسط)[1] .

تلك كانت الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل فى شرحه على ألفية ابن مالك منسوبة إلى هُذَيْل .

ثالثا : الظواهر النحوية المنسوبة إلى تميم :

تتمثل الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل على أنها مما تختص بها تميم ، فيما يلى :

١ - إهمال (ما) التميمية :

ذكر ابن عقيل أنّ (ما) فى لغة بنى تميم لا تعمل شيئًا ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ، وقد علّل ذلك بأنّ (ما) حرف لا يختص ، فهو يدخل على الاسم ، وعلى الفعل ، وما دام الأمر كذلك فحقه الا يعمل ، يقول (أمّا (ما) فلغة بنى تميم أنها لا تعمل شيئًا ، فتقول : مَا زَيْدٌ قائمٌ ، فزيدٌ : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عَمَلَ لـ (ما) فى شيء منهما ؛ وذلك لأن (ما) حرف لا يختص ، لدخوله على الاسم ، نحو : ما زيدٌ قائم ، وعلى الفعل نحو : ما يقوم زيدٌ ، وما لا يختص فحقُّه الاَّ يعمل)[2] .

٢ - إهمال (لا) التميمية :

ذكر ابن عقيل أن مذهب تميم إهمال (لا) وعدم إعمالها عمل (ليس) ، يقول (أمّا «لا» فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» ، ومذهب تميم إهمالها)[3] ، وقد أكد أبو حيان الأندلسى أنّ (النقل عن بنى تميم أنهم لا

---

(١) انظر : الاقتضاب ٣/ ٣٧٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢ .

(٣) نفسه ١/ ٣١٢ .

يعملونها - أى (لا) - إعمال ليس)[1] . وقد ذكر أن أكثر مَنْ أجاز إعمالها اشترط تنكير معموليها ، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وأن لا ينتقض النفى ، وأن لا يُفصَل بينها وبين مرفوعها[2] .

٣ - تقديم الاسم على (عسى) عند بنى تميم :

ذكر ابن عقيل أنّ (عسى) إذا تقدم عليها اسم - فى لغة بنى تميم[3] - جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، نحو : زيدٌ عسى أنْ يَقُومَ ، فعلى لغة تميم يكون فى «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» ، وأن يقوم فى موضوع نصب بـ (عسى) .

ويترتب على هذا فى لغة تميم أن يكون المؤنث نحو : هند عَسَتْ أن تقوم، والمثنى نحو : الزيدان عَسَيَا أن يَقُومَا ، والهندان عَسَتَا أنْ تَقُوما ، والجمع نحو : الزيدون عَسَوْا أن يقوموا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ[4] .

٤ - جواز الإتباع فى الاستثناء المنقطع عند بنى تميم :

ذكر ابن عقيل[5] انّ الاستثناء المنقطع يجب نصبه عند جمهور العرب إذا وقع بعد نفى أو شبهه ، نحو : ما قام القوم إلاّ حمارًا . وأمّا بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع[6] .

وهذا معناه أن بنى تميم يجيزون الإتباع ، فيقولون : ما قامَ القومُ إلاّ حمارٌ، وما ضربتُ القومَ إلاّ حمارًا ، وما مررتُ بالقوم إلاّ حمارٍ[7] .

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١١٠ .

(٢) انظر السابق .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٣ .

(٤) انظر السابق ، وانظر : الأشمونى ١/ ٢٦٦ ، والتصريح ١/ ٢٠٩ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٥ .

(٦) نفسه .

(٧) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٥ ، وانظر : سيبويه ٣/ ٣١٩ ، ٣٢٠ .

وقد أوضح سيبويه[1] أن النصب لغة أهل الحجاز ، جاءوا به على معنى (ولكن).

٥ - إعراب وزن (فَعَالِ) للعلم المؤنث :

ذكر ابن عقيل[2] أنّ العلم المؤنث إذا كان على وزن (فَعَالِ) ، فإنَّ مذهب بنى تميم إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل ، نحو : حَذَامِ ورقَاشِ ، والأصل : حَاذِمة ورَاقشة ، فعُدِل إلى حَذَامِ ، ورقَاشِ ، كما عُدِل عُمَرُ وجُشَمُ عن عامر وجاشم .

٦ - تصحيح ما عينه ياء :

ذكر ابن عقيل[3] أن لغة تميم تختص بتصحيح ما عينه ياء فيقولون : مَبْيُوع ومَخْيُوط . (فإذا بُنى مفعول من الفعل المعتل العين - بالياء أو الواو - وجب فيه ما وجب فى إفعال واستفعال من النقل والحذف ، فتقول فى مفعول من باع وقال : مَبِيعٌ ومَقُولٌ ، والأصل مَبْيُوعٌ ومَقْوُولٌ . فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، وواو مفعول ، فحذفت واو مفعول ، فصار مَبِيع ومَقُول - وكان حق مبيع أن يقال فيه مَبُوع ، لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء ، وندر التصحيح فيما عينه واو ، قالوا : ثوب مَصْوُونٌ ، والقياس مَصُونٌ . . .)[4] .

تلك كانت الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل فى شرحه منسوبة إلى بنى تميم .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٧ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٤/٤٥١ ، وانظر المنصف ١/ ٢٨٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٤/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

رابعا: الظواهر النحوية المنسوبة إلى أهل الحجاز:

تتمثل الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل على أنها مما تختص بها أهل الحجاز فيما يلى :

١ - إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس):

ذكر ابن عقيل أنّ أهل الحجاز يعملون (ما) كعمل (ليس) فى النفى، فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو : ما زيدٌ قائمًا[١] . واستشهد على هذه اللغة بقوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٢] ، وقوله تعالى ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٣] . وقول الشاعر[٤] :

أَبْنَاؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ   حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَاهُمُ أَوْلَادَهَا

بنصب أولادَها ، وقد ذكر أبو حيان الأندلسى أنها لغة الحجاز ، ونقل عن الكسائى (وأهل تهامة)[٥] . وقد ذكر ابن عقيل شروطًا ستة[٦] لإعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) ، مثل : الاّ يزاد بعدها (إنْ) والا ينتقض النفى بإلاّ ، والاّ يتقدم خبرها على اسمها وهو غير شبه جملة ، والاّ يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير شبه جملة ، والاّ تتكرر (ما) ، والاّ يبدل من خبرها موجب.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/١ .

(٢) يوسف (٣) .

(٣) المجادلة (٢) .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٣٠٢/١ ، وارتشاف الضرب ١٠٣/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٠٣/١ .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ٣٠٣/١ : ٣٠٧ .

٢ - إعمال (لا) الحجازية عمل (ليس):

ذكر ابن عقيل أنّ «لا» تعمل فى مذهب الحجازيين عمل (ليس) بشروط ثلاثة[١] :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو : لا رَجُلٌ أفضلَ منكَ ، ومثل قول الشاعر[٢] :

تَعزّ فَلاَ شَيءٌ على الأرض باقيًا ... ولاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقول الآخر[٣] :

نَصرتُكَ إذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِينَا

الشرط الثانى : ألاّ يتقدم خبرُها على اسمها ، فلا تقول : لا قائمًا رَجلٌ .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفى بـ (إلاّ) ، فلا تقول : لا رَجُلٌ إلاّ أفضلَ مِنْ زَيْدٍ ، بنصب أفضل ، بل يجب رفعه .

٣ - تقديم الاسم على (عسى) عند الحجازيين :

ذكر ابن عقيل أنّ (عسى) إذا تقدّم عليها اسم - جاز تجريدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز[٤] ، نحو : زيدٌ عسى أنْ يقوم ، فعلى لغة الحجاز لا ضمير فى (عسى) ، وأن يقوم - فى موضع رفع بـ (عسى) .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٣١٣ : ٣١٦ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٣١٣ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١١٠ ، ومغنى اللبيب ٣١٥ ، ٣١٦ ، والتصريح على التوضيح ١/ ١٩٩ ، والأشمونى ١/ ٢٥٣ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٣١٤ ، ومغنى اللبيب ٣١٦ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١١٠ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٣ ، والأشمونى ١/ ٢٦٦ ، والتصريح ١/ ٢٠٩ .

وتقول على لغة الحجاز[1] : هندٌ عسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ .

وقد عدّ ابن هشام[2] والشيخ خالد الأزهرى[3] الخلو من الضمير هو الأفصح ، واحتجا بقوله تعالى ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أن يَكُونُوا خَيْراً مِّنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أن يَكُنَّ خَيْراً مِّنْهُنَّ﴾[4] .

٤ - بناء (فَعَالِ) للمؤنث على الكسر :

ذكر ابن عقيل[5] أنّ مذهب أهل الحجاز فى العلم المؤنث إذا كان على وزن (فَعَالِ) ، نحو : حَذَامِ ، ورَقَاشِ - هو البناء على الكسر ، فتقول : هذه حَذَامِ ، ورأيتُ حَذَامِ ، ومررتُ بحَذَامِ .

ومثل هذا قول الشاعر[6] :

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذَامِ

فقوله (حَذَامِ) فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع ، وهذا على مذهب أهل الحجاز .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١/٣٤٣ ، والأشمونى ١/٢٦٦ ، والتصريح ١/٢٠٩ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٥٥ .

(٣) انظر : التصريح على التوضيح ١/٢٠٩ .

(٤) الحجرات (١١) .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٣/٣٣٦ .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ١/١٠٥ ، والاشتقاق ١١٨ ، وما بنته العرب على فَعَالِ ٨٩ ، واللسان (حذم، رقش) .

٥ - فك إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عينه فى لامه :

ذكر ابن عقيل[١] أن لغة أهل الحجاز تختص بفك إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عينه فى لامه ، نحو : (لم يَحْلُلْ) ومنه قوله تعالى ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾[٢] ، وقوله ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾[٣] .

تلك كانت الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل منسوبة فى شرحه إلى أهل الحجاز .

خامسًا : الظواهر النحوية المنسوبة إلى سُلَيْم :

تتمثل الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل منسوبة إلى (سُلَيْم) ، فيما يلى :

- إجراء القول مُجْرَى الظن مطلقًا :

ذكر ابن عقيل[٤] أنّ مذهب سُلَيْم إجراء القول مُجْرى الظَّن فى نصب المفعولين مطلقًا دون قيد أو شرط . وهذا يُخَالف ما عليه عامة العرب من إجراء القول مُجْرَى الظن بشرط أن يكون الفعل مضارعًا للمخاطب ومسبوقًا باستفهام ، ويجوز أن يفصل بينهما بشبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) .

وقد استشهد ابن عقيل على إجراء القول مجرى الظن فى لغة سُلَيْم مطلقًا بقول الشاعر[٥] :

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ٢٥٣ .

(٢) طه (٨١) .

(٣) البقرة (٢١٧) .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٦١ وما بعدها .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٦٢ ، التصريح ١/ ٢٦٤ ، الأشمونى ٢/ ٣٧ ، همع الهوامع ١/ ١٥٧ ، واللسان (يهن) .

قَالَتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً   هـذا لَعَمْـرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

فـ «هذا» مفعـول أول لـ (قالت) ، و (اسرائينا) مفعـول ثان ، وهذا جائز عند سُلَيْم ، مع كون الفعل (قالت) ماضيًا ، لأنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا .

وقد نقل صاحـب التصريح[1] عن ابن عـصفور أن البـيت لا حجة فـيه ، لاحتمال أن يكون (هذا) مـبتدأ و(اسرائينا) على تقدير مـضاف ، أى مسخ بنى إسرائيل ، فحذف المضاف الذى هو الخبر ، وبقى المضاف إليه على جره ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمية ، لأنه لغة فى إسرائيل .

تلك هى الظاهرة التى أوردها ابن عقيل منسوبة إلى سُلَيْم .

سادسا : الظواهر النحوية المنسوبة إلى بنى الحارث بن كعب :

تتمثل الظواهـر النحوية التى أوردها ابن عقيل منسـوبة إلى بنى الحارث بن كعب ، فيما يلى :

- اتصال الفعل بضمير يدل على عدد الفاعل الظاهر :

ذكر ابن عقيل أن مذهـب بنى الحارث بن كعب[2] أن الفعل إذا أُسـند إلى ظاهر مثنى أو مجـموع أُتِى فيه بعلامة تدل على التثنيـة أو الجمع ، نحو : قاما الزيدان ، وقـاموا الزيدون ، وقُمْنَ الـهندات . ومذهب جـميع العـرب تجريد الفعل من الضمير مع إسناده إلى الظاهر[3] .

(١) انظر : التصريح ١/ ٢٦٤ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٨٠ .

(٣) انظر : السابق ٢/ ٧٩ .

وقد استشهد ابن عقيل على هذه الظاهرة بقول الشاعر[1] :

تَوَلَّى قِتَالَ المَارقينَ بِنَفْسِهِ   وقد أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحميمُ

فـ (مُبْعَدٌ وحميم) مرفوعان بقوله (أسلماه) ، والألف فيه يدل على أن الفاعل لاثنين . وقول الشاعر[2] :

يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاء النَّخيلِ   أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

فـ (أهلى) مرفوع بقوله (يَلُومُونَنِي) ، والواو فيه يدل على أن الفاعل جمع .

وقول الآخر[3] :

رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي   فأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

فـ (الغوانى) مرفوع بقوله (رَأَيْنَ) ، والنون فيه للنسوة للدلالة على الفاعل جمع المؤنث ، والقياس (رأت الغوانى)[4] .

وقد ذكر ابن عقيل أنّ هذه اللغة القليلة قد عبّر عنها النحويون بلغة أكلونى البراغيث[5] ، وقد قيل إنها لغة طيئ أو أزد شنوءة[6] .

تلك هى الظاهرة المنسوبة إلى بنى الحارث بن كعب التى أوردها ابن عقيل فى شرحه على ألفية ابن مالك .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٨١ ، شذور الذهب ٢٢٦ ، مغنى اللبيب ٤٧٨ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٨٢ ، المفصل ٣/ ٨٧ ، ٧/ ٧ ، التصريح ١/ ٢٧٦ ، الأشمونى ٢/ ٤٧ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٨٣ ، شذور الذهب ٢٢٨ ، الأشمونى ٢/ ٤٧ .

(٤) انظر : العينى ٢/ ٤٧ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٨٥ .

(٦) انظر : مغنى اللبيب ٤٧٨ ، والأشمونى ٢/ ٤٨

سابعاً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى بنى أسد :

تتمثل الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل منسوبة إلى أسد فيما يلى :

- ضم فاء الفعل الثلاثى المعتل العين :

ذكر ابن عقيل(1) أنّ إخلاص الضم ، نحو : قُولَ ، وبُوعَ ، وجهًا من ثلاثة أوجه سُمِعت فى الفعل الثلاثى المجهول المعتل العين(2) .

وقد نسب ابن عقيل هذه اللغة إلى بنى دَبِير ، وبنى فَقْعَس ، وهما من فصحاء بنى أسد(3) ، واستشهد عليها بقول الشاعر(4) :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ -- لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فاشتريتُ

فـ (بُوعَ) فعل ماض للمجهول ، وهو ثلاثى معتل العين ، وقد أخلص ضم فائه .

وقد ذكر صاحب التصريح(5) أن الضم الخالص لغة قليلة موجودة فى كلام هُذَيل ، ونقل أنها تعزى لفقعس ودبير ، وحكيت عن بنى ضبة وبعض تميم ، وطائفة من متأخرى المغاربة .

تلك هى الظاهرة التى أوردها ابن عقيل منسوبة إلى بنى أسد .

---

(1) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ١١٤ وما بعدها ، وانظر شرح المفصل ٧/ ٧٠ .

(2) الوجهان الآخران هما : إخلاص الكسر ، نحو : قِيلَ ، وبِيعَ ، والإشمام وهو الاتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر . انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١١٤ ، ١١٧ ، وشرح المفصل ٧/ ٧٠ .

(3) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ١١٥ .

(4) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ١١٥ ، وشرح المفصل ٧/ ٧٠ ، مغنى اللبيب ٥١٣ ، التصريح ١/ ٢٩٥ . الأشمونى ٢/ ٦٣ .

(5) انظر : التصريح على التوضيح للأزهرى ١/ ٢٩٥ .

ثامناً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى عقيل :

تتمثـل الظواهر النحـوية التي أوردها ابن عقـيل منسوبة إلـى عُقَيْل ، فيما يلي :

- (لَعَلَّ) حرف جر :

ذكر ابن عقيل أنّ (لَعَلَّ) الجر بها لغة عُقَيْل[1] ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[2] :

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

فـ (أبي) مجرور بـحرف الجر (لَعَلَّ) على لغة عُقَيْل . والبيت يروى (أبا) فلا شاهد فيه[3] .

وقول الآخر[4] :

لَعَـلَّ اللهِ فَضَّلَكُـمْ عَلَيْنَا ... بِشَـيءٍ أَنَّ أُمَّكُـمُ شَـرِيمُ

فلفظ الجلالة مجرور بـ (لَعَلَّ) على لغة عُقَيْل .

ومجـرور (لَعَلَّ) في موضع رفـع بالابتداء ، بـدليل ارتفـاع ما بعده عـلى الخبرية ، ولإفـادتها معنى الـتوقع ، ولعدم تعلـقها بشيء فهـي حرف جر زائد دخل على المبتدأ ، كالباء في بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ[5] .

تلك هي الظاهرة التي أوردها ابن عَقِيل منسوبة إلى بني عُقَيْل .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٤ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٤ ، مغنى اللبيب ٣٧٧ ، ٥٧٦ ، شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/ ٦٩٢ ، همع الهوامع ٢/ ٣٣ ، ١٠٨ ، التصريح ١/ ١٥٦ ، ٢١٣ ، الأشمونى ٢/ ٢٠٥ .

(٣) انظر : الأشمونى ٢/ ٢٠٥ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٤ ، المقرب ٢١٢ ، التصريح ٢/ ٢ ، الأشمونى ٢/ ٢٠٤ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٥ ، ومغنى اللبيب ٣٧٧ ، ٥٧٦ ، والتصريح ١/ ١٥٦ ، ٢١٣ .

ثامنا : الظواهر النحوية المنسوبة إلى ربيعة :

تتمثل الظواهر النحوية المنسوبة إلى ربيعة ، فيما يلى :

- بناء (مَعْ) على السكون :

ذهب ابن عقيل[١] إلى أنّ تسكين عين (مَعْ) لغة ربيعة ، وهى عندهم مبنية على السكون ، وعدّ من ذلك قول الشاعر[٢] :

فَرِيشِى مِنْكُمُ وَهَوَاىَ مَعْكُـمْ وإِنْ كَانَـتْ زِيَارَتُكُـمْ لِمَامَا

ومذهب سيبوية أن الشاعـر مضطر إلى التسكين[٣] ، وقد خالفه المتأخرون فى ذلك ، ونُقِل عن الكسائى أن ربيعة تقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أبيك ، بالسكون ، ومن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ[٤] .

و (مع) اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، نحو : جلس زيد مَعَ عمروٍ ، وجاء زيد مَعَ بكرٍ . والمـشهور فيها فتح الـعين ، وهى مُعْرَبَة ، وفتحتهـا فتحة إعراب ، ومن العرب من يسكنها[٥] .

ومذهب فريق من الـنحاة أن (مَعْ) الساكنة العين تكـون حرفًا ، وقد عدّها سيبويه اسمّا[٦] . وقد ذهب ابن هشام[٧] إلى أنها اسم حتى مع تسكين عينها ، وأنّ تسكين العين لغة غَنْم وربيعة .

تلك هى الظاهرة التى أوردها ابن عقيل فى شرحه منسوبة إلى ربيعة .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٧٠ .

(٢) انظر : شـرح ابن عقيل ٣/ ٧٠ ، وسـيبـويه ٣/ ٢٨٧ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٨ ، ٥/ ١٣٨ والتصريح ٢/ ٤٨، ١٩٠ ، اللسان (معع) .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٧ .

(٤) انظر التصريح ٢/ ٤٨ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٧٠ .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٧٠ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٨.

(٧) انظر : مغنى اللبيب ٤٣٩، واللسان (معع) .

الخاتمة :

موضوع هذا البحث (الخصائص النحوية للقبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، دراسة تحليلية) .

لقد كشفت هذه الدراسة عن الخصائص النحوية للقبائل العربية التالية ، وهى :

١ - طيئ : وتختص باستخدام (ذو) الطائية .

٢ - هُذَيْل : وتختص بإبدال حاء (حتى) عينًا ، وقلب ألف المقصور ياءً ، وجواز فك إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عينه فى لامه ، واستخدام (الذون) بالواو فى الرفع ، واستخدام (متى) حرف جر .

٣ - بنو تميم : وتختص بإهمال (ما ، ولا) ، وجواز تقديم الاسم على (عسى) ، وجواز الاتباع فى الاستثناء المنقطع ، وإعراب وزن (فَعَالِ) العَلَم للمؤنث ، وتصحيح ما عينه (ياء) .

٤ - أهل الحجاز : وتختص بإعمال (ما ، ولا) عمل (ليس) ، وتقديم الاسم على (عسى) مع تجريدها عن الضمير ، وبناء (فَعَالِ) العَلَم للمؤنث على الكسر ، وفك إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عينه فى لامه .

٥ - سُلَيْم : وتختص بإجراء القول مُجْرى الظن مطلقًا .

٦ - بنو الحارث بن كعب : وتختص باتصال الفعل بضمير يدل على عدد الفاعل الظاهر .

٧ - بنو أسد : وتختص بضم فاء الفعل الثلاثى المعتل العين .

٨ - عُقَيْل : وتختص باستخدام (لعل) حرف جر .

٩ - ربيعة : وتختص ببناء (مَعْ) على السكون .

يتضح مما سبق أن الاستخدام النحوى لم يكن مطردًا عند العرب أجمعين ولكن بعض القبائل العربية كانت لها خصائص نحوية انفردت بها . وتكمن أهمية ابن عقيل فى نسبة هذه الظواهر النحوية إلى أصحابها مما يساعدنا على معرفة شىء عن الخصائص النحوية للقبائل العربية التى أوردها فى شرحه على ألفية ابن مالك . ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة .

كما تبين أن بعض الشواهد الشعرية التى استشهد بها ابن عقيل على بعض الظواهر النحوية التى انفردت بها هذه القبيلة أو تلك - لها روايات أخرى تبطل موضع الاستشهاد بها . فربما كانت هذه الظاهرة أو تلك مما دخل فى إطار الاستخدام اللغوى العام .

المصادر والمراجع :

١ - الاستراباذى - شرح الكافية لابن الحاجب - بيروت ١٩٨٢ م .

- شرح الشافية لابن الحاجب - تحقيق محيى الدين عبد الحميد وآخرين - بيروت ١٩٨٢ م .

٢ - الأشمونى - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - الحلبى (د. ت) .

٣ - الأعلم الشنتمرى - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب ، مطبوع بأسفل كتاب سيبويه - ط بولاق ١٣١٧ هـ .

٤ - ابن الأنبارى - الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٨٢ م .

- البيان فى غريب إعراب القرآن - تحقيق طه عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٩ م .

٥ - البغـــــدادى : - خزانة الأدب - تحـقيق عبد السلام هارون - الخانجى ١٩٧٧ م .

٦ - الجرجـــاوى : شرح شواهد ابن عقيل - الحلبى - د. ت .

٧ - أبو جعـفر النحاس - شـرح أبيات سيبـويه - تحقيـق وهبه متولـى عمر - القاهرة ١٩٨٥ م .

٨ - ابن جنى - الخصائص - تحقيق محمد على النجار - بيروت د. ت .

- المحتسب فى تبيين وجـوه شواذ القراءات والإيضاح عنـها - تحقـيق علـى النجـدى ناصف وآخـرين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ م .

- اللمـع فى العربية - تحـقيق حامد المؤمـن - بيروت ١٩٨٥ م .

- سر صناعـة الإعراب - تحقيق حسن هـنداوى دمشق ١٩٨٥ م .

- المنصف شـرح التصريف للـمازنى - تحقيق إبـراهيم مصطفى وآخرين - الحلبى ١٩٥٤ م .

٩ - أبو حيان الأندلسى - ارتشاف الضرب - تحقيق مصطفى النماس - القاهرة ١٩٨٤ م .

١٠ - خالد الأزهـرى - التصريح على التوضيح - الحلبى (د. ت) .

١١ - الزجاجى - الجمل - تحقيق على توفيق الحمد - بيروت ١٩٨٥ م .

- الإيضـاح فى علل الـنحو - تحـقيق مازن المـبارك - بيروت ١٩٧٩ م .

١٢ - ابن الســـــراج - الأصول فـى النحو - تحقيـق عبد الحسين الفـتلى - بيروت ١٩٨٥ م .

١٣ - أبو سعيد السيرافى - شرح كتاب سيبويهه - مخطوط - نسخة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٦١٨١ - ٢٦١٨٢ .

١٤ - ابن السكيت - الإبدال - تحقيق حسين محمد شرف - مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨ م .

- شرح كتاب سيبويه - الجزء الأول بتحقيق محمود حجازى ورمضان عبد التواب القاهرة ١٩٨٦ م .

١٥ - عبد السلام هارون - معجم شواهد العربية - الخانجى ١٩٧٢ م .

١٦ - سيبويه - الكتاب - ط بولاق ١٣١٧ هـ .

- تحقيق عبد السلام هارون - الخانجى ١٩٧٧ م .

١٧ - ابن السيد البطليوسى - الحلل فى شرح أبيات الجمل - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - هيئة الكتاب ١٩٨١ م .

١٨ - السيوطى - شرح شواهد المغنى - تصحيح الشنقيطى - بيروت د.ت .

- همع الهوامع - تحقيق عبد العال سالم مكرم وآخرين - الكويت ١٩٧٥ م .

- المزهر فى علوم اللغة - مطبعة السعادة ١٣٢٥ هـ .

١٩ - الشنقيطى - الدرر اللوامع على همع الهوامع - القاهرة ١٩١١ م .

٢٠ - الصغانى - ما بنته العرب على فَعَالِ - مطبوعات المجمع العلمى بدمشق - تحقيق د. عزة حسن - دمشق ٦٤ م .

٢١ - العدوى - شرح شواهد ابن عقيل - مطبوع بهامش شرح الجرجاوى د. ت .

٢٢ - ابن عصفور - المقرب فى النحو - تحقيق أحمد عبد الستار - بغداد [illegible] م .

- الممتع فى التصريف - تحقيق فخر الدين قباوة - بيروت ١٩٧٩ م .

- شرح جمل الزجاجى - تحقيق صاحب أبو جناح - العراق ١٩٨٢ م .

٢٣ - ابن عقيل - شرح ألفية ابن مالك - تحقيق محيى الدين عبد الحميد - القاهرة .

٢٤ - ابن مالك - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات - القاهرة ١٩٦٨ م .

٢٥ - المبرد - المقتضب - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٣ م .

- الكامل فى اللغة والأدب - بيروت - د.ت .

٢٦ - محمد بن يوسف بن سعيد السيرافى - شرح أبيات سيبويه - تحقيق محمد على سلطانى - دمشق ١٩٧٩ م .

٢٧ - ابن منظور - لسان العرب - ط دار المعارف المصرية .

٢٨ - ابن هشام مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - تحقيق مازن المبارك وآخرين - بيروت ١٩٧٩ م .

- شذور الذهب - تحقيق محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٧٨ م .

٢٩ - ابن يعيش - شرح المفصل للزمخشرى - القاهرة د. ت .

أسماء الأصوات فى محافظة أسوان

بين الأصول الفصيحة والاستعمال المحلى

د. عبد النعيم عبد السلام خليل

أولا: الإطار العام:

يهدف هذا البحث فى مجمله إلى دراسة هذا القسم من أقسام الكلم العربى بالتحديد ، وقد رأيت أن دراسة أسماء الأصوات من بين أنواع الكلم الأخرى ذات أهمية خاصة ، لأسباب عدة ، أذكر منها :

١ - إن الدراسات اللغوية والنحوية بمختلف مناهجها ومدارسها قديمها وحديثها ، لم تتناول هذا الموضوع بشكل يتناسب وأهميته فى الدرس اللغوى والنحوى ، باعتباره قسمًا خاصًا من أقسام الكلم يقف بإزاء الأقسام الأخرى ، كالفعل والاسم والحرف واسم الفعل ، التى تكوّن فى مجموعها مادة الدراسة اللغوية والنحوية بمختلف مدارسها ومناهجها قديما وحديثا ، ويبدو أن مرجع هذا الإهمال أو قل عدم التركيز من قبل النحويين واللغويين لهذا النوع من أنواع الكلم ، إنما يرجع فى نظرى ، إلى أن أسماء الأصوات ، كلمات لا تشكل محورا أساسيا فى دراسة الظاهرة الإعرابية من حيث التأثر والتأثير فى سلسلة الوحدات اللغوية السابقة واللاحقة على مستوى التركيب اللغوى من منطلق نظرية العامل ، حيث كانت ولا تزال أس الدرس النحوى ، ومن ثَمَّ

فإننا نجد البحث النحوى لا يخرج عن حدود تصنيف هذه الكلمات من حيث الاسمية والفعلية من بين أنواع الكلم ، والحكم عليها من حيث البناء والإعراب ، والتعريف والتنكير ، بالإضافة إلى حصرها وضبطها وغالبا ما يكون ذلك فى معرض حديثهم عن أسماء الأفعال التى هى أقرب الأنواع إليها، يقول السيوطى : « وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحظ النحوى أن يتكلم على بنائها »[1] .

فكأن لا مجال لدراسة هذه الأسماء إلا من حيث الحصر والضبط والبناء ، وتلك دائرة ضيقة لا تتناسب وأهمية هذه الكلمات فى الدرس اللغوى[2] .

٢ - إذا كانت المفردات اللغوية - فى عمومها - تتعرض فى حياتها إلى ما يسمى بانقراض الكلمات أو الفناء أو اختفاء بعض المفردات[3] . كما يفسره البعض ، فإن أسماء الأصوات أكثر عرضة لهذا الفناء أو الانقراض ، ذلك لأنها تستعمل فى بيئات معينة ومن ثَمَّ فإن مجال استعمالها ضيق للغاية بالرغم من أنها تشكل جزءا من الثروة اللغوية لأية لغة من اللغات ، ولا يمكن الاستغناء عنها بأى حال من الأحوال .

لذلك فإننى أعدُّ هذا البحث دعوة لإحياء هذه المفردات اللغوية التى هى جزء من ثروتنا اللغوية ، لأن كثيراً من هذه الأسماء أصبح غريبا حتى فى بيئته الريفية التى تعد أكثر البيئات استخداما لهذه الأصوات ، وهو أمر يذكرنا بما قاله الإمام السيوطى فى أثناء حديثه عن بعض الكلمات ذات الدلالة الغامضة ، حيث يقول : « وقد كان لذلك كله ناس يعرفونه ، وكذلك يعلمون ما نستغربه

---

(١) السيوطى : همع الهوامع . ص ١٠٧ .

(٢) انظر : Pei Mario : The story of language. p. 26.

(٣) انظر : استيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة . ترجمة د. كمال محمد بشر ص ١٨٨ وما بعدها .

اليوم ، ذهب هذا كله بذهاب أهله ، ولم يبق عندنا إلا الرسم الذى نراه »[1].

٣ - يتصل هذا الموضوع بجانب من جوانب علم اللغة التاريخى ، الذى يبحث تطور اللغة الواحدة عبر القرون أو بمعنى أدق التغير فى اللغة الواحدة ، على مدى الزمن[٢] ، وهو جانب نلحظ فيه قصوراً واضحًا فى درسنا اللغوى، كما يلتقى من ناحية أخرى مع جانب من جوانب علم اللغة الاجتماعى ، Sociolinguistics ، وهو جانب تفتقر إليه المكتبة العربية ، إذ أن ما كتب فى هذا العلم بالعربية وما ترجم من اللغات الأخرى[٣] لا يتناسب بحال من الأحوال مع أهمية علم اللغة الاجتماعى بين العلوم اللغوية الأخرى .

وعلم اللغة الاجتماعى Sociolinguistics يعنى ذلك الجزء من علم اللغة بمعناه العام الذى يدرس اللغة ، كظاهرة اجتماعية ثقافية إنه يعنى بدراسة العلاقة التى تربط اللغة بالمجتمع ومن ثم فإن له ارتباطًا بالعلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس الاجتماعى والأنثروبولوجى وجغرافية السكان ، وعلم الاجتماع[١].

---

(١) السيوطى : المزهر جـ ١ ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) د. محمود فهمى حجازى : مدخل إلى علم اللغة ص ٢٣ .

(٣) من المؤلفات التى تناولت صلة اللغة بالمجتمع موضوع علم اللغة الاجتماعى :

- كتاب الدكتور على عبد الواحد وافى : اللغة والمجتمع .
- كتاب يسبرسن : اللغة بين الفرد والمجتمع . ترجمة د. عبد الرحمن أيوب .
- كتاب الدكتور لويس : اللغة فى المجتمع . ترجمة د. تمام حسان .
- كتاب الدكتور عبده الراجحى : اللغة وعلوم المجتمع .
- كتاب هدسون : علم اللغة الاجتماعى . ترجمة د. محمود عبد الغنى عياد .
- كتاب الدكتور كمال محمد بشر . علم اللغة الاجتماعى . مدخل .

(١) Peter Trudgill : Sociolinguistics, an introduction to language and society. p. 32 .

Sociolinguiistics then is that part of linguistics which is concerned with = language as a social and cultural phenomenon. it investigates the field of

وهو علم حديث العهد بالوجود قياسًا ببقية العلوم اللغوية الأخرى ، فقد ظهر المصطلح sociolingustics بعد الحرب العالمية الثانية تاليا لمصطلحين آخرين هما علم اللغة الاثنولوجي Ethnolinguistics وعلم اللغة النفسي Psycholinguistics حيث ظهر الأول أواخر الأربعينات والثاني أوائل الخمسينات والثالث أوائل الستينيات[1] .

وتقوم الدراسة في هذا العلم في إحدى ركائزها على ما يسمى بالسياق الاجتماعي أو المقام context of situation ، وهو يعنى دراسة الحدث اللغوى في محيطه الاجتماعي ، مع الأخذ في الاعتبار كل ما يحيط بهذا الحدث في واقعه ، من أشخاص وأشياء ، وحركات تعين على فهمه في سياقه العام ، ومن ثم فهو يعنى بدراسة الواقع اللغوى في أشكاله المتنوعة باعتبارها صادرة عن معان اجتماعية مألوفة أو غير مألوفة ، وذلك من خلال النهر المتدفق للتبادل الاجتماعي اليومي[2] .

إن المقام أو السياق الاجتماعي Context of situation ليس مجرد مكان يلقى فيه الكلام وإنما هو إطار اجتماعي ذو عناصر متكاملة آخذ بعضها بحجز بعض ، فهناك الموقف كله بمن فيه من متكلمين وسامعين وعلاقتهم بعضهم ببعض ، وهناك كذلك ما في الموقف من الأشياء والموضوعات المختلفة التي تفيد في فهم الكلام والوقوف علي خواصه[3] .

وإذا كان الوقوف على المعنى الدلالي للحدث اللغوى بين الإنسان والإنسان

---

* language and society and has close connections with the social sciences especially social psychology, anthropology, human geography and sociology.

(1) د. عبده الراجحي : اللغة وعلوم المجتمع ص ٧ ، ص ٨ .

(2) د. عبده الراجحي : السابق ص ١٠ .

(3) د. كمال محمد بشر . دراسات في علم اللغة . القسم الثاني ص ٦٥ .

يحتاج إلى الأخذ فى الاعتبار كل ما فى المقام من شخوص وأشياء تعين على فهمه ، فإن الوقوف على المعنى الدلالى لأسماء الأصوات وسيلة الاتصال بين الإنسان والحيوان - أدعى للوقوف على كل هذه الأشياء ، فإذا قال شخص للماعز «سِسْ» - اسم صوت لدعاء هذا الحيوان - فإن علينا أن نلاحظ ما يصحب هذا الصوت من حركات تودد إلى هذا الحيوان تشعره بالأمان والاطمئنان ، وذلك أن الداعى يمد يده بأعواد من البرسيم مثلا أو غيرها بقصد إغرائه ليقبل عليه ، وكذلك إذا قلنا للكلب «جِرْ» - اسم صوت لزجر الكلب وطرده - فإن هذا الصوت يصحبه من التنغيم ما يوحى بالمقصود ، بالإضافة إلى تجهم الوجه ، وعبوسه ، وإذا قلت للقطة «بس» بكسر الباء وسكون السين، فإنه يتطلب من التنغيم والتلوين الموسيقى ما يتطلبه اسم الصوت السابق، وعكس ذلك تمامًا إذا قلت لها «بسيس» - اسم صوت لحث هذا الحيوان على الإقبال ، فإنَّ هذا الصوت يصحبه من اللين والرقة ، والنغم الهابط ما يشجع هذا الحيوان على الإقبال ، ذلك أن نطق المقطع الأول يتطلب شيئًا من الإمالة تشبه إمالة الألف فى القراءات القرآنية ، حتى تنتهى هذه الإمالة باختفاء السمات الصوتية لفونيم السين تمامًا ، ثم يبدأ المقطع الثانى بفتح الياء وسكون السين ، وهذا الصوت بهذه الطريقة من النطق أكثر دلالة على فعله من قول بعض سكان المدن « بس بس » لاستدعاء هذا الحيوان ، فليس فيه من التنغيم ما يغرى الحيوان على الإقبال .

إن دراسة هذه الكلمات يجب أن تأخذ فى الاعتبار كل تلك الجوانب الصوتية المصاحبة للصوت التى تجعل الكلمة تحمل قيمة صوتية ، تختلف بشكل كبير عن بقية الوحدات اللغوية مجردة عن هذه الجوانب الصوتية فى سياقها اللغوى ، وقد أطلق اللغويون على ذلك ما يسمى باللغة الجانبية ، paralanguage » وهو مصطلح يطلقه اللغويون على الجوانب الصوتية التى

تصاحب الكلام ، فهى ليست تلك الألفاظ التى ينطقها المتكلم ، ولكنها حالة الصوت عند نطق الألفاظ ارتفاعًا وانخفاضًا أو تنغيما أو غير ذلك[1] .

إن دور هذه اللغة الجانبية بما تحمل من موازين صوتية كميزان طبقة الصوت وميزان الصوت المنفتح وميزان البطء والسرعة ، يظهر بشكل جلى فى هذه الأسماء إذ المعنى الدلالى لها لا يقف عند حدود ألفاظها ، وإنما يتعدى ذلك ليأخذ فى الاعتبار درجات الصوت من حيث الارتفاع والانخفاض والتلوين النغمى ، وغير ذلك مما يصحب هذا الصوت فى سياقه الحى ، ويشكل جزءا من دلالته ، وقد أدرك القدماء دور اللغة الجانبية فى التعبير عن الدلالة ، يقول ابن جنى : « وقد حذفت الصفة ، ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم « سير عليه ليل » وهم يريدون ليل طويل ، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله «طويل» ، أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول «كان والله رجلا» فتزيد فى قوة اللفظ بـ «الله» هذه الكلمة وتتمكن من تمطيط الكلام وإطالة الصوت بها وعليها، أى رجلا فاضلا أو شجاعًا أو كريما أو نحو ذلك[2] . ومن بين ما يجب أن يؤخذ فى الحسبان عند دراسة هذه الأصوات لبيان المراد منها ، ويدخل فى نطاق سياق الحال context of situation ، ما يطلق عليه فى الدرس اللغوى المعاصر kinesics وترجمته علم الحركة الجسمية[3] ، ويقوم هذا العلم

---

(١) د. عبده الراجحى : اللغة وعلوم المجتمع ص ٣٨ .

(٢) ابن جنى : الخصائص جـ ٢ ص ٣٧٢ ، ص ٣٧٣ .

(٣) انظر : د. فاطمة محجوب : دراسات فى علم اللغة ص ١٥٩ .

على استخدام الإنسان حركات جسمه فى عملية التوصيل بما يفيد فى فهم العملية اللغوية وبما يفيد آخرا فى البناء الاجتماعى .

والذى يدعو الإنسان إلى استخدام الحركة الجسمية فى عملية التوصيل ، إما الانفعال ، أو إدراكه أنه لا يستطيع أن يفصح تمامًا عما بداخله نحو من يوجه إليه الحديث ، فإذا قابلت سائحا مثلا لا أجيد لغته ، فإننى أحاول أن أحادثه مستخدمًا بعض الحركات الجسمية والإشارات وغير ذلك مما يقرب مفهوم الرسالة ، وذلك أوضح ما يكون عند الاتصال بالحيوان ، فالإنسان يستعين بحركات جسمه ظنا منه أنه يقرب ما يريد أن يفضى به إلى هذا الحيوان الأعجم، وهذه الحركات والإشارات هى جزء من سياق الحال ، يقول الدكتور عبده الراجحى « إن دراسة الحركة الجسمية لا تتم بعزل عناصرها وتحليلها فحسب ، وإنما يقتضى وضعها فى سياق حدوثها ، وهو تطبيق لنظرية سياق الحال Context of situation فى الدرس اللغوى كما ازدهرت عند فيرث »[2] .

* * *

فقد فرضت طبيعة هذا البحث أن يكون الحديث فى محورين أساسيين تتفرع منهما أفكار جزئية ، هما :

١ - أسماء الأصوات فى العربية الفصحى ، التى تتمثل أرقى أساليبها فى القرآن الكريم والحديث الشريف ، والشعر العربى فى أرقى عصوره ، وما ورد عن العرب من آثار نثرية ، وينتظم هذا المحور التعريف بهذه الأصوات وحصرها وضبطها والتعريف بها وتوضيح معانيها حتى يتسنى لنا الموازنة بينها وبين ما ورد من هذه الأسماء وتستخدمه عاميّة أسوان فى وقتنا هذا .

---

(١) د. عبده الراجحى : السابق ص ٤٤ .

(٢) د. عبده الراجحى : السابق ص ٥٢ .

٢ - **أسماء الأصوات فى عاميّة محافظة أسوان ، أقصى محافظات** جمهورية مصر العربية من ناحية الجنوب ، بكل مراكزها ومدنها وقراها التى تمتد من مدينة السباعية على حدود محافظة قنا من ناحية الشمال إلى حدود مدينة أبى سمبل أقصى جنوب المحافظة على الحدود السودانية ، وقد لاحظت أن هناك فروقا صوتية واضحة بين لهجات قرى ومدن ومراكز محافظة أسوان نظرًا للفواصل الطبيعية التى تفصل بين كثير من هذه البلاد كنهر النيل مثلا حيث تقع بعض هذه القرى غرب نهر النيل وبعضها فى الشرق ، وكذا الجبال والطرق الوعرة ، التى يصعب معها الانتقال من قرية إلى أخرى ومن مكان إلى آخر ، وإن كانت هذه الفواصل لم تعد الآن فواصل طبيعية تقف عائقا بين اتصال السكان بعضهم ببعض ، نظرًا لسهولة المواصلات فى هذا العصر ، وانتعاش الحالة الاقتصادية عن ذى قبل ، والتشكيلات السياسية التى تفرض على السكان نوعًا من الاتصال الدائم .

ومن ثم فإن الحديث فى هذا المحور سيتركز حول حصر وضبط أسماء الأصوات فى جميع قرى ومدن المحافظة لنعرف ما كان منها باقيا على صيغته فى العربية الفصحى وما أصابه شيء من التطور والتغير وما استحدث منها مما لا نجد له أصولا فى العربية القديمة ، بعقد مقارنة بين هذه الأسماء فى صيغتها القديمة وما يستخدم منها حتى الآن فى عامية أسوان ، وهو موضوع البحث .

ثانيا : أسماء الأصوات فى العربية الفصحى :

يكاد يجمع النحويون العرب على أن الكلم فى اللغة العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف ، جاء ذلك فى كتاب سيبويه أول مؤلف نحوى تحت عنوان : « هذا باب علم ما الكلم فى العربية » ، يقول : « فالكلم اسم

وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل »[1] ، وقد نهج هذا النهج جمهور النحويين بعده بصريين وكوفيين ، ومنهم الكسائى والفراء والمبرد والزجاج والفارسى وابن جنى والرمانى وابن فارس والزمخشرى وابن الأنبارى وابن يعيش وابن الحاجب ، وابن عصفور وغيرهم كثيرون .

ويبدو أن النحويين العرب قد تأثروا فى هذه القسمة بالنحويين الهنود حيث قسم هؤلاء الكلمة إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[2] . وقد رأى بعض المحدثين أن العرب قد تأثروا فى قسمتهم هذه بما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة من تقسيمهم الكلم إلى أجزاء ثلاثة[3] .

غير أن ابن صابر من النحويين العرب قد خرج على هذه القسمة الثلاثية وأضاف قسمًا رابعًا لأقسام الكلم ، أطلق عليه الخالفة يقول السيوطى فى ترجمته : « أحمد بن صابر أبو جعفر النحوى الذاهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعًا سماه الخالفة ، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير »[4] ، وقال فى الأشباه والنظائر ، « وقال أبو حيان : زاد أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا سماه الخالفة وهو اسم الفعل »[5] وأكد هذا فى همع الهوامع ، يقول : « وزعمها ابن صابر قسمًا رابعًا زائدًا على أقسام الكلم الثلاثة سماه الخالفة[6] ، وهو يقصد بالخالفة أسماء الأصوات والأفعال ، غير أن هذا الرأى من ابن صابر لم يعره النحويون اهتمامًا واعتبروه غير قائم ، لأنه يخالف ما أجمع عليه جمهور النحويين ،

---

(١) سيبويه : الكتاب جـ ١ ص ١٢ .

(٢) د. احمد مختار عمر : البحث اللغوى عند الهنود وأثره على اللغويين العرب . ص ١٣٢ .

(٣) انظر : د. إبراهيم انيس : من أسرار اللغة ص ١٩٣ ، ص ١٩٥ .

(٤) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ ص ٣١١ .

(٥) السيوطى : الأشباه والنظائر جـ ٣ ص ٢ .

(٦) السيوطى : همع الهوامع جـ ٢ ص ١٠٥ .

يقول الصبان : « والنحويون مجمعون على تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف ، إلا من لا يعتد بخلافه[1] ، وهو يقصد أبا جعفر بن صابر صاحب هذا الرأى ، ويقول ابن هشام مؤيدًا ما صرح به الصبان : « ثم قلت : وهى اسم ، وفعل وحرف ، وأقول الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير ، أجمع على ذلك من يعتد بقوله »[2] ، وفى قوله « لا غير » و « أجمع على ذلك من يعتد بقوله » تأكيد للقسمة الثلاثية ، وإهمال تام ، بل إنكار لما يراه ابن صابر من إضافة القسم الرابع إلى هذه الأنواع ، غير أن ما قاله ابن صابر قد لقى قبولاً عند بعض المحدثين من اللغويين ، فقد رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن الكلمة تنقسم إلى اسم وضمير وفعل وأداة[3] ، ورأى آخرون أنها تنقسم إلى اسم وفعل وأداة وكنايات[4] ، بينما رأى الدكتور تمام أنها تنقسم إلى سبعة أقسام هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير والخالفة والظرف والأداة[5] ، ووافقه على ذلك الدكتور مصطفى الساقى ، وعندما أن الخالفة تنقسم إلى أربعة أقسام هى :

١ - خالفة الإخالة . ٢ - خالفة الصوت .

٣ - خالفة التعجب . ٤ - خالفة المدح[6] .

والحق أن هذا الرأى الذى قال به ابن صابر منذ أخريات القرن السابع وأوائل القرن الثامن الهجريين ، له ما يؤيده من الشواهد والأدلة التى تجعل

---

(١) الصبان : حاشية الصبان جـ ١ ص ٢٣ .

(٢) ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ١٣ .

(٣) د. إبراهيم أنيس : السابق ص ٣٩ .

(٤) د. مهدى المخزومى : فى النحو العربى . قواعد وتطبيق ص ٤٥ .

(٥) د. تمام حسان : اللغة العربية . معناها ومبناها . ص ٩٠ .

(٦) د. فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربى . ص ٢١٤ ، ص ٢٦٨ .

لهذه الأسماء قسمًا رابعًا يقوم بذاته ، ذلك أن القدماء حينما أدرجوا هذه الأسماء من بين أنواع الأسماء ، التى حدوها بقولهم : إن الاسم هو ما له معنى فى ذاته وليس الزمن جزءًا منه ، بالإضافة إلى قبولها علامات خاصة تمتاز بها عن بقية أنواع الكلم لخصها ابن مالك فى قوله :

بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل

أقول : إنما كان ذلك من منطلق قبول بعض أسماء الأصوات للتنوين وهو علامة من علامات الأسماء ، مثل « غاقٍ » ، اسم صوت لحكاية صوت الغراب ، و « جوبٍ » اسم صوت لزجر الإبل ، و « حاىٍ » اسم صوت لزجر الإبل ، و « جاهٍ » اسم صوت لزجر الجمل ، و « عاجٍ » اسم صوت لزجر الناقة .

وقد اعتبروا هذا النوع من التنوين من تنوين التنكير الذى يلحق بعض الأسماء للفرق بين المعرفة منها والنكرة ، يقول الرضى فى شرح الكافية « وتعتبر مثل ذلك في اسم الصوت ، فغاقِ بلا تنوين حكاية لصوت مخصوص لغراب مخصوص ، وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير تخصيص[1] .

ويقول الزجاجى : « والمعنى الثالث الذى يدخل التنوين من أجله هو أن يكون فرقًا بين الأسماء المعرفة والنكرة فى بعض الأسماء خاصة ، وهى الأسماء التى فى أواخرها زوائد فى الألفاظ الأعجمية نحو عمرويه وبكرويه وسيبويه وكذلك الأصوات وحكاياتها يقال : قال الغراب غاقِ إذا أرادوا التعريف كأنهم قالوا : قال الصوت الذى تعرفه وسمعت به فلم ينونوه فإذا أرادوا التنكير نونوا فقالوا : قال الغراب غاقٍ ، هذا ، كأنهم قالوا : قال صوتا من الأصوات ، وكذلك جميع الأصوات ، والحكايات والزجر يفرق بين

---

(١) الرضى : شرح الكافية جـ ١ ص ١٣ .

معرفتها ونكرتها بالتنوين[1] . هذا التنوين الذى ألحقوا بسببه هذه الكلمات بالأسماء سبب غير كافٍ - فى نظرى - لهذا الإلحاق وذلك للأسباب التالية :

(أ) إن هذا التنوين أضعف ميزة من تلك الميزات التى تتميز بها الأسماء عن بقية أنواع الكلم ، والدليل :

١ - أن بعضا من الأسماء التى لا خلاف على اسميتها بينهم لا تقبل التنوين ، وهى تلك التى يطلقون عليها الأسماء الممنوعة من الصرف ، كما فى «يزيد» علمًا على شخص ، وحضرموت البلد المعروف .

٢ - أن التنوين قد يلحق بعض الأفعال ، بغض النظر عن نوع هذا التنوين، إذ لا خلاف بين أنواع التنوين كلها فى قيمتها الصوتية ، التى يحملها هذا الاصطلاح ، وذلك كما فى قولهم « وقولى إن أصبت لقد أصابن » ، وقوله جل ذكره : ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[2] بل إنه قد يلحق بعض الحروف كما فى قول الشاعر :

قالت بنات العم يا سلمى وإنن   كان فقيرا معدمًا قالت وإنن

٣ - أن نون التوكيد الخفيفة التى تلحق المضارع والأمر لا تختلف عن التنوين من حيث القيمة الصوتية ، وإن اختلفت عنه فى الدلالة والرسم فإن قلت : اكتبن ، فلا فرق صوتيا بين النون الساكنة التى لحقت هذا الفعل فى آخره ، وبين النون التى تلحق آخر كلمة محمد ، فى قولنا : محمدٌ .

(ب) إن أسماء الأصوات التى وردت منونة قليلة العدد إذا ما قورنت بتلك التى جاءت غير منونة ، وقد حصر بعض الباحثين أسماء الأصوات المنونة فى

(١) الزجاجى : الإيضاح فى علل النحو . ص ٩٨ ، ٩٩ .
- وانظر : المبرد : المقتضب . جـ ٣ ص ١٧١ .

(٢) العلق : الآية (١٥) .

أربعة هى : بخٍ بخٍ ودجٍ وعاجٍ وغاقٍ[1] .

(جـ) أن هذا التنوين الذى يلحق هذه الكلمات ، قد عَدَّه بعض الباحثين المحدثين شاذا ، موافقًا فى ذلك بعض القدماء ، يقول : « والذى أذهب إليه أن تنوين تلك الألفاظ إنما هو من التنوين الشاذ ، وهو نوع من أنواع التنوين ذكره بهذا الاسم ابن هشام والسيوطى[2] ، ورأى آخرون أن هذا التنوين من قبيل التكثير لاكتمال البنية الأساسية لهذه الكلمات يقول : « التنوين فى صه ومه ليس تنوين التنكير الذى هو من خصائص الأسماء هكذا ، ولكنه نون لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلمية فى الثلاثى ، ولذلك لم ينون فيها ما كان كثير الحروف[3] .

ومن ثمَّ فإن حكم النحويين باسمية هذه الكلمات من هذا المنطلق ، حكم يعوزه الدليل ، ويحتاج إلى إعادة نظر .

أما حدهم لهذه الكلمات فإنهم كادوا يجمعون على أنها كلمات وضعت لخطاب ما لا يعقل أو ما هو فى حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الأصوات[4] ، وفى همع الهوامع « أسماء الأصوات ما وضع لزجر ما لا يعقل كأو بلفظ أو العاطفة لدعاء الفرس ، أو حكاية صوت لحيوان أو اصطكاك أجرام كغاق بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب ، وطاق ، بطاء

---

(١) د. محمد عبد الله جبر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات فى اللغة العربية ص ١٣ وينبغى أن نشير إلى ان الأصوات التى وردت منونة أكثر من هذه الأربعة :

انظر : الرضى : شرح الكافية ص ٨٢ ، وما بعدها .

(٢) د. محمد عبد الله جبر : السابق ص ٢٠ .

(٣) د. مهدى المخزومى : فى النحو العربى . نقد وتوجيه ص ٢٠٢ ، ص ٢٠٣ .

(٤) الصبان : حاشية الصبان جـ ٣ ص ٣٠٨ .

مهملة وكسر القاف لحكاية صوت الضرب[1] . وقد قسموا هذه الأصوات إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يطلق عليه حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العجم كغاق ، أو عن الجمادات كطق .

الثانى : ما يطلق عليه أصوات خارجة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان فى أنفسهم كاف وتف .

الثالث : أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها إما المجئ كالفاظ الدعاء نحو : جوت وقوس ، وإما الذهاب كهلا وهج وهجا ، وإما أمر آخر كسأ للشرب ، وهدع للتسكين[2] .

ومن الأحكام التى رصدها النحويون لهذه الأصوات :

(أ) عدم احتياجها فى إفادة المراد إلى شىء آخر ، ويقصد بذلك أنها لا تحتاج إلى ضميمة أخرى فى إفادة المراد .

(ب) أنها مفردة لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال ، فالأولى من قبيل المفردات ، والثانية من قبيل المركبات[3] .

(جـ) أنها مبنية لمشابهتها الحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال ، يقول الخضرى : « فالأرجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة ، فى أنها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء ، وحرف التنفيس ، فلا محل لها من الإعراب[4] .

---

(١) السيوطى : همع الهوامع جـ ١ ص ١٠٧ .

(٢) انظر : الرضى : شرح الكافية جـ ٢ ص ٧٩ وما بعدها .

(٣) انظر : الخضرى : حاشية الخضرى جـ ٢ ص ٩٢ .

(٤) الخضرى : حاشيته جـ ٢ ص ٩١ .

ويرى بعض المحدثين أن السبب فى بنائها ، هو مجرد استعمال العرب الأوائل[1] غير أن بعض هذه الأسماء يستعمل معربا لوقوعه موقع المتمكن ومن ذلك قولهم :

تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام

وقول الآخر :

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم

وقول الثالث :

قد أقبلت عزة من عراقها ملصقة السرج بخاق باقها[2]

(د) أنها لا تأخذ محلا إعرابيا ، ذلك أن المحل الإعرابى يقوم أساسًا على علاقة الوحدة اللغوية بالوحدات السابقة واللاحقة لها فى التركيب اللغوى ، ولما كانت أسماء الأصوات والخوالف عامة لا تتبدل علاقاتها ، بل لا تتغير تراكيبها ، فإن فكرة الموقع الإعرابى والمحل غير واردة[3] بل إن من المحدثين من يرى استبعادها من نطاق التراكيب النحوية بل من أقسام الكلم[4] .

(هـ) أنها لا تأخذ وظيفة نحوية تبعا لذلك فلا تكون مبتدأ أو خبرا ، أو فاعلا ، أو نائبا عن الفاعل ، أو مفعولا ، إلا إذا قصدت ألفاظها فحينئذ تأخذ وظيفة نحوية شأن بقية الوحدات اللغوية الأخرى[5] .

---

(١) عباس حسن : النحو الوافى جـ ٤ ص ١٦٤ .

(٢) انظر الخضرى : السابق ص ٢١١ وما بعدها .

(٣) د. محمد عبد الله جبر : أسماء الأفعال والأصوات ص ٧٤ .

(٤) انظر : فندريس : اللغة ص ١٥٥ .

(٥) انظر عباس حسن : النحو الوافى جـ ٤ ص ١٦٥ .

(و) أنها جامدة تلتزم صورة واحدة لا تتغير ، ولا ترتبط بمعنى زمنى معين بل لا تعبر عن أى معنى زمنى[1] .

تلك هى الأحكام التى رصدها النحويون لهذه الكلمات ، ولنا على هذه الأحكام من الملاحظات ما يلى :

١ - يجب أن نفرق بين نوعين من هذه الأسماء ، يتميز كل منهما عن الآخر تميزا واضحا ، وهما أسماء الأصوات التى يخاطب بها ما لا يعقل من الحيوان ، وما فى حكمه من الآدميين ، وأسماء الأصوات التى هى للمحاكاة لا أكثر ، فالأولى لا تختلف كثيراً عن الوحدات اللغوية الأخرى فى النظام اللغوى ، إلا بالقدر الذى يميز كل نوع من أنواع الكلم بمميزات خاصة ، تفرق بينه وبين الأنواع الأخرى ذلك لأنها تحمل دلالة يفهمها المخاطب ، ندرك ذلك فى بيوتنا مع الحيوانات الأليفة ، ونراه فى الأماكن العامة التى توجد فيها هذه الحيوانات كحدائق الحيوان ، فالحيوان يفهم من عينىّ حارسه ما يريده منه قبل أن ينطق به فضلا عن إدراكه أوامره ونواهيه ، وقد اكتسب الحيوان دلالة بعض هذه الألفاظ عن طريق التدريب المتكرر وسماعه لها كثيراً مرتبطة بالمثيرات سلبا أو إيجابًا ، وهو الشىء نفسه بالنسبة للإنسان إذ يفهم من حال الحيوان ما يريد أن يعبر عنه لو كان متكلما ، وهو ما عبر عنه عنترة متحدثا عن فرسه « وشكا إلى بعبرة وتحمحم » . يقول الجاحظ : « ولعمرى أنّا نفهم عن الفرس والحمار والكلب والسنور والبعير كثيراً من إرادته وحوائجه وقصوره كما نفهم من إرادة الصبى فى مهده »[2] .

---

(١) جمع الدكتور فاضل مصطفى الساقى مميزات الخوالف بأنواعها ، الإخالة والصوت والتعجب والمدح فى عشرين نقطة .

انظر : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ص ٢٥٣ ، ص ٢٥٤ .

(٢) الجاحظ : الحيوان جـ ١ ص ٣٢ .

أما النوع الثانى فهو لا يزيد عن تقليد أو محاكاة الإنسان لأصوات الكائنات، فهو يحاول ما أمكن أن يردد ما يسمع من أصوات الحيوانات والطيور، واصطكاك الأجرام ، فيقول مقلدا صوت الغراب غاق ، ووقع الضرب طق ، ومن ثم فقد اعتبر بعض النحويين أن هذه الأصوات ليست موضوعة أصلا ، فلا تكون اسمًا بل لا تكون كلمة لأنها تدل بالطبع لا بالوضع ، ومثلها الأصوات التى يصدرها الإنسان بغريزته تعبيرًا عن الحزن أو الفرح أو الغضب أو الألم ، أو الأصوات اللاإرادية ، فهى لا تشكل شيئًا فى النظام اللغوى لأية لغة .

وعلى هذه الأصوات ارتكز البعض فى تفسير نشأة اللغة حيث رأى أصحاب نظرية البو - واو Bow - wow أن اللغة الإنسانية إنما نشأت نتيجة لتقليد أصوات الطبيعة فحينما أراد الإنسان الأول ، أن يميز بين الكائنات بأسماء دون الأشكال ليتحدث عنها ، أو يشير إليها فى غير وجودها أخذ فى محاكاة أصواتها الطبيعية ، ويقول أصحاب نظرية pooh - pooh إن اللغة الإنسانية يرجع أصلها إلى الشهقات والتأوهات التى كانت تصدر عن الإنسان بصورة غريزية للتعبير عن الفرح أو الحزن أو الغضب أو الألم أو غير ذلك من الانفعالات[1] .

٢ - قول النحويين إن أسماء الأصوات لا تحتاج إلى شىء آخر فى إفادة المراد منها ، إنما كان ذلك لاستغناء هذه الكلمات عن الضمائم الأخرى بسياق الحال context of situation وهو أهم عناصر الدلالة ، فحين قالوا : «عدس» لزجر البغل ، إنما كانت الإفادة ، ودلالة الكلمة عن المعنى المفهوم بمعونة السياق

---

(١) انظر : Milkaivic: Trends in linguistics (p. 15)

- د. حلمى خليل : مقدمة لدراسة اللغة ص ١٠٦ .

ومن ثم فقد أغنى سياق الحال عن كل الضمائم الأخرى التى تحتاج إليها الكلمة للإفادة ، وهو ما يؤكده ابن جنى فى الخصائص فى أكثر من موضع . يقول : « وكذلك قول الآخر قلنا لها قفى قالت قاف لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئًا آخر من جملة الحال فقال مع قوله قالت قاف (وامسكت بزمام بعيرها) أو « عاجت علينا » لكان أبين لما كانوا عليه ، وأدل على أنها أرادت وقفت أو توقفت دون أن يظن أنها أرادت « قفى لنا » ، أى يقول لى « قفى لنا » ، متعجبة منه ، وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها «قاف» إجابة له ، لا رد لقوله ، وتعجب منه فى قوله « قفى لنا »[1] .

فليس الوقوف على دلالة الكلمة مقصورا على تلك الوحدات اللغوية السابقة واللاحقة للكلمة ، أو حتى الوظائف الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية التى تشغلها الكلمة فى التركيب ، وإنما يحتاج أول ما يحتاج إلى سياق الحال أو الموقف الذى يتخيله السامع حتى وإن لم يحضره ويقف عليه أو يشاهده[2] .

٣ - قولهم إنها مفردة لا ضمير لها ، قول يحتاج إلى إعادة نظر ، ذلك أن القسم الثانى منها ، وهو الذى يدل على الحكاية لا يحمل ضميرا حقا ، إذ ليس المقصود بهذه الكلمات الخطاب ، أو نقل رسالة من مرسل إلى مستقبل وإنما لا يزيد الأمر فى هذه الكلمات عن ترديد ما يسمعه الإنسان عن هذه الكائنات إما للدلالة عن الحيوان نفسه بسبب أن اللغة كانت قاصرة فى فترة من فترات التاريخ القديم عن وضع مسميات لهذه الحيوانات أو لتعذر نطق أسماء هذه الكائنات كما يحدث حين يقول الطفل « ها » ليعبر عن الحمار ، أو « ما » ليعبر عن الماعز ، أو « كاك » ليعبر عن الوزة وهكذا .

(١) ابن جنى : الخصائص جـ ١ ص ٢٤٧ .

(٢) انظر : د. محمود فهمى حجازى : مدخل إلى علم اللغة ص ١٤٢ .

أما القسم الثانى من هذه الكمات وهو الذى يخاطب به الحيوان أو ما هو فى منزلته من حيث الإدراك ، فإننى لا أتصوره مجردا من الضمير لسببين :

(أ) درس القدماء هذه الأسماء صنوا لأسماء الأفعال ، ولم يدَّع أحد تجرد هذه الأخيرة من الضمير مستترا ، وقد ذكر الرضى بعضا من أسماء الأفعال من بين أسماء الأصوات ومنها : وى ، وأف ، واوه[1] . فلِمَ كانت هذه تحمل ضميرا أو تلك مجردة من الضمير ؟ إن كانت الأولى تحمل معنى الفعل فى نظرهم ومن ثم حكموا باشتمالها على الضمير فإن الثانية تحمل أيضًا معنى الفعل ، فماذا يريدون من قولهم « عدس » سوى اسرع ، ومن قولهم : جى وجوت سوى اشرب ، ومن قولهم : هدع سوى اسكن ؟ والذى أرجحه أن الذى دعا النحويين إلى القول باستتار الضمير فى اسم الفعل ، وعدم وجوده البتة فى أسماء الأصوات هو إمكان العطف فى نظرهم على اسم الفعل بالضمير ، إذ يمكن أن يقال على حد تعبير سيبويه « رويدكم أنتم وعبد الله فكأنك قلت « أفعلوا أنتم وعبد الله » »[2] فالقول بإمكان العطف على ما ناب عن الفعل فى معناه ، لا ينفى وجود الضمير فى أسماء الأصوات فالمعنى يؤكده ، وإنما لم يكن العطف فى هذه الأسماء لأنها تستخدم استخدامًا خاصًا ، إذ تقوم بذاتها مقام التركيب اللغوى التام .

(ب) إن هذه الكلمات إنما تقال فى موقف خطابى للحيوان أو لمن لا يعقل من الآدميين ، فهى بالتالى تحمل ضمير المخاطب - بغض النظر عن نظرية العامل التى كانت سببا فى البحث عن هذه الضمائر فى أسماء الأفعال-

---

(١) انظر : الرضى : شرح الكافية ص ٨٣ .

(٢) سيبويه : الكتاب : ج ١ ص ١٢٥ .

وعن طريق هذا الضمير يمكن التمييز بين هذه الكائنات من حيث الجنس وخصوصا أن هذه الكلمات تستخدم بصورة واحدة لجميع الحيوانات ومن ثم فإن القول بتجرد أسماء الأصوات من الضمائر مستترة قول غير مستساغ، ولا أتصور تجردها من الضمائر ، إذ لو كانت كذلك لانقطعت صلتها بالمخاطب ، فحينما أقول : هلا فإنما أوجه خطابا لهذا الحيوان آمره فيه بأداء فعل معين فكأنني أقول أسرع وفى هذا الفعل ضمير المخاطب .

٤ - قولهم إنها لا ترتبط بمعنى زمنى معين بل لا تعبر عن أى معنى زمنى ، قول يجانبه الصواب ، ذلك أن هذه الأسماء تتضمن زمن الحال ، وهو ما يؤكده سياق الحال أو المقام الذى تقال فيه هذه الكلمات ، فحينما أقول : سأ أو هدع أو هيد فإنما أقصد الأمر بهذه الكلمات والذى يتحقق فى زمن الحال .

وباستقراء ما ذكره القدماء من أسماء الأصوات فى كتب اللغة والنحو والأدب ، وجدتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) أصوات الحكاية عن أصوات الإنسان والعجماوات والجمادات[1] ، وهى :

١ - شيب ، حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب .

٢ - طيخ ، حكاية صوت الضاحك .

---

(١) عقد أبو منصور الثعالبى بابا خاصًا لهذه الأسماء فى كتابه « فقه اللغة وسر العربية » تحت عنوان «فى الأصوات وحكاياتها» أورد فيه الكثير من هذه الأسماء ، وقد شغل هذا الباب أربع عشرة صفحة من ص ٢٢٠ إلى ص ٢٣٤ ، ولا أرى داعيا ، لذكرها ، إذ الهدف من وراء هذه الدراسة إنما هو المقارنة بين ما استخدم من أسماء الأصوات فى العربية الفصحى وما استخدم منها فى عامية أسوان ورصد ما حدث فى هذه الأصوات من تطور ولم تستخدم عامية أسوان من هذه الأصوات إلا القليل النادر .

انظر : الثعالبى : فقه اللغة وسر العربية .

٣ - طاق ، بكسر القاف وكذلك طق ، حكاية صوت وقع الحجارة ، بعضها على بعض .

٤ - عيط ، حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب .

٥ - غاق ، بكسر القاف ، وقد ينون حكاية صوت الغراب .

٦ - قب ، حكاية وقع السيف على الضريبة .

٧ - ماء ، بكسر الهمزة وإمالة الميم ، وقيل بهمزة ساكنة وميم مفتوحة حكاية صوت الظبية إذا دعت ولدها .

هذه الأسماء ذكرها الرضى فى شرح الكافية ، وزاد السيوطى فى الهمع :

١ - خاق ، باق ، حكاية صوت الجماع .

٣ - قاش ماش لحكاية صوت القماش .

(ب) أسماء أصوات تستخدم لخطاب ما لا يعقل ، وهى :

١ - إخ بكسر الهمزة وسكون الخاء أو كسرها ، وهو اسم صوت لإناخة البعير ، وقد ورد بإطالة كسر الهمزة فتصبح الكلمة « إيخ » .

٢ - إس ، بكسر الهمزة وسكون السين لزجر الغنم .

٣ - أو بلفظ أو العاطفة لدعاء الفرس[(١)] .

٤ - بس ، بضم الباء وسكون السين ، وقيل السين مفتوحة مشددة اسم صوت لدعاء الغنم .

٥ - تؤوتأ ، بضم الأولى وفتح الثانية للتيس المنزى[(٢)] .

---

(١) أورده السيوطى فى همع الهوامع جـ ٢ ص ١٠٧ .

(٢) أورده الصبان فى الحاشية جـ ٣ ص ٣٠٨ .

٦ - تشؤ ، اسم صوت لإيراد الحمار الماء .

٧ - ثئ ، بكسر الثاء وفتحها ، وسكون الهمزة ، اسم صوت لدعاء التيس عند الفساد .

٨ - جئ ، بكسر الجيم وسكون الهمزة دعاء الإبل للشرب .

٩ - جاه ، بكسر الهاء بتنوين وبغير تنوين لزجر الإبل ، وقال الصبان فى الحاشية « لزجر السبع » ، وقد يكون للزجر عامة ، أو لزجر كليهما.

١٠ - جوت بسكون التاء ، وقال الرضى بفتح التاء ، اسم صوت لدعاء الإبل للشرب .

١١ - حئ ، بكسر الحاء وسكون الهمزة دعاء للحمار إلى الماء[1] .

١٢ - حاء ، بهمزة مكسوره منونة وغير منونة ، لزجر الإبل ، وقد يستخدم مقصورا فيقال « حا » .

١٣ - حب بسكون الباء وكسرها لزجر الجمل .

١٤ - حج لزجر الضأن ، ولم يضبطها الرضى فى شرح الكافية حيث قال: « وحج وعه وعيز بكسر العين والزاى وروى بفتح العين زجر للضأن »[2] . وقال السيوطى فى همع الهوامع : « كما فى أسماء الأفعال ، وأصل بنائها على السكون كقب وسع وحج »[3] . وهذا يرجح أنها بفتح الحاء وسكون الجيم .

١٥ - حر ، لزجر الحمار ، كما فى شرح الأسمونى ، وقال الصبان

---

(١) ذكره الصبان فى الحاشية .

(٢) الرضى : شرح الكافية جـ ٢ ص ٨٣ .

(٣) السيوطى : همع الهوامع جـ ٢ ص ١٠٧

« قوله وحر بالحاء المهملة ، بخط الشارح ، وفى بعض النسخ وهر ، قال الدمامينى بفتح الهاء وكسر الراء المشددة[1] .

١٦ - حل بفتح الحاء وسكون اللام لزجر الناقة .

١٧ - حاى ، بياء مكسورة منونة وغير منونة لزجر الإبل .

١٨ - دج بفتح الدال وسكون الجيم ، صياح بالدجاج كما يقول الرضى .

١٩ - دوه بسكون الهاء وكسرها وهو دعاء للربع[2] .

٢٠ - جوب ، ذجر للأبل وتستخدم بتنوين وبغيره .

٢١ - ده ، للزجر مطلقًا ، وبمعنى اضرب ، ومنه قولهم « إلا دهِ فلا دهِ » أى ، إن لا يكون ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ، وهو بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها .

٢٢ - سأ ، بفتح السين وسكون الهمزة يقال للحمار المورد .

٢٣ - سع بفتح السين وسكون العين لزجر الإبل .

٢٤ - عاء ، بكسر الهمزة منونة وغير منونة لزجر الإبل .

٢٥ - عاج ، بتنوين ، وبغيره لزجر الناقة .

٢٦ - عاه ، بكسر الهاء لزجر الإبل .

٢٧ - عيه ، كالاسم السابق لزجر الإبل ، يقول الصبان : « عاه وعيه لزجر الإبل »[3] .

---

(١) الصبان : حاشيته جـ ٣ ص ٢٠٩ .

(٢) الربع ما ينتج فى الربيع وهو أول النتاج ، قال ابن منظور : « الرباع بكسر الراء جمع ربع وهو ما يولد من الإبل فى الربيع وقيل ما ولد فى أول النتاج فإذا أنتج فى آخر النتاج فهو هبة » .

(٣) الصبان : حاشية الصبان جـ ٣ ص ٢٠٨

٢٨ - عوه ، بفتح العين وسكون الواو وكسر الهاء ، يقول الرضى : « دعاء للجحش وهى دعاء للفرس » وفى حاشية الصبان « عوه للوحش » ، والأول أقرب للصواب ، والثانى يبدو أنه خطأ كتابى أو طباعى ، إذ الكلمتان متقاربتان فى الرسم .

٢٩ - عدس ، بفتح العين والدال وسكون السين ، وهو لزجر البغل كما فى :

عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق

٣٠ - فع ، لزجر الغنم ، ولم يذكرها الصبان وقال الرضى : « كذا هجا وفع وفاع لزجر الغنم أيضًا »[1] .

٣١ - قس ، لدعاء الكلب ، وقد ذكرها الرضى بدون ضبط ، قال : « وقوس زجر للكلب بسكون النين ، وقس دعاء له » ولم يذكره كل من الصبان والأشمونى .

٣٢ - قوس ، زجر للكلب ، قال الصبان « قوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين » وذكرها الأشمونى من بين أسماء الأصوات التى تفيد الدعاء وليس الزجر ، وتابعه فى ذلك الصبان غير أن الرضى قال: « إنها للزجر » ، وما ذكره الأشمونى والصبان أقرب إلى الصواب ، لأن قس للدعاد كما ذكر الرضى ، ويبدو أن هذا الصوت قد تطور عن الصوت الأول كما فى هيد وهاد ، ونخ وإخ وإيخ لإناخة البعير .

٣٣ - نخ بفتح النون وتشديد الخاء مفتوحة أو مكسورة وقد تخفف ساكنة وهو لإناخة البعير كإخ وأيخ .

---

(١) الرضى : شرح الكافية جـ ٢ ص ٨٢ .

٣٤ - هلا ، بوزن الا لزجر الناقة ، ومنه قولهم « وأى جواد لا يقال له هلا » قال الرضى : « وقد تزجر به الناقة » ، وقد يكون للفرس كما يتضح من كلامهم .

٣٥ - هال ، وقد ذكره الصبان ، يقول : « هلا وهال » زجران للخيل أى اقربى .

٣٦ - هيد ، بكسر الهاء وفتحها ، وكذلك الدال بلا تنوين وهو لزجر الإبل .

٣٧ - عز ، بفتح العين ، وسكون الزاى ، وهو لزجر العنز ، ذكره الأشمونى والصبان .

٣٨ - عيز ، بكسر العين والزاى وفتح العين أيضًا لزجر الضأن .

٣٩ - هاد بفتح الدال لزجر الإبل ، وقد أعربها الشاعر حين قصد لفظها فقال :

حتى استقامت له الآفاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد

بمعنى أنه لا يمنع من شىء ولا يزجر عنه .

٤٠ - هج ، بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ، ويقال لتسكين بعض الحيوانات الأخرى كالأسد والذئب والكلب .

٤١ - هجا ، كالاسم السابق، وفى حاشية الصبان «هجا وهج للكلب» .

٤٢ - هدع ، بفتح الهاء والدال ، وسكون العين ، لتسكين صغار الإبل إذا نفرت .

٤٣ - هاج وهاب ، لم يذكرهما سوى السيوطى فى الهمع يقول : « وما سكن وسطه من ثلاثى كسر على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق ،

وهاب وهاج وعاج »[1] ولم يذكر معناهما ، والراجح أنهما للزجر ، أما ضبطهما فبكسر الجيم والباء .

٤٤ - هيج ، بفتح الهاء وكسر الجيم وسكونها لزجر الناقة .

٤٥ - هس ، بكسر الهاء وسكون السين ، وقيل بضم الهاء وفتح السين مع التشديد لزجر الغنم .

٤٦ - هيخ ، بكسر الهاء وسكون الخاء وكسرها لإناخة البعير مثل إخ وإيخ .

٤٧ - وح ، لزجر البقرة بفتح الواو وسكون الحاء .

(جـ) أسماء أصوات تدل على أحوال عند المتكلم ، وهى :

١ - إخ ، بكسر الهمزة وفتحها وكسر الخاء ، مع تشديدها اسم صوت لما يكره .

٢ - حس ، بفتح الحاء وكسر السين ، ويقولها الإنسان إذا أصيب فجأة بشىء يؤلمه .

٣ - كخ ، بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسوره للزجر عن المستكره وهو للطفل .

٤ - مض ، بكسر الميم والضاد ، وروى بفتح الضاد ، يقول الرضى «وهو اسم يخرج عند التمطق بالشفتين أى التصويت بانفراج إحداهما عن الأخرى عند رد المحتاج ، وليس الرد بمثله رد إياس بالكلية ، بل فيه إطماع ما ، من حيث العادة ، ومن ثمة قيل « إن فى مض لمطمعا » ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) السيوطى : همع الهوامع جـ ٢ ص ١٠٧ .

سألتها الوصل فقالت مض وحركت لى رأسها المنغض

وقد ذكر الرضى من بين هذه الأسماء ، أف وأوه وبخ وهى أسماء لأفعال كما ذكرها آخرون .

٥ - بخ ، تقال عند الإعجاب والرضا بالشىء وقد تكرر فيقال بخ بخ وفى لسان العرب « وبَخْ بَخْ ، وبخٍ بخٍ بالتنوين وبَخْ بَخْ كقولك غاقٍ عاقْ ونحوه كل ذلك كلمة ، تقال عند تعظيم الإنسان وعند التعجب من الشىء وعند المدح والرضا بالشىء . قال ابن سيده : وإبل مبخبخة يقال لها : بخ بخ إعجابا لها ، وقال ابن السكيت بخ بخ وبه به بمعنى واحد »(١) .

ثالثا : الثوابت والمتغيرات فى ضوء الاستعمال فى عامية محافظة أسوان:

هذه الدراسة شملت جميع قرى ومدن ومراكز المحافظة ، بدءًا من مدينة السباعية ، أقصى شمال المحافظة ، إلى مدينة أبى سمبل أقصى جنوب المحافظة على الحدود السودانية ، وقد التقيت ببعض من مواطنى مدينة أبى سمبل بمعرفة السيد المهندس رئيس مدينة أبى سمبل وتبين لى أن معظم سكانها خليط من جميع محافظات الجمهورية ، ومن ثم فإنهم لا يمثلون نوعا مميزا من السكان تجمعهم لهجة واحدة كبقية قرى ومدن المحافظة ، وقد تم استبعادهم من هذه الدراسة الهادفة إلى تعرف عامية أسوان .

ما زالت معظم هذه الأصوات التى استخدمتها العربية الفصحى ، مستعملة فى عاميّة محافظة أسوان على امتداد مدنها وقراها من مدينة السباعية شمالاً إلى

---

(١) ابن منظور : لسان العرب . مادة بخخ .

مدينة أبى سمبل جنوبا ، غير أن بعضها قد أصابه شيء من التطور والتغيير مقارنة بصيغته فى الفصحى ، مع الاحتفاظ بدلالته ، والآخر ظل محتفظا بمعناه ومبناه ، وثالث لم نجد له أثرا فى العربية الفصحى ، مع انتشاره فى كثير من قرى ومدن المحافظة ، ورابع قد استخدمته العربية الفصحى ، ولم نجد له أثرا فى عاميّة أسوان ، وإن كان هذان النوعان لا يمثلان شيئًا يذكر بالنسبة للنوع الأول والثانى ، وهذا التطور والتغيير والوضع والانقراض سمة تتسم بها اللغات فى عمومها ، إذ اللغة فى حركة دائمة يصيب أصواتها ما يصيب بقية الكائنات الأخرى من التغير والتطور والوجود والفناء .

وفيما يلى حصر لأسماء الأصوات التى تستخدم فى عاميّة أسوان :

١ - إخْ : لطلب إناخة البعير ، وهو شائع فى جميع القرى والمدن ، وهو الصوت نفسه الذى كان مستخدمًا فى العربية الفصحى ، بالإضافة إلى «إيخ» بإطالة كسر الهمزة حتى يتولد منها الياء ، وهو منتشر أيضًا فى جميع القرى والمدن غير أن أهل بلاّنة - إحدى القرى النوبية على مسافة ٢ كم من أسوان - يقولون خِ خِ ، والبعض يقول «نخ» بالنون، وكلها كلمات تطورت عن الصوت الأصلى الذى تستخدمه العربية الفصحى وهو إخ .

٢ - إررْ ، بكسر الهمزة وتكرير الراء ، وقد أطلق القدماء على الراى الصوت المكرر لأن نطقه يتطلب تكرر ضربات اللسان على اللثة تكرارا سريعا ، يقول ابن جنى : « وذلك أنك إذا وقعت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر لما فيه من التكرير »[1] ، وهو صوت منتشر فى جميع القرى غير أن أهل الكلح شرق[2] يقولون بوى بوى .

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب جـ ١ ص ٨٢ .

(٢) قرية تقع فى شمال المحافظة على بعد ١٢٠ كم تقريبًا .

وهو اسم صوت لإيراد الجاموس الماء وحثه على الشرب ، ويقال للغنم أيضا ولم نجد نظيراً له أو قريبًا منه فى العربية الفصحى فهو من الأصوات المستحدثة فى العامية ، ويبدو أن الجزيرة العربية - على الأرجح - لا تعرف هذا الحيوان المستأنس الذى نعرفه فى مصر ، وإن كان أبو حيان التوحيدى قد ذكره فى الإمتاع والمؤانسه ، يقول : « الجاموس لا ينام أصلا وإن أرخى عينيه إرخاء يسيرا لكنه ساهر الليل والنهار »[1] ، ولعله يقصد الجاموس الوحشى المعروف فى شبه الجزيرة العربية .

٣ - ارجع ، وهو اسم صوت لزجر البقر أو الجاموس أو الغنم والماعز ، وهو على صيغة الأمر من رجع ، وليس فعلا للأمر ، ذلك أنه يستخدم بصيغة واحدة للحيوانات السابقة ، ذكورها وإناثها ، ولو كان فعلا للأمر من رجع للحقته علامة التأنيث عند مخاطبة الإناث من الحيوانات ، وهو مقتصر على منطقة السباعية فقط أقصى شمال المحافظة .

٤ - أَقْعَدْ ، بفتح الهمزة وسكون القاف ، التى تنطق كالجيم القاهرية تمامًا ، وفتح العين وسكون الدال ، وهو اسم صوت لزجر الناقة ويبدو أنه مشتق من اسم هذا الحيوان المعروف بالقعود ، وهو البكر من الإبل إلى أن يصير فى السادسة ، وكثيراً ما اشتقت العربية أسماء هذه الأصوات من أسماء الحيوانات التى تستعمل لها ، كحر للحمار وعز للماعز ودج للدجاج ، وهذا الصوت يستخدم فى بعض قرى مركز إدفو ، كما تستخدمه بعض قرى مركز كوم أمبو لزجر

(١) ابو حيان التوحيدى : الإمتاع والمؤانسه جـ ١ ص ١٧٣ .

الجاموس، ومن هذه القرى قرية حجارة على مسافة ٤٦ كم شمال أسوان ، ولم نجد نظيرا لهذا الصوت أو قريبا منه فى العربية الفصحى.

٥ - أوسع ، بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح السين وسكون العين ، يقال لتحذير الجمل وتنبيهه إلى وعورة الطريق وذلك حين يكون محملا ببعض الأثقال ولا يقال فى غير هذه الحال وهو منتشر فى قرى مركز أدفو شمال المحافظة ، ولم نجد نظيرًا له أو قريبًا منه فى العربية الفصحى .

٦ - أش[١] : بضم الهمزة وسكون الشين ، لزجر الحمار واستيقافه وإعداده لحمل ما ، وبعض قرى مركز كوم أمبو يقولون «هُش» بإبدال الهمزة هاء ، والحرفان من مخرج واحد لذا فإن الهمزة كثيرًا ما تقلب هاء[٢] ، وهو صوت مستحدث لا نظير له فى العربية الفصحى .

٧ - إخت إخت ، بكسر الهمزة وسكون الخاء والتاء فيهما ، وهو مقطع لا نظير له فى العربية حيث يشتمل على ساكنين ولا يلتقى ساكنان فى العربية إلا فى مثل شابَّه ودابَّه ومدهامتان ، وهو لزجر ولد الماعز أو الغنم وطرده بعيدًا عن مكان ما ، ولم نجد له نظيرًا فى العربية الفصحى .

٨ - أوع ، بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح العين ، وهو اسم صوت لتنبيه الجمل أو الحمار على وعورة الطريق ليأخذ حذره حتى لا يقع له مكروه ، وهو مشتق من الوعى بمعنى التقدير ، ومن وعى الأمر بمعنى أدركه .

---

(١) وفى قرية «توشكى» إحدى القرى النوبية يقولون «اوشه» .

(٢) انظر : د. عبد العزيز مطر : لحن العامة ص ١٨٧.

٩ - أوّى بكسر الهمزة وتشديد الواو ، ويستخدم لحث الحيوان على الشرب ، وهو منتشر فى قرية «سلوا» خاصة إحدى قرى مركز كوم امبو ، وليس له نظير فى العربية الفصحى .

١٠ - إسيو : بكسر الهمزة وتشديد السين وسكون الياء ، لحث الغنم على الإسراع فى المشى ، وهو مستخدم فى قرية « سلوا » وليس له نظير فى العربية الفصحى ، وفى اللهجة النوبية إسّو لاستدعاء الكلب .

١١ - إس : بكسر الهمزة وسكون السين ، لحث الحصان أو البغل على التوقف وهو موجود فى العربية الفصحى بمعناه وبمبناه غير أن العربية الفصحى استخدمه لزجر الغنم ، وقد يستخدم لزجر الحمار ، ففى القاموس : إس فى اللغة مقلوب سأوهو اسم صوت يزجر به الحمار، يحتبس أو يدعى للشرب وسأسأ الحمار أى زجره » .

١٢ - أعوركاك ، اسم صوت لزجر الغراب وطرده بعيدًا عن صغار الطير وهو منتشر فى جميع قرى المحافظة ، وليس له نظير فى العربية الفصحى ، ويمكن أن نعلل لهذا الاسم تعليلا منطقيا ، فقد اشتهر هذا الطائر بحدة بصره عند العرب ، وكانت العرب تسمى الشيء باسم نقيضه إما تفاؤلا أو دفعا للحسد ، فكانوا يطلقون على الأعشى «أبو بصير» ، وعلى اللديغ السليم ، وعلى الصحراء ، مفازة ، لأنها تورد صاحبها الهلكة ، ومن هنا فقد أطلقوا على الغراب «أعور» لحدة بصره ، أما الجزء الثانى فهو من قبيل المحاكاة للصوت الذى يصدر من هذا الطائر ، وبعض أهالى منطقة أدفو يخاطبونه بكلمة «أعور» فقط ، والبعض الآخر بكلمة «كاك» ، وفى منطقة كوم أمبو يقولون «كر» بكسر الكاف وسكون الراء ولا نعرف لها أصلا فى العربية الفصحى .

١٣ - أعزل : بفتح الهمزة وسكون العين وكسر الزاى ، ويخاطب به قطيع الغنم والماعز ، يطلب منه أن تنفصل كل مجموعة على حدة ، لتذهب إلى صاحبها ، ويستعمل فى بعض قرى مركز إدفو ، وهو مشتق من مادة «عزل» ، يقال عزله بمعنى أفرزه وهو المقصود بهذا الاسم .

١٤ - بس ، بكسر الباء وسكون السين لزجر القطة ، وفى العربية الفصحى ، بس بضم الباء ، وسكون السين أو فتحها مع التشديد ، وهو لدعاء الغنم ، غير أن الثعالبى يقول « البسبسة حكاية زجر القطة » ، وهذا يدل على أن هذا الصوت كان مستخدمًا أيضًا لزجر القطة ، ويقول أيضًا « الإبساس للدعاء بالإبل إلى الحلب »[(١)] ، وفى قرية « عرب كيميا » يقولون بس لزجر الحمار .

١٥ - بسيس[(٢)] ، بسكون الباء وإمالة السين نحو الياء كإمالة الألف فى

---

(١) الثعالبى : فقه اللغة ص ٢٢٩ .

(٢) يتكون هذا الصوت من مقطعين هما بس (ص ص ح) ، يس (ص ح ص) والمقطع الأول غير موجود فى العربية الفصحى ، لأن النظام المقطعى فى اللغة العربية يقوم على خمسة مقاطع هى :
أ - المقطع الأول ، ويتكون من صامت وحركة ويرمز له بـ ص ح ، كما فى ذهب التى تتكون من ذ (ص ح) ، هـ (ص ح) ب (ص ح) فكل حرف بحركته يمثل مقطعا ، ب - المقطع الثانى وهو عبارة عن صوت صامت + حركة طويلة ويمثله المقطع الأول من الأفعال قام - قام - عاد - قا = ص ح ح وكذلك عا من الفعل الأخير . جـ - المقطع الثالث ورمزه ص ح ص ، كما فى الكلمات قد ، عن ولم ، حيث تتكون من مقطع واحد هو ص ح ص . د - المقطع الرابع ورمزه ص ح ح ص ، صامت فحركة طويلة فصامت ويمثله المقطع الأخير من كلمة « عثمان » مان = ص ح ح ص . هـ - المقطع الخامس ورمزه ص ح ص ص وتمثله كلمة «بكر» عند الوقف عليها حيث تتكون من صامت فحركة فصامت فصامت .

انظر : د. أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوى من ص ٢٤٧ إلى ص ٢٥٨ .

● ماريوباى : أسس علم اللغة . ترجمة د. احمد مختار عمر من ص ١٤٨ إلى ص ١٥٠ .

القراءات وفتح الياء ، وسكون السين الثانية ، وهو لدعاء القطة ، وفى بعض المدن بس بس ، بتكرار صوت الزجر السابق ، وهذا الصوت لا نظير له فى العربية الفصحى ، وهو مشتق من الصوت السابق .

١٦ - بوج بوج ، على وزن كلمة "boy" الإنجليزية والجيم معطشة كالجيم الشامية ، يقال للبقر عند إيرادها الماء ، وهو مستعمل فى قرى مركز أدفو ، وفى قرية « عزبة الواحى » مركز كوم أمبو ، يقولون « بوى » بقلب الجيم ياء ، وهو أمر ليس بمستغرب فى اللغة العربية إذ الحرفان من مخرج واحد ، وأقرب الأصوات إلى هذا الصوت فى العربية الفصحى ، هو « جوب » لزجر الإبل والراجح أنه قد حدث قلب مكانى بين الجيم والباء بالتقديم والتأخير .

١٧ - بوهي ، اسم صوت لإيراد الجاموس الماء ، وهو منتشر فى بعض قرى مركز كوم أمبو - قرية العدوة إحدى ضواحى المركز - ولم نجد له نظيرا أو قريبًا منه فى العربية الفصحى .

١٨ - بط ، بفتح الباء وسكون الطاء لزجر البط وهو مشتق من اسم هذا الطائر ، وفى بعض القرى النوبية يقولون بطبط لاستدعاء البط بالتكرار كما هو الحال فى بس بس ، ولم يذكر أحد من علماء العربية هذا الصوت غير أن الثعالبى يقول « البطبطة للبط » ، وبعض القرى فى مركز إدفو يقولون «بُخ» بضم الباء وسكون الخاء لزجر البط ، ولم نجد لهذا الصوت نظيرًا فى العربية الفصحى .

• د. احمد كشك : من وظائف الصوت اللغوى من ص ٢١ إلى ص ٢٤ .

• د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٥٩ وما بعدها .

١٩ - بوهت ، اسم صوت لإيراد البقر الماء ، ويستخدم فى قرية حجازة إحدى قرى مركز كوم أمبو ، وهو نظير «بوهى» المستخدم فى بعض قرى المركز نفسه ، ولم نجد له نظيرا فى العربية الفصحى .

٢٠ - توعلى ، اسم صوت لدعاء الدجاج ، ويتكون من مقطعين الأول : « توع » على وزن كلمة «ثوم» العربية ، والثانى (لى) بكسر اللام مع مد الكسرة ، ولم نجد له نظيراً أو قريبًا منه فى العربية الفصحى ، ولعله يكون مشتقا من الفعل «تعال» بمعنى أقبل ، بعد أن طرأ عليه شىء من التطور والتغيير شأن كثير من المفردات .

٢١ - تعاتعا ، اسم صوت لدعاء الغنم ، وهو مشتق من الفعل السابق «تعالى» ، بعد أن أصابه ما يصيب الكلمات المرخمة فى النداء بحذف آخرها ، ولم نجد لهذا الصوت نظيراً أو قريبًا منه فى العربية الفصحى.

٢٢ - تيع ، بكسر التاء وفتح الياء اسم صوت لدعاء الجاموس دون البقر، ولم نجد له نظيرًا أو قريبًا منه فى العربية الفصحى ، ويمكن أن يكون أيضًا أحد التنوعات الصوتية للفعل «تعالى» بعد أن أصابه شىء من التطور والتغيير ، كما حدث فى الفعل السابق .

٢٣ - تيتى تيتى ، ينطق هذا الصوت كما ينطق الحرف "T" فى اللغة الانجليزية مكرراً وهو اسم صوت لاستدعاء البط والأوز والدجاج ، ويبدو أنه من بين الكلمات التى ما زالت باقية من اللغة الفرعونية القديمة ، وهو يعنى «أقبل» فى هذه اللغة ، ومنه اسم الملكة الفرعونية «نفرتيتى» بمعنى أقبلت الجميلة ، وليس له نظير فى اللغة العربية القديمة بل كانوا يستخدمون «دج» لدعاء الدجاج مشتقا من

اسمه كما هى عادتهم فى كثير من هذه الأسماء ، يقول الثعالبى «الدجدجة دعاء الدجاجة والبطبطة للبط» ، وهو صوت منتشر فى جميع قرى المحافظة .

٢٤ - تاتا ، اسم صوت لحث الطفل على المشى وتشجيعه ، وهو مشتق من الاسم السابق ومن مادته ، فهو ذو أصل فرعوني ، وليس له نظير فى العربية الفصحى .

٢٥ - جِرْ بكسر الجيم وسكون الراء لزجر الكلب ، وفى المعجم الوجيز ، مادة «جر» «جِرّ كلمة زجر تقال للكلب» ، وفى العربية الفصحى «قوس» ، ويبدو أن هذا الصوت مشتق من اسم الحيوان نفسه ، ففى مختار الصحاح : «الجر وبكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع والجمع أجرِ وجِراء » .

٢٦ - جو ، بضم الجيم وسكون الواو لزجر الذئب والضبع ، وقد استخدمت الفصحى «جه» لزجر الإبل والسبع وبين اللفظين تقارب فى المعنى وفى اللفظ .

٢٧ - حمو بسكون الحاء المهملة على غير ما فى العربية الفصحى ، وفتح الميم وسكون الواو ، ويمكن تقسيمه إلى مقطعين :

ح	مو
ص	ص ح ص

والمقطع الأول ليس موجودًا فى العربية الفصحى ، ولم تستخدم العربية الفصحى هذا الاسم .

٢٨ - حِو : بكسر الحاء وسكون الواو وهو لزجر البقرة وينتشر هذا الصوت بين القبائل العربية التى تعيش فى غرب مدينة السباعية وكذا مدينة كوم أمبو ، ولعله فى الفصحى «وح» بفتح الواو وسكون الحاء وبالقلب وتلك ظاهرة معروفة فى العربية ، يقول برجستراسر «واللغة العربية كثيراً ما احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة مع الصورة التى طرأ عليها التقديم والتأخير كما هو الحال فى مزراب ومرزاب وأمثلة التقديم والتأخير عديدة جدا فى اللغة العربية نكتفى بذكر بعضها نحو : غضروف وغرضوف وصفحة وصحفة وجدث وجثد وجبذ وجذب»[1] .

٢٩ - حْمَلَّه ، بسكون الحاء وفتح الميم وتشديد اللام مفتوحة ، وسكون الهاء ويتركب من مقطعين :

حمل = ص ص ح ص

لـــه = ص ح ص

ويستخدم لدعاء الحمل فهو مشتق من اسمه كما فى كثير من الأصوات الأخرى وليس له نظير فى العربية الفصحى .

٣٠ - حِسْ حِسْ ، بكسر الحاء المهملة وسكون السين ، وهو لاستيقاف الحمار ، فى محافظة أسوان مركز أسوان ، وليس له نظير فى العربية الفصحى .

٣١ - حِمْ بكسر الحاء المهملة وسكون الميم ، لزجر الحمام مثل بط للبط وحر للحمار فى العربية الفصحى .

---

(١) برجستراسر : التطور النحوى ص ٣٦ .

٣٢ - خْمِيمْ ، على وزن « بسيس » بسكون الحاء وإمالة الميم تدريجيا نحو الكسر وفتح الياء وسكون الميم لاستدعاء الحمام ولا يوجد هذا اللفظ فى العربية الفصحى .

٣٣ - حَدْ ، بكسر الحاء وسكون الدال لزجر الحدأة حين تهاجم ضعاف الطير ، وقد عبروا عن ذلك بالمقطع الأول من اسم الطائر وليس لهذا الصوت نظير فى العربية الفصحى .

٣٤ - حَدْ ، بفتح الحاء وسكون الدال لزجر البقره ، ولا يوجد فى العربية الفصحى غير أن هذا الصوت يقترب كثيراً من قولهم هيد لزجر الإبل فى الفصحى ، ولا يخفى ما بين الحاء والهاء من تقارب صوتى إذ هما من مخرج واحد .

٣٥ - حئْ ، لحث العجل على إتيان الأنثى ، وهو بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة ، وقد ورد فى العربية الفصيحى بلفظة دون معناه ، يقول الصبان :

« وأما حئْ بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار إلى الماء » وقد استخدموا لهذا المعنى « ثئْ » بكسر الثاء وفتحها وسكون الهمزة ، وهو دعاء للتيس عند الفساد ، وفى العربية الفصحى أيضًا تؤوتاً لـلتيس المنزى ، وفى المعجم الوسيط « حـاحاً يستخدم لحث الحمار على السير » .

٣٦ - حا ، بدون تفخيم لزجر العصافير حين تهاجم المحاصيل الزراعية ، يقول الفلاح لابنه « حاحى الزرازير » ، أى قل هذا الصوت «حا» ، وقد ورد فى العربية الفصحى «حاء» لزجر الإبل وليس العصافير ، وفى شرح الكافية « يقال إذا بنيت الفعل منها حاحيت وعاعيت بإبدال

الألف ياء وأصلهما حاحى وعاعى ، كما تقول لا ليت لمن أكثر من قول « لا » ، ومن هذا يتبين :

أ - اشتراك العربية الفصحى مع عامية أسوان فى استعمال هذه المادة .

ب - استخدمت العربية الفصحى هذا الاسم ممدودا بينما قصر فى عامية أسوان ، وذلك أمر يرد كثيرًا فى العربية إذ تقول : صحرا بدلاً من صحراء ، وسما بدلاً من سماء ، وزرقا بدلاً من زرقاء .

جـ - استخدم فى العربية الفصحى لزجل الإبل ، بينما فى عامية أسوان المعاصرة لزجر العصافير ، ويمكن أن يكون ذلك من قبيل انتقال الدلالة .

٣٧ - حا ، بتفخيم الحاء ، زجر للحمار وحثه على السير ، وهو فى الفصحى زجر للكبش عند السفاد ، وكذا زجر للغنم عند السقى ، يقول ابن منظور فى باب الحاء « . . . حا وهو زجر للكبش عند السفاد وهو زجر للغنم أيضًا عند السقى ، يقال : حاحات به وحاحيت ، وقال أبو خيرة : حاحا » . ومن ثم فقد احتفظت عاميّة أسوان بهذا الصوت بمعناه ومبناه ، إلا أنه فيها لزجر الحمار ، وفى الفصحى لزجر الكبش والغنم .

٣٨ - حلاحلا ، اسم صوت لاستدعاء أنواع الطير ، وهو يستخدم فى قرية تدعى «جبل السلسلة» ، وهو غير منتشر فى بقية قرى المحافظة ، ويبدو أن لهذا الاسم أصلاً فى العربية الفصحى ، يقول ابن منظور فى مادة «حلا» : « وقال أبو الهيثم ، يقال فى زجر الناقة حَلْ حَلْ ، قال : فإذا أدخلت فى الزجر ألفا ولامًا جرى بما يصيبه من الإعراب كقوله :

والحَوْبُ لما لم يقل والحَلُّ » .

وقد دخل على هذا الاسم من التطور والتغير :

أ - جرى استعماله فى عامية أسوان لاستدعاء أنواع الطير ، وقد كان فى العربية الفصحى لزجر الناقة .

ب - تغيرت صورته اللفظية من «حل» إلى «حلاحلا» بفتح اللام وإطالة الفتحة حتى تتولد عنها الألف والتكرار .

٣٩ - حى ، بفتح الحاء وسكون الياء لزجر الماعز والجاموس وهو منتشر فى معظم قرى محافظة أسوان ، وربما كان هذا الصوت جزءًا من «حيهلا» القديمة ، ركب مع هل تركيبا مزجيا ، نستند فى ذلك على ما يقرره الخضرى فى حاشيته حيث يقول عن «حيهلا» : « وهى مركبة من حى بمعنى أقبل ، وهل التى للحث والعجلة لا الاستفهامية ، جعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير »[1] .

٤٠ - دو ، لزجر الجاموس والبقر لاستيقافه ، والراجح أن هذا الصوت هو «دوه» فى العربية الفصحى ، بكسر الهاء أو سكونها ، وهو دعاء للربع ، وحذف أواخر الكلمات ظاهرة تعرفها العربية ، وذلك واضح عند ترخيم المنادى ، تقول : يا حار بدلاً من يا حارث ، وقد تحذف أواخر الكلمات فى غير هذا الباب ، يقولون سو بدلاً من سوف[2] .

٤١ - سك بفتح السين وسكون الكاف لزجر الماعز ، ويقال للنعجة أيضًا وقريب منه فى العربية الفصحى «سع» بفتح السين وسكون العين لزجر الإبل .

---

(١) الخضرى : حاشيته جـ ٢ ص ٩٢ .

(٢) انظر برجستراسر : التطور النحوى ص ٧٠ ، ص ٧١

٤٢ - سك سك ، بضم السين وسكون الكاف والتكرار لدعاء الدجاج ، وربما كان هذا الصوت حكاية لصوت أفراخ الطيور حيث تصدر صوتا شبيها بهذا الصوت .

٤٣ - سِكّر سِكّر بكسر السين وتشديد الكاف مع الكسر وهو يستخدم في مدينة كوم أمبو لاستدعاء الكتاكيت الصغيرة ، ولا تعرفه كثير من قرى ومدن المحافظة ، ولم نجد له مثيلا أو قريبًا منه في العربية الفصحى .

٤٤ - سِ سَىْ سِ سَىْ ، لدعاء الماعز ويستخدم في قرى مركز أدفو أقصى شمال المحافظة ، وهو مركب من مقطعين مع التكرار ، الأول : سِ = ص ح والثاني : سَىْ = ص ح ص ، ويستخدم المتكلم بهذا الصوت عادة بعض الحركات الجسمية التي تغرى الحيوان بالإقبال ، ولم نجد له نظيرًا أو قريبًا منه في العربية الفصحى .

٤٥ - شِ بكسر الشين لزجر الحمار وحثه على السير ، وقد يقترن هذا الصوت أحيانًا بكلمة «حا» في بعض القرى والمدن فيكون شِ حا ، ويحمل نفس الدلالة غير أن المقطع الثاني ينطق بتفخيم الحاء ، بخلاف قولهم : «حا» من حاحيت .

٤٦ - تشوذر ، لحث الحمار على الاستمرار في النهيق[1] ، أو إتيان الأنثى وهو يتكون من مقطعين هما :

تشو = ص ص ح ح ، ولا يوجد هذا المقطع في الغربية الفصحى .

ذر = ص ح ص ، والراجح أن الكلمة الأولى من هذا الاسم هي :

(١) الغريب أن هذا الحيوان يستجيب لهذا الصوت مباشرة ، فبمجرد أن ينطق الأطفال بهذا الصوت ، يبدا في النهيق على الفور .

«تشؤ» بالهمزة التى استعملتها العربية الفصحى للحمار المورد حذفت منها الهمزة ، وحذفها سائغ فى العربية فأكثر الهمزات كانت لا تنطق فى لهجة الحجازيين[١] .

٤٧ - طعو ، بسكون الطاء وفتح العين وسكون الواو كذلك ، فهو يتكون من ص ص ح ص وهذا المقطع غير موجود فى العربية الفصحى ، والصوت لدعاء الكلب ، ولا تشتمل عليه العربية الفصحى ، أو على قريب منه ، وقد يضاف إليه حرف النداء «يا» فيقال «ياطعو» وذلك إذا كان الكلب بعيدًا عن صاحبه ، فكأنهم جاءوا بحرف النداء قبله ليتمكنوا من مد الصوت وتطويله وهو ما يقتضيه البعد[٢] .

٤٨ - طُرَّشْ ، بضم الطاء وتشديد الراء وسكون الشين لدعاء الحمار ، ويتكون من مقطعين ، طر : ص ح ص ، رش = ص ح ص ، ولا وجود له فى العربية الفصحى .

٤٩ - كش كش ، بكسر الكاف وسكون الشين فيهما وهو لدعاء الكلب وقد يأخذ صورتين أخريين هما : كش كش حاح ، وكش كش يا حاح وفى هاتين الصورتين يكون لحث الكلب على الهجوم ، ولا تعرفه العربية الفصحى ففيها قس لدعاء الكلب ، وقوس لزجره ، اللهم إلا إذا أبدلت الكاف كافا والسين شينا وهو أمر وارد فقد جاءت كثير من الكلمات أبدلت فيها القاف كافًا والسين شينا[٣] .

٥٠ - كِرْ ، بكسر الكاف وسكون الراء وهو لزجر الغراب وطرده ،

---

(١) انظر : برجستراسر : التطور النحوى ص ١٩٠ .
، عبد العزيز مطر : لحن العامة ص ١٣٥ ، ص ١٩٠ .

(٢) انظر : د. أحمد كشك : من وظائف الصوت اللغوى ص ١٠٢ وما بعدها .

(٣) انظر : د. عبد العزيز مطر : لحن العامة ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ .

ويستخدم هذا اللفظ فى مدينة كوم أمبو ، وفى قرية «النجاجرة» جنوب مركز كوم أمبو ، يقولون « كِرّ حاح » بكسر الكاف وتشديد الراء مع الفتح ، وهو لزجر العصافير وطردها ، ولا تعرف العربية الفصحى هذين الصوتين .

٥١ - كسرّ بيضك ، الكلمة الأولى كالأمر تمامًا من الفعل كسّر بتشديد السين ومصدره التكسير ، والثانية جمع «بيضة» والكاف للخطاب ، ويستعمل هذا الاسم لحث الديك الرومى على إتيان أنثاه وكلمة «كسر» فى هذا التركيب تعنى «القح» ويقصد بالثانية البيض الذى هو من أنثاك ، ذلك ما يفهم من سياق الحال ، وهو منتشر فى قرى أقصى شمال المحافظة ، ولم نجد له نظيرًا أو قريبًا منه فى العربية الفصحى .

٥٢ - نخ ، بكسر النون وسكون الخاء ، لإناخة الإبل وهو موجود فى العربية الفصحى بمعناه ومبناه .

٥٣ - هِشْ بكسر الهاء وسكون الشين لزجر الدجاج والطيور عامة ، وطردها بعيدًا عن مكان ما ، وفى العربية الفصحى «دج» ، ولا علاقة بين الكلمتين إلا فى الدلالة .

٥٤ - هَوْ بفتح الهاء وسكون الواو لزجر الحمار وحثه على السير ، ولا تشتمل عليه العربية الفصحى ، وربما كان هذا الصوت قد تطور عن «هل» التى للحث والسرعة كما ذكر الخضرى فى حاشيته .

٥٥ - هوء هئ لإيراد الجمل الماء ، والصوت الأول على وزن «شوق» القاهرية والثانى كالمقطع الأخير من «إبراهيم» تمامًا ، ولا يوجد هذا الصوت فى العربية الفصحى ، بل يقولون عند دعائها للشرب جئ

وهو قريب من هيْ ، غير أن الثعالبى يقول «الهأهأه الدعاء بالإبل إلى العلف» ، وربما كانت الهأهأة التى عبر بها الثعالبى عن هذا المعنى هى النطق بهـوء هيْ فى عاميّة أسوان ، فذكر المصدر ولـم يذكر صوته ، وهذا المصدر يعنى فى العربية الفصـحى الدعاء بالإبل إلى العلف بينما يعنى فـى عاميّة أسوان الدعاء بـها إلى الشرب ، وربما كـان ذلك من قبيـل انتقال الـدلالة . وقد عبر الـثعالبى عـن جئْ بقولـه « الجأجأه الصوت بالإبل لـدعائها إلى الشرب وكذلك الإهابـه » ولم يذكر اسمًا لهذا المصدر ، ولم يذكره أحد من القدماء .

٥٦ - هريه ، بفـتح الهاء وسكون الـراء وفتح الياء وهاء الـسكت ، وهو يتكـون من مقطعين «هـر» الذى يتكون مـن ص ح ص ، «يه» الذى يتكون من ص ح ص ، وهو لزجر الغنم وفى بعض القرى يقتصرون على المقطع الأول فقط فيقولون « هر » ولم تعرفه العربية الفصحى ، ولم يذكره أحـد من القدماء غير أن الثـعالبى يقول « الهرهـرة حكاية زجر الغنم » ولم يـذكر ما تزجر به الغنم ، وربما كانـت الهرهرة التى ذكرها الثعـالبى هى مصدر قولهـم هر أو هريه الذى اندثر فى الـعربية القديمة وعاد إلى الظهور فى العاميّة المعاصرة .

٥٧ - هوش ، لحث الـبقرة على الـوقوف والاستعداد لإعـمال الحرث أو غيره ، وحركة الهـاء فى هذا الصوت تشبه إلى حد كبـير تلك الحركة المعيـارية (٥) وهى شبيـهة بالحركة فى كـلمة "يوم" ، ولم نجـد لهذا الصوت شبيها أو نظيرا له فى العربـية الفصحى .وفى مركز نصر النوبة يقولون "هاش" .

٥٨ - هوب ، يقال لزجر الخيـل وحثها على السرعة ويقال كذلـك للحمير والبغال لحثها على استجماع الـقوى عند السير فى أماكن وعرة أو عند

الاستعداد لحمل الأثقال ، وحركة الهاء فى هذا الصوت كحركتها فى الصوت السابق ، غير أن السيوطى يقول فى همع الهوامع : « وما سكن وسطه من ثلاثى كسر على أصل التقاء الساكنين ، كغاقِ وطاقِ وهاب »[1] ، ولم يذكر دلالته .

٥٩ - **واوا ، اسم صوت لزجر الطفل ليبتعد عما يضره ، وهو موجود فى قرية العطوانى مركز أدفو على الناحية الشرقية من نهر النيل ، ويبدو أن هذه الكلمة مأخوذة من الكلمة الفرعونية «واوا» بمعنى الألم والوجع ، وليس له نظير فى العربية الفصحى .**

٦ - يستخدمون الصفير عند إيراد الحمار الماء ، وهذا الصوت الذى يعبر عنه بالصفير ولا يكتب ، موجود فى العربية الفصحى ، يقول الرضى وهو يتحدث عن أصل هذه الأصوات : « بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشىء من هذه الأفعال ، فيصوت لها إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء . . . »[2] . هذه هى أسماء الأصوات المستخدمة فى عاميّة محافظة أسوان أقصى الجنوب من جمهورية مصر العربية ، وبمقارنة هذه الأصوات بتلك التى استخدمتها العربية الفصحى ندرك أن بعضها قد استخدم بمعناه ومبناه وآخر قد أصابه شىء من التغير والتطور فى صيغته مع الاحتفاظ بدلالته وثالثًا قد استخدم بصيغته وانتقلت دلالته إلى أخرى ورابعا قد استحدث ولم نجد له أثرا فى العربية الفصحى ، وهذه هى طبيعة اللغة وما يعتورها من تغير وتطور فى الدلالة أو الصيغة أو فيهما معًا .

(١) السيوطى : همع الهوامع جـ ٢ ص ١٠٧ .

(٢) الرضى : شرح الكافية جـ ٢ ص ٨٠ .

رابعا : نتائج الدراسة :

وبعد ...

فإنه يمكن لنا أن نرصد أهم النتائج التى انتهى إليها هذا البحث فيما يلى :

١ - لأسماء الأصوات علاقة وطيدة بعلم اللغة الاجتماعى Sociolinguistics ذلك العلم الذى يدرس اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ثقافية ، كما يعنى بدراسة العلاقة التى تربط اللغة بالمجتمع وهو علم حديث النشأة بالنسبة لبقية العلوم اللغوية الأخرى يقوم فى أحد أركانه على ما يسمى بسياق الحال context of situation الذى يعنى بدراسة الحدث اللغوى بقدر عنايته بالمحيط الاجتماعى لهذا الحدث بكل ما فيه ومن فيه من أشياء وشخوص وحركات مصاحبة لهؤلاء الشخوص ، قد تفيد فى فهم الحدث اللغوى والوقوف على دلالته المقصودة ، وأبرز ما يكون ذلك فى أسماء الأصوات التى يراعى عند دراستها ، ما يسمى باللغة الجانبية para language فى المقام الأول ، والتى تعتبر القاسم المشترك بين دراسة أسماء الأصوات وعلم اللغة الاجتماعى .

٢ - جاءت دراسة أسماء الأصوات عند القدماء منحصرة فى جمع وضبط هذه الأسماء فى معرض حديثهم عن أسماء الأفعال حيث تطرقوا إلى هذه الأخيرة من منطلق نظرية العامل أس الدرس النحوى القديم ، ومن ثم فإن دراسة القدماء لأسماء الأصوات لم تزد عن جمعها وضبطها والحديث عن إعرابها وبنائها ، وتصنيفها من بين أنواع الكلم من حيث الاسمية والفعلية ، وقد أجمع جمهورهم على أسميتها ، إلا ما كان من ابن صابر حيث أطلق عليها مصطلح الخالفة ، غير أن النحويين قد أهملوا هذا الرأى واعتبروه غير قائم ولا يعتد به ، على أساس أن هذه الكلمات تقبل

بعض علامات الأسماء وأولها التنوين ، ورأوا أن التنوين الذى يلحق أسماء الأصوات هو تنوين التنكير الذى يلحق بعض الأسماء للفرق بين المعرفة منها والنكرة ، وإن كان هذا التنوين - فى نظرى - سببا غير كاف لإلحاق هذه الكلمات بالأسماء لأسباب ذكرتها فى موضعها من البحث .

٣ - قسم القدماء هذه الأسماء إلى ثلاثة أقسام :

(أ) ما يدل منها على حكاية صوت صادر عن الحيوانات والجمادات كغاق وطق .

(ب) ما يخرج من فم الإنسان ، وهو غير موضوع بل دال طبعا على معان فى نفس الإنسان ، كأف وتف .

(جـ) ما يصوت به الحيوان عند طلب شىء منها ، إما المجئ نحو : قوس وجوت أو الذهاب كهلا وهج أو لشىء آخر كسأ وهدع .

وقد رأيت أن أقسم هذه الأسماء إلى قسمين :

(أ) ما يستخدم لخطاب الحيوان وما لا يعقل من الآدميين وهو الذى يجدر أن نطلق عليه أسماء الأصوات .

(ب) ما يستخدم للمحاكاة وغيرها ، وهو - عندى - لا ينتمى إلى هذا النوع من الكلمات ، لأنه لا يزيد عن تقليد أو محاكاة الإنسان لأصوات الكائنات ، ومن ثم فهو أقرب إلى أصوات الطبيعة الهرائية منه إلى أسماء الأصوات .

٤ - ذكر القدماء بعضا من أحكام هذه الأصوات مثل قولهم أنها لا تحتاج إلى شىء آخر فى إفادة المراد منها ، وقولهم إنها مفردة لا ضمير فيها ، وقد رأيت أن هذه الكلمات إنما كانت كذلك ليس لسبب فى ذاتها كما رأى

القدماء ، وإنما لاستغنائها عند الضمائم بسياق الحال ، بالنسبة للحكم الأول ، والأمر ليس كذلك بالنسبة للحكم الثانى وهو ما تؤكده دلالة هذه الكلمات فى سياقها .

٥ - قمت بجمع هذه الأسماء وحصرها فى العربية الفصحى ، ولم أقتصر على ما ذكره النحويون فى كتبهم بل عرّجت على المصادر اللغوية والمعجمية وكتب الأدب ، وغيرها من المصادر التى ذكرت بعضا من هذه الأسماء فى معرض حديثها عن الحياة الاجتماعية والأدبية ، والثقافية عند العرب القدماء .

٦ - قمت بجمع وحصر أسماء الأصوات المستخدمة فى عاميّة محافظة أسوان، بدءًا من مدينة السباعية أقصى شمال المحافظة إلى مدينة أبى سمبل أقصى جنوب المحافظة ، وخلصت إلى النتائج التالية :

أ - أن هذه الكلمات تعد فى كثير من القرى والمدن من الكلمات النشطة التى تستخدم كثيرًا فى حياتهم اليومية ، ذلك أن بعضا من سكان هذه القرى ما زالوا يعملون برعى الأغنام والإبل ، كقرية « عرب كيميا » مركز كوم أمبو ، الأمر الذى يتطلب استخدام هذه الكلمات استخدامًا فعّالا ، وما زالت كل الحيوانات التى تخاطب بهذه الأسماء موجودة فى منازلهم وحقولهم وبيئتهم .

ب - تستعمل جل أسماء الأفعال بين معظم قرى ومدن المحافظة بصيغة واحدة ، غير أن بعض القرى تستخدم اسمًا معينًا لمخاطبة حيوان ما، بينما تستخدم قرية أخرى الاسم نفسه لمخاطبة حيوان آخر ، وذلك أمر تفرضه طبيعة الحياة بما فيها من تطور وتغير ، ينطبق أول ما ينطبق على المفردات اللغوية بشقيها اللفظى والدلالى .

جـ - كل أسماء الأصوات التى يخاطب بها الحيوان ، أو جلها ، لا يخرج معناها عن طلب المجئ من الحيوان ، أو زجره وطرده ، أو تسكينه وتهدئته ، وذلك أمر تفرضه طبيعة الحيوان ومدى قدرته على الإدراك ...

د - هناك من أسماء الأصوات فى العربية القديمة ما تستخدمه عامية أسوان دون تغير فى صيغته أو دلالته ، ومن هذه الأسماء : إخ وإس وبس وصوت الصفير .

هـ - من أسماء الأصوات ما تستخدمه عامية أسوان بشىء من التغير والتطور فى صيغته دون المساس بدلالته مثل : دو التى كانت دوه ونخ بكسر النون وسكون الخاء وقد كانت نخ بفتح النون وتشديد الخاء ، وحو التى كانت وح .

و - من أسماء الأصوات ما استخدمته العربية الفصحى وقد اندثر فى عامية أسوان تمامًا ، ولم نجد له أثر مثل : قس ، وقوس وعدس .

ز - منها ما انفردت به عاميّة أسوان ولم نجد له أثرا فى العربية القديمة مثل إررر وتعرر وتع وحمله وطرش وتلك طبيعة اللغة وما يعتورها من تغير وتطور وإضافة وحذف .

ح - احتفظت عاميّة أسوان ببعض من أسماء الأصوات التى تنتمى إلى اللغة الفرعونية القديمة ، كتيتى تيتى وواوا وتاتا .

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر والمراجع العربية :

١ - إبراهيم أنيس (دكتور) : الأصوات اللغوية : مكتبة الأنجلو المصرية . الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م .

٢ - ـــــــــــــــ : من أسرار اللغة . مكتبة الأنجلو المصرية . الطبعة الثالثة ١٩٦٦ م .

٣ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان : الخصائص . تحقيق محمد على النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٤ - ـــــــــــــــ : سر صناعة الإعراب . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . مصطفى الباب الحلبى ١٩٣٧ م .

٥ - ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله : شرح الألفية . تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية . بيروت الطبعة الثانية .

٦ - ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على : لسان العرب .

٧ - ابن هشام ، جمال الدين الأنصارى : شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب .

٨ - ـــــــــــــــ : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . المكتبة العصرية صيدا. بيروت ١٤١٥هـ -١٩٩٤ م.

٩ - أبو حيان التوحيدى : الإمتاع والمؤانسه . صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين . منشورات دار مكتبة الحياة .

١٠ - أحمد كشك (دكتور) : من وظائف الصوت اللغوى . محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى . الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

١١ - أحمد مختار عمر (دكتور) : البحث اللغوى عند الهنود وأثره على اللغويين العرب . دار الثقافة بيروت . لبنان . ١٩٧٢ م .

١٢ - ——————— : دراسة الصوت اللغوى . عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٩٧٦ م .

١٣ - الأشمونى ، نور الدين أبو الحسن على بن محمد : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية .

١٤ - برجستراسر : التطور النحوى للغة العربية . أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى . القاهرة ١٩٨٢ م .

١٥ - تمام حسان (دكتور) : اللغة العربية . معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

١٦ - الجاحظ ، أبو عثمان عمر بن بحر بن محبوب : الحيوان . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . القاهرة . مكتبة مصطفى البابى الحلبى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

١٧ - حلمى خليل (دكتور) : مقدمة لدراسة اللغة . دار العلم والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

١٨ - الخضرى ، الشيخ محمد الدمياطي : حاشية الخضرى . مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى . ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

١٩ - الرضى ، رضى الدين محمد بن الحسن : شرح الرضى على الكافية . بيروت . دار الكتب العلمية .

٢٠ - الزجاجي ، عبد الرحمن بن أبى أسحاق أبو القاسم : الإيضاح فى علل النحو . تحقيق مازن المبارك . دار العروبة . القاهرة . ١٩٥٩ م .

٢١ - ستيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة . ترجمة دكتور كمال محمد بشر . مكتبة الشباب . الطبعة الثانية . ١٩٦٩ م .

٢٢ سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١٩٧٧ م .

٢٣ - السيوطى ، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر : الأشباه والنظائر فى النحو . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٩٨٤ م .

٢٤ - ________ : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط الحلبى ١٩٦٢ م .

٢٥ - ________ : المزهر فى علوم اللغة وأنواعها . شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاوى . المكتبة العصرية صيدا . بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٦ - ـــــــــــــــ : همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع فى علم العربية . الطبعة الأولى . ١٣٢٧ هـ . مكتبة الكليات الأزهرية .

٢٧ - الصبان ، محمد بن على الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشمونى . دار إحياء الكتب العربية .

٢٨ - عبد الرحمن أيوب (دكتور) : أصوات اللغة . الطبعة الثانية ١٩٦٨ م .

٢٩ - عبد العزيز مطر (دكتور) : لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٦ م .

٣٠ - عبده الراجحى (دكتور) : اللغة وعلوم المجتمع . ط ١٩٧٧ م .

٣١ - عباس حسن : النحو الوافى . الطبعة السادسة . دار المعارف .

٣٢ - فاضل مصطفى الساقى (دكتور) : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة . مكتبة الخانجى . القاهرة ١٩٧٧ م .

٣٣ - فاطمة محجوب (دكتوره) : دراسات فى علم اللغة . دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٧٦ م .

٣٤ - فندريس : اللغة تعريف عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص . مكتبة الأنجلو ١٩٥٥ م .

٣٥ - كمال محمد بشر (دكتور) : علم اللغة الاجتماعى . مدخل . دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة الثالثة ١٩٧٧ م .

٣٦ - ـــــــــــــــ : علم اللغة العام . الأصوات . دار المعارف ١٩٨٠ م .

٣٧ - المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر : المقتضب . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٣٨ - محمد عبد الله جبر (دكتور) : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات فى اللغة العربية . دار المعارف ١٩٨٠ م .

٣٩ - محمود فهمى حجازى (دكتور) : مدخل إلى علم اللغة . دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة . ١٩٩٨ م .

٤٠ - ماريوباى : أسس علم اللغة . ترجمة د. أحمد مختار عمر . عالم الكتب . الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .

٤١ - مهدى المخزومى (دكتور) : فى النحو العربى . نقد وتوجيه . المكتبة العصرية . بيروت ١٩٦٤ م .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 - G. Noel - Armfield: general phoneties for Missionaries and students of languages. Cambridge. 1919 .

2 - J. P. O., Connor: phonetics. penguin Books .

3 - Milkaivic : Trends in linguistics. Mouton 1970 .

4 - Pei - Mario : The story of language. london 1968 .

5 - Peter - trudgill : Socialinguistics . A n intraduction to language and sociey. London. Penguin Bookcs. 1983 .

كلمة كم بين البساطة والتركيب

فى ضوء آراء الكوفيين والبصريين

د. سعد بن حمدان الغامدى
جامعة أم القرى

الرأى السائد عند النحاة أن (كم) اسم ، مبهم مفتقر إلى التمييز ، مبنى ، ملازم للصدر ، وتنقسم إلى قسمين استفهامية وخبرية والثانية فرع الأولى ، وهى كناية عن عدد مبهم وقد خالف بعضهم فى اسمية كم الخبرية فعدّها حرفًا يدل على التكثير فى مقابلة ربّ الدالة على التقليل كما جاء فى الهمع عن البسيط وقد ذكر ذلك المرادى ولكنه قال « والصحيح أنها اسم ودليل اسميتها واضح » ولم يذكر الدليل ، والقول بحرفية (كم) لعلّه من أقوال الخليل فقد جاء فى العين « كم : حرف مسألة عن عدد »[1] وقد يقصد بالحرف الكلمة فلا يكون كلامه نصًا فى الحرفية .

وقد دلّل النحاة على الاسمية بأمور[2] :

أولهما : الإسناد إليها ، فتأتى مبتدأ فى مثل : كم درهمًا عندك ؟ وكم رجل عندك !

ثانيها : عود الضمير عليها نحو: كم رجلاً جاءك ؟ وإن شئت : جاءوك .

ثالثها : دخول حرف الجرّ عليها نحو : بكم رجل مررت ، وعلى كم نزلت ، وإلى كم تصنع كذا .

رابعها : الإضافة إليها مثل : رزقُ كم نفس ضمنت ، وصاحب كم أنت.

خامسها: إضافتها إلى غيرها مثل : كم رجل عندك .

سادسها: تسلط عوامل النصب عليها فأتت مفعولاً في : كم رجلاً ضربت وظرفاً في : كم فرسخاً سرت ، وخبراً لكان في : كم كانت دراهمك ، ومفعولاً مطلقاً في : كم ضربة ضربت .

سابعها: إبدال الاسم منها ، علماً أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية: كم عبيد لي خمسون بل ستون ، وفي الاستفهامية : كم مالك أخمسون أم ثلاثون[٣] .

وقد رأينا أن المرادي يرى أن اسميتها هي الصواب ، وتبقى مشكلة واحدة وهي أنّ كم كما سيظهر قيل : إنها مركبة من حرف الكاف و (ما) الاستفهامية ، فهل هذه الكلمة غدت اسماً تغليباً للاسم على الحرف ، لعلّه كذلك .

****

أما كونها مبهمة فلأنها كناية عن العدد المبهم تقع على القليل والكثير والوسط منه ، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه ، وكم الخبرية أصلها الاستفهام لذا وجد الإبهام فيها ، وإلا فإنه ليس الأصلُ في الأخبار الإبهامَ .

وقد احتاجت (كم) إلى تفسير المطلوب بيان عدده ، وكذلك الخبرية ، فالعدد مجهول يفسره الجواب ، ونوعُ المطلوب معرفة عدده مجهولٌ يفسره التمييز .

****

وبناء (كم) إذا كانت استفهامية إنما كان لتضمنها معنى همزة الاستفهام ووقوعها موقعها ، فإذا قلت : كم غلاماً لك ، أو :كم مالك ، فمعناه : أعشرون غلاماً لك أم ثلاثون ونحوهما من الأعداد ، لأنه يسأل بها عن جميع

الأعداد فاغنت (كم) عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد .

واما إذا كانت (كم) خبرية فبناؤها ، لأنهـا بلفظ الاستفهامية ، وتقع فى الخبر موقع (ربّ) وربّ حرف فضارعتها (كم) في الخبر فبنيت كبنائها (٤).

****

وملازمة (كم) لـلصدارة منسجم مع ماعلـيه اخواتها أدوات الاستـفهام ، وقد قـرر النحاه أنه يتـعين الصدر لـلأداة إذا دلت على نوع من الكلام كـالنفي والاستفهام .

والتصدير لهذه الأدوات يحقق مقصـداً من مقاصد العرب في كلامها وهو أمن اللبس ، ذلك أن السامع كما قال الرضيُّ يبني الكلام الذي لم يصدّر بالمغيِّر على أصله ، فلو جُوِّز ان يجيىء بعده مايغيره لم يدر السامع إذا سمع المغير أهو راجع إلى ماقـبله بالتغيير أو مغيِّر لما سيـجيء بعده من الكلام فيتـشوش لذلك ذهنـه (٥).

وملازمة (كم) للـصدر بنى عليها النحـاه تخطئة من قال إنهـا تأتي فاعلاً واعربهـا كذلك في قوله تعالـى ﴿أو لم يهد لهم كم أهلكنا﴾ (الـسجدة :٢٦) وهو قول ابن عصفور ، وذكر أن ذلك جـاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول (ملكت كم عبيد) فيخرجها عن الصدرية .

ووصف ابن هشام هذا الصنيع من ابن عصـفور بالخطأ العظيم ؛ إذ خرّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة ثم قال "إنمـا الفاعل ضمير اسم الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليـه بالفعل ، أو جملة ﴿أهلكنا﴾ على القول بأن الفاعل يـكون جملة إما مطلقـاً أو بشرط كونها مـقترنة بمايعلـق عن العمل والفعل قلبي نحـو :"ظهر لي أقام زيد" . وجوّز أبوالبقاء كـونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواطن التى يعود فيها الضميرعلى المتأخر" .

كما بنى النحاة على ذلك تخطئة من اعرب قوله تعالى ﴿ أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ بدلاً من (كم) في قوله تعالى ﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾ (يس :٣١) ، وقال ابن هشام: هذا مردود بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قُدّر عامل المبدل منه (يروا) فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قدّر ﴿أهلكنا﴾ فلا تسلّط له في المعنى على البدل ، والصواب أن (كم) مفعول لاهلكنا ، والجملة إما معمولة ليروا على انه علق عن العمل فى اللفظ و (انّ وصلتها) مفعول لأجله ، وإما معترضة بين (يروا) وما سدّ مسدّ مفعوليه وهو (انّ وصلتها)[٦] ولعل أهم مايعنينا في هذا التمهيد ماذكر من اسمية (كم) وادلة ذلك لأنه ينبني على هذه الحقيقة بعض أحكام وافكار هذا البحث الذي يختص ببنية (كم) والخلاف فيها من حيث البساطة والتركيب .

(كم) بين البساطة والتركيب

أولاً: الرأي الكوفي

نسب المرادي القول بالتركيب في (كم) إلى الكسائي والفرّاء وكذلك فعل السيوطي حيث قال "وذهب الكسائي والفرّاء إلى أن (كم) بوجهيها (يعني الخبرية والاستفهامية) مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية " ، ونُسب إلى الكوفيين في بعض المصادر . والذي يظهر أن بعض النحاة الأوائل قال به ونقله الخليل فقد قال " ويقال: هي من تأليف كاف التشبيه ضمّت إلى (ما) ، ثم قصرت (ما) فأسكنت الميم " .

وقد قال الفرّاء[٧] "ونرى أن قول العرب : كم مالك ، أنها (ما) وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها ، فسكنت ميمها ، كما قالوا : لِمْ قلت ذاك ؟ ومعناه : لِمَ قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني لهموم طارقات وذكر "

وهذا الكلام وغيره من الكلام المنسوب إلى الكوفيين يشير إلى أمور :

أولاً : أن الأصل في (كم) هو (ما) ، وأن الكاف وصلت بها من أولها ، وعليه ذهب العكبري والأنباري إلى أن الكوفيين يرون أن الأصل في (كم) (ما) زيدت عليها الكاف ثم حذفت منها الألف [٨].

ولعل هذا مضمون نصّ العين [٩]إذ جعل الكاف مضمومة إلى (ما) فتكون (ما) مضموماً إليها ، فتكون الأصل .

وإعتبار (ما) أصلاً والكاف داخلة عليها أليق بمذهب الكوفيين وذلك لأصالة (ما) في باب الاستفهام ، ولعل العرب أرادت الخروج بها إلى السؤال عن العدد فلجأت إلى إستخدام الكاف سابقة تنقل الأداة من معناها إلى معنى جديد .

ثانياً: تضمن الرأى الكوفي بالإضافة إلى ماذكر من أصالة (ما) تعليل حذف الألف بأنها حذفت كما تحذف مع سائر حروف الجر في نحو: بم؟ ولم؟ وعمّ؟[١٠].

وقد عرض الرضي رأي الكوفيين وبين فيه أنهم يرون حذف الألف من (كم) كحذفها من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها ، وقال[١١]: (وحذف ألفها (يعنى ما) إذا كانت في الاستفهام قياس نحو (لمَ) و(فيمَ) فتكون (كم) الاستفهامية كقوله : "يا أبا الأسود لم خليتني " ، مع أن الفراء لايظهر في كلامه أنه يعد الكاف حرف جر ، وعد حذف الألف من (ما) لكثرة الكلام بـ (كم)[١٢]، ولعل الفرّاء لايرى في الكاف أكثر من مغيرة ، ولا يشترط كونها حرف جر ليحدث بتركيبها مع (ما) مايحدث من حذف الألف ، فالوصل في أوّل (ما) كوصل (ذا) بـ (ها) في (هذا) ووصل (إنّ) بلام وهاء في قول الشاعر :

لهنّكِ من عبسيّة لو سيمةٌ   على هنوات كاذب من يقولها [١٣].

ويحتمل كلامـه وجهاً آخر ، إذ يرى أن الأصل (ما) الاستفهامية أدخلت عليها الكاف حرف الجرّ ، وحذفت الألف ، ثم بالتركيب أصبحتا كلمة واحدة ، ففقدت كل كلمة خصائصها قبل التركيب فلم يعد حرف الجرّ حرف جرّ ولا (ما) الاستفهامية بقيت على مالها من أحكام ومعان ، وولدت كلمة جديدة خالية من خصائص الكاف و(ما) الاستفهامية ، وهكذا فإن الكاف لم تكن حرف جرّ إلاّ في المرحلة الأولى من التركيب .

ثالثاً : أما سكون الميم الذى اشار إليه الفرّاء فقد نسبه بعض النحويين ممن عرض للرأى الكوفى إلى كثرة الاستعمال [١٤]، وعبارة الفرّاء توحى بغير ذلك إذ قال [١٥]: "ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها كما قالوا : لِمْ قلت ذاك؟ ومعناه : لِمَ قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني   لهموم طارقات وذكر "

فما يفهم من هذا النصّ هو أن حذف الألف مَهَّدَ لسكون الميم ، وليس سكون الميم لكثرة الاستعمال ، وكذلك سكون الميم في (لم قلت ذاك؟) ليس لكثرة الاستعمال ، بل هو لغة قليلة ، والمستعمل الكثير فتح الميم ، وتنظير الفرّاء لكم لم يكن بما سكنت الميم فيه لكثرة الاستعمال مما يشير إلى أنه لا يرى أن سكون الميم لذلك ، وإنما هو استخدام للغة من اللغات الثلاث في (لِمَ) ، وماجوء العرب إلى هذه اللغة في كم إلا لحكمة تتبين بعد قليل .

ولعلّ ابن هشام[١٦]وقع على تعليل كوفي لسكون الميم حين ذكر ما تخالف فيه (كأيّ) (كم) قال : "أحدها أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف و(ما) الاستفهامية ، ثم حذفت ألفها لدخول الجارّ ، وسكنت ميمها ، للتخفيف ، لثقل الكلمة بالتركيب " .

فهذا التعليل إن صدر عن الكوفيين فقد وقعوا على مايمكن أن يكون صواباً في التعليل ، فما أحسن أن ينسب التخفف من الحركة إلى ثقل الكلمة بالتركيب ، ذلك أن التركيب ومايكون به من ثقل يستدعي حركات خفيفة كالفتحة فى الفعل الماضى ، ويستدعى التخفف من حركات وحروف ، وقد أشار النحاه إلى ثقَل التركيب ، ومما يدلّ على قدم هذا التعليل عند الكوفيين ما قاله الرضي من أن الكوفيين يرون أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و (ما) ثم

حذفت الفها وسكن الميم للتركيب [17].

ويبدو على هذا المذهب والله أعلم أن حذف الألف قد مهّد لحذف الحركة ، ولذا فإنّ القول بحذف الألف لكثرة الاستعمال صحيح ، وترتب على هذا أن حذفت الحركة لثقل الكلمة بالتركيب ، ولم تسكن الميم في (لم) دائماً كسكونها في (كم) ، ذلك أنّ (كم) مركب ملازم للتركيب لاتنفك فيه الكاف عن (ما) ؛ إذ أصبحا كلمة واحدة بأحكام ومعان جديدة ، ولو بقي للكاف من أحوالها أنها حرف جرّ لما جاز ان يدخل عليها حرف الجرّ في مثل : بكم درهم اشتريت ، ونحوه .

أما (لم) فليست سوى اسم دخل عليه حرف الجرّ كما يدخل على (زيد) ونحوه ، ينفك عنه الحرف ، وقد يأتي غيره نحو (عمّ) و (بم) وهكذا ، فالفرق بين (كم) و(لم) بيّن في هذا الأمر .

ادلة الكوفيين :

أولاً : التركيب في الكلمات من سنن العرب في كلامها لكثرته وتعدّد صوره ، وعلى هذا قال الفرّاء[18] " والحرف (يعني الكلمة) قد يوصل من أوّله وآخره ، فمما وصل من أوله (هذا) ، و(هاذاك) ، وصل بـ(ها) من أوّله ، وممّا وصل من آخره قوله تعالى ﴿إما تريني ما يوعدون﴾ (المؤمنون :٩٣) وقوله : لتذهبن ولتجلسن وصل من آخره بنون وبـ(ما) " .

والحق أنّ ماذكره الفراء لايماثل ماهو حادث في (كم) فالفرق بينهما بيّن كما ذكرنا من قبل ، ولكنّ كلامه يبيّن أنّ العربيّة من شأنها أن تلجأ إلى السوابق واللواحق لفوائد شتى معنوية وتركيبية .

ولعل من أقوى مايحتج به الفرّاء والكوفيون ما ذكره[19] من التركيب في (لكنّ) ، إذ قال " وإنما نصبت العرب بها إذا شدّدت نونها ، لأنّ أصلها " إنّ

عبدالله قائم " فزيدت على أنّ لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً " ، وما ذكره غيره من تركيب (لن) و(حيثما) و(لولا) و(لوما) و(كذا) و(كأيٍّ) وغير ذلك فالقول بأنّ الإفراد أي البساطة في الأدوات أصل ، محلّ نظر ، لأنه لايمنع من القول بالتركيب في بعضها .

ثانياً: مجيء الكاف زائدة كثيراً في أوّل الكلمات فمن ذلك قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ (الشورى :١١) وماحكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقط قال :كهيّن ، ومنه قول الراجز :

"لواحق الأقراب فيها كالَمقَق"[٢٠] .

وقال الفرّاء [٢١]" وقال بعض العرب في كلامه ، وقيل له : منذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمذ أخذت في حديثك ، فرده الكاف في (مذ) يدلّ على أنّ الكاف في (كم) زائدة . وإنهم ليقولون : كيف أصبحت ؟ ، فيقول : كالخير ، وكخير ، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط ؟ فقال :كهيّن" .

ولعل مما يُحتج به للكوفيين في هذه المسألة زيادتها في لفظين آخرين غير (كم) من ألفاظ كنايات العدد وذلك زيادتها في (كذا) قال ابن يعيش[٢٢]" وأما (كذا) فهي كناية عن عدد مبهم بمنزلة (كم) يقال : لي عليه كذا وكذا درهماً ، إذا أراد إبهام العدد كنّى عنه بكذا كما يكنون عن الأعلام بفلان ، والأصل (ذا) والكاف زائدة ، وليست على بابها من التشبيه ؛ لأنه لامعنى للتشبيه هاهنا ، إنّما المعنى : لي عليه عددٌ ما ، فلم يكن هنا تشبيه فالكاف إذاً زائدة إلا أنها زيادة لازمة ، و (ذا) في موضع مجرور بها " إلخ .. ماقال ، كذلك الكاف ركّبت مع (أيّ) الاستفهامية فى (كأيّ) وقد قيل عنها (كأي) اسم ك (كم) في المعنى مركب من كاف التشبية و (اي) الاستفهامية المنونة ، وحكيت ولهذا جاز الوقف عليها بالنون "إلخ [٢٣]، قال العكبري[٢٤]" وقالوا (يعنى الكوفيين) (كأيّ) في معنى (كم) ، وكما أن (كأيّ) مركبة كذلك (كم) ، وكذلك قولهم:

له عليّ كذا و[كذا] وهما في معنى العدد» .

ومن زيادتها في صدر الكلمات زيادتها في (كلاّ) ، إذ ذهب ثعلب إلى أنّ (كلاّ) مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال : وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هي بسيطة»[٢٥].

وستأتي الإشارة إلى زيادتها في أوّل (كأنّ) .

ثالثاً: انّ معنى(كم مالك؟) : كأي شيء مالك من الأعداد ؟ والدليل على ذلك قولهم : كأى من رجل رايت ؟ اى : كم من رجل رايت[٢٦].

وقد ذكر النحاة انّ (ما) للمجهول ماهيته فهى فى إبهام (ايّ) و(ذا)[٢٧]، ولعله بناء على ذلك قيل عن (كم) إنها اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار[٢٨]إذا سلّمنا بوجود (ما) في (كم) .

ولو قدرنا (كم مالك) بـ: مثل اى شيء مالك من الأعداد ، أو: ما مقدار مالك ؟ لما اختلف الأمر كثيراً ، وهذا يدلّ على أصالة الكاف المراد بها المثلية في هذا السياق ،ويدل على أصالة (ما) فيه أيضاً .

ولعل صلاحيتهما للسؤال عن المقدار مكّن من مزجهما لتكون كلمة جديدة يسأل بها مباشرة دون استعانة بكلمات أخرى تدلّ على المقدار أو كلمة شيء .

اما مايوحي به كلام العكبري[٢٩]من ان الكوفيين زعموا أن :مامالك ؟ بمعنى: كم مالك؟ فلم أجد غيره ينسبه إليهم ، ولذا فإنّ ماردّ به عليهم من قوله «أمّا قوله : مامالك ؟ فليس معناه : كم مالك ، لأنّ (ما) سؤال عن الحقيقة فما مالك معناه : أيّ جنس هو ؟ وليس هذا معنى العدد فإذاً فلا معنى لـ(ما) هاهنا» ، أقول : إنّما ردّه هذا يجب أن يسبقه انّ الكوفيين قد قالوا بهذا فعلاً ، ذلك أنّ ماورد في المصادر الأخرى بخلاف ماذكر ، بل إنّ العكبرى يشير إلى ان الكوفيين قالوا بأنّ معنى: كم مالك ؟ اي: ماعدده؟ ، وهذا التفسير منهم

صواب لذا لم يتعرض له العكبريّ بالردّ ، بل إنّ البصريين هم الذين قارنوا بين (ماما لك؟) و(كم مالك؟) وذلك ردّاً على الكوفيين في قولهم بزيادة الكاف حيث أنكر البصريون زيادتها بحجة أنّ دخولها ليس كخروجها ، والزائد دخوله كخروجه وقالوا [٣٠]: "بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاختل معناها ، ولم تحصل الفائدة بها ، الا ترى انّ قولك : (ماما لك) لايفيد مايفيد قولك : (كم مالك) فدلّ على الفرق بينهما " ولكن الكوفيين لم يرد في كلامهم أنها زائدة دخولها كخروجها بعد أن تم تركيبها .

رابعاً : تنظير (كم) بـ(لم) :

قال الكوفيون[٣١]: إنّ الأصل في (لم) (ما) زيدت عليها اللام ، فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت ميمها ، فقالوا : لمْ فعلت كذا ؟

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ اسلمتني لهموم طارقات وذكر "

فاللام حرف جّر والميم أصلها (ما) الاستفهامية حذفت ألفها وسكنت الميم .

وقد قال الفرّاء [٣٢]"ثم إنّ الكلام كثر بكم حتى حذفت الألف من آخرها ، فسكنت ميمها ، كما قالوا : لم قلت ذلك ؟ ومعناه : لم قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟ "

قال البغدادي[٣٣] شارحاً كلام الفرّاء" : (قوله : لِمْ قلت) بسكون الميم ظاهرة أنه جائز في الكلام غير مخصوص بالشعر ، ويؤيده قول ابن الشجري في أماليه " ومن العرب من يقول : لِمْ فعلت ؟ بإسكان الميم قال ابن مقبل :

أأخطل لِمْ ذكرت نساء قيس فما روعن منك ولا سبينا

وقال آخر :

يا أبا الأسود لم خليتني لهموم طارقات وذكـر "

ويشير كلام الفراء أيضاً إلى وجود ثلاث لغات في (ما) عند جرّها بحرف الجّر وفصّل ذلك ابن الشجري في أماليـه قال : فإن أدخلت عليها حرف خفض لزمك في الأغـلب حذف ألفـها في الـلفظ والخطّ تقـول : عمّ سألت ؟ وفـيم جئت؟ فرّقوا بهذا بينها وبين الخبـرية التى بمعنى الذي كما جاء في التنـزيل ﴿عمّ يتسـاءلون ﴾ (النبأ:١) ﴿ومـا ربك بغافل عـما يعملـون ﴾ (الأنعام : ١٣٢) ، وقال في الاستفـهامية ﴿فبم تبشرون ﴾ (الحجـر :٥٤) ، وفى الخبرية ﴿بما انزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ (البقرة:٤) وقال جرير :

" يا آل بارق فيمَ سبُّ جرير "

.ومن المجرور بمن قوله تعالـى ﴿ فلينظر الإنسان ممّ خلق ﴾ (الطارق :٥) ، وباللام ﴿فلم تقتلون أنبياء الله ﴾ (البقرة:٩١) " .

هذه اللغـة الأولى ، أما اللغة الثـانية وهى حذف الألـف مع إسكان الميم فقد مرّ ذكرها في كلام ابن الشجري الذي أورده البغدادي .

واللغة الثالثة : قال عنها ابن الشجري(٣٤) " ومن العرب من يثبت الألف فيقول : لما تفعل كذا ؟ وفيما جئت؟ وعلاما تسبّني ؟ قال حسّان :

علاما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرّغ في دمـان

الدمان : السرجين ، وقال آخر :

أنّا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيلُ (٣٥) "

وقد ذكر بعضـهم أنّ حذف الألف قياس إذا كانت (ما) أستـفهاماً ، وهو الأكثر كما يذكر ابن الشجرى واللفظ بها لغة بعض العرب .

أمّا إسكان الميم فإذا كـان ابن الشجرى جعله لغة كمـا فعل الفراء دون أن يفصّلا القول فإنّ ابن يعيش فـرّق بين أمرين : إسكان الميم في الوقف إذ هو لغة بعض العـرب ، وإسكان الميم في الوصل ولايكـون إلاّ من قبيل إجـراء الوصل مجرى الوقـف ضرورة قال[٣٦] : "فأما (حتّام) و(فـيم) و (علام) فالهاء في هذه الحروف أجود نحـو قولك في الوقف : حتّامـه وفيمه وعلامـه ، لأنّك حذفت الألف في (مـا) وبقيت الفـتحة دلـيلاً على المحذوف فـشحّـوا على الفتـحة أن يحذفها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليـه فألحقوها (هاء السكت) فيقع الوقف عليها وتسلم الفتحة ، فصـار ذلك كالعمل في : اغزه وارمه ، وقوم من العرب يقفون بالإسكان من غير (هاء) ويقولون : فيم ولم وعلام ، ويحتجّ بأنّ الوقف عارض ، والحركة تعود في الوصل ، وقد أسكن بعضهم الميم في الوصل ، قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ خليتنى لهموم طارقات وذكر

وذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة "

وكلام النـحاة أكثـره عن حذف الألف من (مـا) إذا جرّت بحـرف الجرّ، ولكن لهم كلام عـنها إذا جرت بالإضافـة يختلف عنه على نحـو ما ، قال ابن يعـيش[٣٧] "وأما (مجىء مَ جئت) و (مثل مَ أنت) فـإنهم قد حذفوا الألف من (ما) مع هذه الأسمـاء كما حذفوها مع حـروف الجرّ ، لأنها خافضـة لما بعدها كالحروف ، فأجريت في الحذف مجراها ، فإذا وقفت على (ما) منها فبالهاء لاغير، وليس الأمر فيها كحـتام وإلام ، لأنّ (حتى) حرف ، وكذلك (إلى) ، والحرف لايستقل بنفسه ولا ينفصل ممابعده ،فتنزلا منزلة الكلمة الواحدة فجاز إسكانها ، وأما (مجيء) و(مثل) فإنهما اسمان منفصلان ممابعدهما ، وصار (ما) بعد حذف الألف على حرف واحد فكرهوا ذلك فألحقوه الهاء ، وقالوا (مجىء مَهْ) و (مثل مَهْ) ليقع السكت عليه ولايخرج الاسم عن أبنيه الأسماء ، فاعرفه" .

إلا أن حذف الألف والوقوف بالهاء ليس مخصوصاً (بما) عندما تكون مجرورة بحرف أو بالإضافة فقد [٣٨]" أجار بعضهم حذف ألف (ما) والوقف عليه بالهاء وإن لم يكن مجروراً كما في حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ، ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ، فقيل : هلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزماً أو وقفاً نحو : ره ، واغزه ، وليرمه ، فيلحق بها (هاء) السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها أعني على (ما) الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشري أنّ الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرور في نحو (مثل مه) أولى ، أعني جعله هاء السكت جيء بها بعد حذف الألف كالعوض منه " .

وما ذهب إليه الزمخشرى من أنّ الهاء بدل من الألف فسر به وجود الهاء في (هنه) و(فمه) في قول الراجز :

قد وردت من امكنه من ههنا ومن هُنَهْ

إن لم أروها فَمَهْ

قالوا[٣٩] : الا ترى أنه قلب ألف (هُنا) هاءً ، وقلب ألف (ما) في قوله (فَمَهْ) هاءً ، وأصل الكلام : إن لم أروها فما يكون ؟

وكذلك في قول أحدهم : "يا أسديّ لِمْ أكلتَه لِمَهْ؟ "

حيث سكن الراجز الميم مرّة ، ووقف بالهاء مرّة أخرى ، ويمكن حمل الأخير على إبدال الألف هاء ، كما هو مذهب الزمخشرى .

وهو مايمكن أن يفسر به وجود الهاء في (أنه) وقد ذكر الرضي[٤٠] أنّ بعض طيء يقفون على (أنا) بالهاء مكان الألف .

أما وقد تبين أن حذف الألف من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر

عليها لازم غالباً كما قال به ابن الشجري [٤١] أو قياس حسب ما قاله الرضي [٤٢].

أما وقد تبين أيضاً أنّ سكون الميم لغة بعض العرب ، وله شواهد من الشعر والنثر على ماسمع الفرّاء وغيره ، ، فإنه يبقى فرق بين (كم) و(لم) ، وهو انّ (لمْ) تاتي بالألف وبفتح الميم مع حذف الألف ، ولكن (كم) لاتاتي إلا في حالة واحدة وهي سكون الميم ، وسبب ذلك فيما يظهر أنّ (كم) مركبة ، وليست ك (لم) ، وسيرد طرف من هذا الحديث بعد .

الرد البصري (عرض وتمحيص) :

قام الردّ البصريّ على حجج الكوفيين على الدعائم التاليةُ [٤٣]:

١ ــ أن قول الكوفيين إنّ (كم) أصلها (ما) زيدت عليها الكاف دعوى من غير دليل ولا معنى ، وهم بذلك يصادرون الرأى الكوفي ، ولا يقيمون وزناً لما أوردوه من حجج وأدلة مستمدة من اللغة ، وهذا رد جدلي في نظري .

٢ ـ أنّ وصل الحرف من أوّله نحو (هذا) إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليل دلّ عليه ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه [٤٤].

والحقيقة أنّ هذا ردّ ضعيف؛ فمسألة التركيب فى الأدوات وغيرها لو وجد في بعضها فهو منهج للغّة تنهجه في بعض كلماتها ، وتحديد تلك الكلمات التى جرى عليها هذا المنهج هو موضع الخلاف ، والرأى المستند على ما في اللغة من نظائر وشواهد هو الأقوى حجة وهو المقدم ، ولا تمنع قلة الكلمات الموصولة من أوّلها من الاعتداد بذلك المنهج اللغوي فى تكوين الكلمات ، إذ لاعبرة بقلة أو كثرة ذلك الصنيع ، وإنما العبرة بوجوده أو عدمه ، ومادام البصريون يقرون بوجوده فما يمنع من القول بحدوث ذلك في (كم) إلا أن يضعف الاستدلال عليه .

٣ ـ إنكار زيادة الكاف في بعض ما استشهد به الكوفيون فقالوا (٤٥):
"وأمّا قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ (الشورى :١١) فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة ، لأن مثله هاهنا بمعنى (هو) ، فكأنه قال : ليس كهو شيء، والمثل يطلق في كلام العرب ويراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : مثلى لا يفعل هذا ، اى : أنا لا افعل هذا ، ومثلى لايقبل من مثلك ، اى : أنا لا أقبل منك ، قال الشاعر:

ياعاذلي دعني من عذلكا مثلي لايقبل من مثلكا

اي : أنا لا أقبل منك .

ثم قالوا(٤٦): "ثم لوقلنا: إنّ الكاف هاهنا زائدة لما امتنع ، لأنّ دخول الكاف هاهنا كخروجها ، الا ترى انّ معنى (ليس كمثله شيء) ومعنى (ليس مثله شيء) واحد وكذلك الكاف في قوله : كهيّن ، وقول الراجز:

لواحقُ الأقراب فيها كالمَقَقْ

بخلاف الكاف في (كم) فإنّ الكاف في (كم) ليس دخولها كخروجها ، بل لو قدرنها حذفا من الكلام لاختل معناها ولم تحصل الفائدة بها، الا ترى انّ قولك:(مامالك؟) لايفيد مايفيد قولك: (كم مالك ؟) فدلّ على الفرق بينهما ".

وكلام البصريين هذا يؤدى إلى إنكار زيادة الكاف في بعض شواهد الكوفيين وإقراره في بعضها ، وأنّ إنكاره مبني على المعنى ، فلا تعدّ الكاف زائدة إذا أمكن توجيهها من حيث المعنى إلى ما لا يقتضى الزيادة ، فإن أمكن أيضاً توجيهها من حيث المعنى على الزيادة فإنّ هذا لايكون إلاّ إذا كان خروجها كدخولها دون تأثير على المعنى ، ويؤدى كلام البصريين في هذه المسألة إلى تقرير قاعدة مفادها أنّ الحروف تكون زائدة إذا كان حذفها لايحدث تغييراً في المعنى ، وهو ماعبروا عنه بأنّ دخولها كخروجها .

ولعل الصواب في اعتبار الزيادة في الحروف هو ماذهب إليه بعض النحاة من أنّ الحرف الزائد هو ما وقع بين العامل ومعمولة ، وأنّ وجوده كحذفه من حيث التأثير على طلب العامل للمعمول كما في قوله تعالى ﴿لكيلا تأسوا على ما فاتكم﴾ (الحديد :٢٣) وكما في قوله تعالى ﴿ماترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور﴾ (الملك : ٣) وقوله تعالى ﴿هل من خالق غير الله﴾ (فاطر :٣) فوجود هذه الحروف بين الطالب ومطلوبه لم يمنع من أنْ ينصب المضارع بكي في الآية الأولى ، وأن تكون (تفاوت) و(فطور) مفعولين منصوبين بفتحتين مقدرتين منع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وأن تكون (خالق) مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وهكذا . مع أن هذه الحروف وجدت زائدة لفائدة معنوية وهي النفي في الآية الأولى والتوكيد فى البقية قال سيبوية عن (ما) في قوله تعالى ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ (النساء١٥٥) "وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ،وهي توكيد للكلام"(٤٧) .

وهناك أمر آخر أكثر أهمية فى هذه القضية موضوع بحثنا وهو أنّ وجود الكاف مع (ما) في (كم) ليس كوجودها في غيرها ممّا ذكره الكوفيون من الشواهد ، ولعل هذا ما غفلوا عن النصّ عليه ، ذلك أنّ وجود الكاف مع (ما) وجود تركيب ، وهذا قد يترتب عليه تغيير في اللفظ والمعنى .

أما قول البصريين(٤٨): " الا ترى أنّ قولك : ماما لك ؟ لايفيد مايفيد قولك (كم مالك؟)" فإن الكوفيين لم يقولوا ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنّه يمكن القول إنما أريد بتركيب الكاف مع (ما) الاستفهامية إخراجها من السؤال عن الجنس إلى معنى جديد وهو السؤال عن العدد .

٤ - تخطئة الكوفيين في تنظيرهم (كم) بـ (لم) لوجود فرق بينهما ،

قالوا[٤٩]: وأما قولهم : " كان الأصل في (كم مالك؟) : كما مالك؟ إلاّ أنه لمّا كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك في (لِم) " قلنا : لانسلم أنّه يجوز إسكان الميم في (لم) في اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك في الضرورة ، فلا يكون فيه حجّة ، قال الشاعر :

" يا أبا الأسود لمْ أسلمتني "

وكما قال الآخر :

" يا أسديّ لمْ أكلته لِمَهْ "

فسكن (لم) للضرورة تشبيهاً لها بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن ، فلا يكون فيه حجّة " .

ولكلام البصريين بقية نوردها بعد .

أما ما ذهبوا إليه من أن تسكين (الميم) في (لم) ضرورة ، فقد تبين لنا عند إيراد حجج الكوفيين أنّه لغة بعض العرب وورد في النثر والشعر كما حكى الفرّاء وابن الشجري .

ونعود إلى بقية كلام البصريين في تخطئة الكوفيين تنظيرهم (كم) بـ(لم)، قالوا[٥٠]: "ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأنّ (كم) كـ(لم) لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في (لم) فيقال : كما مالك ؟ كما يقال : لمافعلت ؟ وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في (لم) فيقال: كمَ مالك ؟ كما يجوز : لم فعلت ؟ ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمه ، كما يجوز في (لم) هاء الوقف فيقال : لمه ، فلما لم يجز ذلك دلّ على الفرق " .

وهذا في رأيي لايرد على الكوفيين فتفسيرهم لحذف الألف بكثرة الاستعمال تفسير معقول ، وسكون الميم إنما كان تخفيفاً لثقل الكلمة بالتركيب ،

وهو تعليل جيّد ، وليس كل شيء شابه شيئاً في امر لابّد أن يشابهه في كل أمر ، ثم سنرى أن فتح الميم من كم ووجود الألف وإن لم يوجد فى العربية فهو موجود في بعض أخواتها الساميات .

٥ - إنكارهم التركيب في بعض الأدوات ، والعكبريّ ممّن قال بعدم التركيب في (كم) وغيرها من بعض الأدوات التى ذكر ، وقال عن (كم) "إنّ الأصل عدم التركيب ، ولاسيما في كلمة لايصح أن تجعل كلمتين و (كم) هاهنا كذلك ، فإن (كم) حرفان ، ولايمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة ، فعلى هذا يمتنع التركيب ، لأنّه إنما يكون بين كلمتين "[٥١].

ويبدو - والله أعلم- انه لم يلتفت إلى ماقاله الكوفيون من أن الاختصار وقع في الكلمة الثانية وهي (ما) بحذف الألف لكثرة الاستعمال ، وبناء على حذفها في الغالب من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجّر ، ثم ماقالوه من انّ سكون الميم إنما كان للتخفيف من ثقل الكلمة بالتركيب ، وما صرّح به البصريون كثيراً من انّ التركيب يحدث به تغيير في اللفظ والمعنى والعمل في أحيان كثيرة .

٦ - أن وجود التركيب في بعض الأدوات لايعنى وجود التركيب في (كم) :

وهذا مارد به العكبرىّ أيضاً حين نسب إلى الكوفيين قولهم[٥٢].

" وقالوا ايضاً (كايّ) في معنى (كم) ، وكما أن (كايّ) مركبة كذلك (كم) ، وكذلك قولهم : له علي كذا [وكذا] وهما فى معنى العدد " ، قال : والجواب عليه من وجهين :

أحدهما : ماتقدم من فساد دعوى التركيب .

والثانى : انّ أكثر مافيه أنهم أرونا كلمات فيها تركيب ، وهذا لايوجب ان يجعل كل شيء هكذا .

ثانياً: الرأى البصريّ

~~~~~~~~~~~~~~~~~~

لايحتاج المذهب البصريّ في هذه المسألة إلى طول شرح ، فلم يقولوا أكثر من أنّ (كم) مفردة موضوعة للعدد ، ولم يحتاجوا إلى أكثر من ذلك ، ولكن حججهم هي ماقد نحتاج إلى إطالة القول في عرضه بحسبها .

احتجاج البصريين على بساطة (كم):

أولاً : أنّ الأصل في الكلمات عدم التركيب ، ولا يوجد دليل على أنّ (كم) قد انتقلت عن هذا الأصل ، وهذه الطريقة في الاستدلال من البصريين تسمى (الاستصحاب) الذي قال عنه الأنبارى : هو إبقاء اللفظ على مايستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [٥٣]، وقال عن كم [٥٤]" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة ، لأنّ الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة ".

وقد قال الأنباري في أحد كتبه ـ ونقله عنه السيوطى [٥٥]" استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لايجوز التمسك به ماوجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لايجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لايجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم " .

وقد اجتهد الكوفيون في تقديم الأدلة على خروج (كمْ) عن الأصل في الكلمات ، ولكن البصريين حاولوا ردّها كما ظهر لنا من قبل عند مناقشة البصريين لحجج الكوفيين ، وبهذا بقي للبصريين (فيما زعموا) الاستدلال
~~~~~~~~~~~~~~~~~~

بالاستصحاب قائماً ، وكأنهم نجحوا في بيان أنّ ماتوهمه الكوفيون دليلاً لم يوجد ، وذلك أنهم عندما يعترض معترض على الاستدلال بالاستصحاب بذكر دليل زواله ، يقوم البصريون عندها بتبيين أنّ ماتوهمه دليلاً لا وجود له ، وبهذا يبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً .

ولجأ العكبري[٥٦] في ردوده إلى دليل استصحاب الحال رادّاً مقالة الكوفيين ، ولكن من جهة أخرى، حيث زعم أنّ الحذف من (ما) دعوى من الكوفيين والقول بالحذف خلاف الأصل فما الداعي لدعواه ؟

ولا أرى البصريين قد وفّقوا في إيراد هذا الدليل هنا ؛ لأنّ الإفراد في الكلمات أصل ، وكذلك التركيب أصل ،فاللغة فيها من الكلمات المفردة الكثير،وكذلك من الكلمات المركبة ، وقد أقرّ البصريون بتركيب كثير من الكلمات ، وما دامت اللغة تلجأ إلى التركيب لخلق كلمات جديدة من كلمات موجودة فهذا نهج لها تتبعه ، وبذا يعدّ أصلاً ، ولا عبرة بقلة أو كثرة في مثل الأمر ، فكثرة الكلمات المفردة بالنسبة للكلمات المركبة لا يعنى أصالة الأولى وفرعية الثانية بل يعني أن اللغة تفضل البساطة في الكلمات على التركيب ولكنها تستخدم النوعين فهما أصلان فيها .

كما أن القول بأنّ الأصل في الأدوات البساطة مذهب بصري ، والكوفيون قالوا بتركيب كثير من الأدوات كما تنبيء بذلك المصادر المختلفة ، وقد مرّ شئ من هذا قبل .

ثانياً : عدم صلاحية (كم) لأن يقال فيها بالتركيب ، وهي حجّة أوردها العكبريّ ، وذلك أن (كم) لايصحّ أن تجعل كلمتين مكونة من حرفين ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما . . كلمة تامة ، فعلى هذا يمتنع التركيب ، لأنه إنما يكون بين كلمتين[٥٧] .

وهذا نظر للكلمة بعد تركيبها ، والتركيب كما يقرّ بذلك البصريون يحدث تغييراً في الكلمات المركب منها احياناً ، الم يذهب الخليل إلى ان (لن) مركبة من (لا) و (ان) ، فهما كلمتان من أربعة أحرف أصبحتا كلمة واحدة من حرفين (٥٨).

أما قول العكبري بأنّ (كم) مكونة من حرفين ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما كلمة تامة ، فهذا غير مسلم له فكثير من الكلمات تأتي على حرف واحد مثل بعض الضمائر وعدد من حروف الجرّ والعطف وهكذا ، إلاّ ان يكون أراد شيئاً خفي عليّ فالله أعلم .

ولعلّ ماقال به الكوفيون من التركيب في (كم) هو الصواب للأسباب التالية :

أولاً : أن التركيب في الأدوات والكلمات منهج للغة ، وقد وجد في عدد كبير من الكلمات عند الكوفيين وإن لم يقل به البصريون في بعضها ، فالتركيب إذاً أصل كما إن الإفراد أصل ؛ ذلك ان اللغة اتبعت طريقين في إثراء نفسها وهما ارتجال الكلمات البسيطة ، وتركيب كلمات من كلمتين أو أكثر ، ولذلك فاستصحاب الأصل في هذه القضية ليس جيداً .

ثانياً : أن التركيب يحدث في الكلمات أحوالاً جديدة ، فهو يجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة مثل : حيثما ، وإذما ، وإنّما ، وكأنما ، ولعلّما ، ولولا ، ولوما ، وربما ، وقلما ، وطالما ، وأشباهها ، فكل مركب من هذه المركبات بمنزلة كلمة واحدة إضافة إلى أنّ التركيب يجعلها على معان جديدة ، وقد يجعلها عاملة بعد أن كانت هاملة او يجعلها هاملة بعد أن كانت عاملة ... وهكذا(٥٩).

ولذا فإن ماطرأ في كم من التغيير الذى أوصلها إلى أن تكون كلمة مركبة

على حرفين مقبول ، وإن خالف ما ظنه البصريون من أن الكلمة المركبة لاتكون من حرفين .

ثالثاً : ظهر في إحتجاج الكوفيين جوانب قوّة على النحو التالى :

١ - إدراكهم أن اللغة فيها تركيب للكلمات بعضها من بعض ، وهذا أدركه البصريون أيضاً وعدّوا في مؤلفاتهم من الكلمات المركبة عدداً لاباس به ، وقد أحسن الكوفيون في عدّ (كم) من ضمنها مستدلين بشواهد اللغة .

٢ - قول الكوفيين بكثرة زيادة الكاف وإضافتها في أوّل الكلمات على جانب كبير من الصواب ، فقد زيدت الكاف في مواضع كثيرة منها ماذكروه ، واهم هذه المواضع الألفاظ التى أتت مثل (كم) كناية عن العدد ، وذلك (كأيّ ، وكذا) .

وقد قال سيبويه "وسألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة ، وهي نحو : كأين رجلاً، ونحو : له كذا وكذا درهماً"(٦٠) ، وقال في موضع آخر تعليقاً على قول الشاعر :

" كأن وريديه رشاء خُلُب"

" وهذه الكاف إنما هى مضافة إلى (أنّ) ، فلما اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله(٦١)" بل قال سيبويه عبارة مفادها انّ من شأن الكاف أن تتركب مع مابعدها وذلك في سياق الحديث عن (كأين) و (كذا وكذا) قال(٦٢)" وإنما تجيء الكاف للتشبيه ، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، من ذلك قولك : كأنّ أدخلت الكاف على أنّ للتشبيه " . قال د. سيد رزق رحمه الله : "وقول الكوفيين بالتركيب استنتاج افتراض قد نجد له تأييداً في الواقع اللغوي يتجلى في

اعتـمادهم على الـنظائر التي سردهـا الأنباري من زيادة الكاف كـثيـراً في كلام العرب» (٦٣).

٣ - أصالة (ما) في الاستفهام عن العدد وغيره كأن تقول : ماعدد مالك؟ وكذلك أصالة الكاف في الدلالة على المماثلـة في هذا السياق كأن تقول : كأيّ شيء مالك من الأعداد ؟ وفي مثل : مالي كهذا العدد .

٤ - صحة تعليلهم لحذف الألف ، وصحة قياسهم ذلك على حذفها من (ما) الاستفهـامية ، وقد رأينا العرب تحذفها حـتى مع (ما) التى خلت من الجار اسماً كان أم حرفاً .

٥ - الاقتـراب من الحسّ اللـغوى بتـعليلهـم لسكون الميم فـي (كم) بأنه تخفيف للثقل الناشىء عن التركيب .

وفي أن (كمْ) أصـلـها (كما) يمكـن التنظير له بما ذكـره برجستـراسر في معرض حـديثه عن حروف العطف من أنّ حـرف العطف (أمْ) حديثة عـربـية أصـلها **a-ma** كما أنّ (لَمْ) أصلها **La-ma** و(كم) أصـلها **Ka-ma** (٦٤)وفي العبرية نجد أنْ (كمْ) يناظرهـا «كمّا» قال محمد بحر : وللاستفـهام عن الكمية تستـخدم العربيـة (كم) والعبـرية (كمّا) ، وتتـركب من كاف + مّا بمـعنى ما ، وتكون الكلمة بعدها (التـمييز) جمعاً في العبرية ولكـن في العربية تكون عادة مفرداً ويجوز جمعه»(٦٥). وجاء في معجم العهد القديم أنه يشبّه (كمّا) العبرية في السريانية (كما) وفي العربية (كمْ) ويظهر أن المطلعين على الساميات يرون أن (كمّا) في العبرية مركبة من الكاف و (ما) كما هو رأى د. محمد بحر.(٦٦).

رابعاً : ظهر الـضعف فى احتجاج البـصريين باستصحـاب الحال في مثل هذا الموضوع خاصة أن استصحاب الحال من الأدلة الضعيفة إذا وجد الدليل على خلافه ، وعلى كل حال فإن البصريين بهذا عقلانيون وأقرب إلى النـزعة المنطقية

في قولهم "إنها دعوى بلا دليل" وفي قولهم: إن الأصل هو الإفراد وفي تمسكهم باستصحاب الحال قال ذلك د/ سيد رزق (٦٧).

كذلك ظهر الضعف في استبعادهم التركيب في (كم) ، لأنها من حرفين متجاهلين أنّ الكلمات عند تركيبها قد تفقد بعض حروفها أو حركاتها . ولعلّ د. مهدى المخزومي كان محقاً عندما ذكر أن الفرق بين المدرستين أنّ البصريين يستندون إلى أصل فلسفي يقيمون به حجتهم ، أما الكوفيون فيستندون إلى القرآن الكريم وأبيات من الشعر العربى الصحيح.(٦٨)وقد كان ماذكرته عن حالها في العبرية والسريانية دليلاً لغوياً آخر للكوفيين لم يشيروا إليه قديماً . والله أعلم .

نتائج وخاتمة

بحمد الله قدّم هذا البحث صورة عن اهتمام النحاه بقضايا اللغة المختلفة من نحو وصرف وغيرهما فالبحث في بنية (كم) ليس ممايعتى به المهتم بدراسة التراكيب ، ولا ممايهتم به الصرفّي ، لأنها ليست من الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة موضوع الصرف ، وما ورد في هذا البحث غيض من فيض وقليل من ثروة نحوية ولغوية كبيرة تحتضنها كتب النحو والتفسير واللغة تفيد فائدة عظيمة في مجالات البحث اللغوى المختلفة .

وكلام القوم في المسائل المتعددة لم يضره وينزل به تعدد المسائل واختلافها، بل إنّ قوّته الواضحة وحسنه وعلوهّ يدلّ على سعة علم الأوائل رحمهم الله وعلى قدراتهم الفذّة التي قد لايمنّ الزمان بمثلها ، وما ذلك إلاّ لأنّهم نذروا أنفسهم للعلم خدمة لكتاب الله العزيز .

كما أظهر البحث أنّ النحاة إبّان الجدل النحوي قد يحمل بعضهم على بعض ويغالط بعضهم بعضاً أحياناً بتجاهل الأدلة جموداً عند رأى وغيره أولى منه ، هذه أشبه ماتكون بنتائج عامّة .

أما فيما يخص المسألة موضوع البحث فقد تبين - حسب اعتقادي - قوة الرأي الكوفى في القول بتركيب (كم) ، كما ظهرت براعتهم في الاستدلال التي بنيت على معرفة بأحوال الكلم والأساليب حسب النظام اللغوي للغتنا الشريفة ، ويمكن القول إن الكوفيين في هذه المسألة كانوا مستندين إلى شواهد اللغة متخلين عن النزعة المنطقية ثم إن البحث في شقيقات العربية الساميات عن النظائر قد يجلى الحقائق في مسائل تأصيل الكلمات ، وعلى الرغم من عدم

الفائدة التي يدعيها البعض من مثل هذه البحوث إلا انّ البحث في هذه المسائل في غاية الأهميـة لتجلية تاريخ الكلمات واللغات وكـفى بذلك فائدة أضف إلى ذلك انّ من العلم مايكون للعلم . والله المستعان .

هوامش البحث

(١) انظر في المغني (كم) وانظر الجنى ٢٧٥ والهمع ٤/٣٨٦ والعين ٥/٢٨٦ والتهذيب ٩/٤٦٥ .

(٢) بتصرّف عن شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٨ .

(٣) المغني (كم) .

(٤) انظر ماسبق في شرح المفصل ٤/١٢٥ ومابعدها .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ١/٩٧ و ٢/٣٤٧ .

(٦) انظر هاتين المسألتين في المغني (كم) .

(٧) انظر ماسبق في الجنى ٢٧٥ ، والهمع ٤/٣٨٦ والإنصاف ٢/٢٩٨ ومعاني القرآن ١/٤٦٦ .

(٨) التبيين ٤٢٣ ، والإنصاف ٢٩٨ .

(٩) انظر النص منقولاً في تهذيب اللغة ٩/٤٦٥ .

(١٠) الهمع ٤/٣٨٦ .

(١١) شرح الكافية : ٢/٩٥ .

(١٢) معاني القرآن ١/٤٦٦ .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) انظر الجنى : ٢٧٥ ، والهمع ٤/٣٨٦ .

(١٥) معانى القرآن ١/٤٦٦ .

(١٦) المغني : (كأيّ) .

(١٧) شرح الكافية ٢/ ٩٥ .

(١٨) معانى القرآن ١/ ٤٦٦ .

(١٩) نفسه ١/ ٤٦٥ .

(٢٠) انظر ذلك في الإنصاف م٤٠ ، ص ٢٩٩ .

(٢١) معانى القرآن ١/ ٤٦٦ .

(٢٢) شرح المفصل ٤/ ١٢٦ .

(٢٣) الهمع ٤/ ٣٨٨ .

(٢٤) التبيين : ٤٢٤ .

(٢٥) المغني (كلاّ) .

(٢٦) الإنصاف : ٢٩٨ .

(٢٧) شرح الكافية للرضي ٢/ ٩٥ .

(٢٨) الجنى : ٢٧٥ .

(٢٩) التبيين : ٤٢٤ .

(٣٠) الإنصاف : ٣٠٣ .

(٣١) انظر معاني القرآن ١/ ٤٦٦ ، والإنصاف ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٣٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٦ .

(٣٣) الخزانة ٧/ ١٠٩ .

(٣٤) ٢/ ٢٣٣ .

(٣٥) انظر أيضاً شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٩ ، ٢٩٨ .

(٣٦) شرح المفصل ٩/ ٨٧ ، ٨٨ .

(٣٧) نفسه ٩/ ٨٨ .

(٣٨) هذا ماقاله الرضى في شرح الشافية ٢/ ٢٩٦ .

(٣٩) انظر الإنصاف : ٢٩٩ الحاشية .

(٤٠) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٩٥ .

(٤١) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٣ .

(٤٢) شرح الكافية ٢/ ٩٥ .

(٤٣) انظر الإنصاف ٣٠٠ ومابعدها .

(٤٤) الإنصاف : ٢١٦ .

(٤٥) الإنصاف : ٣٠١ .

(٤٦) نفسه : ٣٠٢ .

(٤٧) انظر التصريح (باب حروف الجر) ٢/ ٨ ، والكتاب ٤/ ٢١٢ ، ٢٢٢ .

(٤٨) الإنصاف : ٣٠٣ .

(٤٩) نفسه : ٣٠١ .

(٥٠) نفسه ، وأنظر المغني (كايّ) .

(٥١) التبيين : ٤٢٣ .

(٥٢) نفسه : ٤٢٤ .

(٥٣) الاقتراح : ١٧٢ عن جدل الإعراب .

(٥٤) الإنصاف : ٣٠٠ .

(٥٥) الاقتراح : ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٥٦) التبيين : ٤٢٤ .

(٥٧) انظر التبيين : ٤٢٣ .

(٥٨) الكتاب ٣/ ٥ .

(٥٩) انظر الكتاب في عدة مواضع ٣/ ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٣٣٢ وغيرها .

(٦٠) الكتاب ٣/ ١٥١ .

(٦١) نفسه ٣/ ١٦٤ .

(٦٢) نفسه ٢/ ١٧١ .

(٦٣) الخلاف بين النحويين ٢٢٦ .

(٦٤) التطور النحوى ١٧٩ .

(٦٥) بين العربية ولهجاتها والعبرية (٨)واستبدلت الحروف العبرية بالحروف العربية لعدمها في الحاسوب .

(٦٦) معجم العهد القديم (كم) ٤٥٣ ، وتم الاستبدال المذكور في الحاشية السابقة .

(٦٧) الخلاف بين النحويين ٢٢٦ .

(٦٨) مدرسة الكوفة ٢٣٢ .

المصادر والمراجع

* الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي تـ٤١٥ ، تحـ/ عبدالمعين الملوحي - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ .

* الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، تحـ/ أحمد محمد قاسم ، ط١ ، القاهرة ١٣٩٦ .

* أمالي ابن الشجري تـ٥٤٢هـ ، دار المعرفة - بيروت (تصوير لطبعة الهند) .

* الإنصاف ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري تـ٥٧٧ ، تحـ/ محمد محيي الدين - المكتبة التجارية - مصر .

* البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات عبدالرحن محمد الأنباري تـ٥٧٧ ، تحـ/ د. طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .

* بين العربية ولهجاتها والعبرية د/ محمد بحر عبدالمجيد ، ١٩٨٠ .

* التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء العكبري تـ٦١٦هـ ، تحـ/ د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦هـ .

* التطور النحوى لبرجستراشر ، ترجمة د/ رمضان عبدالتواب ، دار الرفاعى والخانجي ، ١٩٧٢ .

* تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري تـ٣٧٠هـ ، تحـ/ عبدالسلام هارون وآخرين .

* الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم المرادي تـ٧٤٩ ، تحـ/ طه محسن ، مطابع جامعة الموصل ١٣٩٦ .

* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي تـ ١٠٩٣ ، تحـ/ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة ١٣٨٩هـ .

* الخلاف بين النحويين، د. سيّد رزق الطويل، مكة، الفيصلية ، ط١ ، ١٤٠٥ .

* رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي تـ٧٠٢هـ، تحـ/ أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ .

* شرح التسهيل لابن مالك تـ٦٧٢هـ ، تحـ/ د. عبدالرحمن السيد ، ود. محمد بدوى المختون هجر للطباعة ، ط١ ، ١٤١٠ (ج.م.ع) .

* شرح شافية ابن الحاجب للرضي تـ٦٨٦ ، مع شرح شواهده للبغدادى تـ١٠٩٣هـ تحـ/ محمد نور الحسن وآخرين ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ .

* شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي الاستراباذي تـ٦٨٦هـ ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ .

* شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي المتوفي ٦٤٣ ، تصوير عالم الكتب - بيروت .

* الكتاب ، لسيبويه ، تحـ/ عبدالسلام محمد بن هارون - عالم الكتب - بيروت ط٣ ، ١٤٠٣ .

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، لمهدي المخزومي، مصرط٢ ، ١٣٧٧ .

* معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء تـ٢٠٧هـ ، الجزء الأول تحـ/ أحمد يوسف نجاتى ، تصوير عالم الكتب ، ط٢ ١٩٨٠م .

* معجم العهد القديم = Gesenius Hebrew - chalade

LEXICON TO THE OLD TESTAMENT

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ ، تحـ/د . مازن مبارك ومحمد على حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩م .

* همع الهوامع ، للإمام جلال الدين السيوطى ت ٩١١ هـ ، تحـ/ عبدالعال مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت .

هَلُمَّ جَرًّا

دراسة لغوية تحليلية

د. محمد محمود بندق

كلية التربية ببورسعيد

من التراكيب اللغوية المستعملة فى العُرْف كثيرًا والمأثورة عن العرب قولهم: (هَلُمَّ جَرًّا) وهو يتركب من اسم الفعل[1] (هَلُمَّ) والمصدر الصريح (جَرًّا) الذى صار مصاحبا لغويا لاسم الفعل (هلم) فى هذا التركيب .

وهذا التركيب الناشئ عن تلك المصاحبة اللغوية له فى الاستعمال اللغوى خصوصية دلالية يفيدها معنى هذين اللفظين اللذين تركب منهما إذا انضما ، حيث أضفى عليه ذلك الاستعمال دلالة جديدة ومعنى آخر يختلف تمامًا عن معنى كلا اللفظين معا أو معنى كل منهما على حدة . ومن ثم كان له معناه الخاص المستقل القائم بذاته والمتباعد عن معنى اللفظين المركب منهما ، حيث خرج حينئذ[2] عن مضمونهما وافترق عن دلالتهما فأصبح بدلالاته المستعملة فى اللغة لا يمت لهما ولا لأحدهما بصلات معنوية أو وشائج دلالية . فإن المراد بهذه التركيب يختلف عن معنى ما تركب منه لو أن كلا منهما استعمل بمفرده أو انضم أحدهما إلى الآخر فى المعنى .

(١) فهو اسم فعل امر بمعنى : اقبل او احضر أو تعال عند اهل الحجاز ، اما عند بنى تميم فهو فعل امر تلحقه الضمائر ، والراجح انه اسم فعل لوروده فى التنزيل الحكيم كذلك ، اى بلغة الحجازيين .

(٢) اى حين إذا تركب من هذين اللفظين .

وسوف يتضح لنا ذلك من خلال التحليل اللغوى لهذا التركيب :

★ معنى (هَلُمَّ) :

تأتى (هَلُمَّ) فى اللغة على عدة معانٍ ، فهى تكون :

(١) بمعنى : (أَقْبِلْ[١] او تَعَالَ) اى : الدعوة إلى الشيء[٢] ، فتكون لازمة ، وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣] . فقد ذهب النحاة والمفسرون[٤] - عدا الزمخشرى - إلى أن (هَلُمَّ) فى هذه الآية الكريمة اسم فعل أمر لازم بمعنى : أقبلوا وتعالوا إلينا أو ائتوا واحضروا إلينا[٥] .

أما الزمخشرى فقد جعل (هَلُمَّ) متعديًا ومفعوله محذوف حيث قال[٦] : « (وهَلُمَّ إلينا) أى : قَرِّبوا أنفسكُم إلينا » . وقال الإمام السمين الحلبى[٧]

---

(١) انظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٤/ ٣٣٤ وشرح الأشمونى على الألفية ٣/ ٢٠٦ واللسان والقاموس والتاج (هلم) .

(٢) وانظر مجمل اللغة لابن فارس ٣/ ٣٠٧ .

(٣) الأحزاب (١٨) .

(٤) انظر معانى القرآن الكريم وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٢٠ وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٣/ ٢٠٨ والبحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ٤/ ٦٦٥ والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ٥/ ٤٠٧ والفتوحات الإلهية للشيخ الجمل ٣/ ٤٢٨ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ والتحرير والتنوير للإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ٢١/ ٢٦٤ وإعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيى الدين الدرويش ٣/ ٢٢٦ .

(٥) والقول بأن (هلم) فى هذه الآية الكريمة بمعنى (أَحْضُرُوا) انسب من القول بانها بمعنى (أَقْبِلُوا) وذلك لأن اسم الفعل المتعدى بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله ، و (اقبِلْ) يتعدى بـ (عَلَى) فالمناسب أن (هَلُمَّ) فى الآية بمعنى (احْضُرْ) لأنها ترد بمعناه أيضًا ، ولأن الحضور يتعدى بـ (إلى) . وانظر حاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ .

(٦) الكشاف ٣/ ٢٥٥ .

(٧) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٥/ ٤٠٧ .

وغيره[1] : « وكلام الزمخشرى هنا مؤذن بأنه متعدٍ أيضا وحذف مفعوله ، فإنه قال : « هلمـوا إلينا أى قربوا أنـفسكم إلينـا » . مع أن الزمخشرى نـفسه قد جعلها لازمة فى مفصله[2] .

(٢) بمعنى : (أَحْضِرْ أو هَات أو قَرِّبْ) فتكون متـعدية لمفعول واحد ، وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِن شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِيـنَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِيـنَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[3] . فإنَّ (هَلُمَّ) فـى هذه الآيـة - وكما ذكر النحاة والمفسرون[4] بمعنى: أَحْضِرُوا أو هَاتُوا أو قَرِّبُوا شُهَدَاءَكم.

(٣) بمعنى : (أَعْطِ) فتكون متعدية إلى مفعولين ، وقد صرح بذلك الأزهرى حيث قال[5] : « هلـم : أعط ، يدل عـليه مـا روى عن عائـشة رضي الله عنها أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم كان يأتيها فيقول : هل من شىء ؟ قلت : حَبْسَةٌ[6] ، فقال : هلميها ، أى : هاتيها أعطنيها »[7] .

---

(١) كالشيخ الجمل . انظر الفتوحات الإلهية ٣/٤٢٨ .

(٢) انظر المفصل فى علم العربية ص ١٥٢ .

(٣) الأنعام (١٥٠) .

(٤) انظر على سبيل المثال : الكشاف ٢/ ٦٠ ومعانى القرآن الكريم وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٠٣ وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٣/ ٢٢٦ والبحر المحيط ٤/ ٦٦٥ والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٣/ ٢١٢ وتفسير القرآن العظيـم لابن كثير ٢/ ١٨٧ ، والفتـوحات الإلهية ٢/ ١٠٦ والتبيان فى إعراب القرآن لـلعكبرى ١/ ٢٦٤ والتحرير والـتنوير ٨/ ١٥٣ والهمع ٣/ ٨٦ والمساعـد على تسهيـل الفوائد ٢/ ٦٤٤ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ .

(٥) تهذيب اللغة ٦/ ٣١٦ وانظر أيضًا لسان العرب (هلم) .

(٦) ويروى فى الحديث : حويسة : وهـى طعام من التمر والدقيق والسمن : اللـسـان (حيس) وانظر مسند الإمام أحمد ٦/ ٥٩٣ .

(٧) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرواية لـيـست موجودة بنصها فى كتب الأحاديث ، وإنما هناك رواية قريبة منها لفظا ومعنى من حديث طويل عـن ابن عبد الله بن أبى طهفة قال : « حدثنى أبى أنَّ رسول الله =

وخلاصة القول أن (هلم) تستعمل فى لسان العرب لمعان كثيرة ، فهى تأتى بمعنى (أقبل أو تعال أو أحضر)[1] فتكون حينئذ لازمة ، وتتعدى بـ (إلى) مثل: تعال أو أحضر ، وقد تتعدى باللام[2] ، نحو : هلم للثريد[3] . وتأتى بمعنى : (أَحْضِرْ أو هات أو قَرِّبْ أو إئت) فتكون متعدية إلى مفعول واحد ، نحو : هلم الثريدَ ، أى : أحضره أو ائته[4] . فمن جعلها متعدية أخذها من (الَّلم) ، وهو الجمع ، ومن جعلها قاصرة أخذها من (الَّلمَم) وهو الدنُّو والقُرْب»[5] .

وقد تأتى بمعنى (أَعْطِ) كما سبق فى الحديث النبوى الشريف فتكون متعدية لمفعولين .

★ أصل (هلم) :

أجمع الجمهور من النحاة واللغويين على أن (هلم) وإن استعملت استعمال الكلمة المفردة البسيطة إلا أنها مركبة ، غير أنهم اختلفوا فى كيفية التركيب ، وذلك على النحو التالى :

= ﷺ إذا كثر الضيف عنده قال : لينقلب كل رجل بضيفه ، حتى إذا كان ذات ليلة اجتمع عنده ضيفان كثير وقال رسول الله ﷺ : لينقلب كل رجل مع جليس ، قال فكنت ممن انقلب مع رسول الله ﷺ ، فلما دخل قال : يا عائشة هل من شيء ؟ قالت : نعم حويسة .. ثم قال هل عندك من شراب ؟ قلت : نعم لبينة كنت أعددتها لك قال : هلميها ، فجاءت بها فتناولها رسول الله ﷺ فرفعها إلى فيه فشرب قليلا ثم قال : اشربوا باسم الله فشربنا ... » . وانظر مسند الإمام أحمد ٥/ ٢٣١ و ٦/ ٥٩٣ .

(١) بضم الضاد ، وهو فعل أمر من (لَمَّ ، يَلُمُّ) والمصدر : اللَّمّ ، وهو الجَمْع .

(٢) انظر الهمع ٣/ ٨٦ والمساعد ٢/ ٦٤٤ .

(٣) وهو خبز مغمور بمرق اللحم .

(٤) انظر الهمع ٣/ ٨٦ والمساعد ٢/ ٦٤٤ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ .

(٥) انظر الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٣/ ٢١٢ .

أ - ذهب الخليل وسيبويه والبصريون[1] إلى أنَّ (هَلُمَّ) مركبة من (هَا) التنبيه و (لُمَّ)[2] التى هى فعل أمر من قولهم : (لَمَّ اللهُ شعَثَه) أى : جمَعَه ، كأنه قيل أو أريد : لُمّ نفسَك أو اجْمَعْ نفسَك إلينا ، أى : اقْرُبْ . قال سيبويه[3] : « وزعم[4] أنها (لُمَّ) ألحقتها هاء للتنبيه » . وقال الزمخشرى[5]: «هَلُمَّ مركبة من حرف التنبيه مع (لُمَّ) محذوفة من (هَا) ألفها ، وقال ابن يعيش[6] : « وهو مركب ، قال الخليل : أصله (هَا لُمّ) فـ (ها) للتنبيه مع (لُمَّ) من قولهم : (لَمَّ اللهُ شعَثَه) أى : جَمَعَه ، كأنه أراد : لُمَّ نفسَك إلينا ، أى : اقْرُبْ » .

فأصل (هَلُمَّ) عند البصريين (ها) ضمت إليها (لُمَّ) فلما ركبتا حذفت ألف (ها) تخفيفا لكثرة الاستعمال . قال سيبويه[7] : « والهاء فضل ، إنما هى (ها) التى للتنبيه ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم » .

---

(١) انظر على سبيل المثال : الهمع ٣/٨٦ وحاشية الصبان ٣/٢٠٦ والمساعد ٢/٦٤٥ والبحر المحيط ٤/٦٦٥ والدر المصون ٣/٢١٢ والأصول فى النحو ١/١٤٦ وأنوار التنزيل ٢/٢١٣ والتبيان للعكبرى ١/٢٦٤ والبيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ١/٣٤٨ والمفصل ص ١٥٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤١ ، ٤٢ والأمالى النحوية لابن الحاجب ٤/٤٨ وشرح الكافية للرضى ٢/٧٢ واللسان (هلم) .

(٢) بضم اللام وفتح الميم المشددة بمعنى (اجمع) أو (ضُمّ) وانظر المصباح المنير (هلم) ، وقال ابن منظور : «خلطت (ها) بـ (لَمّ) توكيدًا للمعنى بشدة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لُمَّ) فى الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أولُ : (الْمُمْ) : اللسان (هلم) .

(٣) الكتاب ٣/٥٢٨ وانظر أيضا ص ٣٣٢ .

(٤) أى الخليل بن أحمد .

(٥) المفصل فى علم العربية ص ١٥٢ .

(٦) شرح المفصل ٤/٤١ ، ٤٢ .

(٧) الكتاب ٣/٥٢٩ .

وقيل[1] : حذفت ألف (ها) للتخلص من التقاء الساكنين ، وهما ألف (ها) ولام فعل الأمر (لُمّ) وذلك باعتبار أصله ، إذ إن أصله : (الْمُمْ) مثل: اسْجُدْ ، واشكُرْ ، فلما جئ بـ (ها) التنبيه مع (الْمُمْ) حذفت همزة الوصل من (الْمُمْ) لأنها تسقط فى الدَّرْج ، فالتقى ساكنان وهما : ألف (ها) ولام (الْمُمْ) فحذفت ألف (ها) تخلصًا من التقاء الساكنَين ، فصار : (هَلْمُمْ) فنقلت حركة الميم إلى اللام وأدغمت الميم الأولى فى الثانية ، وحركت الثانية لالتقاء الساكنين بالفتح ؛ لأنها أخف الحركات ، فصار : (هَلُمَّ) .

وفتح ميم (هَلُمَّ) حركة بناء ، وبناؤها على الفتح للتخفيف ، أو أن هذا الفتح إنما هو من أجل التركيب أى تركيب الكلمتين حيث جُعِلَتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فكان فتحها مثل فتح الأعداد المركبة نحو خمسة عشر وبابها[2] .

وقد نقل السيوطى[3] والعلامة الصبان[4] عن الخليل قوله : « رُكِّبَا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدَّرْج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت » .

وقال ابن يعيش[5] : « وإنما حذفت ألف (ها) تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ولأن اللام بعدها وإنْ كانت متحركة فى حكم الساكن » .

---

(١) انظر على سبيل المثال : الهمع ٣/ ٨٦ والمساعد ٢/ ٦٤٥ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ والدر المصون ٣/ ٢١٢ والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٨ .

(٢) وانظر التبيان للعكبرى ١/ ٢٦٤ .

(٣) انظر الهمع ٣/ ٨٦ .

(٤) انظر حاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ .

(٥) شرح المفصل ٤/ ٤٢ .

وقال البيضاوى[١] : « حذفت الألف لتقدير السكون فى اللام فإنه الأصل » .

وقال السمين الحلبى[٢] : « فحذفت الف (ها) لالتقاء الساكنين تقديراً » . بمعنى أن اللام من (لُمَّ) ساكنة تقديرا .

وقد ذكر الشوكانى[٣] للخليل رأيا آخر فى أصل (هَلُمَّ) حيث قال[٤] : « وفى كتاب العين للخليل أن أصلها (هل أؤم) أى : هل أقصدك ثم كثر استعمالها » .

وقال ابن فارس[٥] : « هَلُمَّ : كلمة دعوة إلى شيء ، يقال أصلها (هل أؤم) كلام من يريد إتيان الطعام ثم كثرت حتى تكلم بها الداعى ، مثل : تَعَال ، فإنه يقولها من كان أسفل لمن كان فوق ، ويحتمل أن يكون معناها ، هل لك فى الطعام أَمَّ ، أى : اقْصِدْ وادْنُ » .

٢ - ذهب الفراء والكوفيون[٦] إلى أن (هلم) مركبة من (هَلْ) للحث والزجر ، والتى هى اسم فعل أمر بمعنى : أَسْرِعْ أو عَجِّلْ ، ومن (أُمَّ) الذى هو فعل أمر بمعنى : اقْصِدْ حيث جعلتا كلمة واحدة ، وأزيلت (أُمَّ) عن التصرف ، ونقلت ضمة همزة (أُمَّ) إلى الساكن قبلها وهو لام (هَلْ) ثم حذفت الهمزة

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/٢١٣ .

(٢) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٣/ ٢١٢ .

(٣) وغيره كأبى جعفر النحاس . انظر إعراب القرآن ٢/ ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٤) فتح القدير ٢/١٧٦ .

(٥) مجمل اللغة ٣/٩٠٧ .

(٦) انظر على سبيل المثال : المفصل ص ١٥٢ وشرح المفصل ٤/ ٤٢ وجمهرة اللغة لابن دريد ٣/ ١٧٥ والتبيان فى إعراب القرآن ١/ ٢٦٤ والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/٣٤٨ والبحر المحيط ٤/ ٦٦٥ و ٨/ ٤٦٣ والمساعد ٢/ ٦٤٥ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ والزاهر فى معانى الناس ٢/ ٢٥٣ واللسان (هلم) .

تخفيفا لكثرة الاستعمال ، فاتصلت الميم باللام ، فصار : (هَلُمَّ) .

وليس المراد بـ (هَلْ) فى (هَلُمَّ) تلك التى للاستفهام ، وذلك لأنه لا معنى للاستفهام ها هنا لدخوله على الأمر ، وإنما المراد بها (هَلْ) التى للحث والعَجَلَة من قولهم : حَيَّ هَلْ ، اى : أقْبِلْ وأسْرِعْ[1] . ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة العامرى[2] :

يَتَمَارَى فِى الَّذِى قُلْتُ لَهُ ... وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِى حَيَّهَلْ[3]

قال ابن جنى[4] : « وقال الفراء : أصلها (هَلْ) زجر وحث ، دخلت على (أُمَّ) كأنها كانت (هَلْ أُمَّ) اى : عَجِّل واقْصِدْ » .

وقال ابن يعيش[5] : « وقال الفراء : أصله (هَلْ أُمَّ) اى : اقْصِدْ فخففت الهمزة بأنْ القيت حركتها على اللام وحذفت فصارت : (هَلُمَّ) » .

وقال البيضاوى[6] : « وعند الكوفيين (هَلْ أُمَّ) فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام » .

ويقول الدكتور ضاحى عبد الباقى[7] : « وعلى الرأيين فإن الكلمة الثانية

(١) فهى ها هنا احق واولى من (هَلْ) الاستفهامية .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٢ ، ٤٥ .

(٣) اللغة : يتمارى : يشك ويجادل .

والمعنى : يصفه بالتلكؤ وعدم الامتثال ، فيقول : إنه لا يزال يجادلنى فيما اقوله له ويشك فيه مع انه يسمع منى طلب السرعة والأمر بالمبادرة .

وقد استشهد ابنُ يعيش بهذا البيت على مجئ (حَيَّهَلْ) ساكنة اللام على اصل البناء نحو : صَهْ ومَهْ، حيث بقى على اصله من البناء .

(٤) الخصائص ٣/٣٥ ، ٣٦ .

(٥) شرح المفصل ٤/٤٢ .

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/٢١٣ .

(٧) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ص ٤٩٠ .

(دُم أو أمَّ) التى يرى كل منهما أنها جزء فى تركيب الكلمة يجمعهما معنى كلى واحد هو جمع الشمل ، وأنهما فعلان ، فالكلمة إذن كانت تعامل بادئ ذى بدء على هذا الأساس ، ثم تطورت وأخذت صورة واحدة وذلك لكثرة استعمالها ، وهذا ما نلحظه عند الحجازيين ، ولكنها ظلت محافظة على نمطها القديم عند بنى تميم » .

بيد أن الرضى قد صرح بأن أصل (هَلُمَّ) عند الكوفيين هو (هَلاَ أُمَّ) حيث قال[1] : « وقال الكوفيون أصله (هَلاَ أُمَّ) وهلا كلمة استعجال كما مر فغير إلى (هل) لتخفيف التركيب ، ونقل ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت كما هو القياس فى نحو : (قَدْ أَفْلَحَ)[2] إلا أنه ألزم هذا التخفيف ها هنا لثقل التركيب » .

٣ - وذهب بعض النحاة إلى أن (هَلُمَّ) بسيطة لا تركيب فيها ، قال أبو حيان[3] : « وذكر فى البسيط أن منهم من قال ليست مركبة ، وهو قول لا بأس به ، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب » .

غير أن القول بتركيب (هَلُمَّ) هو الصحيح ، فقد نقل بعضهم الإجماع على تركيبها من كلمتين جعلتا كلمة واحدة[4] ، وهما : (ها) التى للتنبيه ، (ولُمّ) بمعنى (اجمع) وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[5] . وقال ابن دريد :[6] « كأنهم أرادوا هَلْ أى أَقبِلْ وأُمَّ أى اقصِدْ » .

---

(١) شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/ ٧٢ ، ٧٣ وانظر أيضًا دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤/ ٢٠٥ .

(٢) أول سورة المؤمنون .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٠٩ .

(٤) انظر الهمع ٣/ ٨٦ .

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٢ والدر المصون ٣/ ٢١٢ والأصول فى النحو ١/ ١٤٦ وجمهرة اللغة لابن دريد ٣/ ١٧٥ .

(٦) جمهرة اللغة ٣/ ١٧٥ .

أما مذهب الفراء والكوفيين فمردود ومدفوع بما اعترض عليه ، إذ أنكره بعضهم كابن يعيش وقال[1] :

« إنه ضعيف من جهة المعنى إذ كانت (هَلْ) للاستفهام ولا مدخل للاستفهام ها هنا » . واستبعد العكبرى[2] نقل حركة همزة (أُمّ) وهى الضمة إلى لام (هل) وحذف الهمزة ، وذلك لأن لفظ (أُمّ) أمر ، وقال[3] : « وهَلْ إنْ كانت استفهاما فلا معنى لدخوله على الأمر ، وإنْ كانت بمعنى (قَدْ) فلا تدخل على الأمر ، وإنْ كانت (هَلْ) اسما للزجر فتلك مبنية على الفتح ، ثم لا معنى لها ها هنا » . وذكر ابن الأنبارى[4] أن قول البصريين أصح ، وقال السيوطى[5] وغيره[6] : « قال ابن مالك فى شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا: هَالُمَّ » . فمذهب البصريين هو الأحسن والأصح ، إذ يدل للبصريين قولهم : (هَالُمَّ)[7] .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٢ .

(٢) انظر التبيان فى إعراب القرآن ١/ ٢٦٤ .

(٣) التبيان فى إعراب القرآن ١/ ٢٦٥ .

(٤) انظر البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٩ .

(٥) الهمع ٣/ ٨٦ .

(٦) انظر حاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ .

(٧) وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٤٥ .

(هَلُمَّ) بين اسمية الفعل والفعلية

للعرب فى (هَلُمَّ) لغتان[1] ، هما :

الأولى : الحجازية ، أى لغة أهل الحجاز وهى عندهم اسم فعل أمر بمعنى (أَقْبِلْ ، أو احْضُرْ ، أو تَعَالَ) ولذلك لا تلحقها ضمائر الرفع البارزة ، ولا نون التوكيد خفيفة ولا ثقيلة مع أنها تدل على الطلب ، وإنما تكون فى جميع الأحوال بصيغة واحدة أو بلفظ واحد ، سواء أُسندت لمفرد أم مثنى أو مجموع ؛ لأنها ليست بفعل وإنما هى اسم للفعل ، فيقولون : (هَلُمَّ) للمفرد بنوعيْه : المذكر والمؤنث ، والمثنى بنوعيْه ، والجمع بنوعيْه . فهى فى كل الأحوال كغيرها من أسماء الأفعال .

قال سيبويه[2] فى (باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة) : « وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل ، وذلك نحو : إِيه وصَهْ ومَهْ وأشباهها . وهَلُمَّ فى لغة الحجاز كذلك . الا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء » .

وقال المبرد[3] فى (باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل) : « ومن ذلك (هَلُمَّ) فى لغة الحجاز ؛ لأنهم يقولون : هَلُمَّ للواحد ، وللاثنين ، والجماعة على لفظ واحد » .

---

(١) انظر على سبيل المثال : الكتاب ٣/ ٥٢٩ والمقتضب ٣/ ٢٥ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٤٤ والهمع ٣/ ٨٦ وشرح ابن يعيش ٤/ ٤٢ ، ٤٣ وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/ ٢٠٦ والبحر المحيط ٤/ ٦٥٥ و ٨/ ٤٦٣ والدر المصون ٣/ ٢١٢ والأصول فى النحو ١/ ١٤٢ ، ١٤٦ وشرح قطر الندى ١/ ١٥ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٩ .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٥ .

وقال ابن جنى[1] : « وأهل الحجاز يدعونها فى كل حال على لفظ واحد، فيقولون للواحد والواحدة والاثنين والجماعة : هَلُمَّ يا رجل ، وهَلُمَّ يا امرأة ، وهَلُمَّ يا رجلان ، وهَلُمَّ يا امرأتان وهَلُمَّ يا رجال ، وهَلُمَّ يا نساء » .

وقال الزمخشرى[2] : « والحجاريون فيها على لفظ واحد فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث » .

وقال ابن الحاجب[3] : « إن هلم لما ركبت شابهت أسماء الأفعال ، وأسماء الأفعال تجرى على نمط واحد فكذلك هلم للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث على حد واحد » .

وقال ابن يعيش[4] : « وفيها مذهبان (أحدهما وهو مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث) نحو : هَلُمَّ يا رجل ، وهَلُمَّ يا رجلان ، وهَلُمَّ يا رجال ، وهَلُمَّ يا امرأة ، وهَلُمَّ يا امرأتان ، وهَلُمَّ يا نسوة يستوى فى اللفظ الواحد والجمع كما كان كذلك فى : صَهْ ومَهْ ونحوهما » . حيث شبهت (هلم) بها ، وكل منها لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث[5] .

الثانية : التميمية ، أى لغة بنى تميم ، وهى عندهم فعل أمر صريح[6] وليست اسم فعل ، ولذلك يلحقون بها ضمائر الرفع البارزة : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة ،

---

(1) الخصائص ٣/ ٣٦ .

(2) المفصل ص ١٥٢ .

(3) الأمالى النحوية ٤/ ٤٨ .

(4) شرح المفصل ٤/ ٤٢ .

(5) وانظر الزاهر ٢/ ٢٥٣ ولسان العرب (هلم) .

(6) انظر الأصول فى النحو ١/ ١٤٦ والدر المصون ٣/ ٢١٢ .

فتكون بمنزلة سائر الأفعال، وحكمها حكم فعل الأمر، فيقولون : هَلُمَّ يا رجل ، وهلمِّي يا امرأة ، وهلمَّا يا رجلان ، وهلمَّا يا امرأتان ، ، وهلمُّوا يا رجال ، وهَلْمُمْنَ يا نساء ، بإبراز ضمائر الرفع معها ، كما أنهم يؤكدونها بالنون فيقولون : هَلُمَّنَّ يا رجل، وهَلُمِّنَّ يا امرأة ، وهلمَّانِّ يا رجلان ويا امرأتان ، وهلمُّنَّ يا رجال ، وهَلُمْنَانِّ يا نسوة .

قال سيبويه[1] : « وقد تدخل الخفيفة والثقيلة[2] في هلم في لغة بني تميم، لأنها عندهم بمنزلة : رُدَّ وردًا وردِّي وارْدُدْنَ ، كما تقول : هلمَّ وهلمًّا وهلمِّي وهَلْمُمْنَ » .

وقال المبرد[3] : « وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ، لأنهم يقولون للواحد : هَلُمَّ ، وللاثنين : هَلُمَّا ، وللجماعة : هَلُمُّوا ، ولجماعة النسوة : هَلْمُمْنَ ، وللواحدة : هَلُمِّي ، وإنما هي (لُمَّ) لحقتها الهاء ، فعلى هذا تقول : هَلُمُّنَّ يا رجال ، وهَلُمِّنَّ يا امرأة ، وهَلْمُمْنَانِّ يا نسوة ، فتكون بمنزلة سائر الأفعال » .

وقال ابن جني[4] : « وأما التميميون فيجرونها مجرى (لُمَّ) فيغيرونها بقدر المخاطب فيقولون : هَلُمَّ وهَلُمَّا وهَلُمِّي وهَلُمُّوا وهَلْمُمْنَ يا نسوة » حيث جعلوها فعلا والهاء للتنبيه[5] .

---

(١) الكتاب ٣/٥٢٩ .

(٢) أي نون التوكيد .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٥ .

(٤) الخصائص ٣/ ٣٦ .

(٥) انظر الأصول في النحو ١/ ١٤٢ .

وقال الزمخشري[1] : «وبنو تميم يقولون : هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمِّي وهَلْمُمْنَ».

وقال ابن يعيش[2] : « (والمذهب الثاني وهو مذهب بني تميم) اعتبار الفعل وهو (لُمَّ) وتغليب جانبه فيثنون ويجمعون نحو قولهم : هَلُمَّ يا رجل ، وهَلُمَّا يا رجلان ، وهَلُمُّوا يا رجال ، وهَلُمِّي يا امرأة ، وهَلْمُمْنَ يا نسوة » .

وقال الزجاج[3] : « ومن العرب من يثني ويجمع ويؤنث فيقول للذكر (هَلُمَّ) وللاثنين (هَلُمَّا) وللجماعة (هَلُمُّوا) وللمرأة (هَلُمِّي) وللاثنين (هَلُمَّا) وللنسوة (هَلْمُمْنَ) » .

وقال الرضي[4] : « وبنو تميم يصرفونه نظرًا إلى أصله وليست بالفصيحة ، نحو : هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمِّي هَلُمَّا هَلْمُمْنَ » .

وذكر بعضهم أنه قد ورد لـ (هَلُمَّ) صيغة المضارع فقد قال العلامة الأشموني[5] : « وقد استعمل لها مضارعا من قيل له: هَلُمَّ فقال: لا أَهِلُمُّ ». والمعروف أن أسماء الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال ، وإنما تلزم ما وضعت عليه من لفظ[6] وهذا مما يرجح فعلية (هَلُمَّ التميمية)[7] .

وقال ابن يعيش[8] وغيره[9] : « وحكى الأصمعي هَلُمَّ إلى كذا فيقال :

(١) المفصل ص ١٥٢ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٤٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٠٣ .

(٤) شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/ ٧٣ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٠٦ .

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٣٩ .

(٧) وحجة أصحاب هذه اللغة أن أصل (هَلُمَّ) التصرف ، إذا كانت من أَمَمْتُ أَؤُمّ أَمًّا ، فعملوا على الأصل ولم يلتفتوا إلى الزيادة ، فإذا قيل للرجل : هَلُمَّ ، فأراد أن يقول : لا أفعل ، قال : لا أهَلُمُّ ، ولا أهَلُمُّ . وانظر الزاهر ٢/ ٢٥٤ .

(٨) شرح المفصل في ٤/ ٤٣ .

(٩) كالزمخشري والرضي وأبي حيان والأزهري وابن منظور . انظر المفصل ص ١٥٢ وشرح الكافية ٢/ ٧٣ والبحر المحيط ٤/ ٦٦٥ والتهذيب ٦/ ٣١٦ ، واللسان (هلم) .

(لا أَهلِمُّ) إليه ، وهَلُمَّ كذا فيقال : (لا أَهَلُمُّه) بفتح الألف والهاءِ وضم اللام والميم ، والأصل فى ذلك : (لا أَلُمُّ) ، كما تقول : لا أَرُدُّ ، كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب وهو شاذ » .

وقال الرضى[1] : « وحكى الأصمعى أنه يقال : هَلُمَّ إلى كذا فيقول المخاطب : لا أَهَلم إليه مفتوحة الألف والهاء ، وكذا يقال : هَلُمَّ كذا فيقول المخاطب : (لا أَهَلِمُّهُ) معدى بنفسه ، كأنك قلت : (لا أَلِمُّ) والهاء المفتوحة زائدة ، أو : (لا أَؤُمُّ) على المذهب الآخر فلم تغير فى الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب » .

وقد عزا الدكتورالدكتور ضاحى عبد الباقى[2] سبب معاملة تميم (هَلُمَّ) معاملة فعل الأمر إلى أن الكلمة منحوته من كلمتين ، الأخيرة منهما فعل.

هذا وقد ذكر بعض النحاة أن (هَلُمَّ) فى لغة بنى تميم اسم للفعل ، قال أبو حيان[3] : « وذهب بعضهم إلى أنها فى لغتهم اسم فعل »[4] .

ولعله يقصد بقوله (بعضهم) ابن جنى وابن يعيش، فقد قال ابن جنى[5] : « وأما التميميون فإنها عندهم أيضًا اسم سُمِّىَ به الفعل ، وليست مبقاة على ما كانت عليه قبل التركيب والضم ، يدل على ذلك أن بنى تميم يختلفون فى آخر الأمر من المضاعف ، فمنهم من يتبع[6] فيقول : (مُدُّ وفِرِّ وَعَضَّ) ومنهم من

(١) شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/ ٧٣ .

(٢) انظر لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ص ٤٩٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٢١٠ .

(٤) وإلى هذا الرأى ذهب بعض المحدثين حيث صرح بأن غير الحجازيين يعدون (هَلُمَّ) اسم فعل أمر أيضا ، ولكن يغيرون الضمير الفاعل فى آخره بحسب المعنى ومرجع الضمير . انظر النحو الوافى ٤/ ١٤٥ (هامش ٣) .

(٥) الخصائص ٣/ ٣٦ ، ٣٧ .

(٦) أى يتبع حركته حركة الفاء .

يكسر فيقول : (مُدِّ وفرِّ وعضِّ) ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين فيقول : (مُدَّ وفرَّ وعضَّ) ثم رأيناهم كلهم مع هذا مجتمعين على فتح آخر (هَلُمَّ) وليس أحد يكسر الميم ولا يضمها ، فَدَلَّ ذلك على أنها قد خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسما للفعل بمنزلة دُونَك وعِنْدَك ورُوَيْدَك » .

وقال ابن يعيش[1] : « واعلم أن بنى تميم وإنْ كانوا يجرونها مجرى الفعل فى اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة الفعل فهى عندهم أيضا اسم للفعل وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم ، والذى يدل على ذلك أن بنى تميم يختلفون فى آخر الأمر من المضاعف فمنهم من يتبع فيقول : رُدُّ بالضم وفرِّ بالكسر وعَضَّ بالفتح ، ومنهم مَنْ يكسر على كل حال فيقول : رُدِّ وفرِّ وعَضِّ ، ومنهم مَنْ يفتح على كل حال ، ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من (هَلُمَّ) وليس أحد يكسرها ولا يضمها فدلَّ ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسما للفعل نحو : دُونَك ورُوَيْدَك وعِنْدَك » .

والحق أن لغة الحجازيين وما ذهبوا إليه من القول بأن (هَلُمَّ) اسم فعل هو القياس وذلك لأن التنزيل الحكيم ورد بهذه اللغة ، وهى أعلى اللغتين .

قال الزجاج[2] : « فأكثر اللغات أن يقال (هَلُمَّ) للواحدة والاثنين والجماعة ، وبذلك جاء القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿هلُمَّ إِلَيْنَا﴾[3] » .

وقال ابن جنى[4] : « وأعلى اللغتين الحجازية ، وبها نزل القرآن الكريم ألا ترى إلى قوله عز اسمه : ﴿وَالْقَائلِينَ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ .

---

(١) شرح المفصل ٤/٤٢ ، ٤٣ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه ٢/٣٠٢ .

(٣) الأحزاب (١٨) .

(٤) الخصائص ٣/٣٦ .

وذكر ابن يعيش أن مذهب أهل الحجاز هو الصحيح حيث قال[1] : « وهو القياس وبه ورد التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ أفرد والمخاطبون جماعة وعليه قوله :

* يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَلاَ هَلُمَّهْ *

وإنما كان هذا هو القياس ؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم وليس القياس فى الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع إنما ذلك للأفعال ، والذى يدل على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتهم مجراه فى لغتهم، لأن لغتهم أن يقولوا للواحد : (الْمُمْ) بإظهار التضعيف ، نحو : اِرْدُدْ وَاشْدُدْ، فلما ركَّبُوه مع غيره وَسَمُّوا به خرج عن حكم الفعل فلم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع » .

(هلمّ) فى الاستعمال اللغوى

ذكرنا أن للعرب فى (هَلُمَّ) لغتين ؛ الأولى : الحجازية ، وهى اسم فعل أمر تستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، وتلك هى اللغة العالية المشهورة ، وبها نزل القرآن الكريم .

والثانية : التميمية ، وهى - عندهم - فعل أمر تلحقه ضمائر الرفع البارزة، وتغير حسب المخاطب أو المسند إليه .

وقد استعملت (هَلُمَّ) فى الأساليب العربية والتراكيب اللغوية باللغتين ؛ الحجازية والتميمية :

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٢ .

أولاً: (هَلُمَّ) الحجازية :

وردت (هَلُمَّ) الحجازية فى القرآن الكريم فى موضعين :

الأول : وهو قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[1] . فـ (هَلُمَّ) فى هذه الآية الكريمة اسم فعل أمر بمعنى: (أَحْضِرُوا أو قَرِّبُوا شهداءكم) .

فقد أجمع النحاة والمفسرون[2] على أن (هَلُمَّ) فى هذا الموضع اسم فعل متعدٍّ تَعَدِّىَ الفعل الذى ناب عنه معنًى واستعمالا ، وهو (أحضروا أو قربوا أو هاتوا) فنصب المفعول به وهو (شُهَدَاءَكُمْ) وإنما تأكد ذلك الإجماع من خلال تفسيرهم معنى الآية ، فقد ذكر الزجاج[3] أن معنى (هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ) : هاتوا شهداءكم أو قَرِّبُوا شهداءكم .

وقال السمين الحلبى فى معرض تفسير هذه الآية[4] : « هَلُمَّ هنا اسم فعل بمعنى (أَحْضِرُوا) وشهداءكم مفعول به ، فإن اسم الفعل يعمل عمل مسماه من تعدٍّ ولزوم » .

وقال الزمخشرى[5] : « والمعنى هاتوا شهداءكم وقَرِّبُوهم » . وقال

---

(١) الانعام (١٥٠) .

(٢) انظر على سبيل المثال : الكشاف ٢/ ٦٠ والبحر المحيط ٤/ ٢٤٨ ومعانى القرآن الكريم وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٠٣ وإعراب القرآن لابى جعفر النحاس ٢/ ١٠٥ ، ١٠٦ والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٣/ ٢١٢ والفتوحات الإلهية ٢/ ١٠٦ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ والمفصل ص ١٥٢ وشرح المفصل ٤/ ٤٢ .

(٣) انظر معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٣٠٣ .

(٤) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٣/ ٢١٢ .

(٥) الكشاف ٢/ ٦٠ .

أبو حيان[1] : « ولذلك انتصب المفعول به بعدها ، أى : أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ وَقَرِّبُوهم » .

ومما يدل على أن (هَلُمَّ) فى هذه الآية هى الحجازية (أى اسم فعل) لزومها صيغة واحدة[2] فلم تلحقها واو الجماعة مع أن الفعل المنوب بها عنه فى المعنى والاستعمال وهو (احضروا) مسند إلى ضمير جمع المذكر . كما أنه لم يقرأ فى تلك الآية باللغة التميمية حتى فى القراءات الشاذة[3] ، بمعنى أنه لم يقرأ أحد فى القراءات الصحيحة المتواترة ولا فى الشاذة بغير لغة الحجازيين.

الثانى : قوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[4] . فقد قرأ الجميع (هلم) فى هذه الآية بتشديد الميم وفتحها أيضًا على أنها الحجازية بمعنى : (أَقبِلُوا أو تَعَالوا أو احْضُرُوا) . فهى اسم فعل لازم لا يتعدى إلى مفعوله مباشرة ، وإنما يتعدى إليه بواسطة حرف الجر (إلى) . وأكثر النحاة والمفسرين على لزوم (هلم) فى هذه الآية ، قال أبو حيان[5] : « والنحويون : أنه متعدٍّ ولازم ، فالمتعدى كقوله (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ)[6] أى : أَحْضِرُوا شهداءكم ، واللازم كقوله : (هَلُمَّ إِلَيْنَا)[7] وأقبلوا إلينا » . وقال الزجاج إزاء تفسيره هذه الآية[8] : « فخَلُّوهم

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٦٨٣ .

(٢) مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث .

(٣) انظر لغة تميم دراسة تاريخية وصفية د/ ضاحى عبد الباقى ص ٤٩٠ .

(٤) الأحزاب (١٨) .

(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٦٣ .

(٦) الأنعام (١٥٠) .

(٧) الأحزاب ١٨ .

(٨) معانى القرآن الكريم وإعرابه ٤/ ٢٢٠ .

وتَعَالوا إلينا » . وقال أبو جعفر النحاس فــى معــرض تفسير تلك الآية[١] : « ومعنى (هَلُمَّ) أَقبِلْ» .

أما الزمخشرى فقد خالف الأكثرين فى قولهم بلزوم (هَلُمَّ) فى هذه الآية، إذ إن قوله يؤذن بأن (هَلُمَّ) هنا متعدية أيضـا ومفعولها محذوف حيث قال[٢] : « و (هلم إليـنا) أى : قَرِّبُوا أنفسكم إليـنا » . وقال الشيخ الجـمل : « هلم هنا لازم وفى الأنعام متـعدٍ لنصبه مفعوله وهو شهداءكم بمـعنى احضروهم وها هنا بمعنى أحضروا أو تعالوا ، وكلام الـزمخشرى مؤذن بأنه متعدٍ أيضًا وحذف مفعوله ، فإنه قال : هَلُمَّ إِلَيْنَا اى : قَرِّبُوا أنفَسكم إلينا » .

(ب) (هلم) الحجازية فى الحديث النبوى الشريف :

وردت (هلـم) الحجازية أيـضا فى مـواضع كثـيرة من الأحاديـث النبـوية الشريفة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

الحديث الأول : عن أنس بـن مالك - فى حديـث طويل عن أبى طـلحة وطعامه القليل - أن رسول الله ﷺ قال : هَلُمَّه فإن الله سيجعل فيه البركة[٣] .

فـ (هـلم) فى هذا الحـديث اسم فـعل أمر مـتعد بمعـنى : (أحـضـر) إذ إنَّ معـنـى (هَلُمَّه) : اى : أَحْضِرْه ، وهـو الطعام الذى قال عنه أبو طلحة إنه شىء يسير .

الحديث الثانى : عن العرباض بن سـارية قال : « دعانى رسول الله ﷺ

(١) إعراب القرآن ٣/ ٢٠٨ .

(٢) الكشاف ٣/ ٢٥٥ .

(٣) انظر صحيح مسلم ، كتاب الأشربة (باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه) ١٣/ ٢٢١ .

إلى السحور في رمضان فقال: هَلُمَّ إلى الغداء المبارك »[1] .

و (هَلُمَّ) فى هذا الحديث أيضا اسم فعل أمر لازم ، وقد تعدَّى بحرف الجر (إلى) لأنه بمعنى أَقْبِلْ أو تَعَال أو ايت .

الحديث الثالث : عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ، فقال النبى ﷺ : هَلُمَّ أكتب لكم كتابا لا تضلون بعده .... الحديث »[2] .

فـ (هَلُمَّ) فى هذا الحديث اسم فعل أمر لازم لم يتعد بنفسه ولا بحرف الجر (إلى) وهو بمعنى : أقبلوا أو تعالوا، وقد أفرد والمخاطبون جماعة الرجال حيث لزم صيغة الإفراد فلم تلحقه علامة الجمع وهى واو الجماعة مع أن الفعل المنوب بها عنه فى المعنى والعمل (أى الاستعمال) وهو (أقبلوا أو تعالوا) مسند إلى ضمير جماعة الذكور مما يدل على أنها الحجازية لا التميمية .

الحديث الرابع : عن أبى قلابة عن رجل قال : « أتيت النبى ﷺ لحاجة فإذا هو يتغدى ، قال : هَلُمَّ إلى الغداء فقلت : إنى صائم ، قال : هَلُمَّ أخبرك عن الصوم أن الله وضع عن

---

(١) انظر سنن النسائى ، كتاب الصيام (باب السحور) ٤/١٤٦ وانظر أيضًا سنن أبى داود ، كتاب الصيام (باب وقت السحور) ٦/ ٤٧٠ .

(٢) انظر صحيح مسلم ، كتاب الوصية (باب ترك الوصية) ١١/٩٥ .

المسافر نصف الصلاة والصوم ورخّص للحُبْلى والمُرضِع»[1].

فـ (هلم) ورَدت فى هذا الحديث مرتين ، أما الأولى فهى اسم فعل أمر لازم بمعنى : أقبل أو تعال أو ايت ، ولذلك تعدى بحرف الجر (إلى) . وأما الثانية فهى أيضًا اسم فعل أمر لازم بمعنى : أقبل أو تعال أو ايت غير أنها لم تتعد بـ (إلى) . و (أخبرك) مضارع مجزوم فى جواب الطلب المدلول عليه باسم الفعل (هلم) .

(جـ) (هَلُمّ) الحجازية فى الشعر :

وردت (هَلُمّ) الحجازية فى شعر العرب أيضًا ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس[2] :

وَكَانَ دَعَا رَهْطَــهُ دَعْــوَةً ... هَلُمَّ إِلَى أَمْرِكُــمْ قَدْ صُرِمْ[3]

وقول الراجز :

* يَأَيُّهَا النَّاسُ أَلاَ هَلُمَّهْ *[4]

فقول الأعشى (هَلُمَّ) وقول الراجز (هلُمَّه) يريد (هَلُمَّ) جاءت على لغة

---

(١) انظر سنن النسائى ، كتاب الصيام (باب وضع الصيام عن المسافر) ٤/ ١٨١ .

(٢) انظر شرح ديوانه ص ٢٠١ .

(٣) ويروى صدره : * وَكَانَ دَعَا دَعْوَةً قَوْمَهُ * انظر الزاهر ١/ ٣٧٢ و ٢/ ٢٥٣ .

(٤) ورد هذا الرجز دون نسبة فى : الكتاب لسيبويه ٤/ ١٦١ وشرح ابن يعيش ٤/ ٤٢ والخصائص ٣/ ٣٦ . وقد استدل به سيبويه على الوقف بهاء السكت لتبيين حركة الميم لأنها حركة بناء لا تتغير لإعراب فكرهوا تسكينها لأنها حركة مبنى لازمة . انظر شرح الشواهد للأعلم الشنتمرى بهامش الكتاب ٢/ ٢٦٩ (طبعة بولاق) .

الحجاز ، فهى اسم فعل أمر بمعنى : (أَقْبِلُوا أو تَعَالَوا) ويدل على ذلك أنها أفردت والمخاطبون جماعة حيث لزمت صيغة الإفراد فلم تتغير مع الجمع .

ثانياً : (هلم) التميمية :

لم ترد (هَلُمَّ) على لغة التميميين فى القرآن الكريم وإنما وردت فى الحديث النبوى الشريف وفى الشعر .

(أ) (هلم) التميمية فى الحديث النبوى الشريف :

وردت (هلم) التميمية أيضًا فى مواضع كثيرة من الأحاديث النبوية الشريفة ، نذكر منها :

الحديث الأول : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تنادَوْا : هَلُمُّوا إلى حاجتكم .... الحديث »[1] .

فقد وردت (هَلُمَّ) فى هذا الحديث على لغة بنى تميم ؛ إذ هى فعل أمر لازم بمعنى (أَقْبِلُوا) وقد تَعَدَّى) بحرف الجر (إلى) وأُسْنِد إلى ضمير الجمع وهو واو الجماعة .

الحديث الثانى : عن عبد الرحمن بن أبى بكر قال : نزل علينا أضيافٌ لنا ، قال : وكان أبى يتحدث إلى رسول الله ﷺ من الليل ، قال : فانطلق وقال يا عبد الرحمن أفرغ من أضيافك ،

---

(١) صحيح البخاري بحاشية السندى (باب فضل ذكر الله عز وجل) ٤/ ١١٤ .

قال: فلما أمسيت جئت بقراهم ، قال : فأبَوْا حتى يجئ أبو مغزلنا فيطعم معنا قال : فقلت لهم إنه رجل حديد. . . قال فقالوا : فوالله لا نطعمه حتى تطعمه قال فما رأيت كالشرك الليلة قط ، ويلكم ما لكم أن لا تقبلوا عنا قراكم، ثم قال : أمَّا الأولى فمن الشيطان ، هلموا قراكم ، قال : فجئ بالطعام . . . . الحديث » .

فـ (هَلُمَّ) فى هذا الحديث فعل أمر متعدٍّ بمعنى (أحضروا) وقد جاء على لغة التميميين حيث أسند إلى ضمير الجمع وهو واو الجماعة .

الحديث الثالث : عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرنَ يطأ فى سواد ويبرُك فى سواد وينظر فى سواد فأُتِيَ به ليضحى به فقال لها يا عائشة : هَلُمِّى المُدْيَة ثم قال اشْحَذِيها بحجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه ثم قال : باسم الله اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضَحَّى به »(٢) .

والشاهد فى هذا الحديث مجئ (هَلُمَّ) على لغة التميميين، إذ هي فعل أمر متعدٍّ بمعنى : (أحْضِرى) أى : أحضرى المُدْيَةَ ، ومن ثم لحقتها ياء المخاطبة .

الحديث الرابع : وهو من حديث طويل لأبى طلحة قال : « يا أم سُلَيم قد

---

(١) صحيح مسلم كتاب الأشربة (باب إكرام الضيف وفضل إيثاره) ١٤/ ٢١ .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الأضحية (باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير) ١٣/ ١٢١ ، ١٢٢ .

جاء رسول الله ﷺ بالناس وليس عندنا ما نطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم ، فانطلق أبو طلحة حتى لقى رسول الله ﷺ ، فأقبل رسول الله ﷺ حتى دخلا فقال رسول الله ﷺ : هَلُمِّى ما عندك يا أم سُلَيم فأتت بذلك الخبز . . . الحديث »[1] .

فهذا الحديث كسابقه ، إذ إن الشاهد فيه مجئ (هَلُمَّ) على لغة التميميين ، فهى فعل أمر متعدٍّ بمعنى (أَحْضِرى) أى : أحضرى ما عندك ، ولهذا لحقتها ياء المخاطبة .

الحديث الخامس : عن عائشة رضي الله عنها : أمرنى نَبِىُّ الله ﷺ أن أتصدق بذهب كانت عندنا فى مرضه ، قالت فأفاق فقال : ما فعلت ؟ قالت : لقد شغلنى ما رأيت منك ، فقال : هَلُمِّيهَا . . . الحديث »[2] .

وهذا الحديث كسابقيه ، فالشاهد فيه مجئ (هَلُمَّ) على لغة التميميين أيضا ، إذ هى فعل أمر متعدٍّ بمعنى : (أَحْضِرى) أى : أحضريها ، ولذلك لحقها ضمير المخاطبة وهو الياء .

(ب) (هَلُمْ) التميمية فى الشعر :

جاءت (هَلُمَّ) التميمية كذلك فى أشعار العرب ، ومن ذلك قول أبى الطيب المتنبى[3] :

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الأشربة (باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه) ١٣/ ٢١٩ .

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٧/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٣) انظر العرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب للشيخ ناصف اليازجى ٢/ ٩٧ وارتشاف الضرب ٣/ ٢١٠ ولسان العرب (هلم) .

قَصَدْنَا لَهُ قَصْدَ الحَبِيبِ لِقَاؤُهُ   إِلَيْنَا وَقُلْنَا لِلسُّيُوفِ : هَلُمَّنَّا[1]

فقد جاءت (هَلُمَّ) فى هذا البيت على لغة التميميين ، إذ هى فعل أمر ، وليست اسم فعل ، يدل على ذلك اتصال ضمير الرفع البارز بها وهو ياء المخاطبة ، وتوكيدها بالنون

(هَلُمّ) الحجازية بين التعدى واللزوم

تستعمل (هَلُمَّ) الحجازية فى اللغة على وجهين ؛ لازمة ومتعدية .

فاللازمة أو القاصرة تتعدى غالبًا بواسطة حرف الجر (إلى) إذا كانت بمعنى الفعل اللازم[2] (تَعَالَ واحْضُر) نحو قولك : هَلُمَّ يا عمرو ، أى : تَعَالَ واحْضُر ، أو ادْنُ واقْرُبْ وكقوله تعالى ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[3] . أى : تعالوا واحضروا إلينا .

وقد تتعدى باللام إذا كانت بهذا المعنى ، نحو قولهم : هَلُمَّ للثريد ، أى: ايت وتعال للثريد .

والمتعدية تصل بنفسها مباشرة إلى المفعول به ، أى بدون واسطة ، فلا تحتاج إلى حرف جر إذا كانت بمعنى الفعل المتعدى[4] (أَحْضِرْ وهَات) نحو قولهم : هَلُمَّ الثريدَ ، أى : هات الثريدَ أو أحضره وقَرِّبْهُ ، وكقوله تعالى : ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[5] . أى : أَحْضِرُوهم . وجاء فى الحديث النبوى الشريف

(١) لقاؤه مرفوع بالوصف (حبيب) اى المحبوب لقاؤه . وقوله (هَلُمَّنَّا) اى (هَلُمِّى إلينا) وقد ادخل على (هَلُمِّى) نون التوكيد .

(٢) الذى تنوب عنه فى المعنى والعمل اى فى الاستعمال .

(٣) الأحزاب (١٨) .

(٤) الذى تقوم مقامه فى الدلالة على معناه ، وفى عمله . وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٣٩ .

(٥) الأنعام (١٥٠) .

عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « هَلُمَّهُ فإن اللهَ سيجعلُ فيه البركةَ »[1] . فإن (هَلُمَّه) بمعنى : أَحضِرْه وقَرِّبْه .

قال الرضى[2] : « ومما جاء متعديا ولازما (هَلُمَّ) بمعنى أقبل فيتعدى بـ (إلى) قال تعالى : ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ وبمعنى أحضره نحو قوله تعالى : ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ . فهى تجرى مجرى الأفعال التى تستعمل لازمة ومتعدية ، نحو : وصل إليه ووصله ، وكفر به وكفره ، ونحوهما ، قال تعالى : ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[3] . وقال سبحانه : ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾[4] .

وقال ابن يعيش[5] : « وهي[6] تكون على وجهين ؛ متعدية وغير متعدية ، فالمتعدية نحو قولهم : هَلُمَّ زيدًا بمعنى : قَرِّبْه وأحضِرْه ، فتكون كـ (هات) قال الله تعالى : ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ وغير المتعدية قولك : هَلُمَّ يا زيدُ ، بمعنى : ايت واقرُبْ ، قال الله تعالى : ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ فعدَّاه بحرف الجر فيكون مجراه مجرى الأفعال التى تستعمل لازمة ومتعدية نحو : رجع ورجعته ، وشَحَا فُوهُ وشَحَا فَاهُ[7] ونحوهما » .

---

(1) انظر صحيح مسلم (كتاب الأشربة) ١٣/ ٢٢١ .

(2) شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/ ٧٢ .

(3) الملك (٦) .

(4) هود (٦٨) .

(5) شرح المفصل ٤/ ٤٣ .

(6) أى (هَلُمَّ) الحجازية التى هى اسم للفعل .

(7) الفعل (شحا) يستعمل لازما ومتعديا . يقال : شحا فوه يشحوه : انفتح ، وشحا فاه يشحوه ويشحاه فتحه . انظر اللسان والقاموس والتاج (شحا) .

(هلم) التميمية واتصالها بنون النسوة

ذكرنا أن (هَلُمَّ) التميمية تلحقها ضمائر الرفع البارزة وفقا للمخاطب وبحسب ما تسند إليه ، فإذا أسندت (هَلُمَّ) إلى نون النسوة فإن للنحاة فى حركة ميمها الثانية أربعة مذاهب ، وهى :

الأول : (هَلْمُمْنَ) بفك إدغام الميم الثانية وفتح النون مخففة (أى غير مشددة) وهذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين ، وإنما سكنت تلك الميم لأن لام الكلمة تصير ساكنة عند اتصال نون النسوة بها ، وإذا سكن ما قبلها امتنع الإدغام وصار بمنزلة : (اشْدُدْ وامْدُدْ) .

قال ابن يعيش[1] : « وهَلْمُمْنَ يا نسوة ، تفتح الهاء وتسكن اللام وتضم الميم الأولى وتسكن الثانية وتفتح النون مخففة ، هذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين ، وإنما كان ذلك لأن لام الكلمة تسكن عند اتصال هذه النون بها إذا كانت ضميرا مرفوعا كما تقول : ضَرَبْنَ وخَرَجْنَ ، وإذا سكن ما قبلها بطل الإدغام وصار بمنزلة : اشْدُدْ وارْدُدْ »

الثانى : (هَلُمَّنَّ) بفتح الميم مشددة وفتح النون مشددة كذلك ، أى بإبقاء (هَلُمَّ) على حالها وزيادة نون قبل نون النسوة مدغمة فيها ليقع السكون الواجب قبل نون النسوة على تلك النون المزيدة ، فتكون وقاية لميم (هَلُمَّ) الثانية من السكون فتبقى على حالها من الفتح والتشديد ، وهذا مذهب الفراء.

---

(١) شرح المفصل ٤٢/٤ .

قال ابن يعيش[1] وغيره[2] : « وزعم الفراء أن الصواب أن يقال : هَلُمَّنَّ بفتح الهاء وضم اللام وفتح الميم وتشديدها وفتح النون أيضا مشددة ، قال والذى أوجب ذلك أن هذه النون التى هى ضمير الجماعة لا توجد إلا وقبلها ساكن فزادوا نونا ثانية قبلها ليقع السكون عليها وتسلم فتحة الميم فى (هَلُمَّ) فتكون وقاية لها من السكون كما قالوا : مِنِّى وعَنِّى فزادوا نونا ثانية لتسلم نون مِنْ وعَنْ من الكسر إذْ كانت ياء المتكلم أبدًا تكسر ما قبلها » .

الثالث : (هَلُمِّينَ) بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها نون النسوة ، وهذا مذهب أبى عمرو بن العلاء سمعه عن العرب .

قال أبو حيان[3] : « وعن أبى عمرو أنه سمع العرب تقول : هَلُمِّينَ يا نسوة ، بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث » .

وقال ابن يعيش[4] : « وحكى أيضا عن بعضهم : هَلُمِّينَ يا نسوة ، بجعل الزائد للوقاية[5] ياء وهذا شاذ » .

وهذا الرأى ضعيف وشاذ - كما ذكر ابن يعيش - وذلك لأن الكسر ثقيل ويزداد الثقل باتصال نون النسوة بـ (هَلُمَّ) ولذلك قال سيبويه[6] : « ولا يكسر هَلُمَّ البتة مَنْ قال : هَلُمَّا وهَلُمِّى ، ولكن يجعلها فى الفعل تجرى مجراها فى

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٢ .

(٢) كالرضى . انظر شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/ ٧٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٢١٠ .

(٤) شرح المفصل ٤/ ٤٢ .

(٥) أى وقاية الميم الثانية من السكون الواجب قبل نون النسوة ، ولهذا زيدت الياء ليقع السكون عليها .

(٦) الكتاب ٣/ ٥٣٤ .

(٧) المصدر السابق .

لغة أهل الحجاز بمنزلة رُوَيْد » . واستطرد سيبويه قائلاً : « لا يقول : هَلُمِّ[1] يا فتى من يقول : هَلُمُّوا ، فيجعلها بمنزلة رُوَيْد ، ولا يكسر هلم أحد لأنها لم تُصَرَّف تَصَرُّفَ الفعل ولم تَقْوَ قوته » .

وقد علل السيرافى ذلك بقوله[2] : « لأنه ضعف تمكنه وتصرفه بما ضم إليه ، فألزموه أخف الحركات كما اجتمعوا على فتح الدال من رويد » .

الرابع : (هَلُمُّنَّ) بضم الميم ، وقد نقله أبو حيان[3] حكاية عن بعضهم ، وقال : وهو شاذ . وهذا الرأى شاذ أيضًا - كما ذكر أبو حيان - وأضعف من سابقه ؛ إذْ إن الضم أثقل من الكسر .

معنى (هلمّ جرّا) وإعرابه

جاء فى المأثور عن العرب قولهم : (هَلُمَّ جرًّا) فقد جرى على ألسنتهم هذا التركيب حيث استعملوه فى العرف كثيرًا[4] ، فقالوا : حصل كذا عام كذا ، وهَلُمَّ جرًّا .

وجاء فى معاجم اللغة[5] : « وتقول كان ذلك عامَ كذا وهَلُمَّ جرًّا إلى اليوم » .

---

(١) أى بكسر الميم ، وذلك لأن فتحها حركة بناء فلا تتغير ، إذ إن (هَلُمَّ) وسائر أسماء الأفعال مبنية على الصحيح لشبهها بالحروف فى الاستعمال . انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٥٧ . وحاشية الصبان ١/ ٥٤ و ٣/ ٢٠٢ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٠ و ٢/ ٢٠١ .

(٢) هامش الكتاب (طبعة بولاق) ٢/ ١٦٠ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٢١٠ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ٢/ ٢٨٤ .

(٥) انظر الصحاح (جرر) واللسان (لمم) وانظر أيضا الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٤ والمزهر ١/ ١٣٦ .

ونظراً لكثرة استعمال هذا التركيب فى كلامهم فقد كثرت فيه أقوالهم وتعددت آراؤهم حول معناه وإعرابه .

أولاً : معنى (هلمّ جرّاً)

ذكر بعض اللغويين أن هذا التركيب يستعمل بمعنى : سِيرُوا على هَيْنَتِكم ، فقد قال ابن منظور[1] : « هلم جرا معناه : على هيئتك » . أى : كما يسهل عليك من غير شدة ولا صعوبة .

وقال أبو بكر الأنبارى[2] : « معناه : سيروا على هيئتكم ، أى : تثبتوا فى سيركم ، ولا تجهدوا لأنفسكم ، ولا تشقوا عليها . أخذ من الجر فى السَّوْقِ ، وهو أن تترك الإبل والإبل ترعى فى السير » . وأنشد قول الراجز[3] :

لَطَالَمَا جَرَرْتُكُنَّ جَرّاً[4]
حَتَّى نَوَى الأَعْجَفُ وَاسْتَمَرّاً[5]
فاليومَ لاَ آلُو الرِّكَابَ شَرّاً

---

(١) لسان العرب (جرر) .

(٢) الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/ ٣٧١ .

(٣) لم اقف عليه ، والأبيات مذكورة بلا عزو أو نسبة فى : الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٤ ومجمع الأمثال ٢/ ٤٧٤ ولسان العرب (جرر) .

(٤) وقال ابن منظور : « يقال « جُرَّها على أفواها أى سُقْها وهى ترتع وتصيب من الكلأ » : اللسان (جرر) .

(٥) الأعجف : الهزيل . ونوى : صار له نَيّ (بفتح النون وتشديد الياء) وهو الشحم . أما النِّىء (بكسر النون وبالهمزة بعد الياء الساكنة) فهو اللحم الذى لم ينضج . واستمر : كأنه استفعل من المِرة (بكسر الميم) وهو القوة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ذو مرةٍ فاستوى﴾ : النجم (٦) .

وصرح أبو حيان[1] بأن معناه : تعالوا على هيئتكم متثبتين .

بيد أن ما ذكره أبو بكر الأنبارى وأبو حيان فى تفسير هذا التركيب لا ينطبق على المراد بـه ، ولا يتفق مع ما يقـصده المتكلم ، وذلك لأنـه إذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلـم جرا ، فإنه لا يقصد به مـعنى : وسيروا على هيـئتكم ، أو: تعالوا على هيئتكم . فضلا عنه أنه يؤدى إلى اختلاف بين المتعاطفين بالخبر والطلب ، إذ يـكون فيه عطف للإنـشاء (أو الطلب) وهو (سِيرُوا) عـلى الخبر وهو (كان ذلك عام كذا) وذلك ممتنع أو ضعيف .

ومن ثم فالـصحيح ما ذهب إليـه ابن هشام[2] فى توجيه هـذا التركيب ، وهو أن الإقـبال أو الإتـيان الـذى تدل عـليـه (هَلُمَّ) ليـس المراد بـه المجئ أو الحضور الحسى ، وإنما المراد الاستمرار على الشىء ومداومته ، وبذلك التوجيه ارتفع إشكال التزام إفراد الضمير إذ إن فاعل (هَلُمَّ) هذه[3] مفرد دائمًا[4] ، مع أن بنى تميم لا يلتـزمونه فى غير (هَلُمَّ) هذه ، بل يغيرون ذلك الـضمير الفاعل بحسب المعنى ومرجع الضمير .

كذلك ليس المراد الـطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبـر ، فهو وإنْ كان إنشاءً إلا أنه قُصدَ به الخبـر ، أى أنه إنشاء لفظًا خبر مـعنى ، كما فى قولـه تعالى : ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[5] . وبهذا التأويل زال إشكال اختلاف المتعاطفيْن ، أى عطف الإنشاء على الخبر .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٢١١ وانظر أيضا الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٥ .

(٢) انظر كتـابه توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٧٧ - ٨٠ وانظر أيضا حـاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ والنحو الوافى ٣/ ١٤٥ .

(٣) أى التى فى هذا التركيب .

(٤) وذلك لأنه ليس المـراد بـ (هَلُمَّ) هنا الحضور الحسى كـما هو الحال فى غيرها ، وإنمـا المراد الاستمرار على الشىء وملازمته ، ومن ثم فإن فاعل (هَلُمَّ) هذه مفرد أبدا ، كما تقول: واستمر ذلك ، أى : واستمر ما ذكره . وانظر توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٨٠ والأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٩ .

(٥) مريم (٧٥) .

وعلى ذلك فإن المراد بقولهم : « كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جرًا إلى اليوم » هو : واستمر ذلك فى بقية الأعوام[١] إلى اليوم أو امتد ذلك إلى اليوم[٢] ، أو تابع ذلك إلى اليوم ، وهذا هو الذى يفهمه الناس من هذا التركيب .

أما كلمة (جرًا) فهى مصدر جَرَّه يَجُرُّه جرًّا إذا سحبه ، غير أن السحب بالمعنى المجازى فليس المراد الجر الحسى بل التعميم الذى يشمله وغيره[٣] قال ابن هشام[٤] : وقول أبى بكر : معناه سيروا على هيئتكم أى اثبتوا فى سيركم، فلا تجهدوا أنفسكم معترض من وجهين :

أحدهما : أن فيه إثبات معنى لم يثبته لها أحد .

والثانى : أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ، فإنه إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فلهذا قال صاحب الصحاح: وهَلُمَّ جرًا إلى الآن .

وقول أبى حيان : على هيئتكم ، عليه أيضًا اعتراضان :

أحدهما : أنه تفسير لا ينطبق على المراد .

والثانى : فى إفراده (تَعَالَ)[٥] مع أنه خطاب للجماعة[٦] .

---

(١) استمرارًا (على المصدر) أو استمر مستمرًا (على الحال المؤكدة) . وانظر توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٧٩ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ والنحو الوافى ٤/ ١٤٥ هامش (٣) .

(٢) انظر لسان العرب (جرر) .

(٣) وقد استعمل السَّحْب بهذا المعنى فيقال : هذا الحكم منسحب على كذا ، أى شامل له . وانظر توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٧٩ والأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٩ .

(٤) توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٧٤ وانظر أيضا الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٥) تجدر الإشارة إلى أن عبارة أبى حيان نصها هو : « معناها : تعالوا على هيئتكم » : الارتشاف ٣/ ٢١١ فلم يفرد (تعال) كما ذكر ابن هشام ، ولا ندرى أى النصين أدق .

(٦) أى وكأنه توَهَّمَ (تَعَالَ) اسم فعل فلا تلحقه ضمائر الرفع البارزة ، والصواب أنه فعل . وانظر الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٧ .

ثانيا : إعراب (هلمّ جرّا)

- (١) (هلم) : لها فى إعرابها وجهان :

الأول : اسم فعل أمر[١] مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذلك فى لغة الحجاز .

الثانى : فعل أمر[٢] مبنى على الفتح أيضا لا محل له من الإعراب وذلك فى لغة تميم ، أو مبنى على السكون منع من ظهوره الفتح العارض للخفة ، أى أن بناءه على السكون إنما هو باعتبار أصله الأصيل وهو : (هَا الْمُمْ) فكان الفتح للإدغام طلبا للخفة ، قال ابن منظور[٣] : « فتحت هَلُمَّ لأنها مدغمة كما فتحت رُدَّ فى الأمر » .

و (هلم) هنا فى تركيب (هَلُمَّ جرّا) هى القاصرة غير المتعدية التى بمعنى (أَقبِلْ وتَعَالَ) غير أن فيها تجوزين[٤] :

أحدهما : أن ما تدل عليه (هَلُمَّ) هنا من معنى الإتيان أو الحضور ليس المراد به الإتيان أو المجئ الحسى ، إنما المراد المعنى المجازى وهو الاستمرار على الشىء وملازمته والمداومة عليه .

والثانى : أن ما تدل عليه (هَلُمَّ) هذه من طلب الإقبال أو الإتيان ليس المراد به حقيقته ، أى الطلب على وجه الحقيقة ، وإنما المراد الخبر، وعبر عنه بصيغة الطلب ، فهو طلب فى اللفظ خبر فى

---

(١) فلا تلحقه ضمائر الرفع البارزة .

(٢) فتلحقه ضمائر الرفع بحسب المعنى ومرجع الضمير ، إذ إنهم اجروا (هَلُمّ) مجرى الفعل .

(٣) لسان العرب (هلم) .

(٤) انظر توجيه بعض التراكيب المشكله ص ٧٨ - ٨٠ والأشباه والنظائر ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

المعنى فى تعالى : ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[1] وقوله سبحانه : ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[2] . فالطلب فى الآيتين بلام الأمر لفظا ، والمقصود منه الخبر معنى .

وبهذا التجوز فى (هَلُمَّ) هذه يزول إشكال عطف الطلب على الخبر الذى يعد ممتنعا أو ضعيفا ، فإنَّ (هَلُمَّ) حينئذ خبرية لا طلبية ، فيكون فيه عطف الخبر على الخبر، كما أنه يرتفع إشكال التزام افراد الضمير ، إذ إنَّ فاعل (هَلُمَّ) هنا فى هذا التركيب مفرد أبدا .

(٢) (جَرًّا) : اجمع النحاة على نصب (جرًا) فى هذا التركيب إلا أنهم اختلفوا فى توجيه هذا النصيب ، وذلك على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه منصوب على الحال ، وذلك على التأويل بالوصف (أى المشتق) ، والتقدير : هلم جارِّين ، أى مُتَثَبِّتِينَ ، فهو مصدر وقع موقع الوصف وانتصب على الحال ، نحو : أَتيتُهُ سَعْيًا ، وأَقْبَلَ رَكْضًا ، وجاء مَشْيًا ، وطَلَعَ بَغْتَةً ، ولَقِيتُه فَجَاةً ، وكَلَّمتُه مشافهةً، فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين[3] إلى أنها مصادر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق ، أى : ساعيًا ، وراكضًا ، وماشِيًا ، ومُبَاغتًا ، ومُفَاجِئًا ، ومُشَافِهًا . فكذلك يجوز قياسا على قولهم أنْ يكون التقدير ، هلم جارِّين ، أى : مُتَثَبِّتِينَ ، قال

---

(١) مريم (٧٥) .

(٢) العنكبوت (١٢) .

(٣) انظر على سبيل المثال : الكتاب ١/ ٣٧٠ ، ٣٧١ وشرح الاشمونى ٢/ ١٧٢ ،شرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٣ وشرح التصريح ١/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ وشرح المفصل ٢/ ٥٩ والهمع ٢/ ٢٢٨ والمقتضب ٣/ ٢٣٤ ، ٢٦٨، ٢٦٩ و ٤/ ٣١٢، ٣١٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٣ وارتشاف الضرب ٣/ ٢١١ والأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٤ والزاهر ١/ ٣٧١ ،مغنى اللبيب ص ٧٢٩ ، ٧٣٠ .

أبو بكر الأنبارى[1] : « وهو فى قول البصريين مصدر وضع موضع الحال ، والتقدير عندهم: هلم جارِّينَ ، أى : مُتَثبِّتِين ».

الثانى : أنه منصوب على المصدر ، أى مفعول مطلق ، وهو مذهب الكوفيين ، قال أبو بكر الأنبارى[2] : « هو فى قول الكوفيين منصوب على المصدر ؛ لأن فى (هَلُمَّ) معنى : جُرُّوا جَرًّا » .

فالكوفيون[3] يرون أن المصدر المنصوب الواقع موقع الصفة ، نحو : جاء رَكْضًا ، وطلع بَغْتَةً ليس فى موضع الحال ، وإنما هو مفعول مطلق منصوب على المصدرية ، وعامل النصب فيه عندهم الفعل المذكور قبله ، وهو (جَاءَ ، وطَلَعَ) لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، حيث يؤلون (جَاءَ) بـ (رَكَضَ) و (طَلَعَ) بـ (بَغَتَ) فيكون التقدير عندهم : رَكَضَ رَكْضًا ، وبَغَتَ بَغْتَةً ، فكذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون (هَلُمَّ) عندهم فى تأويل : جُرُّوا ، فيكون التقدير : جُرُّوا جَرًّا ، وبذلك يكون عامل النصب فى (جَرًّا) هو (هَلُمَّ) المذكور لتأوله بفعل من لفظه .

ويرى غير الكوفيين كالمبرد[4] والأخفش[5] أن نحو ذلك مفعول مطلق

---

(١) الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/ ٣٧١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر على سبيل المثال : شرح الأشمونى ٢/ ١٧٣ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٤ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥ والهمع ٢/ ٢٢٨ والأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٤ .

(٤) كما يفهم من بعض كلامه (وهو أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف) حيث يقول (المقتضب ٣/ ٢٣٤) : « وكذلك جئته مشيا ؛ لأن المعنى : جئته ماشيا ، فالتقدير : أمشى مشيا » . ويقول أيضا (المقتضب ٤/ ٣١٢ : « جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ؛ لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيًا » . فصدر العبارتين يفيد أن المصدر حال بتأويله بمشتق ، وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

(٥) انظر على سبيل المثال : المقتضب ٣/ ٣٤ و ٤/ ٣١٢ والهمع ٢/ ٢٢٨ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥ وشرح الأشمونى ٢/ ١٧٣ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٤ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٣ .

منصوب على المصدرية أيضًا ، ولكن الناصب له عندهما فعل محذوف مقدر من لفظ المصدر ، والتقدير : جاء يركض ركضا ، وطلع يبغت بغتة ، وجملة (يركض أو يبغت) هى الحال ، والمصدر معمول ذلك الحال المحذوف ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر ، فكذلك يجوز قياسا على ذلك تقدير عامل النصب فى (جَرًّا) وهو : يَجُرُّ ، فيكون التقدير : هَلُمَّ يَجُرُّ جَرًّا .

وتجدر الإشارة إلى أن أبا حيان[1] قد نسب إلى البصريين القول بأن (جَرًّا) فى قولهم (هَلُمَّ جَرًّا) منصوب على أنه حال بتأويله بمشتق ، أى : جَارِّينَ ، ونسب إلى الكوفيين أيضا القول بأنه منصوب على أنه مصدر ؛ لأن معنى (هَلُمَّ) : جُرُّ .

والحق أن البصريين والكوفيين لم يقولوا ما زعمه أبو حيان ونسبه إليهم ؛ لأنهم لم يتكلموا فى إعراب (هلم جرا) وإنما هو قياس منه على مذهب الفريقين فى المصدر المنصوب الواقع موقع الوصف أو الحال ، وقد استدرك عليه ابن هشام ذلك فقال[2] : « ولخص أبو حيان فى (الارتشاف) أشياء من كلامه ووهم فيه ، فإنه ذكر أن الكوفيين قالوا إنَّ جَرًّا مصدر ، والبصريون قالوا إنه حال ، وهذا يقتضى أن الفريقين تكلموا فى إعراب ذلك وليس كذلك » . وصرح ابن هشام بأن الذى قاس إعراب (جَرًّا) حالاً على مذهب البصريين ، أو مصدرًا على مذهب الكوفيين إنما هو أبو بكر الأنبارى ، قال ابن هشام[3] : « وإنما قال أبو بكر : إن قياس إعرابه على قواعد البصريين أنْ يقال إنه حال ، وعلى قواعد الكوفيين أنْ يقال إنه مصدر ، هذا معنى كلامه » .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٢١١ .

(٢) توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٧٣ وانظر أيضا الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٦ .

(٣) توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٧٣ .

وقال أبو بكر الأنبارى[1] : « هو فى قول الكوفيين منصوب على المصدر لأن فى (هَلُمَّ) معنى : جُرُّوا جَرًّا . وهو فى قول البصريين مصدر وضع موضع الحال ، والتقدير عندهم : هلم جارِّينَ ، أى مُتَثَبِّتِينَ .

وهذا قياس على قولهم فى : جاء عبد الله مَشْيًا ، وأقبل رَكْضًا . قال الكوفيون : ننصب (مَشْيًا) و (رَكْضًا) على المصدر ، والمعنى عندهم : مشى عبد الله مَشْيًا ، وركضَ رَكْضًا وقال البصريون : ننصب (المَشْىَ) و (الركض) لأنهما جُعِلاَ موضع الحال . والمعنى عندهم : جاء عبد الله ماشِيًا ، وأقبل راكِضًا .

فالبصريون يقولون (مَشْيًا) و (رَكْضًا) تقديره : (مَاشِيًا) و (راكِضًا) . والكوفيون يقولون : المعنى : مَشَى مَشْيًا ، ورَكَضَ رَكْضًا .

الثالث : أنه منصوب على التمييز أو التفسير ، وهو قول بعض النحويين .

قال أبو بكر الأنبارى[2] : « والقول الثالث قاله بعض النحويين : انصب (جرًّا) على التفسير » .

وقال أبو حيان[3] : « وقيل انتصب على التمييز ، وأول من قاله عائذ بن يزيد فى جواب جندلة ، قال :

فَإِنْ جَاوَزْتُ مُقْفرةً رَمَتْ بِى ... إِلَى أُخْرَى كَتِلْكَ هَلُمَّ جَرًّا[4]

---

(١) الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/ ٣٧١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٢١١ ، ٢١٢ .

(٤) هذا البيت من مجموعة أبيات أجاب بها عائذ بن يزيد اليشكرى اخاه جندلة حين انشد جندلة شعراً يخاطبه فيه عائذا بعد رجوعه قائلاً :

عَائـذًا لَيتَ شعْرِى أىّ أرضٍ ... رَمَت بِكَ بَعْدَمَا قَدْ غِبتَ دَهْرَا
فلَمْ يَكُ يُرتَجَى لَكُم إيابٌ ... ولَمْ نعرفْ لدَارِكَ مُسْتَقَرًّا

وقال المؤرخ بن الزمار الثعلبى :

المُطْعِمِينَ لَدَى الشِّتَاءِ سَدَائِفًا مِلْ نِيبِ غُرًّا[1]

فِى الجَاهِلِيَّةِ كَانَ سُؤْدُدُ وَائِلٍ فَهَلُمَّ جَرًّا

يقال للشىء الكثير : هَلُمَّ جرًا .... » .

- فَقَدْ كانَ الفِرَاقُ أذابَ جِسْمِى وكانَ العيشُ بَعْدَ الصَّفْوِ كَدْرًا

فأجابه عائد بأبيات منها هذا البيت ، وهو فى الارتشاف ٣/ ٢١١ ومجمع الأمثال للميدانى ٢/ ٢١١، ٢١٢.

ومعنى البيت : فإن تجاورت أرضا مقفرة ، أى ليس بها أنيس رمت بى تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة .

وقد استدل به أبو حيان على أن (جرًا) منصوب على التمييز أو التفسير .

وانظر الارتشاف ٣/ ٢١١ ومجمع الأمثال للميدانى ٢/ ٢١١ ، ٢١٢ والأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٥ ، ٢٨٧ .

(١) السدائف : جمع سديفة ، وهو مفعول للمطعمين ، ومعناها شرائح سنام البعير المُقَطَّع وغيره مما غلب عليه السمن .

وقوله : (مِل نيب) أصله : من النيب جمع ناب وهى الناقة ، سميت بذلك لأنه يستدل على عمرها بنابها وحذف نون (مِنْ) للتخفيف حين التقى المتقاربان وهما (النون واللام) وتعذر الإدغام ؛ لأن اللام ساكنة .

وقوله : (غرا) حال من النيب ، وهو جمع غراء كحمراء وحُمْر ، وسوداء وسُود .

وقوله : (فى الجاهلية) خبر (كان) إنْ قدرت ناقصة ، أو متعلق بها إنْ قدرت تامة بمعنى (وجد) .

وقوله : (فَهَلُمَّ جرًا) متعلق المعنى بقوله : (فى الجاهلية) أى : كان سؤدد وائل فى الجاهلية فما بعدها .

(تتمة وتعقيب)

أرتاب ابن هشام فى عربية تركيب (هَلُمَّ جرًا) حيث قال[1] : «وبعد : فعندى توقف فى أن هذا التركيب عربى محض ، والذى رابنى فيه أمور :

أحدها : أن إجماع اللغويين والنحويين منعقد على أن لـ (هَلُمَّ) معنيين: أحدهما (تَعَالَ) والثانى (أَحْضِرْ) ولا مساغ لأحد المعنيين هنا.

الثانى : أن إجماعهم منعقد على أن فيها لغتين : حجازية وتميمية ، ولا يعرف لها موضع أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل[2] ، ولم يقل أحد إنه سمع هَلُمَّا جرًا ، ولا هَلُمُّوا جرًا ، ولا هَلُمِّى جرًا[3] .

الثالث : أن تخالف الجملتين المتعاطفتَيْن بالطلب والخبر . ممتنع أو ضعيف، وهو لازم هنا إذا قلت : كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جرًا .

الرابع : أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المحكم) مع كثرة استيعابه وتتبعاته ، وإنما ذكره صاحب (الصحاح) وقد قال أبو عمرو بن الصلاح فى (شرح مشكلات الوسيط) إنه لا يقبل ما انفرد به وكان علة ذلك ما ذكره فى أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم فإن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت ، وأما صاحب (العباب) فإنه قَلَّد صاحب

---

(١) توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٧٢ ، ٧٣ وانظر أيضًا الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٥، ٢٨٦ والمزهر ١/ ١٣٦ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ .

(٢) فيلزم استتار ضميرها ، ولا تلحقها ضمائر الرفع البارزة .

(٣) فيلزم أن تكون (هَلُمَّ) فعلاً ، وتتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، يريد بذلك أن (هَلُمَّ) ليست على حال واحدة ، وإنما تتأرجح بين اسمية الفعل والفعلية حيث إن فيها لغتين ؟ حجازية ، وهى عندهم اسم فعل أمر ، وتميمية ، وهى عندهم فعل أمر صريح .

(الصحاح) فنسخ كلامه . وأما ابن الأنبارى فليس كتابه موضوعا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب ، بل وضعه أن يتكلم على ما يجرى فى محاورات الناس ، وقد يكون تفسيره له على تقدير أنْ يكون عربيا ، فإنه لم يصرح بأنه عربى ، وكذلك لا أعلم أحدا من النحاة تكلم عليها غيره » .

بيد أنه لا مبرر لا رتياب ابن هشام وتوقفه فى عربية هذا التركيب ، وذلك لوروده فى الفصيح من كلام العرب ، فقد صرح ابن منظور[1] بأنه جاء فى الحديث فى غير موضع ومعناه استدامة الأمر واتصاله ، فضلا عن أن ابن هشام نفسه قد أورد عدة شواهد لذلك التركيب ، ثم قال فى توجيهه[2] : «وإذ قد أتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه (من نقد) فلنذكر ما ظهر لنا فى توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول : « (هلم) هذه هى القاصرة التى بمعنى (ائتِ وتَعالَ) إلا أن فيها تجوزين :

أحدهما : أنه ليس المراد بالإتيان هنا الإتيان الحسى بل الاستمرار على الشىء والمداومة عليه ، كما تقول أمشِ على هذا الأمر ، وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ﴾[3] المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحس بل انطلاق الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا (أنْ) تفسيرية، وهى إنما تأتى بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[4] . والمراد بالمشى

(١) انظر لسان العرب (جرر) .

(٢) توجيه بعض التراكيب المشكلة ص ٧٧ وما بعدها .

(٣) سورة ص : آية (٦) .

(٤) سورة المؤمنين : آية (٢٧) .

ليس المشى بالأقدام بل الاستمرار والدوام ، أى دَاوِمُوا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك .

الثانى : أنه ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر وَعبَّر عنه بصيغة الطلب كما فى قوه تعالى ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[1] ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ ﴾[2] . وجَرّاً : مصدر جَرَّهُ يَجُرُّهُ إذا سحبه ، ولكن ليس المراد الجر الحسى ، بل المراد التعميم ، كما استعمل السحب بهذا المعنى ، ألا ترى أنه يقال : هذا الحكم منسحب على كذا أى شامل له ، فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جرا ، فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا فهو مصدر ، أو استمر مستمرا فهو حال مؤكدة ، وذلك ماشٍ فى جميع الصور ، وهذا هو الذى يفهمه الناس من هذا الكلام ، وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف فإنَّ هلم حينئذ خبر ، وإشكال التزام إفراد الضمير ، إذْ فاعل هلم هذه مفرد أبدا كما تقول : واستمر ذلك ، أى واستمر ما ذكرته » .

* * *

(١) سورة العنكبوت : آية (١٢) .

(٢) سورة مريم : آية (٧٥) .

خاتمة البحث ونتائجه

وبعد هذه الدراسة اللغوية والتحليلية الوافية والمتعمقة للتركيب اللغوى (هَلُمَّ جرًا) انتهى البحث إلى نتائج أهمها :

- (هَلُمَّ جرًا) من التراكيب اللغوية المستعملة فى العرف كثيرا ، وهو يتركب من اسم الفعل (هَلُمّ) والمصدر الصريح (جرًا) المصاحب اللغوى لـ(هَلُمَّ) فى هذا التركيب .
- هذا التركيب له فى الاستعمال اللغوى خصوصية دلالية تختلف عن معنى كلا اللفظين المركب منهما معا ، أو معنى كل منهما على حدة ، حيث أضفى عليه ذلك الاستعمال جدة وطرافة فى المعنى ناشئة عن اعتبار المعنى المجازى لكلا اللفظين ، وهما صدر التركيب وعجزه ، وإغفال المعنى الحقيقى أو الأصلى لهما ، فإن هذا التركيب ليس معناه : تعالوا على هيئتكم متثبتين ، وكما يسهل عليكم من غير شدة ولا صعوبة أى تثبتوا فى سيركم ، ولا تجهدوا أنفسكم ولا تشقوا عليها كما ذكر بعض اللغويين وإنما معناه : الإخبار عن استمرار مضمون الجملة قبله والمداومة عليه فيما بعد ، أى استدامة الأمر واتصاله وهو هو الذى يفهمه الناس من هذا التركيب .
- لم يرد هذا التركيب فى القرآن الكريم وإنما كان وروده فى الحديث النبوى الشريف فى غير موضع وفى المأثور من كلام العرب شعرهم ونثرهم .
- (هَلُمَّ) التى هى صدر هذا التركيب فيها لغتان ، حجازية وتميمية ، فهى فى لغة الحجاز اسم فعل أمر لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة ، وهى فى لغة تميم فعل أمر تلحقه الضمائر كما تلحق سائر الأفعال ، وذلك بحسب

المعنى ومرجع الضمير ، وإنْ كان بعضهم - كابن جنى وابن يعيش - قد صرح بأنها عندهم أيضًا اسم للفعل .

- وردت (هَلُمَّ) فى القرآن الكريم مرتين فقط بلغة الحجازيين ، على حين وردت باللغتين الحجازية والتميمية فى مواضع كثيرة من الأحاديث النبوية وفى المأثور من كلام العرب شعرهم ونثرهم .

- تأتى (هَلُمَّ) فى اللغة لازمةً بمعنى : (أَقْبِلْ أو تَعَالَ) فتكون من (اللَّمّ) بمعنى الجَمْع ، وقد تأتى متعدية لمفعولين بمعنى : (أَعْطِ) .

- (هَلُمَّ) هنا فى هذا التركيب هى القاصرة غير المتعدية التى بمعنى : (أَقْبِلْ وتَعَالَ) غير أن فيها تجوزين :

الأول : أن ما تدل عليه (هَلُمَّ) هنا من الإتيان أو المجىء ليس المراد به الإتيان أو المجىء الحسى ، وإنما المراد المعنى المجازى وهو الاستمرار على الشىء وملازمته والمداومة عليه .

الثانى : أن ما تدل عليه (هَلُمَّ) هذه من طلب الإقبال أو الحضور ليس المراد به حقيقته ، وإنما المراد الخبر ، وعَبَّرَ عنه بصيغة الطلب ، فهو طلب فى اللفظ خبر فى المعنى .

وبهذا التأويل يرتفع إشكال عطف الطلب على الخبر ، فإن (هَلُمَّ) فى هذا التركيب خبرية لا طلبية ، كما أنه يزول إشكال التزام إفراد الضمير ، إذ إن فاعل (هَلُمَّ) هذه مفرد أبدًا .

- (هَلُمَّ) مركب مختلف فى أصل تركيبه ، فقد ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مركبة من (ها) التى للتنبيه ، (لُمَّ) وهو فعل أمر بمعنى ضُمّ أو اجْمَعْ ، من قولهم : (لَمَّ اللهُ شَعَثَه) أى : جَمَعَه .

وذهب الفراء والكوفيون إلى أنها مركبة من (هَلْ) للحث والزجر والتى أصلها (هَلاَ) وهى اسم فعل أمر بمعنى : أَسْرِعْ أو عَجِّلْ ، ومن (أُمَّ) الذى هو فعل أمر بمعنى (اقْصِدْ) .

وذهب بعضهم إلى أن (هَلُمَّ) بسيطة لا تركيب فيها ، والصحيح أنها مركبة من (هَا و (لُمَّ) .

- الأصل فى ميم (هَلُمَّ) الفتح مع التشديد ، وماعدا ذلك فهو شاذ ، لأن الفتح حركة بناء فلا تتغير ، وهذا البناء للتخفيف أو من أجل التركيب وجعل الكلمتين كلمة واحدة .

- فى إعراب هذا التركيب نقول :

(هَلُمَّ) : لها وجهان إعرابيان :

الأول : اسم فعل أمر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذلك فى لغة الحجازيين .

الثانى : فعل أمر مبنى على الفتح أيضًا لا محل له من الإعراب ، وذلك فى لغة التميميين ، أو مبنى على السكون باعتبار أصله ، منع من ظهوره الفتح العارض للخفة .

(جَـرًا) : فى إعرابه ثلاثة أوجه :

الأول : أنه منصوب على الحال بتأويله بالوصف (المشتق) والتقدير : هلم جَارِّينَ ، أى متثبتين ، أى أنه مصدر وضع موضع الحال ، وهو مذهب البصريين .

الثانى : أنه منصوب على المصدر ، أى مفعول مطلق ؛ لأن فى (هَلُمَّ) معنى : جُرُّوا ، والتقدير : جُرُّوا جَرًّا ، أى أنه منصوب بـ (هَلُمَّ) المذكورة لتأولها بفعل من لفظ المصدر وهو مذهب

الكوفيين ، ويرى غير الكوفيين كالمبرد والأخفش أنه منصوب على المصدرية أيضًا ، ولكن ناصبه فعل محذوف مقدر من لفظ المصدر والتقدير : هَلُمَّ يَجُرُّ جَرًّا .

الثالث : أنه منصوب على التمييز أو التفسير ، وهو قول بعض النحويين، غير أن هذا الوجه ضعيف وأقل من سابقيه .

* * *

المصادر والمراجع

فيما يلى أهم المصادر والمراجع التى وردت الإشارة إليها فى هذا البحث مرتبة على حروف الهجاء :

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د/ مصطفى النماس ، مكتبة الخانجى بالقاهرة .

٢ - الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م .

٣ - الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٤ - إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازى زاهد ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٥ - الأمالى النحوية (أمالى القرآن الكريم) لابن الحاجب ، تحقيق د/ هادى حسن حمودى ، عالم الكتب - بيروت - مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٦ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى ، مطبعة مصطفى الحلبى بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .

٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٨ - البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان الأندلسى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٩ - البيان فى إعراب القرآن لابى سعيد الأنبارى ، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ، المطبعة الخيرية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦هـ .

١١- تاج اللغة : صحاح العربية للجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٤م .

١٢- البيان فى إعراب القرآن للعكبرى ، الطبعة الأولى ، المكتبة التوفيقية ، مصر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٣- التحرير والتنوير للإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس .

١٤- تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهرى ، تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، الدار القومية للطباعة ١٩٦٤م.

١٥- توجيه بعض التراكيب المشكلة لابن هشام ، تحقيق د/ عبد الله الحسينى هلال ، مطبعة السعادة - القاهرة .

١٦- جمهرة اللغة لابن دريد ، الطبعة الأولى فى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة ببلدة حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ .

١٧- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .

١٨- الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية .

١٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٢٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ، تحقيق الشيخ على معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢١- الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر الأنبارى ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٢- سنن أبى داود ، تحقيق عبد الرحمن عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٢٣- سنن النسائى ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى .

٢٤- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى - القاهرة .

٢٥- شرح التصريح على التوضيح للعلامة خالد بن عبد الله الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى ، القاهرة .

٢٦- شرح ديوان الأعشى : إبراهيم حزينى ، دار الكاتب العربى ، بيروت - لبنان ١٣٨٨هـ -١٩٦٨م .

٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٨- شرح شواهد سيبويه المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب) بأسفل كتاب سيبويه ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر .

٢٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، القاهرة ١٩٦٦م .

٣٠- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبى - القاهرة .

٣١- صحيح البخارى بحاشية السندى ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبى ، القاهرة .

٣٢- صحيح مسلم بشرح النووى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٣- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر .

٣٤- القاموس المحيط للفيروز آبادى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

٣٥- الكتاب لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت، الطبعة الأولى .

٣٦- كتاب الكافية فى النحو لابن الحاجب ، شرحه الشيخ رضى الدين الاستراباذى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٣٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٨- لغة تميم دراسة وصفية تاريخية ، تأليف د/ ضاحى عبد الباقى ، مجمع اللغة العربية ، لجنة اللهجات ١٩٨٥م .

٣٩- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين ، دار المعارف- القاهرة ١٩٧٩م .

٤٠- مجمع الأمثال لأبى الفضل الميدانى ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية .

٤١- مجمل اللغة لابن فارس ، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٤٢- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة ، تحقيق مصطفى السقا و د/ حسين نصار ، مطبعة مصطفى الحلبى ، الطبعة الأولى ١٩٥٨م .

٤٣- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى ، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، الطبعة الثالثة .

٤٤- المساعد على تسهيل الفوائد أو شرح التسهيل لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات ، دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع - جدة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

٤٥- محمد الإمام أحمد بن حنبل ، مؤسسة التاريخ العربى - دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٦- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل شلبى ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٨م .

٤٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمدالله ، مراجعة سعيد الأفغانى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤٨- المفصل فى علم العربية للزمخشرى ، مطبعة التقدم بشارع محمد على بمصر ١٣٢٣هـ .

٤٩- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامى ، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٥٠- النحو الوافى للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٤م .

٥١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

رقم الإيداع ٦٨١٥

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت : ٧٩٤٢٠٧٩